

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التخطيط الاجتماعي

السياسة الاجتماعية

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجي
وكيل كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان
لشئون التعليم والطلاب

دكتورة
منال عبد الستار فهمي
مدرس التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية — جامعة حلوان

الناشر
مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي
جامعة حلوان

٢٠٠٥



مقدمة :

لسياسات الرعاية الاجتماعية دور بارز وإسهام فعال في تأسيس وتوجيه الرعاية والرفاهية الاجتماعية في المجتمع وتمكين فئات مستهدفة لتحقيق الأهداف المجتمعية العامة، والعدالة الاجتماعية والمساواة، والحرية والديمقراطية، والمواطنة وتحسين نوعية الحياة.

ومن ثم لا يمكن تحقيق الأهداف المجتمعية العامة في غياب سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لخطط وبرامج ومشروعات مقابلة الحاجات الإنسانية والارتقاء بمستوى ونوعية الحياة في المجتمع.

ويعتمد صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية على الإطار والبناء المجتمعي بوقائعه وأبعاده المختلفة اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا وأن أي تغير في أي بعد من هذه الأبعاد يستتبعه بالضرورة تغير في سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع لترتبط بالواقع المجتمعي وتعبر عنه متأثرة في الوقت ذاته بأيدلوجية المجتمع.

وتتعدد وتتباين مجالات سياسات الرعاية الاجتماعية بتعدد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتتباين استراتيجيات السياسة الاجتماعية في كل مجال من مجالات التطبيق والممارسة بل ويمتد التباين أكثر من ذلك في كل مجال بتغير استراتيجيات السياسة الاجتماعية تاريخيًا متأثرًا بأي تغيرات قد تطرأ على وقائع المجتمع.

والتطور التاريخي لسياسات الرعاية الاجتماعية حافل بالأهداف والاستراتيجيات والخطط والبرامج في كل المجتمعات المتقدمة والنامية والتي

تعد حقلاً غزيراً لتحليل الشواهد الامبيريقية لتطور الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع، وتعد دولة الرعاية والرفاهية الاجتماعية من النماذج الفاعلة لسياسات الرعاية الاجتماعية والتي شهدت بدورها ازدهاراً أو تدهوراً أو تماسكاً وصموداً مع التغيرات العالمية الجديدة وما أحدثته من تغيرات اقتصادية واجتماعية تؤثر بدورها على صنع وصياغة واستراتيجيات السياسة الاجتماعية في المجتمع.

وبعد هذا الكتاب محاولة لاستيضاح حقل سياسات الرعاية الاجتماعية وسيتلوها إن شاء الله محاولات أكثر عمقاً وإثراء.

وعلى الله قصد السبيل،،،

والله الموفق

المؤلفان

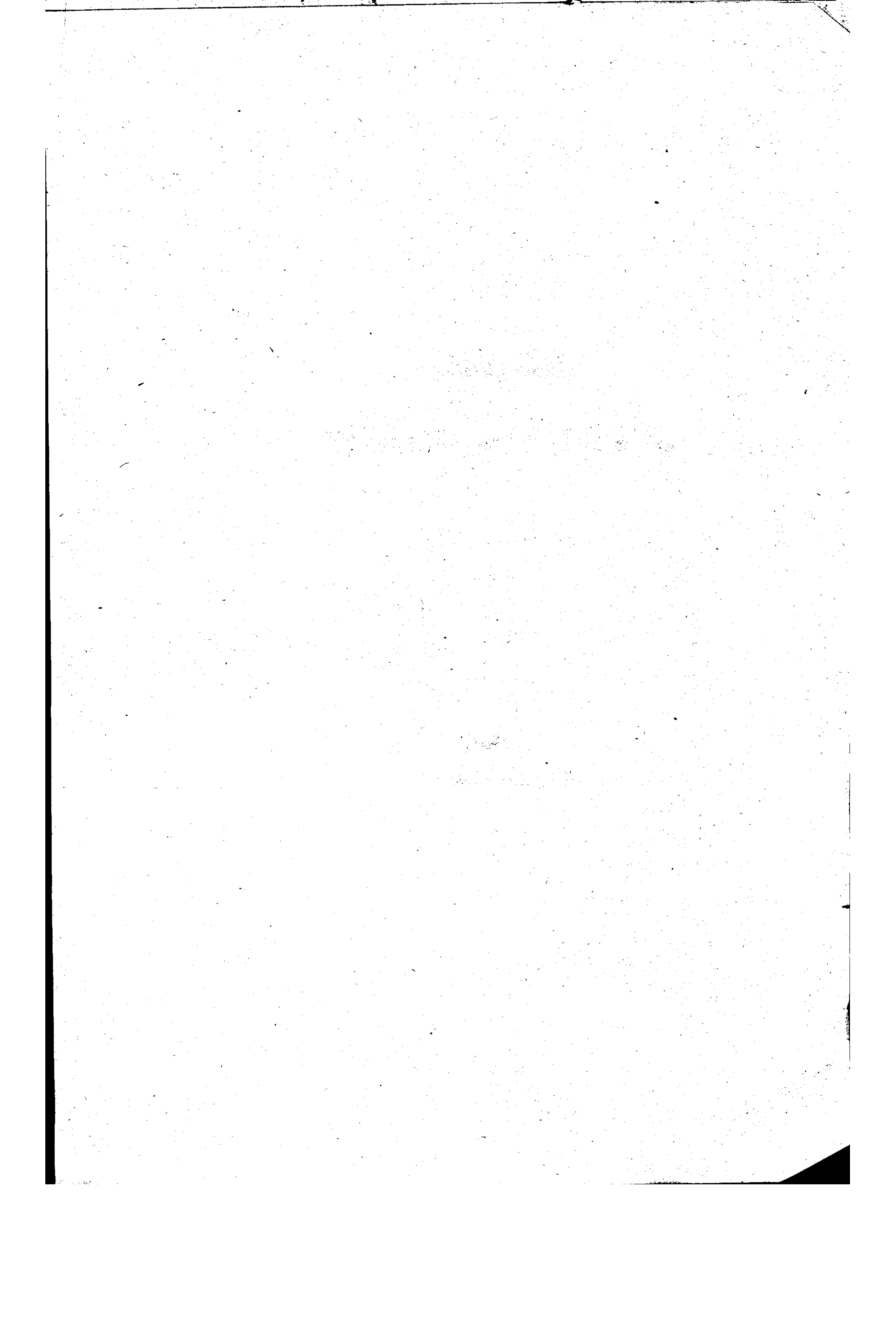
القاهرة فبراير ٢٠٠٥

الفصل الأول

مفاهيم السياسة الاجتماعية

إعداد

د. هناء عبد الستار فهمي



الفصل الأول : مفاهيم السياسة الاجتماعية

- **أولاً: مفاهيم السياسة الاجتماعية .**

- **ثانيا : عناصر السياسة الاجتماعية .**

١ – الأيديولوجية السائدة في المجتمع .

٢ – الأهداف البعيدة للمجتمع.

٣ – مجالات العمل .

٤ – الاتجاهات العامة .

- **ثالثا : ركائز السياسة الاجتماعية .**

١ – الشرائع السماوية .

٢ – المواثيق الدولية والقومية .

٣ – الدستور .

٤ – التشريعات والقوانين .

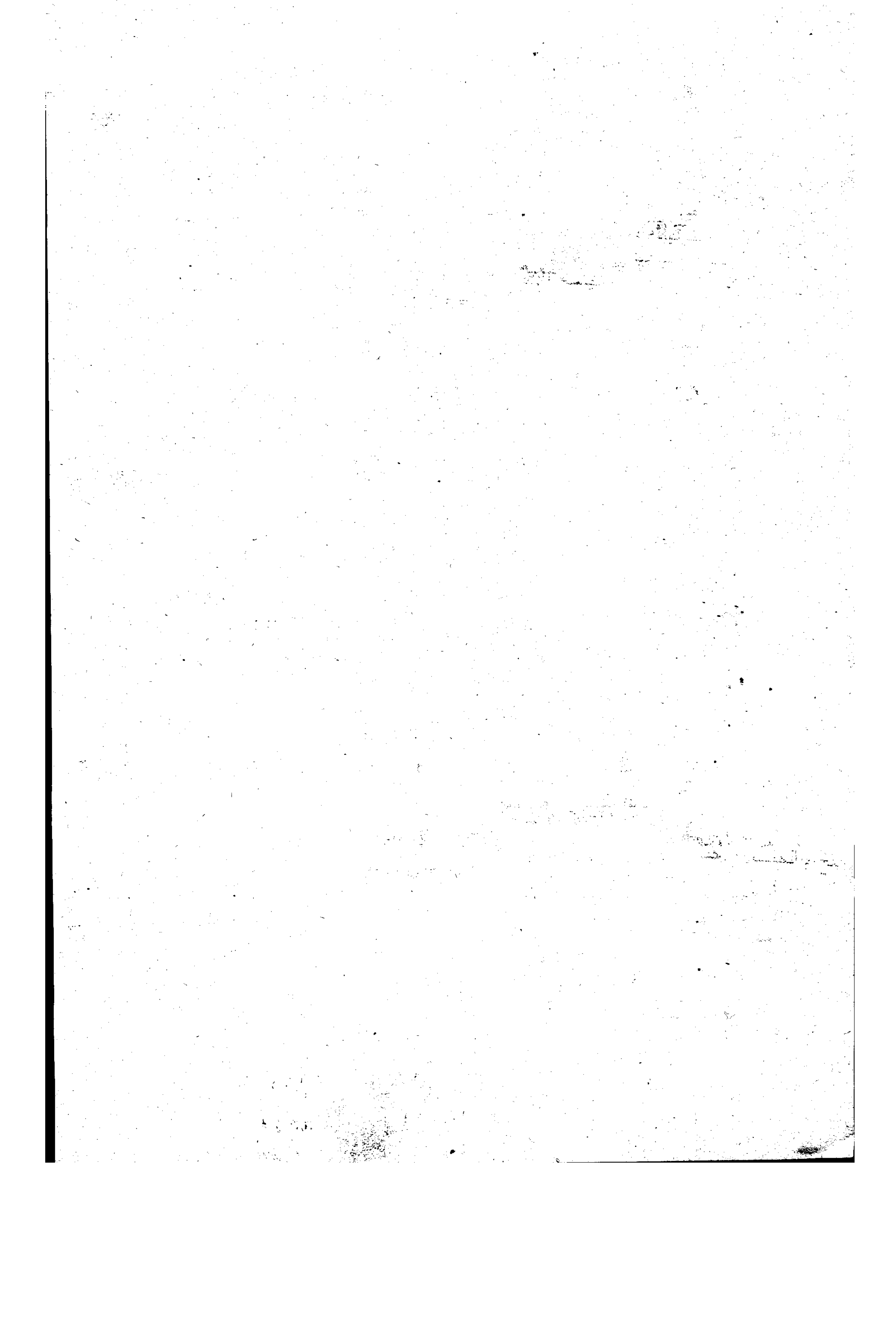
- **رابعا : مفاهيم مرتبطة بمفهوم السياسة الاجتماعية .**

١ – مفهوم السياسة العامة .

٢ – مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية .

٣ – مفهوم الأيديولوجية .

٤ – مفهوم الخطة الاجتماعية .



أولاً: مفاهيم السياسة الاجتماعية:

تشكل السياسات الاجتماعية السبيل الذي تتخـــذه الحكومـات لمواجهـة المشكلات الاجتماعية والأوضاع المتجددة التي تطرأ علـى المجتمع نتيجـة التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحادثة فيه.

وتستهدف الحكومات من ذلك تحقيق وإحداث التوازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي جنباً إلى جنب من خـلال بنـاء السياسـات الاجتماعية التي تشتمل على آليات تنفيذية للتدخل بفعالية في مواجهة القضايـا والمشكلات الاجتماعية الأكثر أهمية والمؤثرة سلباً على تحقيق التنمية المنشودة.

وتقوم السياسات الاجتماعية بل وتهدف إلى تحقيق العدالـة الاجتماعيـة وتكافؤ الفرص وعدم إهدار القيم الإنسانية والتوزيع العادل للموارد والخدمـات على أفراد المجتمع.

ويشكل النسق القيمي للمجتمع المؤثر الفاعل في صنع السياسة الاجتماعية حيث تؤثر التوجيهات الأيديولوجية في عمليات تحديد أهداف البرامج الاجتماعية والفئات المستهدفة مما يوجه مسارات التشريع وإصدار القوانيـن، كمـا تتـأثر السياسة الاجتماعية بالبيئة السياسية والاقتصادية في المجتمـع والتـي توجـه عمليات صنع السياسة الاجتماعية التي تؤثر على قطاعات عديدة مـن أفـراد وجماعات المجتمع.

ينقسم مصطلح "السياسة الاجتماعية" "Social Policy" إلـى جزأيـن: الأول مصطلح سياسة "Policy" وهو يعني (جزء) غايـات وأهـداف يتطلـب تحقيقها، الجزء الثاني مصطلح "اجتماعية" "Social" وهو يعني السياسة التـي تهتم بالجوانب الاجتماعية والتي ترسم شكل الحياة في المجتمع.

وقد ارتبطت كلمة "سياسة" بنشاط الحكومات الذي يقـوم علـى إصـدار مجموعة من القرارات تتضمن الأهداف المجتمعية وكيفية الوصول إلـى تلك الأهداف، فالسياسة بذلك تشكل النتيجة النهائية للخيارات التي يقوم بها المشرعين والمنفذين وتكون محصلة لأولويات القيم كما أنها تعبر عن المبادئ التي توجـه

العديد من الأنشطة في مجال معين وتؤثر في برامج وتشريعات وأولويات معينة (١ – ٢٢٦).

ينظر للسياسة الاجتماعية كمحاولات من جانب الحكومة لضمان بعض المستويات الدنيا من الحياة للمواطنين في ميادين مثل التأمينات الاجتماعية، المساعدات العامة، الصحة والرعاية الصحية، التعليم، الإسكان، الخدمات الاجتماعية الشخصية (٢ – ١٠).

ويؤكد ما سبق تعريف مارشال Marshal حيث وضح أن السياسة الاجتماعية هي سياسة الحكومات التي تحدد الفعل المتخذ الذي له تأثير على رفاهية المواطنين عن طريق تقديم الخدمات والدخل (٣:٣).

أما بونسون A. Ponsioen فيرى أن السياسة الاجتماعية هي نشاط مدروس ومستمر يهدف إلى تدعيم وتحديد هدف معين بناءاً على الظروف والإمكانات والقوى الدعمة والمضادة في المجتمع (٤: ٨).

بينما يرى ديفيد جيل David G. Gil أن السياسة الاجتماعية هي ما يهدف إلى تنظيم مستمر للمجتمع من أجل القضاء على مشكلات الأفراد والجماعات في المجتمع، وهي بهذا تتضمن تحديد لتلك المشكلات وأساليب مواجهتها وتصميم البناءات التي تقوم بذلك من أجل تحسين الأوضاع (٤: ٨).

وهذا ما أكد عليه مانجو Mangum من أن السياسة الاجتماعية هي منهج خطة للفعل مختارة من بين عدد من البدائل وتركز على توفير موجهات للقرارات الحالية والمستقبلية (٣:٣).

بينما يرى ألفريد كان Alfredkahn أن السياسة الاجتماعية هي "الخطة القائمة" أو "الجاهزة"، وهو يؤكد هنا أن التخطيط الاجتماعي هو تشكيل السياسة، أي أن السياسة الاجتماعية تعتمد على عمليات التخطيط الاجتماعي ونتاج لها (٥:١٧).

في حين يؤكد راين Rein أنه يمكن النظر للسياسة الاجتماعية على أنها دراسة للتاريخ والسياسات والفلسفات والاقتصاديات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية، يعرف راين Rein السياسة الاجتماعية بأنها تخطيط للمخرجات الاجتماعية ودولة الرفاهية والتوزيع العادل للمنافع الاجتماعية وخاصة الخدمات الاجتماعية (٦: ١٠).

أما إسكوتلاند Charles Ischottland فيعرف السياسة الاجتماعية بأنها تصميم نموذج ثابت للفعل يتناول العلاقات بين الناس بعضهم ببعض والعلاقات المتبادلة بين الناس والحكومة والحكومات بعضها بالبعض الآخر وما يشمله ذلك من إصدار قوانين وتشريعات متنوعة، ويتفق ذلك مع تعريف الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين N.A.S.W .

حيث قررت أن السياسات الاجتماعية تتكون من القوانين والممارسات الحكومية التي تؤثر في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وعلاقتهم بمجتمعهم الذي يعيشون فيه (٤: ٥).

ويؤكد ذلك ديفيد جيل David G.Gil حيث قرر أن السياسة الاجتماعية تصنع للتأثير في:

١ – نوعية الحياة في المجتمع ككل.

٢ – ظروف معيشة الأفراد والجماعات في هذا المجتمع.

٣ – طبيعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل (٤: ٢٤).

من ناحية أخرى يرى تتمس Titmuss أن السياسة الاجتماعية خطة حكومية ونتاج لمحاولات بذلت لدراسة المواقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف محددة سعياً لتحقيق رفاهية المجتمع . (٧ : ٧٧).

ويؤكد رونالد دير Roland B. Dear أن السياسة الاجتماعية تشمل مجموعة المبادئ والإجراءات وأنشطة العمل والتى تترجم إلى نظام إدارى وقواعد إجرائية تؤثر فى النواحى الاجتماعية للناس، وبالتالى فالضرائب، المواصلات، الصحة العامة، والبيئة، الأمن الاجتماعي والخدمات بأنواعها يمكن اعتبارها نتاج لسياسات اجتماعية. (١ : ٢٢٢٨) .

بينما يرى عبد الوهاب الظفيرى أن السياسة الاجتماعية تمثل تلك الجهود العلمية المنظمة التى يتوصل إليها المعينون فى المجتمع على المستويين الرسمى والأهلى بغرض التوصل إلى منهجية ذات أهداف وقائية وعلاجية لمواجهة القضايا الاجتماعية والتشريعات الخاصة بذلك وتحديد الأساليب وطرق القياس الخاصة بها، والتى يرونها مناسبة فى حدود ثقافتهم وطاقاتهم وإمكاناتهم لمواجهة هذه القضايا ولفترة زمنية معلومة ومحددة لتنفيذ هذه الخطط والبرامج . (٨ : ٥٠٢) .

وهنا يجب التأكيد على أنه يجب تناول مفهوم السياسة الاجتماعية من جوانبها المختلفة :

أولاً : الجانب العلاجي : ويشتمل على تحديد الواجبات المفروض أن تقوم بها الدولة لمواجهة المشكلات التى تعترض الأفراد والجماعات في المجتمع .

ثانياً : الجانب الوقائي: والذي يشتمل على تحديد واجبات الدولة ووضع البرامج اللازمة لمنع حدوث المشكلات التي قد تعوق سير الفرد والمجتمع من معوقات تحد من انطلاقته نحو تحقيق النتيجة والمشاركة فيها.

ثالثاً: الجانب الإنمائي: يتضمن البرامج التي تحقق التنمية البشرية والمجتمعية وتتضمن مشاركة أفراد المجتمع في إيجاد حلول كما يصادفه من مشكلات (٩: ٣٨٨).

وقد وضع "أحمد كمال أحمد" تعريفاً شاملاً للسياسة الاجتماعية نذكر فيه أن السياسة الاجتماعية هي "مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة: (١٠: ٢٥).

ومن التعريفات المتعددة للسياسة الاجتماعية يتضح لنا أنها تعتبر أداة في يد الحكومات تتدخل من خلالها لتنفيذ البرامج والخدمات التي تهدف إلى تقديم المساعدات المختلفة للأفراد في المجتمع، وهذا يعني أن السياسة الاجتماعية هي مسئولية حكومية رسمية توجيهًا وتخطيطًا وتنفيذًا، ولكن يرى البعض أنه لا يجب أن يقتصر المهام المرتبطة بالسياسة الاجتماعية على مجهودات الحكومات فقط بل يجب أن يشمل القطاعات المختلفة في المجتمع وتنظيماته على اعتبار أن السياسة مطلب اجتماعي يرتبط بحاجات أفراد المجتمع اليومية وما يصاحبها من عمليات تخطيط بعيدة أو قريبة المدى، وهذا بدوره يحقق العدالة الاجتماعية وتأمين حاجات الأفراد والجماعات في المجتمع.

أي أن هناك مشاركة وتوزيع للمهام والأدوار بين الجهات الرسمية وغير رسمية كلٌ حسب إمكاناته في القيام بواجبات السياسة الاجتماعية (٨: ٥٠٠).

إن تشكيل سياسات اجتماعية في المجتمع يحقق ما يلي: (١٠: ٢٧، ٢٨).

١- تعبئة الجهود وتنظيمها للوصول بالمجتمع إلى اتخاذ أهداف بعيدة المدى.

٢ – توضيح مجالات العمل وأسلوبه واتجاهاته.

٣ – تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والعفوية في رسم الخطط ووضع المشروعات والبرامج.

٤ – ضمان تعاون الهيئات المختصة بالتخطيط على الوصول إلى طرق مقبولة عند تحديد الأولويات بين الخطط والمشروعات.

٥ – إحداث نوع من التكامل والترابط عند رسم مشروعات الخطط وذلك عن طريق إيجاد نوع من التنسيق الفكري والتقارب الزمني بين مختلف مستويات الأجهزة والقطاعات.

٦ – إيجاد لغة مشتركة بين القائمين بالتخطيط المادي، والتخطيط الاجتماعي وبين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المحلية بهدف الربط بين برامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وبين برامج التنمية الاقتصادية.

٧ – التأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لإنجاز خطط التنمية وضمان تحقيقها.

ثانياً : عناصر السياسة الاجتماعية: -

يقصد بعناصر السياسة الاجتماعية الأجزاء المتفاعلة التي تتكون منها السياسة الاجتماعية والتي **تشتمل على العناصر التالية: (١١: ٣٥٤).**

١ – الأيديولوجية السائدة في المجتمع:

حيث يقصد بالأيديولوجية مجموعة أو نسق الأفكار المذهبية التي يعتنقها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع والتي تشكل الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بكافة طبقاته وقطاعاته وأجهزته، وهذا النسق في عمومه يسعى إلى توجيه وتبسيط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع (٢١: ٣٣٩).

٢ – الأهداف البعيدة للمجتمع:

والأهداف تعني آمال وأحلام ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها حتى يتمتع أفراد المجتمع بالرفاهية.

وتعتبر الأهداف البعيدة المدى عنصرا أساسيا في السياسة الاجتماعية فهي التي تحدد بدورها إطارات العمل أمام المخططين الاجتماعيين وبالتالي هي التي تؤدي إلى ترجمة السياسة الاجتماعية إلى جهود وبرامج وعائد، وبدون هذه الأهداف التي يجب أن تتصف بالوضوح والتحديد وبعيدة عن الغموض والطموح الزائد تكون السياسة الاجتماعية فراغا وليس طريق مرسوم واضح المعالم.

ويتم تحديد الأهداف البعيدة المدى في إطار أيديولوجية الدولة وعقيدتها الدينية وقيمها الروحية وما ترجو أن تصل إليه من تقدم وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية للمواطنين.

ومن أمثلة الأهداف البعيدة للدولة: -

أ - توفير فرص التعليم الأساسي لكل طفل.

ب - توفير أساليب الرعاية للطفولة.

جـ - مد مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة فئات المجتمع.

د - منح الفئات الخاصة الرعاية اللازمة والمناسبة لتحويلهم من طاقات معطلة إلى المشاركة الإيجابية في التنمية الاجتماعية والمناسبة لتحويلهم من طاقات معطلة إلى المشاركة الإيجابية في التنمية الاجتماعية.

هـ - توفير شبكة الأمان الاجتماعي لكافة المواطنين في المجتمع.

و - توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.

ز - توفير سبل حماية الأسرة والحفاظ على تماسكها.

٣ - مجالات العمل:

حيث تتضمن السياسة الاجتماعية ميادين العمل الاجتماعي، وقطاعاته والفئات المستفيدة منه والوقت الذي يبدأ فيه العمل والأجهزة التي يتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية، وذلك من خلال وضع أولويات العمل والاختيار من بينها الأكثر احتياجًا.

فمثلا تبين لنا السياسة الاجتماعية، من أين نبدأ؟

- هل نبدأ برامج التنمية في القرية أم المدينة أم البيئة الصناعية؟
- أي البرامج التنموية أولى بالبدء؟
- أي الفئات أولى بالرعاية؟ ... وهكذا (٢١: ٢٨٨).

٤ - الاتجاهات العامة:

نعني بها الأسس والقواعد والمبادئ التي تعتبر موجهات على طريق العمل وتنقسم الاتجاهات إلى ثلاثة أنواع هي: (٢٢ : ٢٢ - ٢٣).

أ – **الاتجاهات الملزمة:** وهي تلك التي يستوجب على المجتمع تضمينها في السياسة الاجتماعية، حيث تعبر عن تحمل المجتمع لمسئولياته تجاه أفراده بلا استثناء مثل اتجاه الدولة لتوفير أساليب الرعاية المتكاملة للطفولة، اتجاه الدولة لتوفير أساليب الرعاية الصحية العلاجية والتأهيلية لكافة المواطنين.

ب – **الاتجاهات شبه الملزمة:** وهي تلك الاتجاهات التي تسعى الدولة إلى الأخذ بها في حالة توفر الموارد والإمكانات اللازمة لتطبيقها ومن أمثلتها اتجاه الدولة لتوفير فرصة عمل مناسبة لكل خريج، أو اتجاه الدولة لتوفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.

جـ – **الاتجاهات غير الملزمة:** وهي تلك الاتجاهات التي تعجز الدولة عن تطبيقها لذا تلقي بمسئولياتها والمتمثلة في خدمات معينة إلى الهيئات التطوعية والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص لما يتوافر لديها من موارد وإمكانيات مثل توفير المسكن الفاخر للمواطنين.

وهنا يجب أن نؤكد أن السياسة الاجتماعية يجب أن تنبع من أيدلوجية المجتمع وتعبر عنها، وكذلك تعبر عن أهدافه البعيدة كما توضح مجالات البرامج والخطط الإجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة التي تواجه تنظيم وتنفيذ تلك الخطط والبرامج.

ثالثاً : ركائز السياسة الاجتماعية: -

ترتكز السياسة الاجتماعية على أربعة ركائز هامة هي: (٢٣: ٣٦ – ٤١).

١ - الشرائع السماوية:

وهي تعتبر أهم ركائز ودعائم السياسة الاجتماعية وهي الأساس الذي تدور حوله الركائز الأخرى، لهذا على المخططين وصانعي السياسات الاجتماعية أن يتقيدوا دائمًا عند وضع السياسات بتعاليم الأديان السماوية.

وقد أخذت جمهورية مصر العربية بالشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع لأن المنهج الإسلامي منهج متكامل يعكس الالتزام بتقديم الخدمات لكافة المواطنين مجاناً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

فالدين الإسلامي قد حدد مصادر التشريع في ثلاث مصادر وهي:

١ – القرآن الكريم.

٢ – السنة النبوية.

وكلها تجمع بين مجموعة من الركائز التي ترتكز عليها أي سياسة حيث يتوافر فيها الديموقراطية والواقعية والعدالة والإنسانية... الخ (٢١: ٢٩٣).

٢ - المواثيق الدولية والقومية:

وهي تتضمن اتجاهات عامة تساعدنا على تحديد نقطة البدأ وعلى اختيار الطريق والزمان والمكان وأسلوب العمل وهذا ما يطلق عليه الإستراتيجية، فهي تشتمل على تحديد أهداف العمل السياسي والاجتماعي خلال مرحلة معينة.

وتعد المواثيق القومية والدولية منهاجًا خصبًا كرسم السياسة الاجتماعية ومن أمثلتها: -

- **المواثيق الدولية :** الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الطفل، الإعلان العالمي لحقوق المعاقين.
- **المواثيق القومية :** وثيقة مصر للقرن الواحد والعشرين (١٩٩٧ – ٢٠١٧) وبرامج الأحزاب، ميثاق العمل الوطني ...الخ.

٣ - الدستور: -

يعتبر الدستور أحد ركائز السياسة الاجتماعية الهامة حيث ينظم العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع ويحدد الاختصاصات للأجهزة المختلفة في الدولة ويحدد موجهات الرعاية الاجتماعية وملامحها العامة.

والدستور يشتمل على مجموعة من القواعد القانونية التي تبين شكل الحكومة ونظام الحكم في الدولة (٢٤: ٢٥٤).

يشتمل الدستور المصري الصادر عام ١٩٨١ قد اشتمل على العديد من المواد التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالسياسة الاجتماعية والتي من أمثلتها:

- الشعب مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية.
- يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي.
- تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد.
- تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.
- تكفل الدولة التوفيق بين احتياجات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل.
- تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعًا لمستواها.

٤ - التشريعات والقوانين:

وهي القواعد التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليب بقائه واستمراره، ويجب أن يتوفر في التشريعات والقوانين قدراً من المرونة حتى

تتناسب مع الظروف المتغيرة في المجتمع، ومن المسئوليات الأساسية للقائمين على صنع السياسة الاجتماعية مراجعة القوانين باستمرار وتعديلها كي تتوافق مع تغيرات المجتمع وكذلك العمل على إصدار اللوائح المفسرة لتلك القوانين والتشريعات.

ومن أمثلة القوانين والتشريعات التي تعبر عن اتجاه السياسة الاجتماعية في جمهورية مصر العربية :

- قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة.
- قانون التأمينات الاجتماعية عام ١٩٨١.
- قانون رعاية وتأهيل المعاقين ١٩٧٥.
- قانون الطفل ١٩٩٦.
- قوانين الإسكان، العمل الموحد، والإدارة المحلية، الضمان الاجتماعي وغيرها.

رابعاً : مفاهيم مرتبطة بمفهوم السياسة الاجتماعية: -

١ - مفهوم السياسة العامة:

تشير السياسة العامة إلى مجموعة من القرارات التي يصدرها السياسيون والمشرعين بخصوص الأهداف المرجوة ووسائل تحقيق تلك الأهداف في المواقف المختلفة (١١: ٣٤).

وهي بهذا تدل على تفكير منظم يعبر عن الأهداف التي ترى الدولة تحقيقها في جميع الميادين الداخلية والخارجية واقتراح الأساليب والوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف (١٢: ١٣٦).

تتأثر السياسة العامة في الدولة بالقيم السائدة والمعتقدات والخلفيات التاريخية والتراثية للمجتمع كما تتأثر بالاهتمامات والمصالح الخاصة بأفراد المجتمع وجماعاته.

وترجع الاختلافات والتباينات بين السياسات العامة في العديد من الدول إلى الخلفيات الأيديولوجية التي تنبثق منها، كما تختلف السياسات باختلاف الغايات والنهايات المراد الوصول إليها، وطبيعة السكان وخصائصهم الديموجرافية والمشكلات والاحتياجات، كذلك مستويات التأثير المطلوبة وتقييم الطرق التي تسلكها السياسة في التنفيذ وهو ما يسمى بالبرنامج (١٣: ١٥).

وتشمل السياسة العامة عدد هائل من الأنشطة التي تقوم بها الحكومة تحتوي على مدى واسع من السلع والخدمات التي تدعم بواسطة الموارد المالية للدولة مثل أنشطة الدفاع، النقل، حماية البيئة... الخ (٣: ٢).

فالسياسة العامة تشتمل على عدد من السياسات الفرعية في النواحي المختلفة فالسياسة الزراعية، السياسة الاقتصادية، السياسة التعليمية، السياسة الخارجية، السياسة الاجتماعية،... الخ.

تعتبر مباحث فرعية للسياسة العامة للدولة.

إذن فالسياسة الاجتماعية فرع من فروع السياسة العامة التي تهتم بتوفير الخدمات الاجتماعية المتمشية مع أهداف المواطنين وتتضمن الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وتقوم الدولة بإصدار التشريعات والقوانين التي تدعمها.

٣ - مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية:

تشير الرعاية الاجتماعية إلى نسق من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية يرمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة، كما يسعى إلى إقامة علاقات اجتماعية سوية بين الأفراد لتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق وحاجات المجتمع (١٤: ١٣٧).

وتقوم الرعاية الاجتماعية على أربع أسس هي: (١٥: ٢٤):

١ - تحديد من المسئول عن الرعاية الاجتماعية في المجتمع.

٢ - تحديد الموارد المتاحة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية.

٣ – تحديد الخدمات التي يجب تقديمها والمستفيدون منها.

٤ – تحديد البناءات التنظيمية التي تقدم تلك الخدمات.

وتشير سياسة الرعاية الاجتماعية إلى تلك السياسة التي تؤثر في توزيع الموارد حيث تمثل آلية الحكومات في توزيع الموارد المحدودة، والاتفاق والاختلاف على أولوية الاهتمامات والقضايا المرتبطة بتحديد واختيار البرامج (١: ٢٢٢٧).

كما أن سياسة الرعاية الاجتماعية تشمل نظم الرعاية الاجتماعية بما فيها المنظمات والعمليات الأساسية التي ترتبط بمواجهة المشكلات الاجتماعية (١٦: ٤).

وطبقاً لذلك فإن سياسة الرعاية الاجتماعية تمثل مجموعة المبادئ والإجراءات وأنشطة العمل التي تترجم إلى نظام إداري وقواعد تنفيذية تؤثر في حياة الأفراد والجماعات.

ومن القضايا المثارة حول مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هو الخلط بينها وبين مفهوم السياسة الاجتماعية كمفهوم مرادف لها، والبعض الآخر يرى أن سياسة الرعاية الاجتماعية تعني إحدى مجالات السياسة الاجتماعية المعنية بتحسين نوعية الحياة والتخفيف من وطأ المشكلات الاجتماعية (١١: ٤)، وبهذا تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية جزءًا فرعيًا من السياسة الاجتماعية (١: ٢٢٢٦).

حيث نجد أن فروع السياسة الاجتماعية تتضمن الإسكان، الصحة، الرعاية الاجتماعية، التأمين الاجتماعي ... الخ (١٧: ١٨٦١).

كما أن سياسة الرعاية الاجتماعية تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية التي ترتبط بمجالاتها المختلفة فهناك سياسة رعاية الطفولة، وسياسة رعاية المعاقين، سياسة رعاية المسجونين، سياسة الضمان الاجتماعي... الخ.

٣ - مفهوم الأيديولوجية :

تعبر الأيديولوجية عن نسق من المعتقدات والأفكار والمفاهيم التي تنبع من التراث الديني والثقافي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي ويسعى هذا النسق إلى توجيه وتبسيط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات والتنظيمات والأجهزة المختلفة في المجتمع (١٨: ٣٣٩).

وقد عرض معجم ويبستر Webster مجموعة من التعريفات الخاصة بالأيديولوجية هي: (١٩ : ٩١).

١ – مجموعة من الأفكار الجازمة أو القطعية بل والأهداف التي تشكل مخططاً ذا طابع اجتماعي سياسي.

٢ – نظرة فلسفية أو برنامج عملي يتصل بمسائل اجتماعية سياسية ويتصف بالتطرف والاستناد إلى محتويات نظرية.

٣ – نسق فكري انتقائي يدافع عن الوضع السائد للنسق الاجتماعي.

ومن التعريفات السابقة نجد أن الأيديولوجية تعني الأفكار والمبادئ التي تحدد اتجاهات الدولة في شتى ميادين العمل وتضع الإطار الذي تتحرك فيه سياسة الدولة بما فيها من نظم وأنساق كأن تكون أفكار اشتراكية أو رأسمالية أو ليبرالية أو محافظة ... الخ.

فهي تعتبر قوة هائلة موجهة وضاغطة للشعوب وتحدد الإطار العام لسلوك أعضاء هذه المجتمعات ونظمها الاجتماعية (١٠: ٣٦).

وتتحكم الأيديولوجية في تحديد من المسئول عن السياسات الاجتماعية ومن الذي يصنعها أو يشارك في صنعها وأساليب تنفيذها وطبيعة الخدمات الناتجة عنها والمستفيدين منها... الخ.

٤ - مفهوم الخطة الاجتماعية :

تشير الخطة إلى مجموعة من الأنشطة التي تتخذ خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة، وتتضمن الخطة مجموعة البرامج والمشروعات الخدمية أو الإنتاجية التي تصمم بحيث تحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية (٢٠: ٥٤).

فهي نتاج الأنشطة المنظمة التي تستهدف تمكين الأفراد والجماعات من التعامل مع المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الظروف الاجتماعية المتغيرة التي تطرأ على المجتمع، وهي تعتمد على الموازنة بين الحاجات والموارد ووضع أولويات الخدمات في ضوء الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها سواء كانت موارد مادية أو بشرية أو تنظيمية.

وقد يخلط البعض بين مفهوم السياسة ومفهوم الخطة إلا أنه في الواقع السياسة تسبق الخطة حيث توضع الخطط في ضوء السياسة الاجتماعية المختلفة ثم تترجم إلى مجموعة من الخطط الاجتماعية التي تحوي عدد من البرامج والمشروعات في مدى زمني معين وبتكاليف محددة.

فالسياسة تعتبر الإطار العام الذي تنطلق منه الخطط بحيث تحقق الخطط الأهداف البعيدة المدى للسياسة الاجتماعية، كما أن المدى الزمني للسياسة يفوق ضعف أكبر خطة زمنية طويلة المدى، وبالتالي يمكن رسم مسار التخطيط الاجتماعي بداية بوضع سياسة اجتماعية تطبق من خلال عدد من الاستراتيجيات التي تنفذ من خلال مجموعة من الخطط تتضمن عدداً من البرامج والمشروعات المنفذة والتي بدورها تقدم للمجتمع مجموعة السلع والخدمات المطلوبة والتي ترتبط بأهداف المجتمع وأهداف مواطنيه.

المراجع

(1) Roland B. Dear, social welfare policy, Encyclopedia of social work, Vol,3, N.A.S.W., New York, 1995.

(2) Dinitto, D.M., social welfare, 3rd, ed., Englwood cliffs, New Jersy, 1991.

(3) Niel Gilbert & Harry specht, Dimensions of social welfare policy, prentic Hall Inc., Englwood cliffs, New Jersey, 1974.

(4) David G. Gil, unravelling social policy, Schenmman pub., co., Cambridge, 1973.

(5) Alfred J. Kahn, social policy and social service Random House, New York, 1969.

(6) Martin Rein, social policy – Issues of choice And change, Random House, New York, 1970.

(7) Richard Titmuss, Essays an the welfare press, Yale university, New Haven, 1959.

(٨) عبد الوهاب الظفيري : المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، ٢٠٠١.

(٩) حسني الرباط، مني عويس : التخطيط الاجتماعي، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

(١٠) أحمد كمال أحمد : السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠.

(11) Michael Hill : The Policy Process, Harvester wheat sheaf, New York, 1993.

(١٢) سيد أبو بكر حسانين : طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية.

(13) Thomas M. Meenaghan & Robert washington, social al policy and social welfare, Advision of Macmillan Pub., Inc.. 1980

(١٤) معجم المصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، جامعة الدول العربية.

(15) Roland C. Federico, social welfare in Today's world, Mc Graw, Hill pub., Co., New York, 1990.

(16) Rex Sxidmore et., al., introductionto social work, prantice Hall, inc., New York, 1994.

(17)Demetrius Latridis, policy practice, Encyclopedia of social work, Vol 3, N.A.S.W., 1995.

(١٨) محمد علي محمد : أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠.

(١٩) أحمد سليمان أبو زيد : السياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

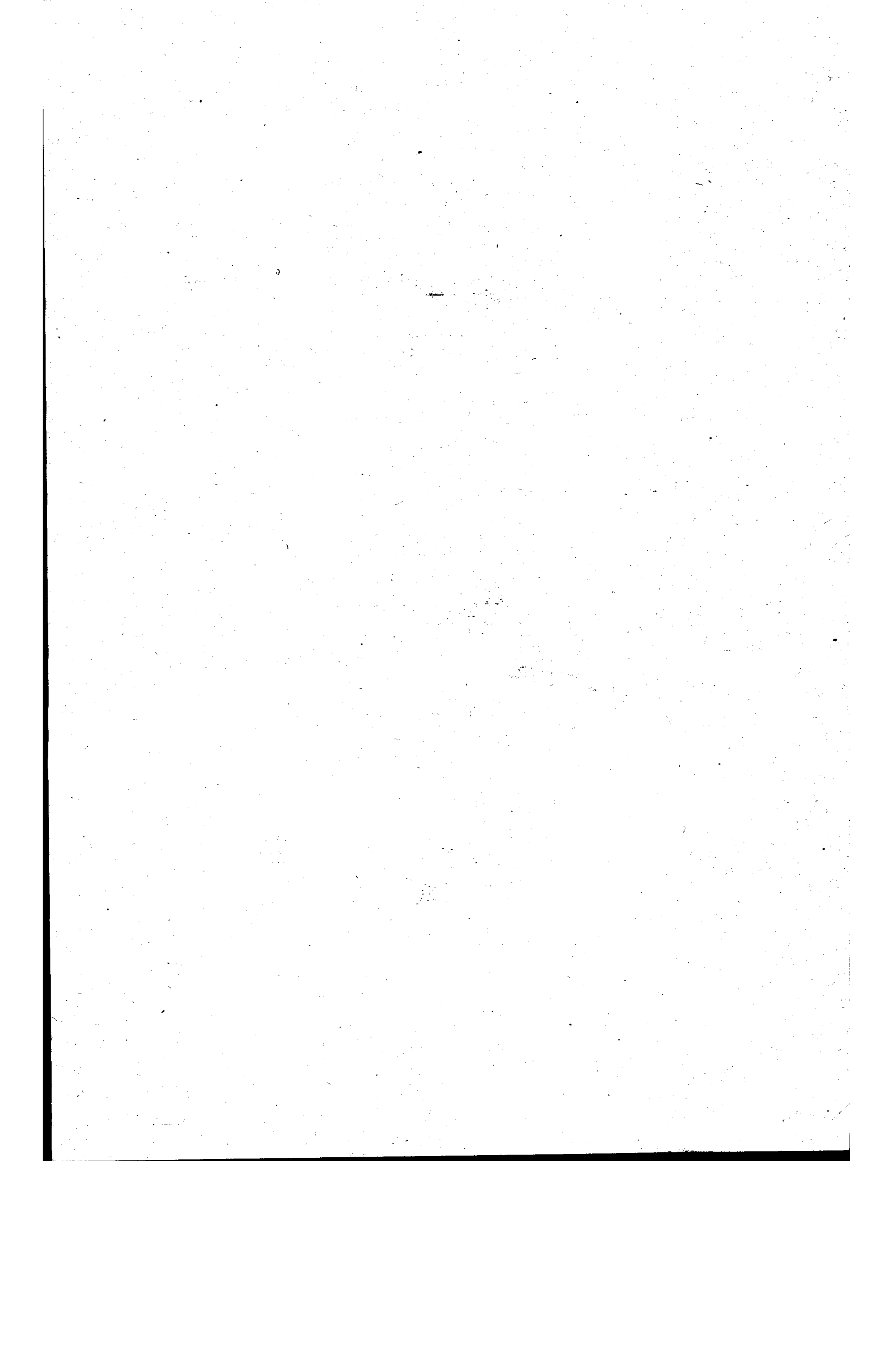
(٢٠) طلعت السروجي وآخرون : التخطيط الاجتماعي، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

(٢١) محمد حسين إسماعيل، الفاروق بسيوني : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، بل برنت للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢٢) منى عويس : في : طلعت السروجي وآخرون-: السياسة الاجتماعية، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.

(٢٣) طلعت السروجي، رياض حمزاوي : سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، ١٩٩٨.

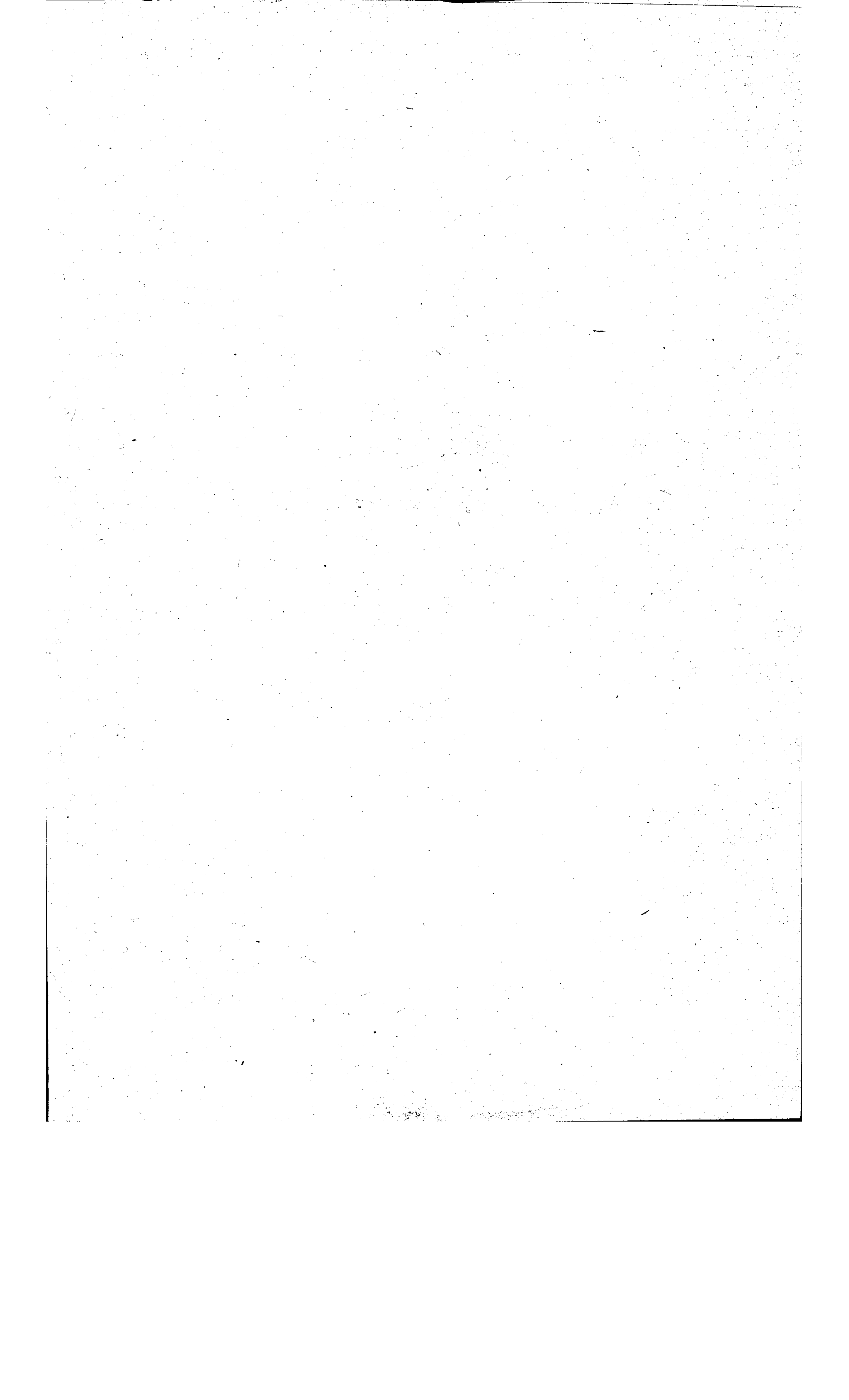
(٢٤) بطرس غالي : المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٦.



الفصل : الثاني
السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

إعـــــداد

د. منال عبد الستار فهمي



الفصل الثاني : السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

- السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

- أولاً : العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية .
  ١- في إطار المفهوم .
  ٢- في إطار المحتوي .
  ٣- في إطار الموجهات القيمية .

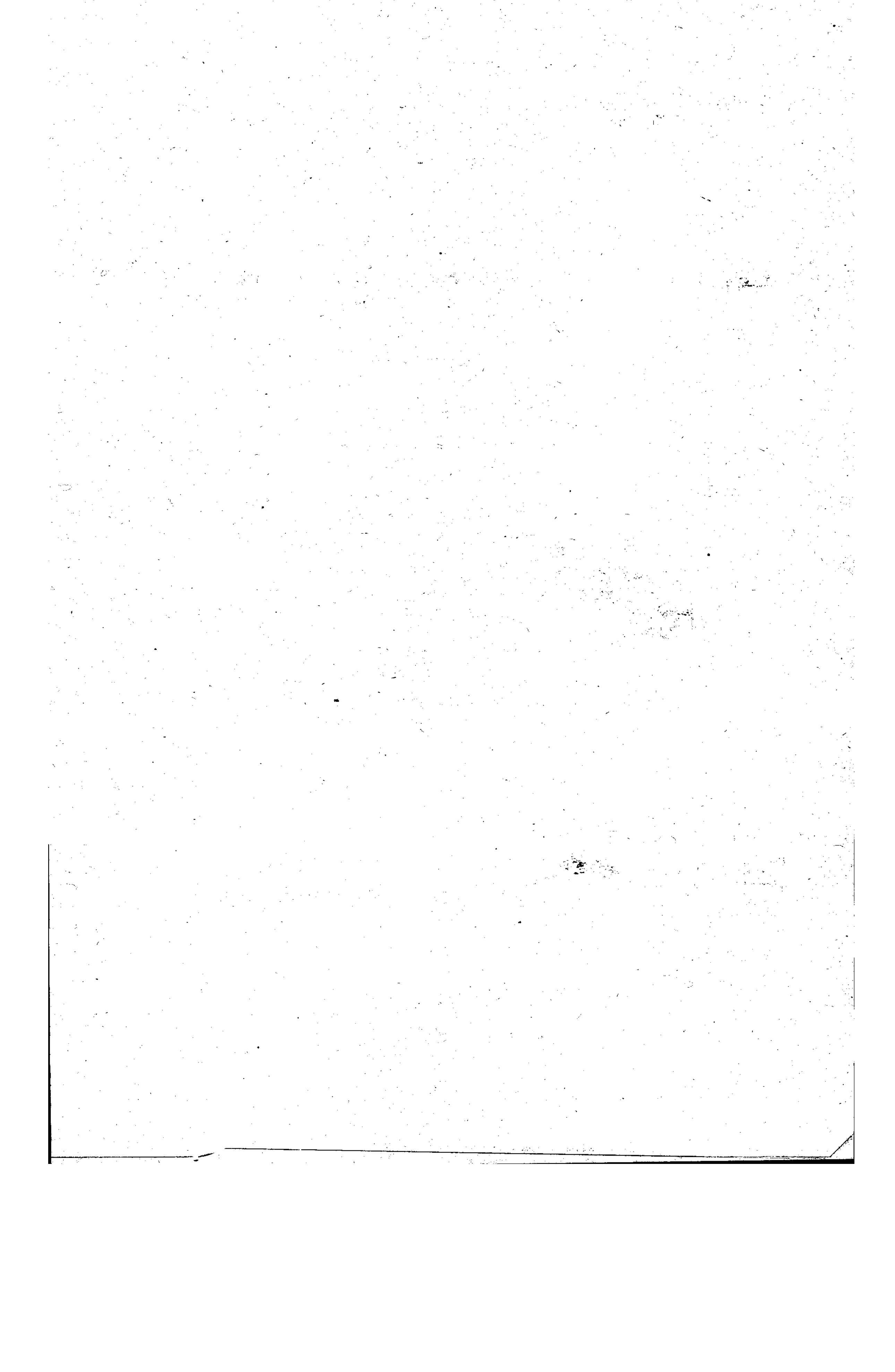
- ثانيا : مستويات التدخل في مجال السياسة الاجتماعية .
  ١ - مستويات تدخل كبري .
  ٢- مستويات تدخل صغرى .

- ثالثا : أنماط التدخل في مجال السياسة الاجتماعية .
  ١ - التدخل علي المستوي التشريعي .
  ٢- التدخل علي المستوي الإداري .
  ٣ - التدخل على المستوى القضائي .

- رابعا : أدوار ممارسى السياسة الاجتماعية .
  ١) أدوار الممارسين طبقاً للعملية .
  ٢) أدوار الممارسين طبقا للموقف .

- خامسا : المهام الأساسية لممارسى السياسة الاجتماعية .

- خامسا : متطلبات ممارسة السياسة الاجتماعية .



يتحدد مضمون الخدمة الاجتماعية كمهنة في أنها تتعامل مع مشكلات الإنسان والقضايا المتعلقة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء بتدخلها على المستوى العلاجي أو الوقائي أو التنموي والذي يحقق للإنسان أفضل استغلال ممكن لإمكاناته وقدراته ليتمكن من مواجهة مشكلاته المختلفة .

وتعتمد المهنة في ممارستها على قاعدة عريضة من المعارف العلمية والمهارات الإنسانية وتبني مجموعة من القيم التي يميزها عن المهن الأخرى وتحكم عمليات التدخل المهني مع الأفراد أو الجماعات ، لتدعيم واستعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي الفعال وإيجاد أوضاع اجتماعية توفي مستويات معيشة مرضية . (١)

ويتوافق ذلك مع تعريف الجمعية الدولية للأخصائيين الاجتماعيين للخدمة الاجتماعية حيث أكدت على أنها نشاط مهني لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتعزيز أو تحديد قدراتهم على الأداء الاجتماعي وخلق ظروف اجتماعية مناسبة لتحقيق أهدافهم .

وممارسة الخدمة الاجتماعية تقوم على تطبيق القيم والمفاهيم والأساليب الفنية الخاصة بتحقيق أحد أو كل النهايات التالية : (٢)

١-مساعدة الناس للحصول على الخدمات المرغوبة .

٢-تقديم المشورة الخاصة بالمشكلات النفسية والسلوكية للأفراد والجماعات والأسر .

٣-مساعدة المجتمعات على تقديم أو تطوير الخدمات الاجتماعية والصحية .

٤-المشاركة في عمليات صنع القوانين والتشريعات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية .

وترتبط الخدمة الاجتماعية سياسة الرعاية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً حيث تهدف المهنة إلي إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والترويحية للأفراد في المجتمع ، فهي تعتبر جزء من نسق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم الخدمات الاجتماعية في مجالات عديدة مثل مجال الطفولة ، المسنين ، المعاقين، التأمين، ... الخ .

والكثير بل ومعظم الأخصائيين الاجتماعيين يعملون في مجال الرعاية الاجتماعية إلي جانب العديد من المتخصصين في العلوم الأخرى المهتمة بمجالات الرعاية الاجتماعية .

ويذكر زاسترو Zastrow أن هناك ثلاث مستويات لممارسة الخدمة الاجتماعية تتمثل في : [٣]

١-الممارسة علي مستوي الوحدات الصغيرة Micro Practice وتتم فيه الممارسة بالعمل المباشر مع الأفراد.

٢-الممارسة علي مستوي الوحدات المتوسطة Mezzo Practice ويعني بالعمل مع الأسر والجماعات الصغيرة الأخرى .

٣-الممارسة علي مستوي الوحدات الكبيرة Macro Practice ويعني بالعمل مع المنظمات ، والمجتمعات وإحداث التغييرات في النظم والسياسات الاجتماعية .

وعلي هذا تعتبر السياسة الاجتماعية أحد مستويات الممارسة للخدمة الاجتماعية ، حيث يعتبر تحليل السياسة الاجتماعية أهم الأنشطة التي يمارسها الأخصائيين الاجتماعيين والذين يحاولون فيه التأكد من أن السياسة الاجتماعية: [٤]

- واضحة .
- شرعية ، أي تستند علي قاعدة من القوانين والتشريعات .
- عادلة ، حيث تتميز بعدالة توزيع الخدمات ووصولها علي مستحقيها .

عقلانية ، متوافقة مع القيم الاجتماعية .

مثالية ، أي أنها تمثل أحسن البدائل المتاحة .

محددة التكلفة والعائد أي أن العائد من تنفيذها مخطط ويتناسب مع تكالفها الموجودة . [٤]

كما يقوم الأخصائيين الاجتماعيين عند تحليل السياسة الاجتماعية بتحديد مواطن الضعف في السياسة وما يترتب علي ذلك من رصد واقتراح وصياغة التعديلات التي تعالج مواطن الضعف في السياسة .

ولتحديد التداخل والارتباط بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية نستعرض في الموضوعات التالية :

أولاً : العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية :

من خلال استعراض أدبيات الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية علي مدار القرن الماضي نجد أن هناك بعض التداخلات بينهما تصور نقاط الالتقاء والأنفاق بينهما وفي نفس الوقت تشكل تلك التداخلات معوقات أمام تحديد العلاقة بين المصطلحين **ولكن يمكن ملاحظة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في الجوانب التالية :-**

١- في إطار المفهوم:

قد يبدو مصطلحا " السياسة الاجتماعية " " والخدمة الاجتماعية " بسيطة واضحة تدل علي نظم أو مجالات لممارسة مهام كبري في المجتمع ، إلا أنه خلال القرن التاسع عشر لم يتم الاتفاق حول معانيهما والطرق المثلي لممارستها وكذلك أفضل طرق ومناهج البحث في المجالين حيث بالبحث في المعاجم التي صدرت خلال تلك الفترة وجد التباس كبير بين العديد من المفاهيم مثل السياسة ، البحث والممارسة المهنية ، التنظير ... الخ [٥]

إلا أنه مع بدايات القرن العشرين بدأت تتضح الفروق النظرية والعملية بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية حيث عرفت السياسة الاجتماعية

علي أنها مصطلح يشير إلي دراسة وتنفيذ وتحديد عائد البرامج التي تؤثر علــي الأوضاع الاجتماعية للمواطنين ، كما عرفت علــي أنــها علــم مــن العلــوم الاجتماعية ، وكذلك مجال للعمل الاجتماعي الذي يــهتم بــالواقع الاجتمــاعي للمجتمع ، [٦] وهي ليست نظام ساكن بل يتغير تبعــا للتغــيرات الأيديولوجيــة والسياسة في المجتمع .

بينما عرفت الخدمة الاجتماعية علي أنها سياسات صنعت محليــا ، [٧] أي صنعها المجتمع لتساعده علي إشباع حاجات أفراده وحل مشكلاتهم . وهــذا المفهوم يحتوي علي بعض الحقائق إلا أنه تجاهل الصفــات المميــزة للخدمــة الاجتماعية كمهنة لها أسسها المعرفية والمهارية وأساليب فنية للممارسة .

وعند مراجعة أدبيات الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعيــة خــلال الثمانينات نجد أن هناك وجهات نظر مختلفة حولهما ، حيث نجــد أن البعــض نظر إلي السياسة كمجال للممارسة كما أن البعض نظر إلى السياسة على أنــها عمليات لعلاج المشكلات الاجتماعية والبعــض الآخــر رأى أنــها موجــهات للممارسة .

ومن الملاحظ أن مناهج تعليم الخدمة الاجتماعيــة لــم يحتــوي علــي معلومات كافية عن تشكيل وتنفيذ السياسة الاجتماعية أو عن نظريات ومــهارات الممارسة ، أي أن الأخصائيين الاجتماعيين علي المدى البعيد لم يتم إعدادهــم الإعداد الكافي ليكونوا ممارسين فاعلين في مجال السياسة الاجتماعية ، [٨] حتى لو أحتوي النظام التعليمي علي بعض مبادئ السياسة الاجتماعية إلا أنه بلا شك لم يحتوي علي برنامج تدريبي لممارسة السياسة الاجتماعية وخاصة في البلــدان التي تسيطر فيها الحكومات علي عمليات صياغة وتنفيــذ وتقويــم السياســات الاجتماعية .

والآن تؤكد الاتجاهات الحديثة في الخدمــة الاجتماعيــة أن السياســة الاجتماعية هي واحدة من أهم مجالات الممارسة لمهنة الخدمة الاجتماعية والتي

تركز على الرعاية الاجتماعية وبرامجها وخدماتها المختلفة [٩] كما أصبح الحديث الآن حول تطبيقات برامج الخدمة الاجتماعية في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية وتحليلها ، بعكس السائد في أوائل القرن العشرين الذي كان يبحث في تحديد مفاهيم كل منهما والعلاقة التبادلية بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية وتأثير كل منها في الأخرى .

وبعد التأكد من هذه العلاقة يتطور الحديث حول كيفية الممارسة وبالتبعية تحددت مفاهيم السياسة الاجتماعية في إطار ممارسة الخدمة الاجتماعية على أنها : -

أ-إطار فكري : حيث تعتبر السياسة الاجتماعية توجهات لمحتوي الممارسة في الخدمة الاجتماعية.[١٠]

حيث ترشد القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال الخدمة الاجتماعية في جال التخطيط والتنفيذ لبرامج الرعاية الاجتماعية المختلفة من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل المطلوبة وكيفية تحقيق تلك الأهداف والتي على أساسها يتم وضع الخطط والبرامج الاجتماعية .

ب- **مجال للممارسة** : حيث تركز سياسة الرعاية الاجتماعية على القضايا والاهتمامات المجتمعية ووضع المعايير والأسس التي يتم بها مساعدة أفراد المجتمع لتحسين مستوي معيشتهم ، وبالتالي تعتبر الخدمة الاجتماعية أحد أدوات السياسة الاجتماعية في تحقيق أهدافها .

جـ- **عملية** : حيث تعتبر السياسة الاجتماعية عملية من عمليات المهنة التي تتطلب إجراء سلسلة من المراحل المترابطة والإجراءات التنظيمية والتي تشمل عمليات صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية المصممة لمواجهة المشكلات الاجتماعية .

٣- في إطار المحتوى :

ظهرت السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية العلامات أو مظاهر لإسهامات دولة الرعاية. (١١)

وقد أكدت إصدارات الجمعية الدولية للأخصائيين الاجتماعيين علي أن الخدمة الاجتماعية وجدت لتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية الفعالة للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات وذلك عن طريق تحسين نوعية الحياة للمواطنين، ووسيلة الخدمة الاجتماعية في ذلك هي تطوير وتحسين السياسة الاجتماعية عن طريق المساهمة في تخطيط وتشكيل السياسات الاجتماعية والخدمات والبرامج المطلوبة لمقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية وتدعيم وتنمية القدرات الإنسانية ، وكذلك تقوم الخدمة الاجتماعية بربط السياسات والخدمات والموارد والبرامج الخاصة بالمنظمات الاجتماعية وإدارات الدفاع الاجتماعي والسياسي لتقوية الجماعات المعرضة للخطر وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ولتحقيق تلك الأهداف يقوم الأخصائي الاجتماعي بدور مخطط وصانع السياسة حيث يحتوي هذا الدور علي عمليات تطوير القوانين والسياسات والأهداف القاصرة أو الغير مناسبة وفي عمليات تخطيط وتطوير السياسة الاجتماعية يقوم الأخصائي الاجتماعي بدور المدافع والمنشط . (١٢)

ولهذا يتطلب من ممارسي السياسة الاجتماعية معرفة كيفية تطوير السياسة وكيفية صنعها بطريقة أفضل ، وأن يكونوا قادرين علي اتخاذ القرار والمفاضلة بين أولويات السياسة الاجتماعية. (١٣)

وتأخذ مهنة الخدمة الاجتماعية من التخطيط الاجتماعي والبحث أساليب الممارسة في مجال السياسة الاجتماعية وذلك إيمانا بأن التدخل علي مستوي السياسة يمكن من تفعيل نسق الرعاية الاجتماعية بشكل عام ، وتحقيقا لأهداف

الممارسة علي المستويات الأخرى ، حيث تستفيد المهنة من نتائج تقويم الخطط والبرامج الاجتماعية والبحوث الاجتماعية في صياغتها كمقترحات لتعديل وتطوير السياسة الاجتماعية القائمة أو اقتراح سياسة اجتماعية جديدة

ومن ناحية أخري تقدم السياسة الاجتماعية توجهات عامة لعلاج المشكلات الاجتماعية وتضعها أمام الحكومات ومؤسساتها لتوجيه الخطط والبرامج الخاصة بمواجهة تلك المشكلات والتي يشترك فيها المهن والتخصصات المختلفة والتي من أهمها مهنة الخدمة الاجتماعية .

تبرز قضايا السياسة الاجتماعية التساؤلات الأساسية والأكثر أهمية عن حقوق المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتقدم الإجابة عن تلك التساؤلات مواقف معينة يجب أن تتخذ لمواجهة المشكلات الاجتماعية. (١٤)

إذن فالسياسة الاجتماعية تصب وتتضح من خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وكذلك الممارسة تؤثر علي السياسة بطريقة مختلفة وذلك من خلال المشاركة في إصدار التشريعات والقوانين ، حيث ترتبط السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية من خلال القوانين التي تنفذ السياسة وترتكز عليها ، ويكون الحكم علي فعالية مهنة الخدمة الاجتماعية ومكانتها في المجتمع من خلال قدرتها علي التأثير في العمليات التشريعية وصنع القرار السياسي.(١٥)

٣- في إطار الموجهات القيمية :

من أهم المناطق المشتركة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية هي القيم والمبادئ الموجهة ، حيث أنهما ينبثقان من أيديولوجية المجتمع ويقومان علي القيم الموجهة للعمل داخل الدولة ، كذلك ترسمان علي نظريات وقواعد عامة وتستخدم نفس اللغة والمصطلحات الفكرية ، وهذا يبين التقارب بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ويشكل هذا صعوبة في تحديد وتوضيح العلاقة بينهما. (١٦)

وتوضح قيم الخدمة الاجتماعية قاعدة من الأخلاقيات المهنية التي توجه تدخلات ممارسة السياسة الاجتماعية والتي تتمثل في القيم التالية: [٣٠]

١-العدالة الاجتماعية .

٢-عدالة توزيع السلع والخدمات .

٣-حق تقرير المصير .

٤-المشاركة والديمقراطية .

٥-المساواة .

وتشكل تلك المفاهيم موجهات لمشاركة المواطنين وحقهم في رسم السياسات التي تؤثر في معيشتهم ومستوي ونوعية حياتهم ، وكذلك حقهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بمستقبلهم ، وتحديد الخدمات المطلوبة لإشباع حاجاتهم بشكل يتم بالعدالة والمساواة ، فمن خلال تطبيق تلك القيم يتحدد :

من يحصل علي ما ، ومتي ، وكيف ولماذا ؟

وبذلك تشكل مفاهيم العدالة الموجه والحكم علي التدخلات المختلفة السياسة الاجتماعية .

ثانيا : مستويات التدخل في مجال السياسة الاجتماعية :

تتحدد مستويات تدخل الخدمة الاجتماعية في مجال السياسة الاجتماعية في مستويين هما :- [١٩]

أ-مستويات التدخل الكبري Macro Intervention:

وذلك بتطوير أو تعديل أو وضع بدائل للسياسة الإجتماعية ، ويكون التدخل علي مستوي صنع السياسة أو تنفيذ السياسة وإدارة برامجها أو تقييم السياسة وتعديلها ودراسة وتحليل السياسة الاجتماعية . أي تكون الممارسة علي مستوي السياسة الاجتماعية ذاتها.

٣- مستويات تدخل صغرى Miero Intervention:

وذلك من خلال التدخل علي مستوي واحد أو أكثر من المستويات الإدارية أو الجغرافية بالمستوي المحلي ، والإقليمي ، أو القومي ... الخ .

وهنا تكون الممارسة من خلال وضع حلول لمشكلات تنفيذ السياسة أو مساعدة المستويات المحلية علي المشاركة في صنع وتشكيل السياسة الاجتماعية.

ثالثا : أنماط التدخل في مجال السياسة الاجتماعية :

عندما يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره في مجال السياسة الاجتماعية يتنوع طبيعة التدخل الذي يمارسه طبقاً للمواقف التي يتعرض لها كما يلي: (٢٩)

١- التدخل علي المستوي التشريعي : حيث تصمم خطة التدخل لرسم الخطوط العريضة التي يشترك في إصدارها أفراد المجتمع من خلال ممثليهم في الأجهزة التشريعية والمرتبطة بمجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة مثل قوانين التأمين الاجتماعي ، الطفل ، العمل ، ... الخ .

٢- التدخل علي المستوي الإداري : حيث يعمل ممارسي السياسة الاجتماعية مع المنظمات والأجهزة الإدارية المختصة لإصدار التشريعات واللوائح الخاصة بتنظيم إجراءات تنفيذ القوانين السابق إصدارها في المجالات المختلفة وهي تتضمن تدابير العمل بتلك القوانين ومن أمثلة ذلك اللائحة التنفيذية لقانون الطفل/ اللائحة التنفيذية لقانون تأهيل المعاقين ... الخ .

٣- التدخل علي المستوي القضائي : وهنا يتدخل ممارسي السياسة الاجتماعية عندما توجد عقبات أو قصور في تنفيذ القوانين والتشريعات في مواقف خاصة ببعض الأفراد أو الجماعات سعيا للدفاع عن حقوق المواطنين وتمكينهم من الحصول علي أنواع الرعاية الاجتماعية المطلوبة تحقيقاً لقيم العدالة الاجتماعية والتوزيعية .

رابعاً : أدوار ممارسي السياسة الاجتماعية :

تنقسم مجموعة الأدوار التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين للسياسات الاجتماعية إلي مجموعتين أساسيتين طبقاً لطبيعة العملية المشاركين فيها ، وطبقاً للمواقف التي يواجهونها ويتضح ذلك فيما يلي :-

١) أدوار الممارسين طبقاً للعملية :

أ – في عملية تشكيل السياسة الاجتماعية يكون دور الممارس هو المخطط ، المحلل ، مقدم المعلومات ، ومحدد الإطار العام للقيم الموجهة للسياسة الاجتماعية

ب– في عملية تنفيذ السياسة الاجتماعية يكون دور الممارس هو الإداري والمنظم ، مستخدماً المهارات التنظيمية في إدارة البرامج والمشروعات .

جـ– في عملية تقويم السياسة الاجتماعية يكون دور الممارس هو الباحث مستخدماً المهارات البحثية والمعرفة العلمية والنظرية في البحث الاجتماعي.

٢) أدوار الممارسين طبقاً للموقف :(٢٠)

أ – أدوار التدخل المحسوب Faire Roles – Laissez :

وهي تقوم علي مبدأ مسئولية المجتمع عن علاج مشكلاته ، حيث يعتمد الممارسين علي قاعدة أساسية وهي " عدم التدخل " حيث يتوقعون أن المجتمع وأنظمته سوف تصبح فعالة ونشطة في الوقت المناسب وعندها تختفي المشكلات تدريجياً ، ويكون تدخل ممارس السياسة الاجتماعية في الوقت الذي يعجز فيه المجتمع عن مواجهة مشكلاته .

ب– الأدوار العقلانية Rational Roles :

وهي تعتمد علي المنطق والتفكير العلمي في ربط المسببات بالنتائج حيث يستخدم ممارس السياسة كافة الوسائل التكتيكية الفنية والوسائل التحليلية في كافة المواقف الخاصة بتحليل السياسة أو تنفيذها أو تقويمها ... الخ ومن أمثلة تلك الوسائل أساليب تحليل المدخلات والمخرجات ، وأساليب تحليل التكلفة والعائد ... وغيرها .

جـ- الأدوار المعيارية : Normative Roles :

وهنا يصنع الممارس مجموعة من المعايير والقيم الاجتماعية كموجهات للعملية الفنية التي يمارسها ، وهذا الدور يعتبر دور ملازم للأدوار الأخرى التي يقوم بها ممارس السياسة الاجتماعية .

د- أدوار المدافعة والعمل الاجتماعي : Socialaction Roles :

يتحدد دور الممارسين هنا في تعزيز وتدعيم أهداف ومصالح معينة للمستفيدين حيث يكون دور الممارس تمكين الجماعات الهشة والفئات الخاصة وجماعات المصالح من الاستفادة من السياسة الاجتماعية ومنافعها بالإضافة إلي مساندة وتدعيم القضايا والاهتمامات العامة في المجتمع وإحداث تغيرات في السياسة بما يحقق منافع معينة .

خامساً : المهام الأساسية لممارسي السياسة الاجتماعية :

تبدأ ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال السياسة الاجتماعية عند ظهور مشكلات السياسة ، **وتظهر هذه المشكلات لسببين رئيسيين هما :**

١-عندما تؤثر السياسة علي المواقف المختلفة كالصحة، الفقر، الجريمة الخ أي ينتج عن تطبيق السياسة بعض المواقف السلبية في المجتمع .

٢-عندما يحدث صراع أو خلاف بين المشاركين في السياسة الاجتماعية حول تحديد أهداف السياسة أو وسائل تحقيق هذه الأهداف .

ولمواجهة تلك المشكلات يتطلب التدخل بعمليات الدراسة والملاحظة والاستفسار والتنبؤ وتقييم المواقف المختلفة ، واقتراح تطوير أو تعديل السياسة والبحث عن أفضل البدائل ، **وهنا يقوم الممارس بالمهام التالية :**[٢٠]

١-التأكد من وجود مشكلة .

٢-تحديد طبيعة المشكلة والظروف المرتبطة بها .

٣-تحديد عوامل وأسباب حدوث المشكلة .

٤-تحديد القضية أو القضايا الرئيسية المرتبطة بالسياسة وأبعادها .

٥-تقييم السياسة الحالية (محل الدراسة) وبرامج تنفيذها .

٦-تحليل الجهود المتتابعة التي بذلت لمواجهة المشكلة .

٧-تحديد المشاركين في صنع القرار .

٨-تحديد وتقييم بدائل السياسة المقترحة ومجمل النفقات والعائد .

٩-التنبؤ بنتائج وتأثير السياسات المقترحة .

١٠- تحديد أساليب صنع السياسة المقترحة وأساليب صنع القرار .

وهذا يتطلب أن يدرك الأخصائي الاجتماعي من ممارس الخدمة الاجتماعية أهمية الدور الممارس في مجال السياسات الاجتماعية ، والعمل علي تحقيق فعالية هذا الدور بما يحقق إنجاز أهداف هذه السياسات ومواجهة المشكلات المرتبطة بها وتطويرها وتوافقها مع حاجات المستهدفين .

سادساً : متطلبات ممارسة السياسة الاجتماعية :

كي يتمكن الأخصائيون الاجتماعيون من ممارسة السياسة الاجتماعية بنجاح وفعالية لابد من توفر المتطلبات التالية :-

١-التدريب العملي علي ممارسة السياسة الاجتماعية في إطار إعداد وتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين إلي جانب إمدادهم بالأساس المعرفي الخاص بالسياسة الاجتماعية وتطبيقاتها ، ذلك بالإضافة إلي التخصص الدقيق علي مستوي الدراسات العليا .

٢-فهم وإدراك نظريات وعمليات صنع القرار والجهات المشاركة فيها ، والقوي الاجتماعية المؤثرة عليها[٢٢] .

٣-دراسة حالة المجتمع بالنسبة لعملية رسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها وسبل تقويمها ودور الدولة في ذلك .

٤-الإلمام الدائم بالتغيرات الحادثة في المجتمع وبالاحتياجات المتباينة لأفراد المجتمع (Upto date) ، والاستجابة السريعة لها والتدخل في الوقت المناسب لإحداث التغيير في السياسات لتتمشى مع المنافع والخدمات المطلوبة والإنجاز المستمر لمصلحة العملاء . [٢٣]

٥-تكوين رؤيا خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين لعمليات السياسة الاجتماعية تكون مرتبطة بمساعدة المجتمع علي التقدم ومواكبة التطور التكنولوجي السريع ومواصفات المجتمع الجيد .

٦-إيجاد نموذج لممارسة السياسة الاجتماعية يتحدد فيه أدوار الممارس كفاعل سياسي ، وكذلك توضيح لعمليات تحديد أولويات السياسة الاجتماعية وكيفية ربطها بالسياسات المحلية .

٧-الإيمان بأهمية المستويات الإقليمية والمحلية وعلاقتها بالسياسة العامة باعتبارهم مرآة توضح الجانب التنفيذي للسياسة ، مع إدراك أهمية مشاركة الأجهزة التشريعية المحلية في عمليات صنع السياسة الاجتماعية . [٢٤]

المراجع

(1) thomas M. Meenaghan & O. washington , social policy and social welfare New York , the press Adivision of Machmillan pub., com ., Inc., 1980 .p. (24)

(2) Charles H.Zatrow , the practice of social work, Brooks/ cole publishing co., U.S.A., 1999. P(5)

(3) Ibid : P.(22)

(4) Ibid . P.(24)

(5) Robert Adams , Social policy for social work, Palgrare, Bristol , Great Britain , 2002 . P. (26).

(6) I bid : P. (26)

(7) I bid : P.(26)

(8) Susan D. Einbinder, Policy Analysis , Encyclopedia of social work , vol. 5, New York , N.A.S.W., 1995 P. (1855)

(9) I bid : P.(1855)

(10) Robert Adams , Social Policy for Social Work . op – cit P. (7)

(11) I bid : P. (31)

(12) Charles H Zastrow , the practice of social work , op-cit . P. (21)

(13) William G. Brueggeman , the practice of Macro social work , 2nd ed., Brooks / cole , U.S.A., 2002. P. (349).

(14) I bid. (349).

(15) Rabert Adams , Socialplicy for social work , op-cit PP. (31-32)

(16) I bid. : p.(31)

(17) Susan D. Einbinder, Policy Analysis , op- cit .P. (1856) .

(18) I bid : P. (1855) .

(19) I bid : P. (1858).

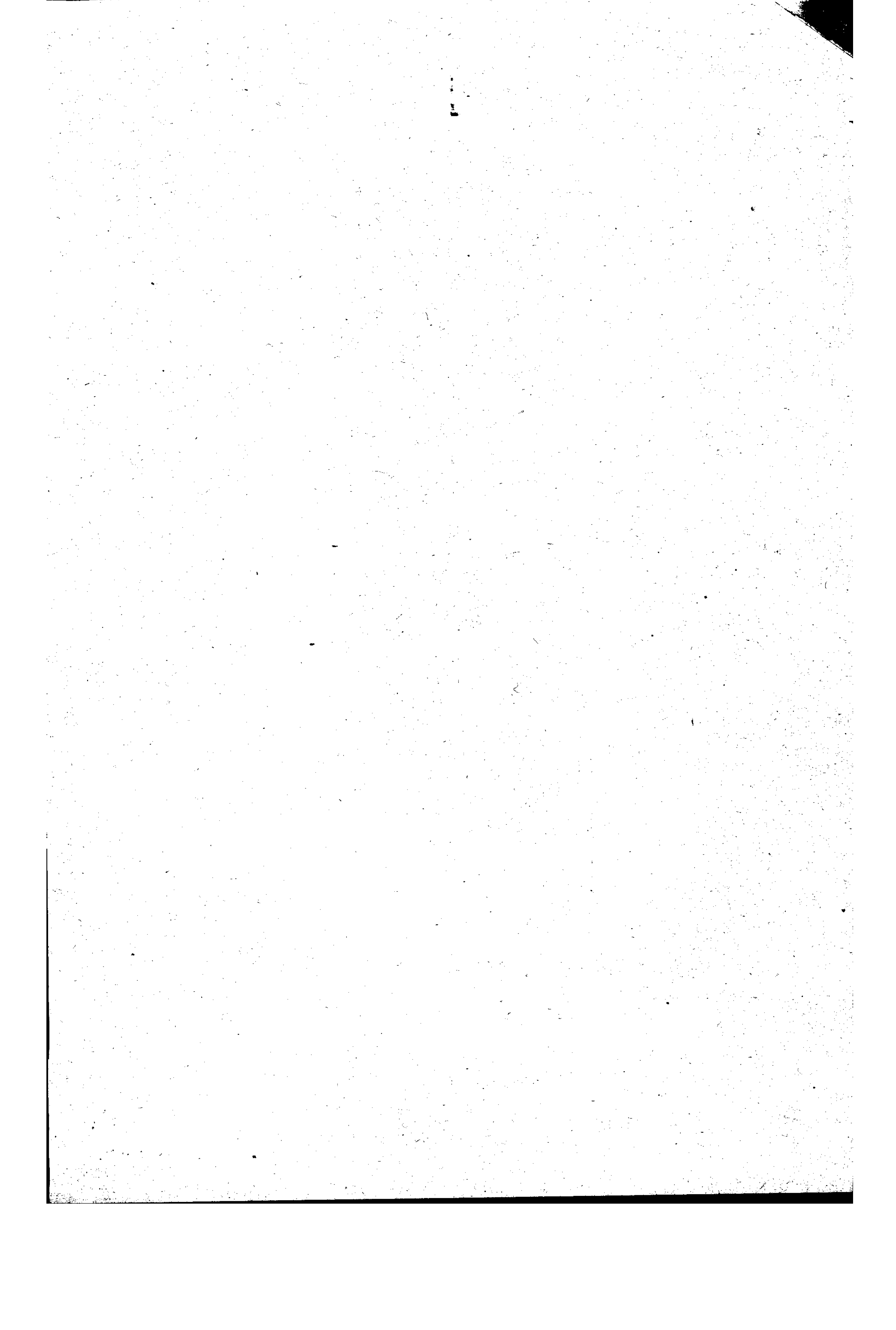
(20) I bid : P. (1857).

(21) I bid : p. (1862).

(22) William G.Brueggeman , the practice of Macro social work , op-cit . P. (368)

(23) Robert Adams , Social policy for Social work, op-cit p.(6)

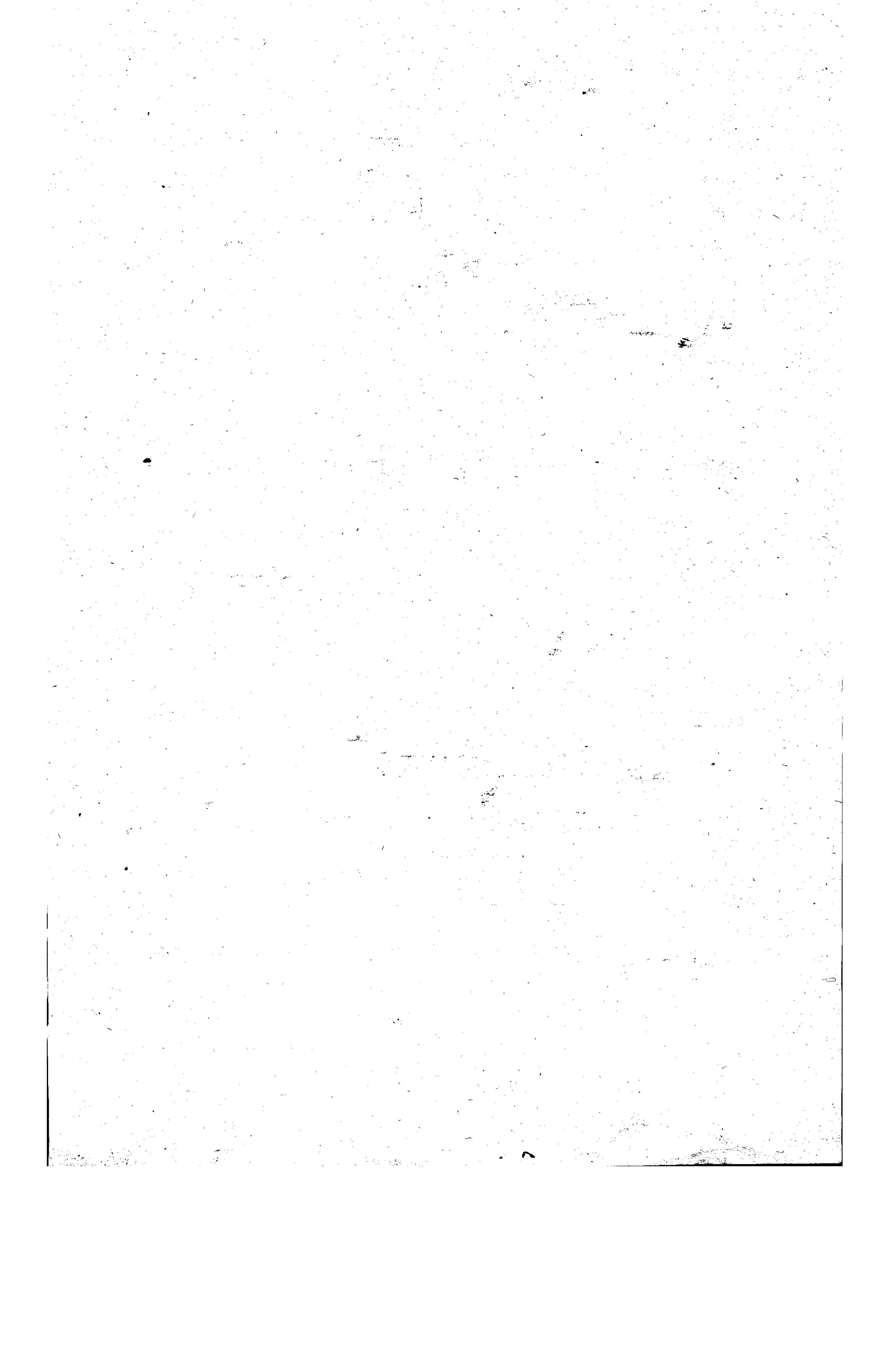
(24) William G. Brueggeman, the practice of Macro social work , op-cit . p. (368)



الفصل الثالث

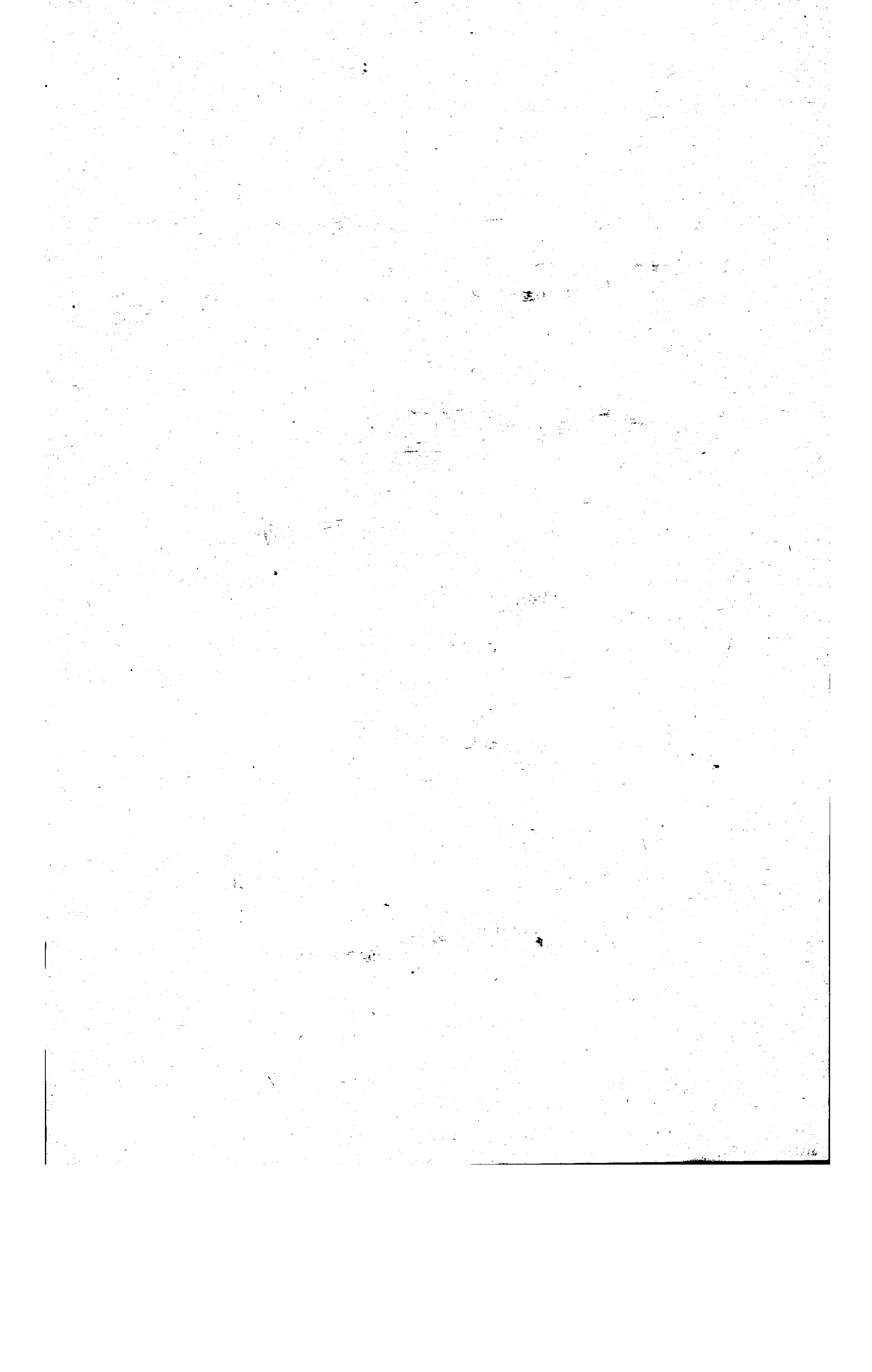
سياسات الرعاية الاجتماعية والمداخل الأيديولوجية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجي



الفصل الثالث : سياسات الرعاية الاجتماعية والمداخل الأيديولوجية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية

- محددات السياسة الاجتماعية .
- أدوات السياسة الاجتماعية .
- السياسة الاجتماعية والمفاهيم السياسية المرتبطة .
- المداخل الأيديولوجية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.
- خصخصة الرعاية الاجتماعية .
- معنى الخصخصة وأشكالها .
- المشكلة الرئيسية للخصخصة .



محددات السياسة الاجتماعية [1]:

يمكن إجمالها في الآتي :

١- العوامل الاقتصادية.

٢- العوامل السياسية.

٣- العوامل الثقافية.

وذلك على الوجه التالي:

العوامل الاقتصادية:

ينبغي أن نقرر أن التخطيط في أي دولة يتأثر إلى حد كبير بمدى المتوفر من الموارد والإمكانيات الاقتصادية، فالدول الغنية مثلاً أخذت بنظم الضمان الاجتماعي الشامل، وعللت ذلك بأن نموها وتقدمها الصناعي والتجارى وتقدمها الاقتصادي أعطاها الأساس للاستمرار في التوسع في الخدمات الاجتماعية.

ويجب أن نعرف كذلك الأمور الآتية:

١- إن سكان العالم يتزايدون بمعدلات كبيرة تفوق كل تنبوءات وتوقعات الديموجرافيين وسكان العالم في الوقت الحالي يقتربون من معدلات مذعورة وبعض الخبراء يرى أن هذا العدد يتجاوز ٦ بليون ويلاحظ أن الدول النامية بها أسرع نمو سكاني وكذلك أعلى كثافة سكانية موجودة.

٢- تزيد الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، وتحاول الدول الفقيرة الاكتفاء الذاتي فتتورط في مشروعات لا تسعفها إمكانياتها الاقتصادية المحدودة لتنفيذها

كذلك فإن الدول المتقدمة تسعى إلى الاكتفاء الذاتي ولا تريد الاعتماد على الموارد الخارجية وهذا يشكل تهديداً أيضاً للدول النامية.

العوامل السياسية:

في بعض البلاد ومن بينها أمريكا اللاتينية، يصعب التمييز بين الوظيفة السياسية والإدارية أو الفصل بينهما بوضوح.

ولا شك أن ذلك يخلق في مجال التخطيط للرفاهية الاجتماعية صراعاً بين اتجاه الزعماء السياسيين وبين جهود المخططين والإداريين عند محاولة تنفيذ خدمات معينة بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة.

إلا أننا نريد أن نؤكد أن التدخل السياسي ليس بالضرورة تدخلاً ذا طبيعة سلبية، ومهما يكن الأمر فإن القرارات التخطيطية تعد قرارات سياسية في أغلب الأحوال، فالآمال المعقودة على برامج الرفاهية الاجتماعية تعتمد على السياسيين بل قد تعتمد أحيانا على رجل واحد هو وزير الشئون الاجتماعية.

العوامل الثقافية:

هناك عقبات متوقعة نتعرض لها عند تقرير وزن العوامل الثقافية وأثرها في تقرير سياسة الرفاهية الاجتماعية وهي:

١- من السهل جداً أن تأخذ تجربة أي دولة أخرى في مجال الرفاهية الاجتماعية وأن نقضي على الجهل، ولا نعبأ بردود الأفعال.

٢- من السهل جداً أن نغالي في تقرير أثر العوامل الثقافية وأن نظل مشغولين جداً بما يهدد القيم التقليدية مما يؤدي إلى قيام حالة من الشلل والعجز.

٣- هناك خطورة دائمة في أن نعزو إلى القوى الثقافية ما لا ينبغي إليها حيث. يميل البعض إلى تفسير بعض الاتجاهات البشرية تفسيراً ثقافياً في حين تكن جذورها في الفقر الاقتصادي أكثر من أي شئ آخر.

- والواقع أننا إذا أردنا أن نأخذ ونطبق بعض مقاييس أنشطة الرفاهية الاجتماعية المعمول بها في بعض البلاد المتقدمة، فإن على الدول النامية أن تطرح كثيراً من طرق التفكير القائمة وأن تترك التطبيقات التقليدية وأن تغيرها ما استطاعت.

إن ميادين التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية مرت بفترة أهمل فيها الأخذ بها، فلقد كانت القابلة غير المتعلمة هى الأداة الوحيدة لقرون طويلة فهى التى كانت تساعد ملايين النساء فى عملية الوضع، كذلك تعلم الناس فى غياب الخدمات الطبية المتخصصة الاعتماد على " حلاق الصحة " وعلى العلاجات الشعبية المحلية لكل الأمراض، وينطبق ذلك أيضا على شئون المجتمع المحلى إذ نجد أن كبار السن فى الجماعة هم مصدر السلطة التى تحدد أشكال التعليم الضرورية للأفراد .

قد يكون نسق الأسرة الممتدة من العوامل المقيدة للتخطيط الاجتماعى فالولاء المطلق للأسرة الممتدة وانعدام ذاتية الفرد فيها من الأمور التى تحد من ولائه الاقتصادي والعاطفى الذى يمكن أن يسهم به ويقدمه للتنمية القومية فالفرد لا يستطيع أن يقرر بنفسه أى أمر خاص، كنوع العمل الذى يريده أو شريكة حياته التى يتطلع إليها، أو نوع التربية والتعليم لأولاده .

لاشك أن البناء التقليدى للأسرة غير قادرة على النهوض بتوفير المطالب الصحية والتعليمية الضرورية للطفل، بل يمكن أن يؤخر التقدم الذى قد يحققه فى عالم تتزايد فيه فرص التقدم .

وعلى العموم فهناك النقاط الآتية :

١ – الاحتفالات وأثرها على إعاقة التنمية .

٢ – التقاليد البالية ومقاومة التغير .

٣ – الدفاع القومى والناحية العسكرية وإستحواذها على الدخل القومى فى مناطق كثيرة مما يعرقل التنمية .

٤ – المعونات الدولية ومدى ما تتدخل به الدولة مقدمة المعونة فى السياسة الاجتماعية للدولة التى تتلقى المعونة .

٥ – المستشار الدولى وإلى أى حد يستطيع أن يستغل خبرته بما يناسب حاجات مجتمع يختلف نمطه عن نمط مجتمعه الأصلى .

٦ – يجب الأخذ بمتغير نوعية الحياة وقياساته المختلفة كأداة صادقة للتعرف على مستوى الرفاهية والتقدم وما أحرزته سياسات الرعاية الاجتماعية من أهداف .

أدوات السياسة الاجتماعية :

هناك عدة نقاط نجملها ثم نفصلها هى[٢]:

١ – التشريع .

٢ – الإدارة .

٣ – نواحى العجز فى الخطة .

٤ – أهداف الخطة .

٥ – البحث .

٦ – التدريب .

٧ – الموارد البشرية .

تعتبر عملية وضع القوانين اللازمة لتحقيق عمل اجتماعى فعال عملية بالغة الدقة والتعقيد وتتطلب قدراً كبيرًا من المهارة والخبرة. ويتطلب التشريع من الدولة الآخذة حديثاً بأسباب النمو قدراً كبيراً من الروية والصبر وقوة الإدراك الاجتماعى .

إن تقرير السياسة الاجتماعية فى الدولة النامية يعتبر إلى حد كبير من مسئولية الحكومة، ويعتبر تنظيم الخدمات الإدارية لإنجاز قرارات السياسة الاجتماعية عنصراً هاماً فى التخطيط الاجتماعى .

يواجه التخطيط لتحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية بعض الصعوبات منها نقص المعايير التى يمكن بها تقدير أهداف التخطيط وأساليبه على نحو فعال، وكذلك عدم وجود نماذج لخطط وبرامج يمكن الاعتماد عليها. وكذلك عدم وجود خبرة عند الأفراد الممارسين (صعوبات أمام التخطيط) .

تعتبر الخطة القومية عملاً حكوميًا وإستجابة من المجتمع المحلى، حيث تحتاج إلى سلطة الحكومة ومشاركة الجماهير وذلك لكى تواجه الحاجات الاجتماعية فى البلاد النامية .

يعد البحث متطلباً حيوياً لأهداف التخطيط الاجتماعى إذ أنه يحقق الفـهم السليم لما ينبغى تقريره لما هو قائم أو يتوقع قيامه فى فترة زمنية محددة

يجب تدريب مستشارى السياسة الاجتماعية وإمدادهم بالمعارف الدقيقـة والإدراك الاجتماعى، وكذلك تدريب المتطوعين فى مجالات الخدمة الاجتماعية، وكذلك تدريب الأخصائيين الاجتماعيين المـهنيين – والزائـرات الصحيـات، والعاملين فى تنمية المجتمع، والمسئولين عن إدارة المستشفيات وضباط المراقبة الاجتماعية، وقادة الشباب، وغيرهم من الفئات الأخرى، ولصالح التنمية يجـب أن تزود كل الفئات بالتدريب اللازم .

تمتلك معظم البلدان النامية الأرض والسكان ويعتبر سوء استغلال الأول وإهمال الثانى من الملامح المميزة لكثير من الدول ذات الدخل المنخفض ولـم يحظ رأس المال البشرى بالاهتمام الصحيح إلا فى السـنوات الأخـيرة حيـث برزت أهميته وقيمته من تحقيق أهداف التخطيط للتنميـة وتحقيـق الأهـداف المجتمعية وتحسين نوعية الحياة للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية كهدف من أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية .

السياسة الاجتماعية والمفاهيم السياسية المرتبطة[٣]:

نحاول هنا تحديد بعض المفاهيم السياسية المرتبطة بسياسة الرعايـة الاجتماعية مثل مفهوم :

١ – الدولة

أ – مدخل تاريخى للدولة .

ب– دولة الرعاية .

جـ– ما بعد دولة الرعاية .

٢ – القوة

أ – تعبئه القوة .

ب – السلطة والقوة .

جـ – القوة المنتجة .

د – مفهوم الفقر والحرمان الاجتماعى .

هـ – تفسير الفقر والحرمان الاجتماعى .

١ – مفهوم الدولة :

تتكون الدولة من ثلاث عناصر رئيسية لكن تأخذ الصفة الشرعية هى:

أ – جهة تشريعية :

وهى مسئولة عن صنع القوانين والتشريعات من خلال البرلمان.

ب – جهة تنفيذية :

وهى مسئولة عن تنفيذ وتطبيق القوانين والتشريعات وهى مسئولية الجهات الحكومية بكافة مؤسستها المعنية .

جـ – جهة قضائية :

وتكون مسئوليتها القيام بالمحاسبية المرتبطة بتنفيذ القوانين والتشريعات والتدخل لفض النزاعات وهى مسئولية السلطة القضائية ومحاكمها المختلفة.

وتحاول النظريات السياسية تفسير بعض الأسئلة الرئيسية وهى ماهية الدولة . ما هى اختصاصات الدولة؟

لذلك نجد أن هناك بعض النظريات السياسية التى تحاول تفسير معنى الدولة مثل .

أ – النظريات الفردية :

الدولة هى مصدر اهتمام أفراد المجتمع والمواطنين ووظيفتها الحفاظ على أفراد المجتمع وتوفير كافة ألوان الرعاية الاجتماعية وكذلك توفير الحماية المجتمعية للمواطنين ضد أى أخطار سواء داخلية أو خارجية يتعرض لها أفراد المجتمع وهى بذلك تصبح مصدراً مؤثراً فى إحداث التغيير داخل المجتمع .

ب- النظريات المرتبطة بالنظام:

وهى تعتبر الدولة مثل البناء العضوى يتكون من أجزاء مختلفة داخل الدولة ويكون مسئوليتها التساند والتعاون فيما بينهما لتحقيق أهداف النظام العام للدولة والحفاظ على أفراد المجتمع ومواطنيها وكذلك تكون مسئوليتها هو حفظ النظام العام للدولة وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع والحفاظ على حقوق المواطنين .

ج- مدخل تاريخي للدولة:

هذا المدخل يحاول أن يفسر الدولة من وجهه نظر بعض الفلاسفة لمثال " كارل ماركس وهيجل " والجدل الحادث بينهما حول تفسير معنى الدولة وكذلك وجهه نظر الفيلسوف " جون لوك " .

تفسير جون لوك:

يرى " جون لوك " أن الدولة مسئولة عن حماية أفراد المجتمع وكذلك الحفاظ على الحياة الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة والحرية والمساواة ويرى أن ذلك مبررا كافيا لكى يحترم أفراد المجتمع نظام الدولة السياسى .

تفسير " مونتسكيه ":

يرى " مونتسكيه " أنه يجب الفصل بين القوة المختلفة داخل الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار وكذلك لإحداث حاله من التوازن يحقق من خلالها تنفيذ سياسات الدولة المختلفة .

تفسير " ماركس ":

يفسر الدولة وفق التشريعات الخاصة بصنع السياسة المرتبطة بالقوة الاقتصادية فى المجتمعات الرأسمالية وهو يرى أن أصل رؤوس الأموال داخل الدولة يحاولون بصفة مستمرة الحفاظ على نظام الدولة لأنه يخدم مصالحهم الاقتصادية فى التنمية الرأسمالية على عكس ذلك فى الدول الاشتراكية حيث أنه لا يوجد مجال للحرية الفردية وبصفة عامة كل المعتقدات الخاصة بطبقه

البرجوازية هى محاولة إكمال مسيرة الرأسمالية والحفاظ على الحياة الاقتصادية بهذه الصورة ويعتبر هذا تراكماً رأسمالياً اقتصادى يخدم مصالح الأقلية داخل الدولة .

مفهوم دولة الرعاية[٤]:

هناك مجموعة من المبررات الاقتصادية والاجتماعية والأفكار الأيديولوجية المرتبطة بتفسير دولة الرعاية وسوف نركز على المبررات الاقتصادية حيث **يوجد مجموعة من المبررات الاقتصادية تدعو الدولة إلى الأخذ بسياسة الرأسمالية وهى :**

- تحقيق الأمن الاقتصادى داخل الدولة .
- زيادة معدلات النمو الاقتصادى .
- إيجاد فرص كثيرة داخل سوق العمل وحل مشكلات البطالة .
- تحقيق مستوى جودة عالى وكذلك توفير إدارات إنتاج عالية المستوى
- حل كثير من الصعوبات التى تواجه السوق العالمى لأنه يحقق داخل الدولة التوازن فى القوة الاقتصادية ويحافظ على اقتصاديات السوق .
- الدولة تجد نفسها متجهة نحو الأخذ بالنظام الاقتصادى الرأسمالى لكى تحافظ على وجودها وكيانها داخل السوق فى ظل العولمة الاقتصادية والاقتصاد العالمى وفى النهاية نجد أن الدولة منشأ النظام الرأسمالى وتحافظ عليه من نفسها خوفاً من الضغوط المرتبة بتغير المجتمع .

المبررات الاجتماعية :

هناك مجموعة من المبررات الاجتماعية هى :

١ – تحقيق العدالة والمساواة لدولة الرعاية فى توزيع الحقوق والواجبات على الأفراد وفق اقتصاديات السوق .

٢ – القضاء على بعض المشكلات المرتبطة بالبطالة وتوفير فرص متاحة للعمل أمام الجنسين الرجل والمرأة .

٣ – إحداث تغيرات اقتصادية عميقة ينعكس أثره على الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٤ – دولة الرعاية تعمل دائما على الحفاظ على اقتصاديات السوق والنظام الرأسمالي مع مراعاة أفراد المجتمع من الفقراء فهي تحاول جاهدة توفير فرص حياة كريمة أمامهم ومساعدتهم على النهوض لمواجهه أعباء الحياة .

ويجب ألا نهتم فقط بالجري وراء النظام الرأسمالي وإهمال أفراد المجتمع من الفقراء لذلك يجب أن توفر الدولة قدر مناسب من العدالة والمساواة والتفكير في مستقبل هؤلاء الفقراء وتوفير فرص – خيارات متعددة تمكنهم من الاختيار المتعدد لتحقيق الأفضل لمبادئهم .

ما بعد دولة الرعاية:

سوف نناقش الأفكار المرتبطة بالحياة في النظام الرأسمالي:

١ – دولة الرعاية تصبح مؤثرة بفعالية عندما يكون التغير قائم على الحقوق الرئيسية لأفراد المجتمع .

٢ – دولة الرعاية الاجتماعية هي التي تتوافق مع النظم العالمية الحالية في ظل العولمة الاقتصادية لتحقق نجاحات كبيرة وقفزات واسعة .

٣ – دولة الرعاية هي التي لا تهتم فقط بإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية فقط بل هي التي تهتم بإحداث تغيرات في بناء القوة داخل المجتمع.

مفهوم تعبئة القوة:

سوف نتناول مفهوم القوة وتعبئة القوة من ثلاث اتجاهات مختلفة :

١ – وجهة نظر عامة:

ترى هذه النظرية العامة أن هناك اختلاف واضح من دولة الرعاية بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية ولكل منها مؤيديها ومعارضيها ولكن هناك حقائق خاصة بالصفوة الاقتصادية والسياسية فهي موزعة بين جماعات المجتمع من خلال المشاركة في الفرص المتاحة أمام جميع هذه القوة للاستفادة منها في عمليات صنع القرار وعلى سبيل المثال في العمليات الإنتاجية يحاول بناء القوة أن يضع مجموعة برامج تخدم مصالحهم الشخصية .

٢ – وجهة نظر أصحاب المصالح والصفوة :

ينظر أصحاب المصالح والصفوة إلى دولة الرعاية على أنها وسيلة لتحقيق مصالحهم الشخصية من خلال توزيع الثروة ويعتبر النظام الرأسمالى مستقبل بالنسبة لهم لأنه يساعدهم على استثمار مواردهم فى بعض المشروعات وفى نفس الوقت كلما أتاح لهم المجتمع حرية التحرك برؤوس أموالهم حققوا تأثيراً أعلى على سياسة الدولة والتحكم فى آليات السوق الاقتصادية وهذا كله له أهداف سياسية أخرى مرتبطة بالنفوذ السياسى من خلال أخذ تسهيلات تساعدهم على زيادة رؤوس أموالهم .

٣ – وهناك وجهة نظر راديكالية :

تتفق مع الاتجاه الخاص بأصحاب المصالح وطبقة الصفوة فى غالبية تفسيراتها **إلا أنها تختلف فى بعض النقاط ومنها :**

١ – أن الاتجاه الرأسمالى يحاول تسخير كافة موارد المجتمع لخدمة مصالحهم دون الاهتمام بحاجات سكان المجتمع وأفراده .

٢ – كذلك طبقة الصفوة تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أخذ دور لها فى عمليات صنع القرارات الاقتصادية دون الاهتمام بالنواحى الاجتماعية .

مفهوم السلطة والقوة :

نحن نتفق جميعًا أن دولة الرعاية تكتسب قوتها من خلال مدى قدرتها على السيطرة والسلطة على كافة أفرادها ويجب أن تنظر للسلطة من الناحية الكمية والناحية الكيفية .

أ – المنظور الكمى :

فهو يعمل على تعبئة جميع قوى المجتمع ويركز على وظائف تنمية القوة المرتبطة بالنواحى التعليمية والأخلاقية .

ب -المنظور الكيفي :

يركز على وجهه النظر التقليدية أن دولة الرعاية لها مكانـــة مرتبطـــة بقوتها بين الأمم من الناحية الشرعية .

لذلك يجب على الدولة أن تأخذ بالنموذج المثالي في أحكـــام ســيطرتها وسلطاتها على المجتمع بدلا من الترجيح يميناً ويساراً بين نظريات مختلفـــة لا تحقق الثبات والاستقرار للمجتمع ويتطلب ذلك حتمية الأخـــذ بمدخــل التنميـــة لتحقيق أهداف دولة الرعاية لخدمة مواطنيها .

مفهوم القوة المنتجة :

وهو مدى قدره دوله الرعاية على أحكام السيطرة على أفرادها وتحويلهم إلى طاقات منتجة وتزويدهم من خلال ما يسمى بشبكة الإنتاج لإشباع احتياجاتهم الرئيسية من خلال البناء الاجتماعي .

مفهوم الفقر:

هناك تفسيرات عديدة لتوضيح مفهوم الفقر منها ما هو شائع ومعـــروف لدى عامة الناس ومنها على درجة عالية من الخصوصية فـــي تفســير الفقــر والحرمان الاجتماعي .

هناك مفهوم بسيط للفقر وهو ضعف في المـــوارد المتاحـــة والفــرص المتاحة وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الرئيســـية مـــن مـــأكل ومشـــرب وانخفاض وضعف في الصحة البدنية، هذا التعريف مرتبط بهيئة الأمم المتحـــدة التي تضم برامج تغذية لمواجهه كافة دول العالم .

هناك تعريف آخر للفقر وهو انخفاض في دخول الأفراد يؤدى إلى عــدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات الحياة الرئيسية وهو ضعف في القـــدرات وعـــدم وجود أهداف يعمل الأفراد على تحقيقها وهذا الضعف فـــي القـــدرات يعرقــل المجتمع ويظل أفراده على هذا الوضع راضين بما هو كائن .

مفهوم الحرمان الاجتماعي :

الحرمان الاجتماعي مرتبط بالفقر والمقصود بالحرمان الاجتماعي هنا هو نقص حاد في الموارد المادية المتاحة كذلك ضعف في العلاقات الاجتماعية وفقدان المعايير الاجتماعية وعدم وجود موارد متساوية للأفراد ، وقد يرجع إلى عدم إتاحة الفرص والخيارات وعدد هذه الفرص والخيارات .

تفسير الفقر والحرمان الاجتماعي :

هناك تفسيرات عديدة للفقر منها :

١ – المنظور السلوكي يعتبر سلوكيات الفقراء تتسم بالخمول والكسل .

٢ – ولو فسرنا الفقر من منظور بايئوجي أن البيئة الاجتماعية تشترك جنبا إلى جنب مع سلوكيات الأفراد واستمرار الفقر وانخفاض مكانة هؤلاء الفقراء داخل المجتمع .

٣ – ولو فسرنا الفقر من منظور بيولوجي لوجدنا أن الفقر يرتبط ببعض العوامل الاجتماعية مثل عمليات التنشئة الاجتماعية التي تؤثر على الأفراد وكذلك وجود حالة من الاكتئاب لدى الفقراء .

٤ – هناك تفسير ماركس مرتبط بالنظام الرأسمالي فهو يؤكد أن الرأسمالية هي السبب الرئيسي في وجود الفقر لأن يؤدون وظيفة داخل المجتمعات الرأسمالية وفي النهاية أن دولة الرعاية يجب أن توضح وتضيف سياسات واضحة المعالم في الأجندة السياسية لمحاربة الفقر والفقراء وكذلك للتغلب على الرأسمالية وآثارها.

المداخل الأيديولوجية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية:

يرتبط نظام الرعاية الاجتماعية بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية في المجتمع حيث تنمو هذه الرعاية أو الخدمات الاجتماعية من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتتأثر بها كنشاط دينمى ومن ثم فإن سياسة الخدمات المقدمة تختلف من مجتمع لآخر بل من وقت لآخر فى المجتمع الواحد. ونتفق فى ذلك مع تتمس R. Titmuss الذى يعتبر العوامل والمتغيرات الثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية بجانب النسق القيمى والأيديولوجى متغيرات أساسية فى تحديد الرعاية الاجتماعية(٥) ويكمن هنا التباين فى تحديد مفهوم الرعاية الاجتماعية.

إن الفلسفة العامة للرعاية الاجتماعية تتحقق من خلال تحديد السياسة الاجتماعية وبخاصة ما تحدده هذه السياسات من خدمات الرعاية الاجتماعية.

ويتفق "رومانيش" Romanyshn مع "اليزابيث" Elizabeth على أهمية الالتزام بالقوانين والتشريعات وكذلك الإصلاح الاجتماعى والبرامج والخدمات التى تتضمنها الرعاية الاجتماعية للتعرف على الاحتياجات الاجتماعية والعلاج والوقاية من المشكلات الاجتماعية لتنمية الموارد البشرية وكأساس لحياة جيدة للمواطنين وتحسين دور النظام الاجتماعى(٦).

بينما يضيف "سميث" Smith أن الرعاية الاجتماعية نسق يمكن إدراكه فى المؤسسات الاجتماعية فى أى مجتمع ويتوحد هذا النسق مع القيم العامة والأهداف والمبادئ حيث تعبر الحياة الاجتماعية عن اهتمامات المجتمع لكى يعيش أفراده فى حياة كريمة كأفراد أو أسر أو جماعات فى المجتمع(٧).

بينما يحدد "فيدريكو" Federico وكذلك "كلين" Klein أن الرعاية الاجتماعية تعنى إدارة خدمات معينة للأفراد والأسر الذين يجدون صعوبة أو استحالة حصولهم على إشباع حاجاتهم ذاتياً، باعتبارها وسيلة لتحسين الوظيفة الاجتماعية.(٨)

بينما يتجه "تتمس" Titmuss اتجاهاً أخر باعتبار الرعاية الاجتماعية نظام رئيسى لتقديم الخدمات ووظيفه مكملة لوظائف المجتمع، وفى ضوء مدى الحاجة إليه فإنها تتسم بالشمولية والعمومية ولا يتفق هذا الاتجاه فى التخفى عن مواجهة الحاجة فى المجتمع بآليات العرض والطلب فى ظل نظام السوق الاقتصادية [٩].

ويتفق "جلبر" Galper مع تتمس فى المفهوم العام للرعاية الاجتماعية باعتبارها كل الوظائف الحكومية عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية لتأمين الخير العام للحياة الإنسانية[١٠].

ويرى البعض الآخر – متفقاً مع الاتجاه السابق – ترادف مفهومى التنمية والرعاية الاجتماعية [١١].

فالرعاية الاجتماعية هى جميع الأنشطة التى يمارسها مختلف التخصصات بقصد توفير فرص النمو والتقدم والرفاهية للإنسان فهى عبارة عن ميادين ومجالات نشاط متعددة يقوم بالعمل فيها جميع الفئات[١٢] باعتبارها نسقاً منظماً للخدمات الاجتماعية والمؤسسات تنشأ لمساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة وتتضمن فى الواقع كل أنواع النشاط الاجتماعى الذى يقصد به صالح المجتمع ويمكن أن نشير به إلى الإصلاح الزراعى ووسائل النهوض بالزراعة وبرامج الإسكان الاجتماعى وتوفير الأمن أى كل ما تقوم به الحكومة على أساس أن الحكم الديمقراطى يعنى توجيه كل الأنشطة نحو الرفاهية العامة[١٣].

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نميز بين اتجاهين للرعاية الاجتماعية:

أولهما : مفهوم الدور التقليدى للرعاية الاجتماعية باعتبارها بناء مؤقتاً لمساعدة الأبنية الطبيعية (النظامان الأسرى والاقتصادى) إذا ما فشل هذين النظامين كمصادر لتوفير وإشباع حاجات الفرد ويتحدد خدمات المؤسسات

الاجتماعية فى ضوء هذا المفهوم كاستجابة لمشكلة معينة ومن هنـــا تنحصـــر الرعاية الاجتماعية على بعض الفئات المحتاجة من المجتمع باعتبـــار الرعايـــة الاجتماعية بديلاً مؤقتاً لمساعدة هذه الفئات ومن المؤيدين لهذا الاتجاه، مارشـــال Marshall، فيدركو Fedrico كلين Klein وغيرهم.

ثانيهما : أن الرعاية الاجتماعية نظام اجتماعى كمسألة طبيعية وليســت بديلاً مؤقتاً ومن المؤيدين لهذا الاتجاه ريتشارد تتمـــس R. Titmuss ســميث Smith ليندمان Lindeman تاونسند Townsend وغــيرهم، ويتمــيز هــذا الاتجاه بالشمول.

ونلمس هنا مدى المرونة والنسبية التى يتميز بها هذا المفهوم.

والرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل أحوج ما تكون إليه الدول الناميـة فى ظل ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتى من خلالها يتضح دور الحكومة.

وبذلك فإننا ننظر للرعاية الاجتماعية على أنها نظام اجتماعى باعتبـاره نسقاً منظماً للخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية فى جميع المســتويات لـــها أدوار طبيعية وشرعية يتضح من خلالها مسؤولية الحكومة لمقابلـــة ومحاولـــة إشباع احتياجات أفراد المجتمع ويتباين شروط تقديمها وتحديد المستفيد منها طبقا للأيديولوجية السائدة فى المجتمع، وتعتبر البرامج والمشروعات وسائل علميـــة مخططة عن طريقها يمكن تحقيق الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسساتها وتؤثر الرعاية الاجتماعية وتتأثر بامتزاج القيم والأهداف والمبادئ التاريخيـــة منـــها والقائمة فى إطار واحد.

ويجب أن تتضمن عناصر الرعاية الاجتماعية(١٤) - العدالة - الأولية - تحديد متى تتدخل الدولة وتوفر الخدمات الاجتماعية لأفرادها.

ولقد اتسعت مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأصبحـــت مهنـــة الخدمـــة الاجتماعية مهنة واضحة لها مستويات للإدارة والتخطيط والاهتمـــام بتخطيـــط

الرعاية الاجتماعية ليس فقط بتخصيص الأموال اللازمة فى ميدان الرعاية الاجتماعية، ولكن أيضاً بتحديد الحاجة للخدمات وتنسيق الجهود، وذلك فى المؤسسات العامة والخاصة بمستوياتها المختلفة، وأصبح للخدمة الاجتماعية نشاط مهنى متزايد الأهمية(١٥).

وتكمن وظائفها الأساسية فى:(١٦)

١- تنمية وتدعيم نسق الرعاية الاجتماعية لكى يتمكن من إشباع الاحتياجات الإنسانية.

٢- ضمان مستويات من الصحة والتعليم والأمن والتنمية، ورعاية اجتماعية مناسبة لأفراد المجتمع.

٣- مساعدة أفراد المجتمع على تأدية وظائفهم الاجتماعية.

هذا ويوجد ترادف بين مصطلحى الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية فما هى إذن الخدمات الاجتماعية؟

الخدمات الاجتماعية:

يوجد العديد من الأنشطة والخدمات التى تندرج تحت مفهوم اجتماعى - وزادت عائد اقتصادى وسياسى، حيث تتداخل مع هذا العائد بشكل أو بآخر، ومن هنا يثير هذا المفهوم كثيراً من الجدل، حيث تتضمن الخدمات الاجتماعية، عناصر ومكونات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

فقد تكون الخدمات الاجتماعية، مجموعة الخدمات التى ترتبط بمشكلات الحياة الاجتماعية، التى تواجه الأسرة، وتؤثر على الأفراد والجماعات، وتتضمن الخدمات النفسية والصحية والعقلية، والتأهيل والتدريب، وبرامج الضمان الاجتماعى، وتنمية المجتمع، والتعليم، ورعاية الأحداث، والقوى العاملة(١٧).

ويرى البعض أن خدمات الرعاية الاجتماعية مفهوم عام أما الخدمة الاجتماعية فهى مفهوم خاص(١٨) وإن كل نوع من الخدمة يتضمن العديد من الخدمات التى تندرج تحت هذه الخدمة.

وتصنف Huttman هذه الخدمات إلى ثلاث مجموعات متمايزة:

١- خدمات ذات عائد اقتصادى للمستفيد كالضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية للشيخوخة والعجز والمساعدات العامة فى حالة الكوارث.

٢- خدمات الإرشاد والتوجيه النفسى والصحة العقلية ورعاية الطفولة والتنمية.

٣- خدمات تشمل الأقليات والمهاجرين وأساليب شغل أوقات الفراغ والخدمات الترفيهية(١٩).

ويمكن تحديد الخدمات الاجتماعية بإيجاز فى أنها هى تلك الخدمات التى تقدم بواسطة المجتمع لخدمة من هم فى حاجة إليها والحاجة ليست بالضرورة أن تكون حاجة مادية(٢٠).

ونتفق أخيرا مع الرؤية التى ترى أن الخدمات الاجتماعية هى الخدمات التى تقدمها الحكومة (الخدمة ككل أو جزء منها) لتحسين ظروف الحياة الاجتماعية كعائد لهدف الخدمات، والتى تشمل برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة كالتعليم والصحة والضمان الإجتماعى وكذلك الخدمات العامة Public Services كتوفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والاتصالات والنقل والمواصلات والتى قد يكون لها مضمون اجتماعى وإن كانت ليست اجتماعية بالمعنى المحدد فى البرامج السابقة كالتعليم والصحة(٢١).

حيث أن هذا المفهوم الشامل أحوج ما تكون إليه الدول النامية ومجتمعاتها الريفية بصفة خاصة والتى تفتقر لخدمات البنية الأساسية هذا من ناحية وكذلك اعتبار خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية وجهان لعملة واحدة لا يمكن انفصالها من ناحية أخرى.

واعتبار الخدمة المقدمة حلاً محتملاً لمشكلة ما(٢٢) من ناحية ثالثة.

ويمكن تحديد مفهوم الرعاية الاجتماعية من الناحيتين البنائية والوظيفية إلى:

أ - من الناحية البنائية :

١- نسق منظم للخدمات الاجتماعية يمارس من خلال مؤسسات ويندرج هذا النسق ويتفاعل مع السياق الاجتماعي.

٢- كما أنها نظام اجتماعى ووظيفة طبيعية مشروعة يمارسها المجتمع فهى تتضمن عمليات مجتمعية.

٣- كل أنواع النشاط الاجتماعى والذى يمارسه مختلف التخصصات وإن مسؤولية الإدارة وتوجيه النشاط الاجتماعى من مسؤوليات الخدمة الاجتماعية.

٤- تهتم مباشرة بالحاجات الإنسانية والنظرة المتكاملة لهذه الحاجات.

٥- يخضع تقديم هذه الخدمات للتشريعات والقوانين والأيديولوجية السائدة فى المجتمع وكذلك الأولويات المحددة المتفق عليها فى ضوء سلم الاحتياجات الاجتماعية والموارد والإمكانيات المتاحة والتى يمكن تحريكها.

ب- من الناحية الوظيفية :

١- برامج وأنشطة قد تكون وقائية أو علاجية أو تنموية وتترجم الأهداف إلى واقع.

٢- مقابلة الحاجات الاجتماعية ومحاولة إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق التغيير والتحديث فى الهياكل والأبنية المجتمعية.

٣- تنمية الموارد الإنسانية مع استبعاد الربح المادى.

٤- تحقيق مستوى ملائم للحياة.

٥- تستهدف أعضاء المجتمع ككل سواء أثناء القيام بها أو الانتفاع .

٦- تأسيس نسق قيمى يشجع على المشاركة والانتماء والتفاعل الإيجابى بين القوى الاجتماعية السائدة فى المجتمع وتوسيع دائرة الصفوة بإيجاد قوى اجتماعية جديدة.

فلهذا المفهوم إلى بعدين أحدهما استاتيكى يتمثل فى ترجمة الأهداف إلى واقع وإحداث التغيير والتحديث والآخر ديتمى يتمثل فى مخرجات الرعاية الاجتماعية وقنوات العلاقة والاتصال والعمليات التحويلية والادوات التى يستخدمها هذا النسق.

سبق أن حددنا اتجاهين رئيسيين كمدخلين ايديولوجين من مداخل تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

وظهرت هذه النتائج فى ظل ظروف تاريخية وأوضاع أجتماعية واقتصادية وسياسية محددة.

فالنموذج الرأسمالى الذى يحد من تدخل الدولة ويدافع عن النظام الاقتصادى الرأسمالى الحر، ويدعو للاعتماد على الجهود التطوعية والفردية ورفض فكرة التدخل الحكومية وتنمية قدرات الإنسان وتأكيد قيم الحرية ويكمن على دعاوى إصلاحية.

ويكشف ذلك عن عدم التكافؤ واللامساواة وزاد فى نفس الوقت انتشار المشكلات الاجتماعية وتدخل الحكومة فى مواجهة هذه المشكلات، مثل مشكلات البطالة والتشرد والطاقة ... إلخ.

وثمة مدخل ايديولوجى آخر يتمثل فى النموذج الاشتراكى الذى يدعم تدخل الدولة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والذى قد يحد من الحرية والمبادرات الفردية ويجعل سلطة اتخاذ القرارات فى أيدى الصفوة الحاكمة كما أن تدخل الدولة مضيعة للموارد والإمكانيات وزيادة الفاقد للنشاط الاقتصادى وحيث تنتشر مظاهر الاغتراب واللامنطقية.

ويتجه نموذج دولة الرعاية Welfare State إلى تدخل الدولة وربط برامج الرعاية الاجتماعية فى المستويات المحلية والقومية وتهتم بخدمات رعاية معينة ففى بريطانيا مثلاً تهتم بخدمات رعاية مثل الفقر والمرأة والبطالة ويظهر الاهتمام بالطبقة العاملة والتى قد ترهق الاقتصاد[٢٢].

وأدخلت دولة الرعاية عمليات أكثر اتصالاً بالاشتراكية وإلى أى مـــدى تدعم دولة الرعاية الأفكار والتصورات التقليدية عن النظام الرأسمالى وبصفـــة خاصة نسق الأجور والمنفعة الخاصة[٢٤]؟ كما أن المساعدات الاقتصادية قد تقلل من الدافعية نحو العمل طالما أمكن زيادة الدخول عـــن طريـــق المســـاعدات، بالإضافة إلى التفرقة بين المستفيدين من البرامج أو المساعدات.

وفى النهاية دولة الرعاية أيديولوجية مجتمع طبقات متصارعة وتتســـم بالتخير واللامساواة وتركيز السلطة فى أيدى الصفوة الحاكمة.

ومن العرض السريع للدعاوى الأيديولوجية فى تقديم خدمات الرعايـــة الاجتماعية فإن لهذه الدعاوى الأيديولوجية خصوصيتها التاريخية وأوضاعـــها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤثر فيها وتعبر عنها، وإن كانت تنطبق هذه الدعاوى الأيديولوجية على مصر وسياستها فى تقديـــم خدمـــات الرعايـــة الاجتماعية هذا مع اختلاف فى النشأة وأسباب الظهور وهو ما سوف نعرض له بصورة سريعة فى الجزء التالى.

ثالثاً : خصخصة الرعاية الاجتماعية:

يطلق عليها البعض الخصخصة والبعـــض الآخـــر التخصيصيـــة. وإن الخصخصة، Privatiation، قد ظهرت إلى الوجود فى خضم حركة التحـــول هذه لتدعو الدولة إلى التخلى، على وجه التحديد، عـــن الأداة الرئيســـية التـــى استخدمتها فى تدخلها فى النشاط الاقتصادى: ونعنى بها القطاع العـــام، [illegible]ذ القطاع الخاص مكانه.

الخصخصة، كمفهوم ونهج سياسيين اقتصاديين هى إذاً مـــن المقـــولات الحديثة.

١- الاتجاهات المتزايدة نحو التخصيصية:

التخصيصية Privatiation فى أبسط معانيها تعنى تحويل المشـــروعات الحكومية إلى مشروعات خاصة.

وحالياً يسود العالم اتجاه يؤكد أن المشروعات الخاصة (وليست المشروعات الحكومية) هي أفضل طريقة لتحسين الحالة الاقتصادية للأفراد والمجتمع. وهذا يعني أن التخصيصية قد أصبحت سياسة عامة Public Policy في اقتصاديات معظم الدول.

وتحاول معظم الدول النامية تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أجل الإسراع بمعدلات التنمية عن طريق تقليل القيود الحكومية وتأكيد التخصيصية بانسحاب الحكومة من المشروعات الاقتصادية.

ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن بعض الدول قد أنفقت ثلث مجمل ناتجها المحلي على مشروعات القطاع العام في نهاية السبعينيات ففي المكسيك ازداد عدد المشروعات المملوكة للدولة. من ١٥٠ إلى ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مشروع في نهاية السبعينيات. وفي البرازيل كان هناك ١٥٠ مشروعاً ثم أصبحت ٦٠٠ ثم ٧٠٠ مشروع في بداية الثمانينيات. وفي تنزانيا كان هناك ٥٠ مشروع في نهاية السبعينيات فأصبحت ٤٠٠ مشروع في نهاية السبعينيات وتمثل مساهمات المشروعات المملوكة للدولة في الدول النامية في القيمة المضافة نسباً عالية. ففي تركيا تصل النسبة إلى ٥٠% بينما في مصر قد تصل إلى ٨٠%. كما تساهم المشروعات المملوكة للدولة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ ، ٦٠% من مجمل الاستثمارات في الدول النامية.

وقد كان السبب في اتساع المشروعات المملوكة للدولة هو الاعتقاد بأنها تؤدي إلى توليد موارد إضافية وتحقق اقتصاديات عالية الكفاءة وتخلص الدولة من السيطرة الأجنبية وتوفر الاكتفاء الذاتي وتدعم الصادرات وتقوم عملية التصنيع. إلا أن هذه المشروعات أصبحت تستنزف الموارد أكثر مما تولدها بسبب انخفاض كفاءة الإدارة بها وتعرضها لضغوط سياسية من أجل توفير فرص عمالة زائفة وأداء مسؤوليات اجتماعية تؤثر على كفاءتها.

ورغم تصاعد موجه التخصيصية في معظم دول العالم إلا أن عدد المشروعات التي يتم انسحاب الحكومة Divestiture منها في الدول النامية أقل

منه فى الدول المتقدمة كاليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- اختلاف حافز الانسحاب الحكومي فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة. فالحافز للانسحاب فى الدول المتقدمة يشتمل على محاولة تخليص المشروعات من الإدارة الحكومية السيئة وإيجاد إدارة ديناميكية ابتكارية وتوسيع قاعدة الملكية بإدخال معظم المواطنين فى شراء الأسهم والسندات التى تصدرها المنظمات. أما فى الدول النامية فيرجع الحافز للانسحاب إلى الرغبة فى الانسحاب من مشروعات خاسرة للتخلص من الأعباء المالية والفنية التى تسببها بغض النظر عن درجة نجاحها المتوقع مستقبلاً.

٢- مدى توافر نموذج للتخصيصية أو الانسحاب الحكومي من المشروعات الاقتصادية ففى الدول المتقدمة بمجرد اتخاذ القرار السياسى للانسحاب يتم إيجاد الوسيط المناسب لتنفيذ القرار وتقييم الأصول وبيعها بالسعر المناسب من خلال السوق الرأسمالية Capital Market العالية الكفاءة الموجودة بها. أما من يتملك المشروع فى النهاية فهو موضوع ثانوى (فقد يكون الملاك الجدد مجموعة مستقلة من حملة الأسهم وقد يسمح للإدارة الموجودة بترتيب عملية بيع وشراء المشروع لمجرد التخلص من الأعباء الحكومية).

ولكن فى الدول النامية يكون السؤال الحرج غير متعلق بكيفية الانسحاب بل بمن سوف يمتلك المشروع (فقد يتم استبعاد بعض المشترين من البداية بسبب عوامل ثقافية أو اجتماعية. وقد يظهر المعارضون للبيع لبعض الاقليات أو الأجانب.

٣- اختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة. فمثلاً فى الدول النامية توجد أسواق رأسمالية ضعيفة جداً بالمقارنة بالدول المتقدمة. كما توجد فيها رقابة على الأسعار وقوانين تحكم العملة وتحمى المنتجات الوطنية والأجور وغيرها.

٤- عدم رغبة الدول النامية فى تحويل المشروعات الحكومية الاحتكارية إلى القطاع الخاص حتى لا تواجه تحديات من اتحادات العمال والنقابات وقيادات المجتمع أو نتيجة مواقف تاريخية أو ثقافية أو دستورية.

ورغم هذا الاختلاف فى درجة التخصيصية بين الدول النامية والدول المتقدمة إلا أن التخصيصية أصبحت ظاهرة عالمية تستهدف تطبيق اقتصاديات السوق الحرة. وتعمل على تشجيع المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة. ويمكن أن تكون التخصيصية هى الخطوة السليمة إذا ما تمت فى الوقت المناسب لتحرير الاقتصاد من الركود التضخمى وإيجاد مناخ ابتكارى وظروف تشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية(٢٥).

معنى الخصخصة وأشكالها.

١- معنى الخصخصة:

إذا كان يمكن تعريف الخصخصة بشكل عام على أنها العملية التى يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام فى المواقع التى يحتلها هذا الأخير فى النشاط الاقتصادى المنتج للسلع والخدمات، فإننا نلاحظ تعدد الأشكال التى يمكن أن تأخذها هذه العملية.

فهناك الخصخصة بمعناها الضيق وهى التى يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة (State Owned Enterprises) والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة إلى ملكية خاصة. ويكون هذا التحويل للملكية إلى القطاع الخاص إما كلياً أو جزئياً. وهذا هو المعنى الرئيسى إذا جاز التعبير للخصخصة، أى أنه المعنى المقصود فى معظم الأحيان. وهناك فى الطرف المقابل الخصخصة بمعناها الأوسع والتى لا تعنى بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص وإنما تجريد هذه المؤسسات من جميع المزايا وأشكال الحماية التى تتمتع بها وإخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية غزالة جميع القيود

الموجودة أمام حرية عمل القطاع الخاص. وقد تقوم الدولة بمد القطاع الخاص بما يلزم من دعم ومحفزات تشريعية ومادية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه ومحاصرة القطاع العام، إلى أن يستطيع السيطرة الكاملة تدريجيا على النشاط الإقتصادى.

تتضمن التخصيصية انعكاسا لأفضلية قيام وحدات القطاع الخاص بأداء وظائف القطاع العام.

وقد تعنى بالمعنى الواسع إشراك القطاع الخاص فى عمليات إنتاج وتوصيل وتوفير الخدمات العامة إلى مستحقيها. فالإنتاج هنا يتعلق بالتشغيل والتسليم والغدارة والبيع. أما التوفير فيشتمل على تقرير ما إذا كانتا الخدمة ستوفر على الإطلاق ومن سيوفرها وحجمها[٢٦].

وتتعدد أشكال الخصخصة لتشمل العديد من الأشكال منها:

خصخصة الإدارة : فى هذا المجال تبقى ملكية المؤسسة فى يد الدولة لكن يعهد بإدارتها إلى القطاع الخاص بموجب عقود خاصة Ranagement Contract .

التأجير : أيضا فى حالة التأجير تبقى ملكية المؤسسة فى يد الدولة بينما يقوم القطاع الخاص بتشغيلها لحسابه الخاص لقاء مبلغ مقطوع سنويا للدولة Leasing.

الامتياز : حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة Concession .

عقود التشغيل : لحساب الغير والإنتاج أو التوزيع باسمه وتحت إشرافه Franchising[٢٧].

تخصيص الملكية Priviatization of Owdership. حيث تنسحب **الحكومة من الأنشطة عن طريق بيع الأسهم بيعا مباشرا إلى أفراد من القطاع الخاص.**

الملكية الخاصة والإدارة الخاصة للعمليات التي قد تعتبر حكومية بطبيعتها:

وذلك من خلال تطوير إمكانيات القطاع الخاص (والملكية الخاصة) لتقوم بتوفير الخدمة العامة. ففي أمريكا مثلا تتم التخصيصية في معالجة مياه الصرف من خلال الملكية الخاصة والإدارة الخاصة للعمليات مع التمويل المحلي بواسطة مجالس المدن التي تصدر سندات معفاة من الضرائب ثم إقراض الحصيلة الصافية إلى وحدات قطاع خاص أو وحدات تمثل ملكية مشتركة من وحدات الإدارة المحلية والقطاع الخاص.

ويعكس ذلك ما يسمى في أمريكا بالفيدرالية الجديدة التي تعني أن الحكومة الفيدرالية يجب أن تمارس أنشطة أقل وأن الحكومات المحلية والقطاع الخاص يجب أن تمارس أنشطة أكثر. وقد تضمن ذلك إصدار عدة قوانين تعطي حوافز ضريبية للمستثمرين في القطاع الخاص للدخول في المشروعات العامة كثيفة رأس المال. كما تضمن تحرير الاقتصاد القومي وتقليل الدعم الحكومي للأنشطة من اجل تشجيع القطاع الخاص على ممارسة الأنشطة الجديدة نظراً لغياب دور الدولة فيها(٢٨).

دواعي الخصخصة وأهدافها:

حكم ظهور مقولة الخصخصة وانتشارها كنهج سياسي اقتصادي إطاراً عاماً فإن الأسباب الداعية لتبنيها والتي تشكل في الوقت نفسه الأهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبني، تبدو متعددة ومتشعبة.

ولكن بالرغم من هذا التعدد فإن مسألة الكفاءة (Efficiency) الاقتصادية تتصدر مبررات الأخذ بالخصخصة. فدعاة هذه الأخيرة يرون أن أداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص) (Private enterprise) هو من جميع الوجوه أفضل من أداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة. وهذا ما يظهر لهم من التحليل النظري ومن التجربة العملية في آن. ويعد مبرر الأداء الأفضل

والكفاءة تأتى المبررات الأخرى للخصخصة وفى مقدمتها تلك التى تنطلق من الاختلالات فى أداء الاقتصاد الوطنى بشكل عام وأداء مؤسسات القطاع العام الاقتصادي بشكل خاص. فترى في الخصخصة سبيلا إلى وضع حد للعجز المالي الداخلي والخارجي(٢٩).

ومن ثم فمن المتوقع أن يزداد كفاءة وفعالية منظمات الرعاية الاجتماعية فى تحقيقها الأهداف المجتمعية، وتحقيق أفضل عائد يمكن بأقل جهد وأرخص التكاليف وأسرع وقت، وتحسين مستوى أداء الخدمة.

المشكلة الرئيسية للتخصيصية:

١- مشكلات تتعلق بالسياسات العامة:

يفرق "درور" Dror بين السياسة Policy وعملية صنع السياسة Develop-ment of Metapolicy فالسياسة هى إرشادات عامة للتصرف أما عملية صنع السياسة العامة فتتأثر بتخصيص الموارد وتؤدى إلى وجود سياسات تجريبية تنبع من السياسات القومية العامة (التحفيز الضريبى للقطاع الخاص) وتوضيح التوجهات التى يتبعها صانعو السياسات.

فمثلاً، توضح ما إذا كان التغيير يتم تدريجياً أم جذرياً وتحدد كيفية التعامل مع عدم التأكد والوحدات التنظيمية المرتبطة بها.

والتخصيصية كسياسة عامة تحتوى على مخاطر عالية تتزايد فى حالة عدم وضوح سياسة عامة لترشيد مستويات القرارات المحلية، وبالتالى فغياب الإطار الإستراتيجى يثير تساؤلات تتعلق بمدى رشد كيفية صنع قرار التخصيصية. كذلك فإن توقيت ومدى سرعة تطبيق التخصيصية يحتاج لسياسات عامة واضحة.

٢- مشكلات تتعلق بكيفية تنفيذ السياسات كالموارد المتاحة والتصرفات الاختيارية التى يمكن التحكم فيها:

قام "جونسون" و "هيليمان" John-son and Heilman بدراسة بعض الوحدات الحكومية المحلية الأمريكية التى كانت تواجه مواقف تتعلق بتوفير

المياه النقية. وقد خلصنا إلى أن هناك عدة عناصر تؤثر على تلك القرار وهي على الترتيب: القوانين المتعلقة بالمياه والنمو السكاني وتقادم التسهيلات والطلب على تلك الحاجة العامة وقد كانت هناك ثلاثة بدائل أمام تلك الوحدات. الأول هو تمويل وبناء التسهيلات من خلال المنح التي تقدمها الهيئة العامة لحماية البيئة، والثاني هو تمويل وبناء التسهيلات اعتماداً على هيكل تمويلي ذاتي من خلال إصدار سندات، والثالث هو التخصيصية من خلال تحويل ملكية وتشغيل المنشآت (بما في ذلك البناء والتمويل والإدارة) إلى مؤسسات القطاع الخاص.

ويواجه كل بديل بمشكلات تنفيذية. فالأول يحدده عدم توافر وعدم كفاية التمويل اللازمة. والثاني يعوقه الحد الأقصى الذي يمكن إصداره من السندات وارتفاع معدلات الفائدة على السندات. والثالث هو التخصيصية تحده المقيدات القانونية والتنفيذية والإدارية (كاختلاف الاتجاه حول التخصيص ودور القطاع الخاص في توفير الخدمة والعلاقة مع المؤسسات الحكومية المتخصصة في حماية البيئة وكيفية تحفيز القطاع الخاص ومدى توافر المعلومات ومعايير الاختيار والأداء).

وهذه العوامل بلا شك تلقي الضوء على مدي ما يمكن أن يوجد من مقيدات عند تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالتخصيصية ومدى حرية متخذي القرار وتوافر الموارد في كل بديل من البدائل.

٣- مدى توافر البيانات وكيفية تحليلها:

فالتخصيصية تحتاج إلى بيانات متعددة الجوانب. فهناك حاجة إلى بيانات عن السياسات العامة وكيفية تنفيذها، وعن المؤشرات الاقتصادية المحلية والقومية والعالمية. وكذلك تحتاج إلى بيانات مالية عن الوحدات المزمع تخصيصها وهذه البيانات قد تكون متعلقة بالماضي أو بالحاضر أو بالمستقبل وكذلك يحتاج قرار التخصيصية إلى أساليب تحليلية وقد تكون إحصائية أو رياضية أو اقتصادية أو مالية وكل ذلك قد يسبب مشكلات إن لم تكن البيانات مناسبة لتقييم قرارات التخصيصية.

٤- مشكلة تخصيص المهام بين القطـاع العام والخاص.
٥- مشكلة العمالة والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة.
٦- المشكلات القانونية والدستورية.
٧- انتشار الفساد فى ممارسات القطاع الخاص.
٨- فقدان المرونة على المستوى القومى بسبب غياب آليـــات الســوق الحــرة الكفاءة خاصة من أوقات الحروب والأزمات(٣٠).
٩- أن خصخصة الرعاية الاجتماعية منظماتها وبرامجها ومشروعاتها قد يؤثر فى زيادة حجم البطالة وما قد ينجم عن ذلك من مشكلات اجتماعية نتيجـة انخفاض الدخول، كما قد يؤدى إلى فقدان سياسة الرعاية الاجتماعية لمبـدأ العدالة والمساواة كموجهات أساسية لتقديم الرعاية الاجتماعيـــة. كمـا أن الخصخصة للبرامج والمشروعات الاجتماعية تؤدى بدورها إلـــى فقـدان الأفراد فى المجتمع للعدوة وخاصة فى المجتمعات النامية، والأفراد الأقــل دخلا الذين يعتمدون على تدخل الدولة بصورة أساسية فى توفير الرعايـــة الاجتماعية كقيمة اجتماعية لدى الناس فى المجتمع.

والتطورات المترتبة بالنظرية الليبرالية مقبولة على نطاق واسع وغــير قابلة للجدل طبقًا لتصور فوردر (١٩٨٤)، وذلك بسبب مشاكل تتعلق بالنظريات الليبرالية حيث تتعامل فى أغلب الأحيان بالإحساس الفطرى.

وتحليل تلك النظريات تقليديًا يعتبر تشدداً. لكن عند تكويــن النظريــات الليبرالية أصبح هناك جدال منذ سير السيطرة للأرثوذكســية عكســيًا. مثــال : عارض الليبراليين انتشار الطبقة الأرستقراطية وفضلــوا الطبقــة الرأســمالية الجديدة .

عارض الليبراليين الاتجاه السائد لتدخل الحكومة فى الاقتصاد لحمايـــة الإنتاج الوطنى من المنافسة الأجنبية، وتلك الحماية كانت تأخذ شكل الضرائــب والتعريفات على الضرائب المستوردة . لذلك تضع الليبرالية التقليدية أيديولوجية هامة وفلسفة أساسية لتطور الرأسمالية .

ونشأت المعتقدات الأساسية لليبرالية التقليدية في القرن ١٨ التنوير الأوربي وفي هذه الفترة ظهر المجتمع الجديد الذي يعتمد على التفكير العقلاني. التنوير سبق العصور الوسطى (المكملة) ركدت الثقافة والتطور وسبقها انهيار الإمبراطورية الرومانية . عصر التنوير يتميز بالاكتشافات العلمية الجديدة ونمو النسبية الثقافية التي نشأت من اكتشاف حضارات أخرى في أقصى الشرق وأمريكا الجنوبية .

أحد الاتجاهات الهامة في فكر عصر التنوير افترض أن المعرفة الإنسانية ليست فطرية أو هبه من الله لكنها مكتسبة من الملاحظة والتجربة .

لذلك أصبح أحد الأفكار الأساسية في الفكر التنويري الأساسي البحث عن المعرفة مع سؤال السلطة التقليدية. في العقد الاجتماعي المنشور عام ١٧٦٢ .

جادل روسو النظريات التسلطية (غياب الديمقراطية في إتخاذ القرار) .

وواضح أن الحكومة يجب أن تكون مرتكزة على الموافقة الشعبية وأن القرارات يجب أن تكون مرتكزة على الموافقة الشعبية وأن القرارات يجب أن يكون أساسها الحريات القومية .

لذلك ترتبط الديمقراطية الحديثة مع الليبرالية التقليدية بالرغم من معارضة العديد من الليبراليين الأوائل للعناصر الديمقراطية الأساسية حالياً .

مثلاً لم يساند فولتير ولوكي مبدأ التصويت العالمي واعتقد كلاهما أن الطبقة العاملة لن تساند المفاهيم المجردة مثل الحرية والاختلاف في المجتمع . فضل توماس هوبيز الحكومة القوية أو الغير مقيدة مجادلاً بأن الاختيار الأوحد للحكومة هو فاعليتها .

ـ في بريطانيا ارتبطت الليبرالية بالمنفعة التي طرحت هذه الفلسفة بواسطة جيرمي بنثام (١٧٤٨ ــ ١٨٣٢) وجون ستيوارت ميل (١٨٠٩- ٧٣) على سبيل المثال الفلسفة النفعية قللت من الخبرات الإنسانية للسعادة أو الألم

فقط. وأوضح بنثام أن السعادة القصوى للعدد الأكبر هي سيادة الأخلاقيات والتشريعات ومن ثم العديد من الليبراليات الكلاسيكية التي هي بمثابة واحد من الوظائف التشريعية للدولة في أنشطتها المخصصة للتقليل من المعاناة الإنسانية وزيادة السعادة الإنسانية وكتب ميل :

الهدف الوحيد الذي يجعل استخدام القوة مسموحًا به فوق أي فرد في المجتمعات المحلية الحضرية هو منع إيذاء الآخرين. لكن صالحة الخاص سواء أخلاقيًا أو جسديًا ليس مبررًا كافيًا .

- وبمرور الوقت تزايدت الموضوعات الاقتصادية لتسيطر على التفكير الليبرالي النظري، وبالنسبة لاقتصاديات آدم سميث، ودايفيد ريكاردو، وروبرت مالتوث يعتبرون من أهم المفكرين الليبراليين الكلاسيكيين .

ويعتبر آدم سميث هو مؤسس الاقتصاديات الحديثة . ونشر سميث تساؤل حول طبيعة وأهداف ثروة الدول في ١٧٧٦ . ويعتبر هو أول الكتاب الاقتصاديين الذين حاولوا دراسة التنمية في النظام الرأسمالي، وفي الصناعة، والتجارة، وكانت القضية الأساسية في ثروة الدولة هي أن المصادر الأساسية للثروة هي الإيجارات، والأجور، والفوائد (الأرباح) وأن الطريقة المثلى لتوزيع رأس المال هو الذي يسمح للسوق أن تقدم البضائع والخدمات مع أدنى حد من التنظيمات .

* اعتقد سميث أن جميع الأفراد داخل السوق يتحركون عن طريق التقدير العقلاني للأرباح والتكاليف فيما يتعلق بعملهم والبضائع المشتراه . لذلك يحاول الناس الوصول إلى أقصى السعادة وتقليل متاعبهم .

لذلك يدير السوق نفسه حسب قانون العرض والطلب، حيث يزداد الطلب على البضائع جيدة الصنع، ذات سعر جيد ومتوافقة مع متطلبات الناس، بينما يقل تداول السلع الفقيرة الجودة، عالية السعر والغير متوافقة مع مطالب الناس. سوف تلغي الحكومة القيود في منافسات السوق في تناسق طبيعي ولو اتبعت

سياسة عدم التدخل. وأهمية تلك القضايا أنها تبرر فصل العلاقات الاقتصادية عن أي اهتمامات سياسية أو أخلاقية .

وتبنى سميث " باليد الخفية " لوصف كيفية توزيع الموارد :

يختار الغني من المعروضات ما هو غالي ومقبول . فهم يستهلكون أكثر من الفقراء وبالرغم من أنانيتهم وطمعهم الفطري فهم يتقاسمون مع الفقراء إنتاج استثمارهم . فهم مقادون بيد خفية لعمل توزيع متوازن لضروريات الحياة . فالأرض مقسمة بين سكانها .

* اثنين من المعاصرين لآدم سميث هما دافيد ريكاردو، وتوماس مالثوث، وكان لهم أدواراً مهمة في تطوير الليبرالية الكلاسيكية .

نشر مالثوث مقال عن أسس الإسكان في ١٧٩٨ حيث أوضح أن الزيادة السكانية تتزايد أكثر من قدرة الدولة على توفير الطعام الكافي لمقابلة احتياجاتهم. وذلك خلق اهتمام لدى الطبقة الوسطى الناتج عن الزيادة السكانية الغير مقننة خاصة بين الفقراء .

- أما ريكاردو فقد طور من القانون الصارم للأجور مقترحاً أن مقدار رأس المال المتاح لدفع الأجور غير محدد وأن مستويات الأجور تحدد بواسطة المقدار الأدنى اللازم للكفاية وإعادة الإنتاج لقوة العمل . ويؤكد ريكاردو أنه إذا كانت الأجور مرتفعة فسوف يزيد معدل الإنجاب فيجب أن يكون هناك مولود متوقع للحصول على عمل عندما هم ينمو . لذلك تخفيض الأجور يخلق منافسه على الوظائف. تلك النظريات أدت إلى خلق اتجاهات عدائية تجاه الفقراء وأدت إلى قانون الفقر وتعديله عام ١٩٣٤ .

- فصل الليبراليين الاقتصاديين المشروعات الخاصة الغير مقننة ، على سبيل المثال ، جون برايت عارض القوانين التي تحدد ساعات العمل وناقش ذلك من خلال قوانين الحرية الفردية .

رأت الطبقة العاملة أن الأيديولوجيات أو الأفكار الليبرالية تهدف إلى حماية المصالح والاهتمامات للغالبية العظمى من الجماعات الاقتصادية القوية، خاصة الرأسماليين وأصحاب المصانع .

- هناك رأيين لوجهات النظر المتعارضة في الفكر الليبرالي[٣١] بالنسبة لدور الدولة، الليبراليين التقليديين أو السلبيين يساندون الحرية الفردية .

أما الليبراليين الإيجابيين يرون أن الدولة يمكنها اتخاذ دور بنائي في التعامل مع المشكلات الإجتماعية. وخصوصًا مناقشة الحكومة التي تستطيع أن تؤكد وتدافع عن الترتيبات الأخلاقية الخاصة .

كلاً من الفكر الليبرالي الإيجابي والسلبي له دور تقوم به الدولة وتأثير قوى على النظام البريطاني المحافظ الحديث .

* الليبراليات الكلاسيكية ليست بها كل الاهتمامات والضروريات التي تتعارض مع أنشطة الدولة في الرعاية .

آدم سميث على سبيل المثال ، فقد دعم الإمداد العام للتعليم، وإجراءات الصحة العامة وتأمين ظروف عمل مناسبة مثل تأمين الظروف الاقتصادية التي تساعد على ازدهار الرأسمالية .

لكن الليبراليين الكلاسيكيين الجدد اهتموا مباشرة بأحوال السوق وبأفضل الطرق لتوزيع المنتجات للنمو الاقتصادي .كما نادوا بأن النظام الاقتصادي الذي يديره السوق عن طريق الحكومة يضمن أفضل توزيع للثروة والممتلكات الخاصة وهو ما يضمن عدم وجود مراكز للقوة .

* دولة الرعاية بمفهومها المعروف حاليًا لم تتواجد في فترة الليبراليين الكلاسيكيين . لكن العديد من الأفكار الكلاسيكية الجديدة للرعاية تطورت عن طريق الحقوق الجديدة التي لها جاذبية بواسطة المعتقدات الفردية.

* تعد النظرية الليبرالية الكلاسيكية نموذجية وإيجابية، فهي تبحث عن وصف وشرح الأسباب والعلاج. الذي يعطي لدولة الرعاية الاهتمام

الأساسي للتخفيف من حدة الفقر، بعض التحليلات المنسوبة للفقير وفقاً للنظريات الكلاسيكية الحديثة منذ تأسيس الكلاسيكية الحديثة والنظرية الليبرالية الكلاسيكية لذلك فإن السوق الحر هو الطريق الأمثل لتوزيع الموارد، كما إن تدخل الدولة فى أحوال السوق يؤدى إلى نتائج ضارة، تدخل الدولة الغير مبرر سيؤدى إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية ضخمة وسيصبح نظام السوق أقل كفاءة وسينخفض النمو الاقتصادي .

مثلاً لو حاولت الدولة التخفيف من حدة الفقر عن طريق توفير الرعاية سيزيد ذلك من مشكلة الفقر حيث أن بطء النمو الاقتصادي سيرفع من مستوى البطالة ويؤدى إلى انخفاض عائد الضرائب . علاوة على ذلك فإن الحرية الفردية ذات أهمية عظمى وأى محاولة من الدولة لتقديم مساعدة مالية للفقراء كحل وسط للحرية الفردية فى اتجاهين :

الأول: مطالبة العاملين بدفع ضرائب إضافية لمساندة الفقراء .

الثاني: خلق الظروف التى تؤدى إلى قيام علاقة إعتمادية بين الفقراء والدولة .

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن أسباب الفقر هى فى الأساس أسباب فردية نسبة إلى أنها بنائية . ربما يرجع الفقر إلى الفشل الشخصي وليس فشل النظام الاقتصادي أو السياسى . علاوة على ذلك فيجب أن تحفظ حقوق الفرد فالفرد لديه الحق أن يصبح فقيراً . بالإضافة إلى ذلك فالسوق الحر تعد المساواة فيه مستحيلة التحقيق واللامساواة مطلوبة لأن عدم المساواة تحث الأفراد على الارتقاء بأنفسهم من خلال العمل الجاد، المنافسة، التجديد، والاختراع وهو ما يوسع النمو الاقتصادي .

نشأ الليبراليون الكلاسيكيون فى دولة الرعاية ليوضح جاذبيته فى وقت البداية. كورلى برنيت (١٩٨٦) أوضح أن دولة الرعاية ذات فائدة قصيرة للدولة بعد الحرب العالمية الثانية . ويعتقد برينت أن هؤلاء الذين ينادون بدولة الرعاية لم يضعوا فى اعتبارهم الاحتياجات الاقتصادية للدولة. لذلك أصبحت

دولة الرعاية مجرد مفهوم وغير فعال. وهناك اعتراض يقول أن دولة الرعاية تقدم خدمات وفوائد لمن لا يحتاجونها. مثلاً :

التعليم قبل سن ١٦ ، فوائد الأطفال، الرعاية الصحية المجانية، مثال ذلك تقدم للطبقة الوسطى القادرين على تحمل مصاريف تلك الخدمات. علاوة على ذلك فإن دولة الرعاية خلقت مجموعات من المهنيين كالأطباء والأخصائيين الاجتماعيين الذين يعتمدون على الدولة من أجل أجورهم فهم حريصين على الحفاظ على دولة الرعاية .

هناك بعض التدعيمات عن طريق النظريات الكلاسيكية والنظريات الليبرالية الكلاسيكية الجديدة للرعاية فى ظل ظروف محددة. هناك بعض الاعترافات بعجز السوق وبعض الجماعات على سبيل المثال : الأمراض المزمنة، المرض العقليين فهى ربما تكون غير قادرة على صنع التدخل بأنفسهم. وعمومًا، بالرغم من ذلك فإن النظريات الليبرالية تفترض أن الإحسان والبر لابد أن تكون معيلة للفقراء (مستحقة) أن تدخل الدولة فى السوق يكون لتدعيم شبكات العمل الأساسية عندما تكون التكلفة أكبر من الأعمال الفردية، مثال ذلك أنظمة النقل وصناعات أخرى هامة لكن مكلفة .

* يكمن معظم النقد الأساسى للأيديولوجية الليبرالية الكلاسيكية فى الافتراضات الليبرالية للطبيعة الفردية والحرية الفردية. وهناك تساؤل عن الحرية بالإكراه للآلية الكافية وذلك لضمان السعادة القصوى .

الفردية يمكنها ضمان حرية القادرين، لذلك فهى أسلوب غير فعال للتعامل مع الاقتصاد .

النظريات تقترح اليسر لأن عمل الأفراد الجيد تجعلهم يعملون أكثر ويحققون نجاح أكبر عند وجود تعاون فى العمل مع الآخرين ووجود مشاركة فى الأهداف .

ـ وهناك افتراضات حول السوق الخاص تشكل نقداً لإبقاء الليبرالية في المستقبل. وهناك العديد من التساؤلات حول مفهوم آدم سميث يسمى " اليد الخفية ".

ويتساءل إلى أي حد يمكن أن توجد منافسة كاملة، وهل يعمل السوق فعلاً بحرية؟ وهل الأفراد فعلاً عقلانيين ويدركون احتياجاتهم الرعاية؟ وهل لديهم المعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات حول احتياجاتهم للرعاية المستقبلية؟ ولو تركت الرعاية الاختيار الحر للأفراد فما سيحدث لهؤلاء الغير قادرين (الضعفاء) على إعالة أنفسهم والمسئولون عنهم؟

ـ لقد كانت النظرية الليبرالية الكلاسيكية مؤثرة للغاية بالرغم من أنها ليست مقصورة على مؤسسة (جمعية) ولكنها مرتبطة بالحقوق السياسية. والتأثير المستمر لتلك المجموعة تكمن في اعتقادهم على المسئولية الفردية لمساعدة أنفسهم وتقدمهم الشخصي .

النظرية الليبرالية الكلاسيكية [30]

المفهوم النظري للحرية الكلاسيكية يجمع فقط النظريات، لكن يتضمن أيديولوجيات وفلسفات ترتكز على التفسيرات الخاصة للحرية الشخصية والتقدم الاجتماعي .

المتحررون يفسرون الحرية عموماً بغياب الجبر أكثر عنه من لاحماية من المخاطر. وذلك يتناقض مع المفهوم الماركسي والفابي للحرية حيث يرى الحرية من منظور متساوى .

لقد أصبحت النظريات الليبرالية (التقليدية) للحرية .

تقدم الليبرالية [31]

ثمة مفاهيم تم الإتفاق عليها اصطلاحاً ولغة كما هو الحال في الليبرالية والمساواة حيث يرتبط كلاً منهما بالآخر وثم تساؤلات أثيرت بشكل أو بآخر وعنيت في مجملها بالليبرالية وهل تتفق مع العديد من القضايا الحالية؟ وتوجد

مجموعة من التساؤلات نذكر من خلال هذا السياق ما أشار إليه "بلوتو ١٩٥٥" حول قضية أسراره على الليبرالية وعدم إمكانية تطبيقها على كل ما نريد وحاولنا تجديد التوجهات المسيطرة على هذا التوجه العلمي محاولين توضيح ما أشار إليه أرستوتال ١٩٨٨ في التفرقة بين الليبرالية النظامية والليبرالية الآلية وأشار إلى أن الليبرالية والحرية حق مكفول لكل المواطنين كما هو متعارف عليه منذ القدم.

وباختصار فإن اليونانيين القدماء استخدموا مصطلح الحرية بشكل شامل يشير إلى تواجد عدد من الآليات المتعارف عليها في علم الأخلاق وتنظيمه كما هو الحال في التوجه القانوني، السياسي، الاجتماعي، والأخلاقي أما عن الليبرالية كمصطلح فهو بحق جدير بالدراسة والبحث وثمة أسباب دفعتنا لتناول هذا المصطلح أهمها انتشار الليبرالية في العالم الحديث واتفاقها مع الدين وانتشار الليبرالية بشكل ملحوظ عن ذي قبل.

ونحاول في هذا الفصل إلقاء نظرة عابرة يمكن أن تجيب عن مجموعة التساؤلات الخاصة بالسياسة الاجتماعية وعدم تلاؤمها مع الواقع الحالي.

منهج الليبراليون الأوائل:

لم يكن من الصعب علينا فهم منهج الليبراليون الأوائل كما هو الحال في القدماء الذين حاولوا ترجمة الليبرالية للمجتمع الحديث بشكل جيد مثل (نيتزاكا ١٨٤٤ / ١٩٠٠) وهو أول من حاول توضيح رؤية شاملة لليبراليين الأوائل فقد حاول نيتزاكا تحديد رؤية شاملة لكل من يتفق في إطار منهج وفلسفة خاصة وثمة محاولات أشارت في منهجها إلى ضرورة تحديد تلك الآلية بشكل جيد من خلال القوانين والقواعد والمتطلبات والنمذجة وتحديد الرؤية الشاملة للإقناع والصدق مع الجماهير لأن الحرية تعبر بحق عن اهتمامات خاصة للجمهور فالحقيقة نحن نحاول تحديد الآليات والوسائل الحديثة للخير والشر بهدف حماية أنفسنا من جنوح أو المشكلات الأخرى ويكون لدينا القدرة على التعرف على

الأنظمة الأخلاقية الجديدة وفهم كافة الوسائل الليبرالية والاجتماعية وقد حاول نيتزاكا تحديد المساواة من عدمها بين البشر [illegible] تقسيمها قسمين القوانين المتبعة وهى التى دأب عليها الإنسان ومكنته من تحمل المسئولية باقتدار ونجاح وقسم آخر معاصر ثم ترجمته إلى واقع اجتماعى وخلقى من خلال ضبط النفس وكبح جماحها ومن ناحية أخرى تدعم ذلك بشكل صارم.

إن هربرت سبنر ١٨٢٠، ١٩٣١ أثار مجموعة من الإشكاليات التى يمكن تحديدها من خلال مزايا نفسية وحاول سبنر تحديدها وتعد من أولى القضايا التى ربطت النظرية الاجتماعية والاقتصادية بالبيولوجية. كما هو الحال فى الدروانية الاجتماعية والذى أصر على تحديد كافة قضايا المجتمع وإمكانية النضال والكفاح من أجل الوصول إلى حلول لتلك القضايا ومازال الحديث موصولاً عن الحرية والليبرالية وآلياتها فى المجتمع الحديث وإمكانية تحديدها بشكل فاعل من خلال العملية الطبيعية حيث راعى سبنر بعض الرؤى التقيمية التى لعبت دوراً فاعلاً . فقد حاول تقسيم الإنسانية إلى أسر نووية وأخرى ممتدة وهذه كانت رؤية غير واضحة حيث يجب علينا دعم البشرية بغض النظر عن تقسيماتها وفى نفس الوقت نحاول تحديد تلك الظروف بشكل فاعل مما يثير قضايا جديدة وقد ناقش سبنر قضايا متعددة حول النسق الاجتماعى والاقتصادى الفعلى في القرن ١٩ والرأسمالية الجديدة وأظهرت معظم الرؤى نجاح الرأسمالية من خلال الأعمال من التطور غير المرئى وإيجاد تنافس وديناميكية وحرية السوق وحاول سبنر تحديد تلك الأوضاع بشكل جيد يمكن تطبيقه فى إطار الفلسفة الخاصة بالعقود الحديثة.

الرؤية غير الواضحة:

يوجد ثلاثة تعريفات للحرية والليبرالية حيث ركز ارستوتال على أن الحرية هى عبارة عن استعداد فطرى يتم تعلمه ضمن حقوق المواطنة، وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى ركز نيتزاكا على أن الحرية تعود إلى مجموعة من

الأنساق الحقلية وتناول سبنر الحرية كفكرة هامة مثل الاهتمام بالذات فى إطـار الرأسمالية الجديدة والمدقق النظر يرى أن الاهتمام بالذات فى إطار الرأسـمالية الجديدة والمدقق النظر يرى أن التعريفات الثلاثة هامة وخاصة فـى السـنوات الحديثة التى دار فيها جدل حول الليبرالية وآلياتها ولكن المشكلة تكمن فى تحديد متطلبات الواقع المعيشى حيث أن هناك يد خفية ورؤى غير واضحة فى عقـد السبعينيات من القرن الماضى لكن ارستوتال ركـز علـى تجميـع حركـات الديمقراطية فى الدول الصناعية وإمكانية مواجهة تلك المشكلة من خلال دعـم التوجيهات الخاصة بتلك الاتجاهات كما أن هناك العديد من الاتجاهـات التـى ركزت على الدافعية البشرية حيث دار جدل حول نظرية الرعاية وحول محاولة تحديد الاهتمامات الخاصة بتلك القضايا حيث حاول ديفيد هيوم ١٩٦٩ تحديـد القضايا ووضعها فى الاعتبار حول تجديد القضايا الخاصـة وآليـات السـوق وملاحظة التوجيهات النسقية والقانونية وترجمة ذلك إلى زيادة المنـافع العامـة وتحديد الرؤى الحيادية والعامة والخاصة بتقييم حركة الليبرالية فى المجتمعـات المعاصرة وكما حاول أدم سميث ١٩٢٣ - ١٩٧٠ وتحليل الفلسـفة السياسـية والرؤى الاقتصادية الكلاسيكية وإمكانية ترجمة ذلك النفع العـام والاهتمامـات الأخرى كما حاول سميث ١٩٧٠ إلا أننا نحاول دعم ذلك من خـلال التصنيـع والتنافس السوقى إلا أننا نركز على آليات جديدة تخدم الموقف تدعم آلياته بشكل فاعل من خلال رؤية جديدة تؤكد على الخطوات الأساسية وتثير رؤى شـاملة خاصة بالسوق ودعم إمكانية الاستفادة وباختصار فإن التحرر السوقى والتنـافس الفعلى يؤدى إلى التوازن بين آليات الرعاية بشكل جيد إلا أننـا نثـير بعـض القضايا الخاصة بالسلوك الاجتماعى.

وكل هذه الوسائل تحدد لنا ثلاث احتياجات نحاول تقسيمها إلـى رؤيـة تحدد الحرية وإمكانية النظر عليها فى إطار الاهتمام الذاتى وإمكانية ترجمة ذلك إلى النفع العام فى إطار دعم التدخل الجمعى ومن ناحية أخرى فإن الحرية تـم

تناولها بشكل يدعم من الرعاية الاجتماعية وتم جدل حرور خاص بالتوجيهات الاجتماعية والخلقية القائمة على القانون وكفالة حمايته من قبل الدولة وتحديد العلاقة وتحليلها من خلال الرؤى النقدية تحاول التركيز على عنصرين أساسيين لرؤية شاملة لكل منظرى العقود الأخيرة والتى نركز منها على (نوزيكا وهايك).

لقد نقد نوزيكا بعض التوجيهات الليبرالية واعتراض الدولة على انتشار هذا الاتجاه وطبقاً لنوزيكا فثمة تساؤلات اعتمدت على الأمن القانونى والاجتماعى الذى يدعم القوى السياسية وتحديد القوة الخاصة والدعم القانونى لإعادة حل الصراعات المتوقعة وقد حاول نوزيكا تحديد الحقوق الفردية الأخرى الخاصة بالإجراءات الفعلية لنظرية العدالة، ونتخيل أن كل الناس يسعون إلى نيل حقوقهم المكفولة لهم من قبل القانون ومحاولة دعم المعارف والأسس العامة لدعم الخبرات والوسائل التى يمكن تدعيمها وتحديد آلياتها إلا أننا ندعم تلك الأفكار وطبقاً لنوزيكا فنحاول تحديد كافة اتجاهات تدعيم العدالة والتى تركز عليها دولة الرعاية وفهم آلية إعادة توزيع الحقوق وقد ركز نوزيكا على مجموعة من آليات الخاصة بتوزيع الحقوق وتحديد نظرية العدل الاجتماعى وفهم كافة التوجيهات الأخرى وتحديد نظرية العدل الاجتماعى وفهم كافة التوجيهات الأخرى وتحديد آليات الرعاية وفهم إمكانية وتنفيذ آلية للعدل الاجتماعى كما نحاول نشر كافة الاتجاهات الأخرى الخاصة بإنساق الرعاية وإمكانية تطبيقها بشكل جيد كما حاولنا الالتزام بآراء نوزيكا بتحررية السوق وفهم متطلبات وفهم الالتزام بإمكانية تحديد الرعاية واحتواءها على مبادئ العدل الاجتماعى وإمكانية توزيع الدخل والثروة بشكل جيد وهذا ما تشير إلية الفلسفة السياسية . كما نحاول فهم تلك الظروف والمتغيرات من خلال احتواء الموقف وفهم متطلبات الآراء وكما هو الحال فى بعض الاتجاهات الأخرى حاولنا

التركيز على مكونات العدل الاجتماعي وكل محاولة تدعم الأخـــرى واحتـــواء الموقف وأنماط التوزيع بشكل فاعل.

أما هايك فقد تناول في ١٩٤٤ إعادة توزيع الدخل من جانب الدولة يعد خطوة فاعلة وإيجابية للغاية يمكن أن تحسن التنافس القـــائم وتحديـد اللوائـح السياسية والقانونية من خلال فهم الخصخصة واستراتيجيتها ودعمه دور الدولــة على مستوى الوحدات الكبرى للاقتصاد ودعم القوى السياسية وحماية السوق.

المساواة مقابل الحرية :[٣٣]

هذا النقد الذي انتشر حول دولة الرعاية ودعم القوى الحالية وقـــد أدى الغرض منه . ففي الفصل الأخير تناولنا الجدل الخاص بالمساواة المتناولة والتي تعد كمصدر فعلي للأمن والأمان والمساواة الاجتماعية والحريـــة وقـد اثبـت (كانت) أن الأمم تحاول تبني سياسات جديدة تتفق ومتطلباتها الفعلية في إطـــار سياسة الرعاية الاجتماعية وخاصة نظرية الرعاية الحالية كمـــا نحـــاول دعـم الموقف بشكل جيد في ضوء مجموعة من التوجهات المختلفة فعليا حـــول تلـك الآراء كما هو الحال في القانون للرعاية الاجتماعية في بريطانيا وغيرها وكمـــا حاول (هيجل) تحديد الحرية كمطلب تاريخي يجب تنفيذه لدى كل الناس فـــي كل الأماكن والأزمنة وقد حاول هيجل دعم الحرية ومتطلباتها من خلال " دعــه يعمل " ومنح كل الحقوق وكفالتها للأفراد وقد أثار الجدل الهيجلي مجموعة مـــن القضايا المطروحة فسرت الوعي ببعض المراحل المتعددة نذكر منـــها مراحـــل ثلاثا :

الأولى : عنيت بالتوجه الجمعي وعدم توافر الوعي وأثار ذلـــك إلـــى بدايـــات البشرية وعدم توافر الوعي الكافي .

الثانية : ركزت على مقومات الفـــترة الناجحـــة والقضـــاء علـــى الاغـــتراب والصراع.

الثالثة : ركزت على دعم الوعي الذاتي والتغلب علــى [illegible] [illegible]

وتحديد الحرية والحركات الأخرى وتحديد الروابط الحاليــة والحقــوق والواجبات ودعم الحقوق الفردية والوعي بها طبقــا لفلســفة كــانت وهيجل .

ولقد سيطرت فلسفة هيجل على الفترة في القرنين الماضيين ناهيك عــن ماركس الذي حذا حذوه ١٨١٨ إلى ١٨٨٣ ونظريته الشهيرة حول قضايا دولــة الرعاية ودعمه لميل دور كايم ١٨٥٨ إلى ١٩١٧ .

لقد حاول دور كايم تحديد البنية العضوية والتكامل العقلي في المجتمعات البدائية وتقسيم العمل إلا أن تلك الرؤى دعمت المواقف خاصة في التفرق بيــن المجتمعات وربطها بالتكامل الثقافي وهذا يتناقض مع المجتمعات الحديثــة فــي مجموعة من الأنشطة والمؤسسات للتبادل المحتمل بين الأفراد .

وقد أشار دور كايم إلى أنه على الرغم من توزيع العمل فإنها تركز مــع سوء الأداء للتكامل العضوي لسببين أولها انتشار فكــرة الأنومــي والإهمــال للمعايير الخلقية والتي نحن في حاجة ماسة إلى تقديمها للأفراد .

ثانيا : تركز على مزايا الثروة والتحلل الطبقي وفهم ذلك مع مســتوى الأفراد وتصحيح ذلك في المجتمعات الفقيرة، وقد أشار دور كايم تعاطفــه مــع الاشتراكية بالرغم من عدم تناوله وعدم كونه اشتراكيا إلا أنــه أكــد مــع أن الاشتراكية تدعم فكرة التضامن ودعم المعايير الأخلاقية والحد من فكرة عــدم المساواة الطبقية وقد حذا حذوه ماركس في تقييم بعض الآثار السلبية الناتجة عن الصراع الطبقي وعدم المساواة وقد تناول دور كايم ذلك في إطار مجموعة مــن المعايير والمؤشرات التي نركز عليها في الفصل القادم وقد ركز ماركس علــى فكرة الوعي الطبقي حول المجتمع وما زالت دولة الرعاية تحتاج لعديــد مــن الآراء التي حددها دور كايم في تناول الفكرة والمؤسسات وتقسيم العمــل فــي إطار دعم التبادلية والتضامن الاجتماعي والتبادل الاقتصادي والحد مــن عــدم

المساواة السوقية واتباع سياسات إصلاحية فى الرعاية وقد حاول جرين تحديد الرؤية الاجتماعية والرعاية وكما تناول جون ستيوارت مل على ضرورة تقسيم الليبرالية والتزامها بالحقوق الفردية ودعم التوجيهات الاجتماعية والسياسات الأخرى وتحسين الرعاية ودعم آليتها من خلال رؤى منطقية شاملة تدعم هذا الواقع وتثير حوله العديد من القضايا كما حاولنا تحديد ذلك فى إطار مجموعة من التساؤلات لنوزاكا وهايك حول تجاهل المجتمع لحقوقه الفردية ودعم البيئة الاجتماعية لديهم .

لذلك نركز على كافة الحقوق والواقع الإجرائى لنظرية العوالة ومحاولة دعم الواقع للمصادر الداخلية والخارجية التى تدعم الرعاية والحد من الظلم الطبقى وفهم المواقف من كافة الجوانب وتحديد العائد النهائى كما نحاول احتواء الموقف وفهم مبادرة العدالة الاجتماعية وسياسات مع التوزيع الأمثل كما نحاول تحديد تلك الظروف والآليات الخاصة بالتوزيع ويعود ذلك إلى مجموعة من التحولات الخاصة بسياسات إعادة التوزيع الأمثل للموارد حيث يشير البعض إلى دعم الحقوق والاتجاهات الأخرى فى إطار نظرية البناء الاجتماعى وتحديد أفكارها الخاصة بشكل منطقى وهناك بعض الاعتبارات التى أكد عليها هايك حيث حاول تحديد العدالة ونقد الظلم ودعم الموارد الخاصة بالتوزيع الأمثل للموارد وفهم الآراء من منظور ورؤية شاملة وتحديد ذلك بشكل يفيد فى استشارة سياسات إعادة التوزيع وإمكانية تعميمها بشكل واضح وما زال هناك جدل بشأن تلك القضايا الخاصة بدولة الرعاية وقد أوضح توزدكا إمكانية نشر سياسات الرعاية من خلال دولة الرعاية وكما أكد هايك على إمكانية دعم الرعاية الاجتماعية .

باختصار تزايد الجدل حول دولة الرعاية من خلال تلك التعريفات ظهر أن هناك مجموعة من التحديات أوضحها تعريف ليفى ونحاول فى النقاط التالية تحديد كافة الآراء المعنية والهامة بدولة الرعاية والتأكيد على الحرية وكإحدى

متطلبات المجتمعات الحديثة ودعمها من كافة الجوانب كما حاول هايك تناول ذلك من خلال لعب الدور وأدائه فى إطار دولة الرعاية والمساواة الاجتماعية فى أنحاء المجتمعات الحديثة والليبرالية .

مزيد من التطورات والاتجاهات حول الحرية :

نحاول فى هذا الوقت أن نركز على الضعف ومحاولة تحديد أسبابه ودعم المساواة الليبرالية وفى هذه الجزئية نركز على :

الليبراليون اليساريون :

حاول نوزاكا تحديد الفلسفة السياسية لجون لوك وتخيل أن المجتمع بدون سياسة لا يعد مجتمعا فرسم السياسة للمجتمع خطوطه ومحدداته التى تفسر الفروع والعناصر على أنها سياسة والتى تشير إلى تلك الظروف والآليات، ولكن الواقع النظرى يرى أن لوك ونوزاكا حاولا دعم الآلية الخاصة من خلال تحديد رؤى جديدة لليبراليين اليساريين وقد حاول نوزاكا تحديد ذلك من خلال اكتساب ملكية فكرية عالمية حول هذا المصطلح ودعم أرضية الواقع له كما نحاول فهم هذا الواقع ودعمه بمنطقية شاملة له وتحديد تلك الرؤى الخاصة بالتطبيقات المختلفة لسياسة الرعاية وقد استهدف الليبراليون اليساريون دعم الأفراد وفكرة المساواة ودعمه بالحقوق والواجبات بشكل جيد كما هو الحال فى تلك السياسات الجديدة والتى نحن بصددها فى إطار هذا الفصل إلا أثناء تركز بشكل أساسى على متطلبات دولة الرعاية وعلى سبيل المثال نحاول دعم فكرة الالتزام وتقديم حقوق الأقلية والالتزام بالحرية وفهمها وهناك محاولات متعددة أشارت فى سياقها العام إلى إمكانية الإستخدام والتوظيف الأمثل لهذه الرؤى كما أشار فيليب وآخرون ١٩٩٩ إلا أن اليساريين حاولوا التوسيع فى نظام الرعاية بشكل جيد مما أثارت روح جيدة حول هذا الاتجاه بشكل أكثر تحديدا .

الفوضوية :

إن الفوضوية نظرية أو سياسة تقول بأن جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتة وتنادى بإقامة مجتمع مرتكز على التعاون التطوعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات .

فى حين أكد الليبراليون اليساريون على دعم بعض أنواع السلطة والدعم المؤسسي وسياسات إعادة التوزيع فقد حلم الاتجاه الفوضوى بدعمه اللامركزية الراديكالية لصنع واتخاذ القرار وتحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلا أننا نركز على كل أشكال المجتمع وفهم أنماطه والقيام مع الاتجاهات التطوعية والديمقراطية المباشرة (مارشال ١٩٩٣).

وقد حاولنا التركيز على دولة الرعاية ومتطلباتها وتحمل المسئولية بشكل جيد فى إطار الاتجاه الفوضوى لا يمكن تحديد الحقوق بشكل جيد وما زالت مشكلات هذا الاتجاه واضحة لدى الأغلبية ونركز على التجانس والاتجاه نحو تحديد الظروف المالية وتقديم الدعم الحالى وكل الظروف والرأسمالية ويعد هذا مدخل خاص بمؤسسات الرعاية (وولتر ١٩٧٧) لذلك فما زال معظم الليبراليون اليساريون يعتقدون أن الحرية الفردية يجب إشباعها بشكل فعال لأنها تمثل حقوقا عامة ولضرورة احتواء المواقف يجب لعب الدور بشكل جيد على مستوى الدولة وتحديد المساواة الاجتماعية وفهم العدالة الاجتماعية لكن نحاول التركيز على السلطة ودعمها من وجهة نظر السياسة الاجتماعية وتحديد دور الفوضويون اليساريون وأثره على المجتمع بشكل واضح .

سلبيات وإيجابيات الليبرالية :

تم جدل دائر لم ينتهى البتة حول الحرية وقد تم لمسه بشكل جيد من خلال بعض المنظرين ولإمكانية التفريق بين إيجابيات وسلبيات الليبرالية (بركين ١٩٦٩).

تعد سلبيات الليبرالية المتمثلة فى عدم نيل الحرية بشكل كاف وإمكانية مواجهة هذا العقاب الخاص بالحرية إلا أن الحرية كمصطلح قائم أما كآلية

[illegible] تنفيذية فهي غير موجودة وفي رؤية إيجابية الحرية وهي [illegible]
لكسب المزيد من الخبرات حول الحرية وفهمها بشكل شامل وقد أشرنا في برلين إلى الرؤى التأثيرية الخاصة بالتوجيهات الإيجابية ومنها دعم سياسة إعادة التوزيع للموارد الموجودة وتحديد تلك الظروف وما يسمى بواقع سياسة أثناء التوزيع والتدخلات الفعالة، لكن حذر بعض المنظرين تحديد تلك الرؤى كما تناولناها في الفصل السابع حول الحقوق الراديكالية وتصارعها مع الليبرالية وانتشار تلك السياسات وإمكانية تحسين الحرية وتحديد المنظور الشامل ولأوجه نقص الحرية وما زال التركيز منصبا حيث تركز على استراليا حتى تدرك مدى استفادتها من آليات الرعاية وقد تم تحديد ذلك بل قد تم الحد بين الآثار السلبية من المنظور الرسمي وفهم كافة الآراء الأخرى الخاصة بالتوجيهات المالية وزيادة القروض من البنوك حتى يمكن تحديد سياسة جديدة للرعاية في استراليا وغيرها كما نحاول فهم تلك الرؤية من منظور شمولي من خلال هذا التوجه والفهم المنطقي له بشكل جيد كما نحاول تحديد سياسة الرعاية مع كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومعرفة هذا الإطار ومن هذا المنطلق يمكن دعم بعض الأفكار الخاصة بسياسة الرعاية الاجتماعية وإمكانية دعمها بفاعلية في خضم التركيز مع إيجابيات سياسة الرعاية وخاصة سياسات إعادة التوزيع الأمثل مع رعاية مبدأ الاستحقاقية في نيل هذا الحق .

التطورات الحديثة :

ثمة جدل عنى بالتطورات الحديثة على المسرح الحالي لقضايا سياسة الرعاية الاجتماعية حيث نجد أن الليبرالية والمساواة من المفاهيم الأساسية التي دار حولها الجدل ولم ينتهي البتة، وهذا في ضوء التطورات الأخيرة حيث ظهرت أفكار حول تعاظم الاهتمام بمفردات ومصطلحات جديدة لدى المنظرين لسياسات الرعاية الاجتماعية .

الحرية وانعكاساتها :

لقد أوضح باسكال وسورن رؤية جديدة حول التقاليد الموجودة والأفكار الوجودية والتى تعاظم التعامل معها والتأثير من خلالها على السياسة الاجتماعية ووضع خطوط عريضة حول الحرية وثمة تحليلات شاملة ارتكزت على الاستحقاقية فى نيل حقوق الرعاية الاجتماعية وتركيز الليبرالية على التوسع فى الرعاية والإنفاق على المستوى الأفقى والرأسى ولقد ركز المفكرون الوجوديون على الازدواجية فى الفكر الليبرالى والتأكيد على ضرورة مواجهة دعم الاختبارات الفكرية فى حياتنا ومن ثم فإن الفكر الوجودى يركز على الليبرالية والقلق الدائر حولها وانعكاس هذا القلق علي المجتمع كمصطلح له مجموعة من الآثار وبطبيعة الحال فإننا نركز على دور الدولة، دور الوالدين، التقاليد، العادات، القانون وهكذا وثمة محاولات جادة سعت إلى تحديد أبعاد الحرية وتحمل المسئولية والإشارة إلى تلك الآراء بفاعلية وتؤكد فى هذا المضمار على ضرورة تحديد آراء المجتمع البرجوازى والتركيز على الحد من التناقص فى نيل الحرية وفهم كافة الأنساق الأخرى وخطواتها المحددة فى ضوء آليات الليبرالية المتعارف عليها آنذاك .

ولقد حاول Bquman اتخاذ خطوتين بغية الإجابة على مجموعة من التساؤلات محل النقاش، وتمثل الخطوة الأولى تحديد الفلسفة الواجب اتباعها فى ضوء الأنساق الخلقية والنظرية والمتعارف عليها ومن ثم البدء فى تحديد الحقوق والواجبات محل النقاش والسعى الدؤوب لمعرفة متطلبات الحرية ومشكلاتها بجدية .

أما عن الخطوة الثانية : ونعنى بها عدم ربط الحرية بقوانين بالية لدى الأفراد وفى الحقيقة نحن نواجه قضايا شائكة فى المجتمع المعاصر وطبقا لذلك فإننا نركز على التقاليد السائدة فى المجتمع ونركز عليه .

ولقد اقترح " جدنر " قائلا أننا نعيش الآن مرحلة المجتمع فى فترة مـــا بعد الحداثة ولقد انعكس ذلك بشكل جلى على كافة التقاليد السائدة فى المجتمـــع وعاداته ومن خلال رؤية " جدنر " فإنه يتطلب من القائمين تحديد أوجه التغــير الجديدة ودعم الوعى بها لدى مما يثير السكان .

ومن خلال وجهات النظر سابقة الذكر فإننا نحاول التركيز على نمـــط الفردية وتقديم دولة الرعاية والمزيد من الكسب الفعلى للحقوق والواجبات ودعم التقاليد والعرف من منظور مرحلة جديدة .

الهوية كمتغير مؤثر :

إن المدقق النظر فى طبيعة الجدل السابق يجـــد أن تنـــاول مجموعـــة افتراضات من أهمها إمكانية التواصل إلى تصور ذاتي والإسهام بفاعلية فى دعم أشكال التوجه السياسى والاقتصادى والقوى الاجتماعية وتحاول من خلال تلـــك الآراء التعبير عن الطبيعة الإنسانية وخاصة بعد ما ناقشنا ذلـــك فـــى الفصـــل الخامس ومناقشة القوى ومناقشة ما بعد البنائية .

ونحاول تحديد مجموعة من التصورات الشاملة بالتوجيهات الطبيعية فى الحوارات اليومية خاصة فى علاقة السلوك بإمكانية التطبيق وفهم العلاقة بيـــن السلوك السوى والسلوك الشاذ .

ونحاول فى ضوء رؤية Fouccault دعم الاهتمام ومناقشة البنـــاءات الاجتماعية القائمة فى المجال الاجتماعى .

ومن ثم فإننا نحدد طبيعة الممارسات الاجتماعية، المؤسسات والسياسات التى يمكن أن تفسر لنا ذلك فى ضوء المناهج الطبيعية، ومن خلال ذلك فنحاول السعى الجاد لإمكانية التداخلات العاجلة فى القطاع الخيرى ودعم قطاع العمـــل الطبى، الثقافى، القانونى، الدينى ... الخ وتحدد كافة القضايا الأيديولوجية .

وللمزيد من الرؤى فإننا نحاول دعم ذلك التوجه الطبيعى فـــى ضـــوء القوى السائدة ودعم الحرية والقوى السياسية المساندة لها .

وزيادة الاعتماد على ما يسمى بـالنموذج التبادلي في حياة تلك المجتمعات ويتطلب ذلك تحديد أنساق الرعاية،وفهمها من خلال المناهج المتعددة في القوة والحرية .

النظريات الماركسية(٣٤):

نشأت النظريات الماركسية نتيجة لعدم المساواة المتزايدة في الخبرات خلال القرن ١٩ ، ٢٠. وتطورت النظريات عن طريق كارل ماركس والتابعين له الذين كان لهم تأثير عميق على العالم الحديث، وحاول ماركس في تنمية آراء كانت سائدة في الفترة قبل القرن ١٩. كان ماركس ذو تأثير هام في تنمية أيديولوجيات الجناح الأيسر لأنه قادر على صياغة إطارات عمل مترابطة تتضمن مجال كبير من الآراء وساعد في شرح العلاقة بين الغني والفقير في المجتمع .

ــ منذ وفاة ماركس أعلن عدد قليل من الأفراد أن تفسيرهم الخاص لماركس كان صحيحًا. لقد استخدمت النظريات الماركسية في تبرير عدة أنشطة ومن المهم إدراك أن الماركسية تضم مجموعتي منفصلتين من الآراء التي ربما تتعارض مع بعضها. وتشمل بعض النظريات كالماركسية "الاشتراكية" و "الراديكالية" و "نظريات الصراع" إلى حد ما فهي كيفية وتستند أحيانًا على التقمص الذاتي لبعض الكُتاب أكثر من التحليل الموضوعي (الهادف) لآرائهم.

ــ حاول ماركس تطوير مجموعة من النظريات التي توضح استمرار اللامساواه. من أهم معالم الماركسية الاهتمام بتفسير التحليل للظواهر الاجتماعية لبرامج العمل.

ــ واهتمت الماركسية أيضًا بعلاج اللامساواه، والعدالة الاجتماعية. وهو ما يرتبط بالسياسة الاجتماعية ويعد بمثابة التميزات ذات الأهمية بين السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع. قال ماركس بنفسه الفلاسفة يفسرون أن العالم فيه طرق مختلفة (متعددة) تشير إلى التغير .

فى نفس الوقت اهتم عمل ماركس باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى نمت بسرعة وأصبحت لها وجود أصبحت الثروة فى يد الجميع بسهولة. وبحث ماركس عن مفهوم لظهور التناقض الواضح وكيفية استطاعة المجتمعات فى أن تحصل على ثروة أكثر، بينما الأهمية لأعضاء المجتمع الذين يعيشون فى الفقر. محاولة ماركس لربط الاقتصاد والاجتماع ليكون لهما أهمية جوهرية فى التفكير الخاص بالسياسة الاجتماعية والتفكير فى علم الاجتماع.

لم يهتم ماركس لمحاولات الدولة فى رفع الفقر. فتدخلت الدولة وقتها عن طريق التأديب مثل قوانين الفقر أو البدائى مثل قوانين المصانع. ناقش ماركس أن الدولة فى الاقتصاد الرأسمالى قاصرة على حماية وتطوير مصالح الطبقة المسيطرة.

ويمكن للدولة تحقيق ذلك عن طريق مساعدة الظروف الشرعية التى تسمح للرأسمالية بالازدهار. على سبيل المثال ضمان حقوق الملكية. أكد ماركس أن الذين يُديرون الدولة لديهم القوة السياسية فى المجتمع ويأخذون قرارات ترجع بالفائدة على الأقلية المتميزة وليس الأغلبية الفقيرة.

أما بالنسبة للماركسيين فتستطيع الدولة العمل بطرق تعود بالفائدة على الفقراء مثل توفير الرعاية. لكن تلك الأنشطة سطحية وتدعم دور الدولة فى تشريع الرأسمالية سواء بالمساعدة فى مواجهة النقد لطبيعة الدولة المقسمة أو من خلال التخلى عن راحة الطبقة العاملة.

أكد ماركس أن تحت ظل الرأسمالية تعد الحاجة إلى أرباح متزايدة مبدأ أساسى. كما ناقش ماركس أن تراكم الرأسمالية لم يكن دائماً قوة رئيسية. ورصد ماركس سلسلة من الفترات التاريخية تبدأ من المجتمعات البدائية من خلال النظام الإقطاعى حتى فى النظام الاشتراكى والمجتمعات الاشتراكية. ناقش ماركس تلك المجتمعات والفترات التاريخية التى كانت محددة لأسلوب الإنتاج

وكانت تلك الطريقة التى اشتملت البضائع والخدمات التى نظمت وتسلمت خلال أسلوب الإنتاج .

حدد ماركس اثنين من الأجزاء المبنية على قوة الإنتاج والعلاقات بين الإنتاج شكل (١٠٨) وتشير قوى الإنتاج إلى الموارد والموارد الخام، والتجهيزات (المعدات)، والبناء وقوة العمل، بينما علاقات الإنتاج هى طريقة اشتملت على الصنع والإمداد بالبضائع أو الخدمات الأكثر احتياجًا، تستخدم فى التحليل التاريخى، وناقش ماركس تلك المجتمعات الرأسمالية فى علاقتها الإنتاجية التى ارتكزت على الاستغلال من جانب المالكين (أصحاب العمل) لقوة الإنتاج .

وقدم ماركس تحليلاً آخر للاستقلال الرأسمالى بالنسبة لتكاليف الإنتاج التى هى فى الغالب تكون راسخة ومحددة لأن السعر للمواد الخام، الإيجار، الآلات هو فى الغالب يكون خارج التحكم لصاحب العمل ومع ذلك تكون تكاليف العمل غير محددة، فى أسفل النظام الرأسمالى، قوى الإنتاج لأصحاب العمل تتطلب أرباح، ويضيف أن قيمة البضائع والخدمات تكون منتجة، العمال يوافقون على التنظيم والترتيب للعمل الاستقلالى لأنهم يعتقدون أنهم لا يكون لهم اختيار .

يعتقد ماركس أن أغلب التاريخ للمجتمعات النامية يشير إلى الظلم وعدم المساواة بين الغنى والفقير قد انتشرت ، كما أن ذلك التقسيم لا يمكن التغلب عليه .

ـ يشير ماركس للمجتمعات الأولية البسيطة التى تقترح أن يكون الاستغلال ليس له وجود بها .

وهذا يقود ماركس لكى يستنتج الفردية التى تكون غير حتمية فى الظروف الإنسانية كما تكون نتيجة لأسلوب الإنتاج، وناقش ماركس الرأسمالية التى تهدف إلى الحصول على أرباح كثيرة .

ويكون هذا العمل هو واحد من أهم الإسهامات لماركس في التفكير الحديث للنظرية المادية التاريخية التى تقترح أن المجتمعات غير الأولية تتشكل كنتيجة لأحداث عشوائية أو الأحداث للقادة العظماء، بالنسبة للإنتاج تكون أهدافه ومبادئه الملحوظة ترتكز على علاقات الإنتاج، تمنى ماركس أن تحل الأنظمة الاشتراكية محل الأنظمة الرأسمالية . والأنظمة، الأنساق طبقًا لماركس تنظيم أسلوب الإنتاج. بالرغم من أن السياسة الاجتماعية بنفسها أو إداراتها الاجتماعية الأكثر ضبطاً وإحكامًا تكون معروفة فى القضية للتحليل الماركسى وتأثير وجهة النظر على السياسة الاجتماعية اعتبرت أنها قوية خلال حقبة الستينات، التابعين لماركس طلبوا البحث عن تنمية تلك النظريات التى عرضها ماركس لمحاولة تفسير وإيضاح كلاً من النمو فى شروط الرعاية من قبل الدولة والظهور للتردد والإحجام أو الفشل فى طبقة العمل فى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة التى احتوت على التصورات الثورية وآراء الدولة .

ـ ناقش ماركس دولة الرعاية التى هى كنتيجة لكفاح طبقة العمل ضد الاستغلال، ووجهة نظره أن الدولة تكون متغلبة وسائدة على الإمداد بالأرباح للفقراء عن طريق معالجة المرضى .

ـ فسر ماركس دولة الرعاية على أنها تكون ضرورية للنظام الرأسمالى ويكون الاقتراح المتاح والممكن للرعاية طبقًا لنظرية ماركس للمحافظة على قوة العمل، جماعات الناس الذين لا يمثلون نوعية واحدة من حيث أنهم يشكلون جزء من قوة العمل .

ـ ويتميز النظام الرأسمالى بالفترات الدائرية للاتساع والإمداد، وكانت اقتراحات ماركس من خلال متطورة أن الضبط الإجتماعى وبناءات الرعاية هم من وظائف الدولة وهذا المتطور أكد على أن دور الدولة فى الرعاية فى المجتمع السياسى كما أن التعليم من وظائف الدولة، الخدمات الصحية، النظام

القانونى. الرعاية من قبل الدولة هي بمثابة جزء أو طريقة جزئية مـــن تنظيـــم المجتمع، الحياة داخل المجتمع الرأسمالى مع الحكومات .

انتقادات النظريات الماركسية للتنمية والرعاية من قبـــل الدولـــة التـــى أشارت إلى العديد من المشكلات مع التحليل. فى المكان الأول، الترتيبات التـــى اقترحها للرعاية كانت نتيجة لكفاح طبقة العمل التى ربما ركزت علـــى دولـــة الرعاية البريطانية فهى مرتبطة أو متوقفة على كفاح طبقة العمل التى هى تمثل إشكالية.

بالإضافة إلى أن الرعاية ليست هادفة للربح فى طبقة العمل التى تتـــاح لها أن تناقش دولة الرعاية التى حصلت على التقويم والتحسين. نقدت الماركسية أيضًا حتميتها العالية، لافتراضها لتجميع الأحداث المسئولة عن السبب.

فى الحقيقة التاريخ البريطانى كان مقارن لطبقة العمل، بالإضافة إلـــى الارتباطات بين الحادثة والتتابعات المتاحة التى تكون فى الغالب غير واضحـــة لمناقشتها كروابط سببية بينها، فهو يقـــول أن التنميـــة للرعايـــة والاحتياجـــات المتغيرة للرأسمالية اختصت بالنتائج للإحداث بدون الإمداد بالشهادة أو البيـــان الأساسى، الاستخدام لنموذج أو أسلوب الإنتاج يوضح كل شئ ويجـــهل أهميـــة التأثيرات على التطورات الاجتماعية .

فيوناوينيامس (١٩٨٩) ناقش تلك الأسئلة الخاصة بتحليل الماركسـية. وتحليل قوة العلاقات فى المجتمع، التى هى على وجه الخصوص تعـــود إلـــى تسلط الطبقة، ومازالت الماركسية نظرية قوية ساعدت فى التصدير من حيـــث رؤيتها للطريقة المجتمعية، وعلى وجه الخصوص، الماركسية ساعدت لوجودها فى حل الصراع واللامساواه (الظلم) فى المجتمع .

نظرية فابين[35]:

ـ تعتبر نظرية فابين ربما من النظريات ذات الأهمية من حيث منظورها الهام للسياسة الاجتماعية المتغيرة في المجتمع البريطاني الحديث. هذا لأن ظهور السياسة الاجتماعية كميدان وكمجال للدراسة مرتبط بالتحديد بالعمل بنظريات فابين المبكرة والتطور لها في وقت واحد لمجال الإدارة الاجتماعية، حتى أصبحت الإدارة الاجتماعية مجال منتشر ومعروف.

وكان الأساس لنظريات فابين هو نتيجة لتأثير كلاً من النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية.

ـ وناقش فابين من خلال نظرياته الطبقة المتوسطة الذين يدعمون وجهات النظر الليبرالية، ويدعمون تأثيرات السوق الجديدة في طريقة توزيع الموارد، ولكنهم يعتقدون أيضاً أن السوق المطلق سوف يقودنا إلى عدم القبول واللامساواه، والسوق يجب أن ينظم الاتحاد بين الاقتصاديات الليبرالية الكلاسيكية، وتستطيع نظرية فابين أن توصف كالنظرية الاجتماعية. ومع ذلك فإن الاجتماعية ليست بمفردها نظرية موحدة. وفي نهاية القرن التاسع عشر الاجتماعية الماركسية أصبح لها أفكار وأيديولوجيات متسلطة على الأجزاء السياسية. وناقش فابين في بريطانيا هؤلاء الأشكال للنظرية الاجتماعية التي نظمت الرأسمالية، وإدارة الرأسمالية اعتبرت كأهمية لكلاً من الأسباب الإجرائية العملية والأخلاقية. الأول، لأن العمال المستغلين الرأسماليين والقادرين على تجميع الثروة لكي يصبحون أغنياء ولكنهم في نفس الوقت مؤسسين لعدم العدالة (اللامساواه). والثاني، تستطيع أن تعتبر النظام الرأسمالي عديم التأثير عندما تكون لديه اتجاهات للعمل، الاعتبار بالنسبة للمهارات والموارد.

ـ مجتمع فابين هو مجتمع مؤسسي تعليمي اجتماعي الذي تأسس في ١٨٨٤، وتكر هذا المجتمع بعد برومان جنرال وتميز العمل بعدم الرضا.

وتميزت نظريات " فابين " بالإقتراحات السياسية الإجرائية التي استهدفت المشكلات الاجتماعية، وتطورت من طريقة الاستقصاء (البحث) الاجتماعي الإمبيريقي في داخلها، على سبيل المثال فشل السوق الحرة في تخفيف الفقر، التي تشكلت كأساس الرسائل والتقارير التي استخدمت وكان لها تأثير حكومي ووظيفي، والسياسات كانت تهدف إلى تحريك للاجتماعية من خلال إصلاحيات الدولة التي كونت الصحة الجيدة، الحرية لتتمايز بها طبقة العمل (ويليامس ص٤) .

واهتم " بترك ويب " بالاجتماعية والإصلاح الاجتماعي عندما عمل كمساعد في " شارلس بوث " ، وترجع الأهمية المبكرة بالعمل في الفقر في لندن وفيما بعده، في ١٩٨٥ " بترك " ، " سيدني ويب " مساعد في إنشاء مدرسة للاقتصاديات في لندن "LSE" المدرسون والطلاب اشتركوا مع قسم الإدارة الاجتماعية في "LSE" التي كان لها تأثير على السياسات الحكومية، وهو ناقش الإحسان، ومساعدة الناس التي يجب أن تستمر لتلعب دوراً أساسي في تخفيف الفقر، ونشرت تقارير ذات أهمية لكثير من المشهورين، وناقشت من خلال مسئوليات الدولة التي تفترض أنها تزيد تجاه الدعاية وإدارات الحكومة الخاصة، التي يجب أن تؤسس لكي تتعامل مع الفقر(تقدير من صحيفة جديدة في ١٩١٣)

ــ اتجاهات فابين ناقشت الأفكار والتأثير العقلاني البارز له الذي به أكثر أهمية بالنسبة لقوة الموارد في العمليات الاجتماعية التاريخية المحددة، ونقد " سيدني ويب " النظريات الماركسية لقلة العلاقات الاجتماعية المتشابكة المعقدة للأساس المادي الذي يقترح التأثير في الرأي العام بالنسبة للأفكار الفلسفية التي تحقق التقدمات السياسية، والتي من خلالها يمكن استهداف المبادئ الجديدة وتلك التي بها إعادة تنظيم اجتماعي (ويب، ١٩٢٠، ص ٦٦).

وكانت السمات التي اتصفت بها نظريات فابين كانت تعتقد أن الدولة سياسة، مع الوظائف الإدارية الأساسية التي تحتلها بعض الجماعات بالانتخاب ،

وأراد فابين أن يكون هناك تأثير من الحكومة يومي من خلال التقديم للحقائق والاقتراحات السياسية للتحسين الاجتماعي، فابين أسس برنامج للإصلاح الاجتماعي يحقق من خلال الاستقصاء الاجتماعي والامبريقي (تجريبي)، وطور فابين الدراسة النسقية التي تمايزت بمشكلاتها الاجتماعية مع الغرض والهدف في اقتراحها للحلول، وافق مدخل فابين على الأساس المفهومي للرأسمالية. وكان تأثير نظرية فابين على حركات العمل في العموم وأجزاء العمل في بريطانيا وكانت ذات أهمية على وجه الخصوص .

وكانت إسهامات فابين في المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الإصلاح ربما اعتبر واحد من الأهمية في فترات الإصلاح للرعاية .

* ريكارد تتمس (١٩٠٧) كان بارز وأكاديمي، اقترح أن يكون هناك توحد للتغيرات في القيم الاجتماعية التي أخذت مكان خلال الحرب، وكانت خبرة العالم الحروب. ككل خلال ١٩٤٠ أثرت الرعاية على ثلاث مستويات : الاتجاهات الإنسانية للتدخل الحكومي، اهتمام المعلومات بالمشكلات الاجتماعية، واستجابات الحكومة للمشكلات (مارس ١٩٧٧ ، ص ٢٤٧).

وكان هناك دعم للخدمات الخاصة بالرعاية خلال الحرب وكانت تقدم التمكين للمرأة والأطفال، وأثرت تلك الخدمات على كل طبقات المجتمع وكانت قوة الجيش متواجدة. وكان العمل جزئي، منذ ١٩٣٤ ، وكانت الخدمات الطبية الحرة القومية كانت لها أهمية جزئية مع ارتباطها بالحكومة وكان هناك خبرات لدى المديرين الذين كان لهم اتجاهات . وفي النهاية التقرير تحدث عن التأمين الاجتماعي والخدمات، ونشر في ١٩٤٢ ، وأصبح سريعاً واحد من التقارير الهامة. (بيفريدج، ١٩٤٢) .

وكان تقرير بيفريدج كتب وناقش تلك الدولة التي يجب أن تهاجم خمس أشياء في طريقها، الجهل، الفقر، قلة العمل، الظلم، البطالة وربما ساعدت

اقتراحاته فى تفسير العمل فى ١٩٤٥ وكان هناك تأثير لفابين على السياسات التى كان لديها قوة بعد سنة ١٩٤٥ .

بالإضافة إلى أن الحكومة شكلت إدارة الاقتصاد طبقًا للمبادئ التى اختصت بجون مانيارد (١٨٣٣ - ١٩٤٦) ودافع عن الحكومة وأنشطتها وتضحيتها لوظائفها خلال فترات الكساد الاقتصادى، واشتملت التغيرات الرئيسية على التأمين القومى الشامل والمساعدة القومية والأنساق الجديدة التى تسمح بها الأسرة، الخدمات الصحية، وكل ذلك من متطلبات الرعاية من قبل الدولة، وتتبعت ذلك فترة معروفة، وخلال الخمسينيات والستينيات كان هناك افتراض عريض خلال توحد التأثيرات على النمو الاقتصادى، سياسات كينسيس أكدت على مستويات للتوظيف والرعاية من قبل الدولة، وتشكلت القوانين .

* ونظريات فابين كانت أكثر واقعية وكانت الأهمية للمؤسسات الأخرى أنها تعمل على تحديد التقدمات الاقتصادية والتحليل لفشل الرعاية، ومع ذلك على سبيل المثال (تتمس ١٩٥٨) حدد نوعين من الأشكال الإضافية للرعاية .

الرعاية الوظيفية التى تعود إلى الإمداد بالأرباح لأنواع العمل المؤكد، والرعاية المالية التى ترجع إلى تقدم الضرائب، وكلاً منها نظامين يهدفان إلى الربح .

بعد ١٩٧٩ تتابعت الرعاية مع الحكومة التى تميزت باعتقادها لعدم العدالة، اعتبرت دولة الرعاية أنها أكثر اتساعًا وأكثر بيروقراطية، وكانت الإجابة عن دولة الرعاية والتشجيع للإمداد والمساعدة الخاصة .

وتميزت الحكومة بالبيروقراطية .

الطريق الثالث : (٢٩)

يعتبر الطريق الثالث أيديولوجية جديدة توفيقية ذاعت وصعدت فى القرن الجديد بعد سقوط الثنائيات الذائقة والاستقطاب الأيديولوجى خلال القرن

العشرين، وتركز على الجمع بين قيم كانت تبدو متعرضة خلال الاستقطاب الأيدولوجي الذي ساد خلال القرن الماضي.

حيث تشهد القرن الجديد تحولات حاسمة وحتمية خلال العولمة بمتغيراتها المختلفة مما يؤدى إلى ضرورة إعادة صياغة القيم التي سادت الأيدولوجيات السابقة المتصارعة وتتوافق مع التغيرات العالمية وما أفرزته من قيم حاسمة، والخدمة الاجتماعية تتأثر بدورها فكراً وممارسة بتلك القيم السائدة في المجتمع، وكان لزاماً على الخدمة الاجتماعية أن تضع يدها على اتجاهات التغير في القيم ومن الممارسة وتبنى لنفسها تنظيراً وفكراً يتوافق مع الواقع المجتمعي الجديد، كقيم اقتصاديات السوق، وقيم الفردية، وضعف المؤسسات الوسيطة بين الحكومة والمجتمع المدني، والجمود في الممارسات السائدة في دولة الرعاية الاجتماعية وصمودها وسقوطها في بعض الدول وضعف القيم التقليدية الذي قد يؤدى إلى زيادة الانحراف والسلوك المضاد للمجتمع.

يعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة إلى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته، وأنه طريق يحتاج لمقدمات للتمهيد والتهيئة للسير في ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة.

إن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعية الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية في الدول النامية لضعف رأس المال الوطني ومساهمته في التنمية وتحسين نوعية الحياة وأفرز الواقع العالمي من خلال المتغيرات العالمية الجديدة ومشكلات البطالة وتدهور البيئة.

والاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية أو المستدامة والتنمية الإنسانية أهمية وضرورة الطريق الثالث أفضل الطرق والمناهج لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنمية في المجتمع.

ويقوم وينهض الطريق الثالث على:

- الديمقراطية.
- منظمات المجتمع المدني وخاصة القطاع الثالث أو الأهلي بجانب مسئولية الدولة الضامنة للسلع والخدمات.
- نوعية الحياة ورأس المال الاجتماعي والتركيز على الحافز الفردي.
- الجدية والاقتصادية والاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية

ومن ثم فإن الطريق الثالث هو طريق التنمية لا جدال في ذلك.

وتساهم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية التنموية بمستويات ممارستها وتداخلها المهني بما يتزود به الأخصائيون الاجتماعيون من معارف ومهارات مهنية لتحقيق الخدمة الاجتماعية التنموية ومتغيراتها التي تنهض عليها لتحسين نوعية الحياة ومواجهة الفقر ومشكلاته.

ويجدر الإشارة إلى أن القطاع الثالث أو الأهلي يساهم بجانب دور الدولة الضامنة أو الحاسمة منهجياً لتحسين التنمية من منظور الطريق الثالث.

أولا : الجذور التاريخية للطريق الثالث:

أدى سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي تحديدا عام ١٩٨٩ إلى حسم الجدل الواسع خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي حول كتاب عالم الاجتماع الأمريكي الشهير دانيل بل عن "نهاية الأيديولوجية" لصالح تصورات وأفكار دانيل بل، وإذا ما كانت الأيديولوجية عرف على أنها مجموعة القيم الخاصة بالتطور الاجتماعي التي تتبناها قطاع معين أو المجتمع في لحظة ما، فإن انهيار الأيديولوجية لا يعني في طياته انهيار هذه القيم كقيم العدالة والمساواة والديمقراطية .. الخ.

وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي الكتلة الشرقية إلى صعود أيديولوجية جديدة زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد وأبرزها محاولة المفكر الأمريكي الياباني الأصل عن "نهاية التاريخ" ومع التحولات السياسة سرية

الإيقاع خاصة فى دول أوربا الغربية الرأسمالية ظهر أيديولوجية سياسية جديدة هى الطريق الثالث تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات الأيديولوجيتين السابقتين كعدالة التوزيع والتركيز على الحافز الفردى كأساس للتقدم.

وساعد على انتشار أفكار الطريق الثالث كأيديولوجية جديدة وسائل الاتصالات والإنترنت ويوجد شبكة إلكترونية متكاملة للطريق الثالث فى انجلترا وأخرى فى أمريكا.

ولم يعتمد بزوغ وانتشار الطريق الثالث كأيديولوجية جديدة على الاتصالات ووسائل الإعلام فقط، ولكن كان ومازال جهد مشترك لعلماء السياسة والاجتماع البارزين ونخبة ن السياسيين الطامحين لتعامل الإيجابي مع معطيات العصر وحقائقه وأهمها ضرورة فتح الأسواق وتطبيق مذهب الحرية الاقتصادية على المستوى الكونى وفى نفس الوقت الحفاظ على الاستقرار السياسى من خلال الاهتمام الشديد بالبعد الاجتماعى للتنمية بصياغة شبكة الأمان الاجتماعى والرعاية الشاملة.

ويعد عالم الاجتماع الإنجليزى الشهير انتونى جيدنجز والذى أعد كتابا عنوانه الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاشتراكية عام ١٩٨٩ من أوائل المنظرين للطريق الثالث والذى سرعان ما ترجم كتابه إلى عشرات اللغات الحية، هذا بالإضافة إلى إسهامات تونى بلير نفسه ليصدر كتابا عنوانه الطريق الثالث: سياسات جديدة للقرن الجديد عام ١٩٨٩ واعتمد عليه فى إنشاء حزب العمال الجديد الذى ذاع برنامجه السياسى فى ضوء أيديولوجية الطريق الثالث ونجح فى الانتخابات على أساسها، كما نجحت أحزاب سياسية أخرى فى دول كثيرة لى أساسه، كما يدعو الحزب الديمقراطى الجديد الذى أسهم فى تأسيسه الرئيس كلينتون للطريق الثالث ، خلال صياغة أفكار فى شكل برنامج سياسى نجح على أساسه فى الانتخابات مرتين لأنه ركز على برنامج سياسى نجح على أساسه فى الانتخابات مرتين لأنه ركز على برامج الرعاية الاجتماعية والصحية

والتعليمية واهتم اهتماما خاصا بفئات الفقراء والمهمشين والقبيلات ومحاولة القضاء على البطالة، كما أن البعض يرى أن صيغة الاشتراكية الديمقراطية وهو النظام السائد في الدول الاسكندنافية ليست سوى المحاولة العملية للجمع بين الاشتراكية من جانب والرأسمالية من جانب أخر.

وجدير بالذكر أن المحاولة الأولى للخدمة الاجتماعية جاءت عام ٢٠٠٢ من خلال الكتاب الأمريكى المعنون الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث، والذى جاء محاولة لانخراط الخدمة الاجتماعية مع القيم العصرية الجديدة والعالمية الجديدة.

ثانياً: الطريق الثالث أيديولوجية جديدة:

أدت التغيرات العالمية الجديدة إلى بروز وشيوع قيم وإحداث تغيرات متسارعة، وتعرف الأيديولوجية بأنها نسق محدد من القيم يحدد أهداف التطور الاجتماعى، فماذا إذا اهتزت القيم وتغيرت أو تبدلت؟

وإذا ما أفضل الأيديولوجيات هى تلك التى تنطلق من مجموعة متناسقة من القيم تحديد أهداف التطور الاجتماعى وتنمية المجتمع من خلال منهجاً عمليا قابلاً للتطبيق أى منهجا براجماتيا. ومن ثم فإن الأيديولوجية الاشتراكية والرأسمالية كلاهما غير قادر على التوافق مع معطيات العالم الجديد من قيم متغيرة، ولا تقدم منهجا عملياً قابلاً للتطبيق ليس فى المجتمعات العالمية الأخرى ولكن أيضاً فى مجتمعات نشأتها، وانتهى عصر وقرن الاستقطاب الأيديولوجى بانهيار الاتحاد السوفيتى، وبداية الرأسمالية تغزو الكون، غير أنها أيديولوجية غير قادرة على التوافق مع القيم العالمية المتغيرة الجديدة ولا تقدم منهجا براجماتيا لتطور الاجتماعى والتنمية، وليس أدل على ذلك سوى مساهمات بلير فى الطريق الثالث ونجاح برنامجه الذى يعتمد على الطريق الثالث فى انجلترا، والرئيس كلينتون الذى نجح كذلك فى الانتخابات باعتماد على برامج تعتمد على الطريق الثالث، ومشاركة الكثير من النخبة السياسية كالرئيس كلينتون وتونى

بلير رئيس الوزراء البريطاني ورؤساء الوزارات في عدد من الدول الأوربية في إيطاليا والبرتغال وغيرها في ندوة عن الطريق الثالث نظمتها كلية الحقوق بجامعة نيويورك.

من ثم فالطريق الثالث أيديولوجية جديدة تتوافق مع القيم المعاصرة التي أفرزتها التغيرات العالمية الجديدة، وتحاول التوفيق بين إيجابيات الاشتراكية والرأسمالية، من خلال منهجا براجماتيا قابلا للتطبيق:

وتهتم بالتوازن والتوفيق الخلاق بين القيم الروحية والإنسانية والقيم المادية، بين الفردية والجماعية، بين الأنا والآخر على الصعيد الحضاري، بين عمومية الديمقراطية وخصوصية التطبيق، بين القطاعين العام والخاص بين الدولة الكبيرة المركزية في مواجهة التجمعات المحلية.

ثالثاً: حول مفهوم الطريق الثالث:

شاعت مصطلحات شبيهه بالطريق الثالث لعل أقربها تاريخيا هو حديث هارولد ماكميلان عن الطريق الوسط والذي ذاع استخدامه أخيراً بيلر والرئيس كلينتون الذي قال في رسالته عن حالة الاتحاد أنه وجد طريقا ثالثاً، كما اتسع استخدامه إلى نحو واسع في الستينات من خلال الدول الإسلامية وعدم الانحياز.

ويوجد شبة اتفاق بين المنظرين حولا اتجاهات تعريف الطريق الثالث.

باعتباره الطريق الوسط بين بديلين البديل الأول أنساق للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي (سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية) والبديل الثاني مبادئ لتخصيص الموارد (في السوق والدولة) أو طريقا وسطا أيديولوجيا بين اليسار القديم واليمين الجديد.

وهو بذلك محاولة أيديولوجية جديدة تحاول التوفيق الخلاق بين إيجابيات الرأسمالية والاشتراكية في صياغات ومبادئ ومنهج براجماتي للتوافق الخلاق مع القيم العصرية الجديدة والواقع العالمي المتغير.

رابعاً: الخدمة الاجتماعية ومبادئ الطريق الثالث:

تنشيط الخدمة الاجتماعية ودعم فعاليتها ارتباطها ببرامج تدخل وممارات واقعية تتأثر بالقيم المجتمعية السائدة كما تؤثر فيها، بل إن إطارها وتوجهها الفكرى يؤثر ويتأثر بالممارسة من ناحية والقيم المجتمعية المتغيرة من ناحية أخرى.

ومن هنا يجب على الخدمة الاجتماعية الاهتمام بتطوير وتنمية إطارها الفكرى النظرى تحتل ممارستها وارتباط الممارسة بالفكر فى إطار التغير القيمى فى المجتمع بل فى الكون.

أدى كل ذلك فضلا عن التغيرات العالمية الجديدة إلى زيادة الاهتمام بالخدمة الاجتماعية الدولية ومنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية التى تبنى فى طياتها تحقيق مبادئ ومنهج أيديولوجية الطريق الثالث.

والخدمة الاجتماعية مطالبة فى أولوية مارستها لكة تتوافق مع القيم المجتمعية المتغيرة والكونية الجديدة، الاهتمام ببناء وفعالية شبكة الأمان الاجتماعى، الابداع فى تخطيط سياسات الرعاية الاجتماعية بحيث يقع على الدولة مسئولية ضمان حصول الناس على سلع وخدمات معينة ولكن ليس عليها أن تكون هى بذاتها التى توفر هذه السلع والخدمات للناس، ويجب أن تنشط الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وتنمية القدرات والطاقات الذاتية للأفراد والجماعات والمجتمعات، تفعيل دور الدولة الضامنة للسلع والخدمات، تنمية المساواة والديمقراطية، دورها فى تفعيل سياسة اجتماعية تركز على تشغيل القوى العاملة، إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة وتقليص مركزية الدولة، وإحياء المجتمعات المحلية، إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديمقراطية. الاهتمام بالفقراء وتمكينهم.

المراجـــــع

(١) طلعت السروجي، رياض حمـزاوي، سياسـات الرعايـة الاجتماعيـة والحاجات الإنسانية، دار القلم، دبي، ١٩٩٨، ص ص : (٣٧ - ٤٠).

(2) Martin J. Rand Mayer N., Social welfare In Society, N.Y. Colmbia univer, Press, 1981, p : (167 - 177).

(3) Tony Fitzpatrick, Welfare Theory: An Introduction, London, 2001, pp: (81 - 83).

(4) Ibid., pp : (83 - 84).

(5) Richard M. Titmuss, Social policy, An introduction, George Allen & Unwin LTD., 1974, p : (47).

(6) John M. Romanyshn, Social welfarw chaity to justice, N.Y., Random House, 1971, p : (3).

(7) Edmund Arthur Smith, Social welfare principles and concepts, N.Y., Association Press, 1965, p : (17).

(8) Ronald, C., Federico, The social welfare institution on introduction, Canada. D.C. Health and Company, 1973, pp: (4 - 5).

(9) Richard M. Titmuss op. Cit., p : (45).

(10) Jeffey H. Galper, The politics srevices, N.J. Prentice Hall, 1975, pp : (46 - 48).

(11) Thomas, M. Meenaghan, Roberto. Washington, Op. Cit., pp: (15 - 18).

(١٢) أحمد كمال أحمد، محمد حسين إسماعيل، مقدمة الرعايـة الاجتماعيـة، ط٢، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٧٦، ص : (٢١٦).

(١٣) سيد أبو بكر حسانين، الخدمة الاجتماعية في المجـال المدرسـي، ط٢، القاهرة، الإنجلو المصرية، ١٩٨٣، ص : (١٤).

(١٤) محمود حسن، مقدمة الرعاية الاجتماعية، ج١، القاهرة، مكتبة القـاهرة الحديثة، ١٩٧٣ ص ص : (١١ - ١٤).

(15) Thomas M. Meenghan, Roberto - Washington, op. Cit., pp : (23 - 24).

(16) Neil Gillbert and Harry Specht, op. Cit., p : (8).

(17) Max Siperin, op. Cit. P : (6).

(١٨) عبد المنعم شوقي، مناهج الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي، القاهرة إدارة الشئون الاجتماعية، ١٩٦٤، ص : (٣).

(19) Elizabeth Dickerson Huttman, Introduction to social policy, Mc Graw - Hill, Inc, 1981, pp : (7 - 9).

(20) W.E. Bough, Introduction to the social services, N.Y. M. Mcmillan, 1985, p : (1).

(21) Diana Conyers, An introduction to social planning in the third world, John wiley & Sons LRD., 1982, pp : (37 - 38).

(22) Reginald O. York, Op. Cit., p : (48).

(23) Norman Gindburg, Class, Capital and social policy, London, The Macmillan Press, LTD., 1983, pp : (13 - 19).

(24) Jeffry H. Galper, op. Cit., pp : (48 - 54).

(٢٥) أنظر بالتفصيل: مزيد على شوشه، استخدام أسلوب المزيج الاستراتيجي في قرارات التخصيصية لأنشطة شركات قطاع الأعمال العام، مجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٤، ص ص : (٦٤ - ٨٢).

(٢٦) نجيب عيسى، الخصخصة في دول الإسكو ذات الاقتصاد المتنوع، المنظمة، المركز الدولي للخدمات الثقافية، لبنان، بيروت، العدد ١٦، حزيران ١٩٩٦، ص ص : (١٠ ١١).

(٢٧) مزيد على شوشه مرجع سبق ذكره، ص : (٦٦).

(٢٨) نجيب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص : (١١ - ١٢).

(٢٩) مزيد على شوشه مرجع سبق ذكره، ص ص : (٦٦ - ٦٧).

(٣٠) أنظر التفصيل: طلعت السروجي، فؤاد حسين، التنمية الاجتماعية في إطار التغيرات، العالمية الجدية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٣.

(31) Cliff Alcock, er. Al., Introduction Social Policy Prentice, Itall, N.Y., 2000, pp: (26 - 27)

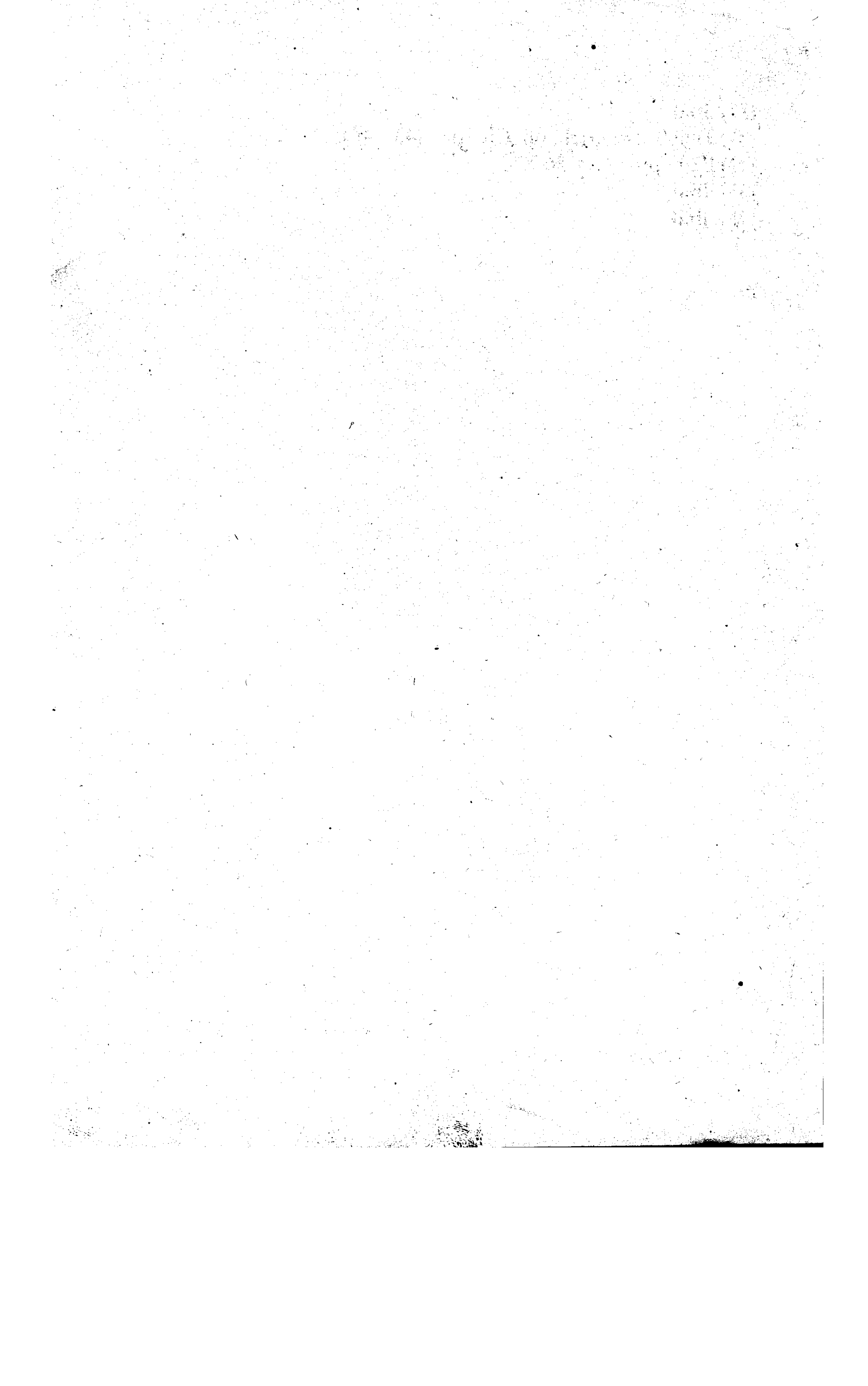
(32) Ibid.

(33) Tony Fitzpatrick, op. Cit., pp : (43 - 44).

(34) Ibid., pp : (45 - 56).

(35) Ibid.

(36) Ibid.



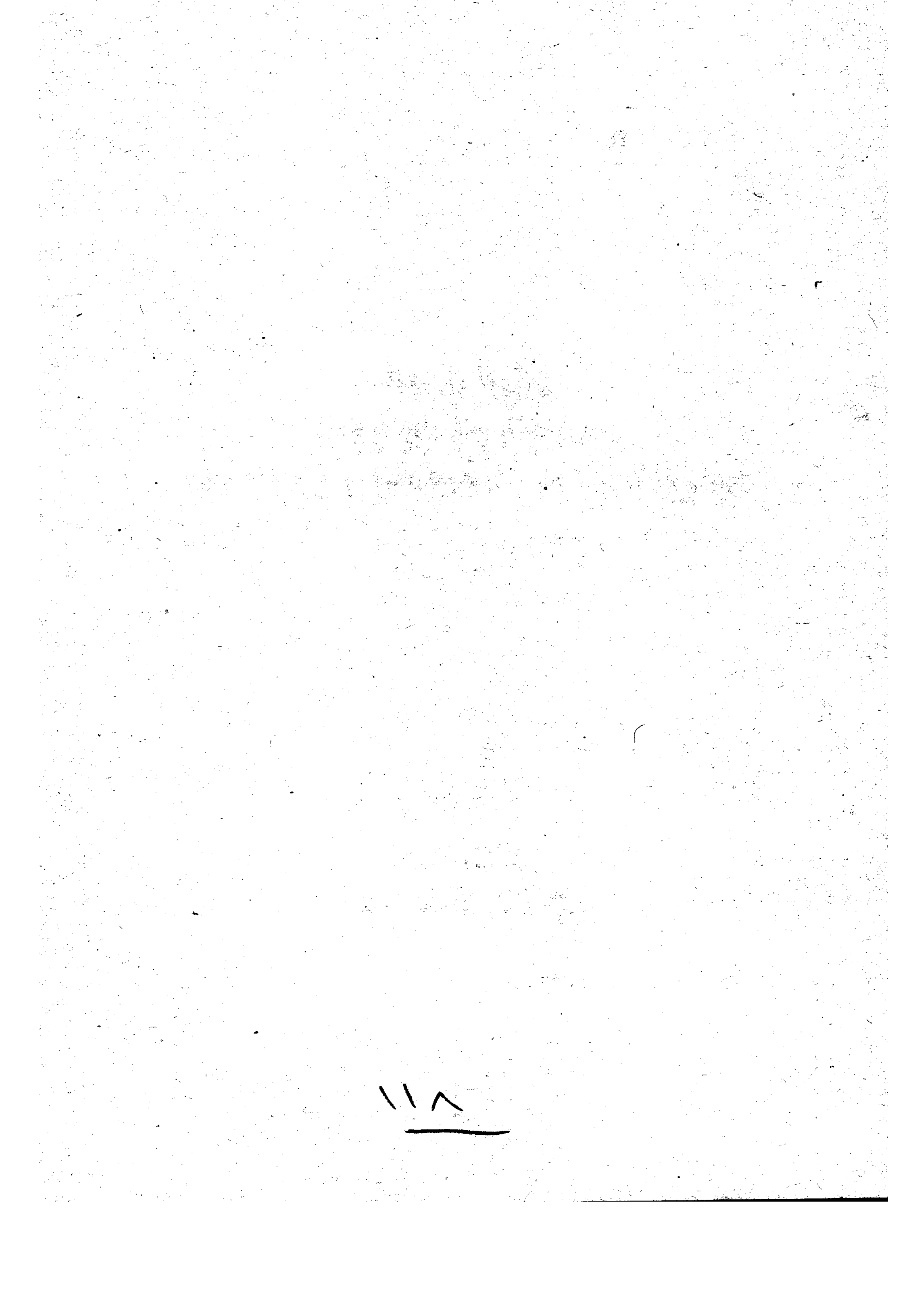
الفصل الرابع

العولمة والسلام الاجتماعي

رؤية تحليلية في إطار سياسات الرعاية الاجتماعية

الأستاذ الدكتور

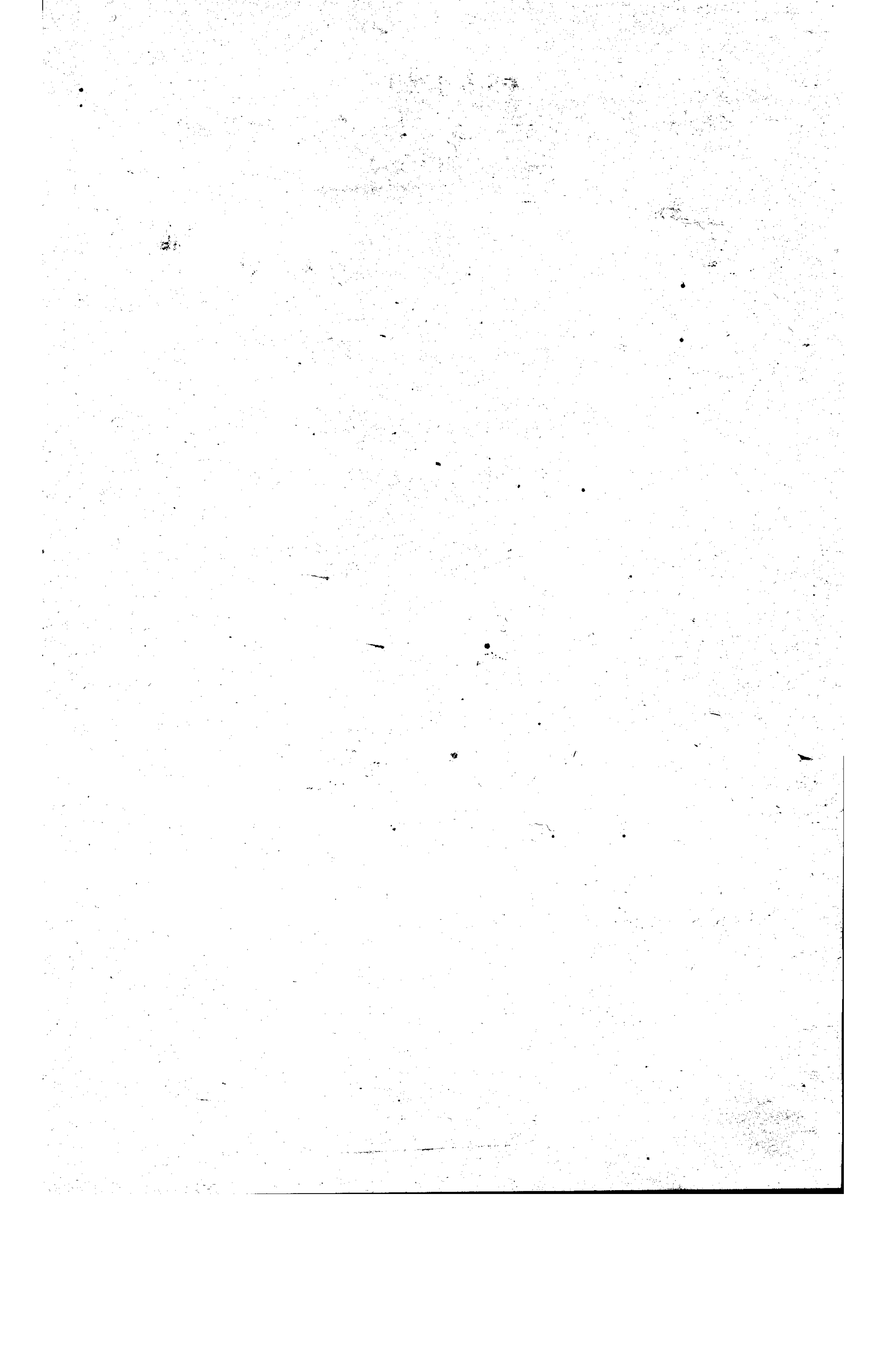
طلعت مصطفى السروجي



الفصل الرابع

العولمة والسلام الاجتماعي رؤية تحليلية في إطار سياسات الرعاية الاجتماعية

- أولا : الطرح العام .
- ثانيا : العولمة .
- ثالثا : العولمة وسياسات الرعاية الاجتماعية .
- رابعا : العولمة ودولة الرفاه الاجتماعي .
- خامسا : استخلاصات ختامية .



جاء العصر الحديث ، وتحقق الاتصال بين مصر وأوربا ، بل وبين أجزاء الأزمنة جميعا ...، وقوى هذا الاتصال حتى أصبح المقوم الأول ، والأساسي لحياة الأفراد والجماعات ... لقد ألغيت مسافات الزمان والمكان بين الأمم والشعوب ... (طه حسين ، ٢٠١٠ : ٣٠)

وجاءت الخدمة الاجتماعية بقيمها ، لترسم سياسات رعاية الإنسان في العصر الحديث لتفعيل السلام والعدالة الاجتماعية ... ونبذ العنف والاضطهاد والتهديدات ... كدعاة سلام

أولا : الطرح العام :

تعد العولمة عملية تاريخية تمتد إلى عدة قرون وشاع استخدام هذا المفهوم لوصف عمليات التغيير المستمر والمتسارعة بين المجالات المختلفة حيث تتعدد أوجه العولمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا مما ينعكس على تعدد وحدة تسارع التغيرات المجتمعية ، والقدرة على التحكم فيها أو الانصياع والاستسلام لها .

ويتمثل الوجه السياسي فى سقوط الشمولية والنزوع إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية .

أما الوجه الاقتصادي فيتمثل فى التكتلات الاقتصادية ، ووحدة الأسواق المالية وتبادل رؤوس الأموال ، والشركات متعددة الجنسيات .

وفيما يتصل بالوجه الاجتماعي ، يمكن الإشارة إلى بروز وشيوع حركات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة .

وبالنسبة للوجه الثقافي نلمح اتجاها لصياغة واحدة يكمن أن تنطبق على جميع المجتمعات بحيث يصبح هناك نمط ثقافى متشابه يذيب الخصوصية الثقافية لكل مجتمع أما العولمة الاتصالية أو التكنولوجية فتشير إلى التقدم الهائل فى وسائل الاتصال عبر شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية التى جعلت العالم أكثر تواصلا وقربا من ذي قبل .

(الميديا) ساعدت العولمة بشكل أو بـآخر فـي تفكك وانـهيار البنـاء الاجتماعي والثقافي للعديد من المجتمعات من خلال ما أحدثتـه مـن تغـيرات اقتصادية وسياسية وثقافية (١٦،٣٨٩) .

وتؤثر حركة رأس المال والصناعة على تقلص دور الدولـة ويجـب أن تدرك ونحلل أهمية فرص السوق والقطاع التطوعي (٢٠،١١) .

كما تؤثر حدة واتجاه شدة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السلام الاجتماعي ، حيث تتعدد وتتنوع وتبرز مشكلات مجتمعية ويزداد بعضـها تشابكاً وتعقيداً وتظهر مشكلات جديدة لم يعهدها المجتمع من قبل .

ويؤدي الامتزاج الحضاري والثقافي بدوره إلى شيوع قيم ومعـايير لـم يعهدها المجتمع ولم يستعد لاستقبالها ، مما يؤثر على بناء الإنسان فـي الـدول النامية كتحديات للإنسان لمواجهة التغييرات المتسارعة .

حيث تتجاوز العولمة الحدود الثقافية وأعيد صياغتها في إطـار عولمـة الكون (٢،٣٣٨) .

ويزداد أهمية الهوية الحضارية في المستقبل وسوف يتشكل العالم بدرجـة كبيرة عن طريق تداخل الحضارات الرئيسية الأكثر تأثيرا في الآخر .

كما يؤدي ذلك إلى ظهور جماعات ضغط أكثر قوة ليسـت فقـط علـى المستوى المحلي بل يمتد تأثيرها على المستوى العالمي كمنظمـات المجتمـع المدني والتي قد تؤثر في صنع سياسات رعاية الإنسان بشكل أو بأخر وتوجيـه آليات وأولويات هذه الرعاية .

مما يطرح أهمية صنع سياسات رعاية الاجتماعية تساعد علـى تمكيـن الإنسان وتفعيل مشاركاته وتطوير وتعزيز قيم المشاركة لديه ، وتفعيل الثقافـة المدنية ، والمواطنة لدى الإنسان .

وتمتد هذه المشاركات من خلال آليات ونماذج للمشاركة ، ووجود بيئة أساسية للمجتمع المدنى والتفاعلات والأنشطة والروابط بين المنظمات . مما يضع تحديا أمام سياسات الرعاية الاجتماعية لبناء وتنمية الإنسان فى المجتمع .

ولا تقتصر تهديد العولمة على السلام الاجتماعى فقط بل يمتد إلى الأمن البشرى بصورته الكلية العامة . وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية (٣،٥-٥) أن العولمة تخلق تهديدات جديدة للأمن البشرى ابتداء من "عدم الأمن الاقتصادى" مرورا بعدم الأمن في مجال التوظيف وكسب الدخل وانعدام الأمن الصحى ... والثقافى ... والشخصى .... والبيئى .... وانتهاء بانعدام الأمن الاستراتيجى والمجتمعى " .

وبالتالى يزداد عدم المساواة بين البلاد وفى داخل البلاد نفسها وتركيز القوة الصناعية فى الشركات العملاقة وتركيز القوة التكنولوجية فى العديد من الدول بالإضافة إلى تدفق الثقافة غير المتوازن والذى ترجح كفته بشدة فى اتجاه واحد هو من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة (٧،١٣) .

ويعد الجدل الأساسي حول دولة الرفاه في مقابل دولة الصراع اهتماما فى الخدمة الاجتماعية وبصفة خاصة حين تستنزف الموارد لدرجة أن المجتمع لا يستطيع أن يقدم حاجات الرعاية الاجتماعية للمواطنين .

وهذا فإن العنف المؤسسى الذى يتولد من خلال الحرمان السياسى والاقتصادى ومخصصات الموارد غير المتساوية وعناصر الاضطهاد فى السياسية والخدمات الاجتماعية بين المتغيرات الهامة والحاسمة (٢٤، ١٨١) .

ومن الأهمية إذن تأثير العولمة فى سياسات الرعاية الاجتماعية والسلام الاجتماعى خاصة مع التغيرات الثقافية المتسارعة وما أحدثته التغيرات العالمية الاقتصادية ونقل وامتزاج الحضارات ، وغياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادى فى كثير من المجتمعات والتغيرات الثقافية والمعلوماتية على دولة الرفاه الاجتماعى...

وما المتغيرات الفاعلية فى السلام الاجتماعى فى ظل اهتزاز أو غياب السلام الاقتصادية ومن ثم ما أهداف سياسات الرعاية الاجتماعى فى إطار الكونية والكم الهائل السريع والمتنامى من التغيرات ؟

ثانيا العولمة :

تعتبر العولمة منهجا فكريا ، فهى بالتالى تشكل نمط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وإذا سلمنا بان العولمة ، هى فرض نمط من أنماط الحضارة على باقى الأمم والشعوب ، لأيقنا أن القضية هى قضية حضارية .

فالعولمة ليست مؤامرة يقودها الغرب ، بل هى تداعيات تاريخية ، أفضت إلى واقع نعيشه اليوم ونتعايش معه ، فرواد العولمة يعتقدون أن العولمة هى أفضل ما وصل إليه الإنسان من النظم ، فهم بالتالى يسعون إلى فرضها على باقى الأمم طالما تحقق لهم المصلحة وتمكنهم من بسط سيادتهم على الآخرين .

وإذا حاولنا أن نتبع النشأة التاريخية للعولمة يمكننا أن نعتمد على النموذج الذى صاغه" رولاند روبر تسون" "فى دراسته المهمة" تخطيط الوضع الكونى والذى حاول أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان . والتى بدأت فى أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر(٢٩،٤-٣١) .

إن العولمة أحد المتغيرات الهامة المحدثة للتغير فى البدايات الأولى للقرن الحادى والعشرين حيث تتكامل أشكال وإبعاد العولمة ومكوناتها فى التفكير الكونى ، كما أن هذه الأشكال تصدر بسهولة بين الدول من خلال الإنترنت وتشريعات التجارة العالمية ، والمشروعات المشتركة والثقافية أحد هذه الأشكال التى تتأثر بالعولمة بالرغم من اختلاف أساليب توظيف الديمقراطية بين الدول ، وتزداد المقارنة بين الاختلافات الثقافية (٢١،٧-٨) .

(١) الفرق بين العالمية والعولمة :

ومع ذلك فإن هناك فرق بين العالمية والعولمة ، إذ العولمة جبر ، والعالمية اختيار ، فالعولمة تفرض منهجها الحضاري وترفض الحوار مع الحضارات الأخرى ، أما العالمية فهي انفتاح على باقي الحضارات ، والقبول بالحوار مع الغير ، والعولمة لها جذور علمانية ، بينما تقوم العالمية الحضارية على أسس إسلامية وإنسانية .

فالعولمة التي نواجهها اليوم ، هي محصلة النظام العالمي ، الذي كان يسود أرجاء الأرض بعد الحرب العالمية ، الثانية ، حيث انقسم العالم إلى قسمين: معسكر شرقي يرفض الملكية ومعسكر غربي يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق .

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع بداية التسعينات في القرن الماضي ، آلت السيادة إلى المعسكر الغربي (١٥٤،٩-١٥٥) .

(٢) مفهوم العولمة :

شاع استخدام لفظ العولمة Globalization في السنوات العشر الأخيرة:

والعولمة مصطلح ازداد شيوعاً في السنوات الأخيرة لكن مفهومها مازال يكتنفه الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليه بريبة على أنه مجرد واجهة أخرى للهيمنة الأمريكية "غير أن العولمة " ستظل تطفو أكثر في نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية ما يستدعي الاهتمام أكثر بالموضوع مع أن العولمة ليست بالشئ الذى نحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجوده أنها شئ أصبحنا نعيشه في حياتنا اليومية في العقود الثلاثة الأخيرة ، إذا بدأ وكأنما العالم هجم علينا بأخباره منذ أن صرنا نتابع من خلال وسائل الإعلام المتطورة باستمرار ، والفضائيات والإنترنت اليوم ، الأحداث لحظة وقوعها ، مهما بعد مكان حدوثها ، وأصبح تداول البضائع على اختلافها

مشتركا فى كل أنحاء العالم الذى كاد يصبح "قرية كونية" كما صنف بذلك ماكوهان (mcluhan 1968) قبل ثلاثة عقود (١٥٤،٩) .

والأمر يستدعى النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث وكيف نحتاج أن نفهم هذه العولمة وماذا تعنى "العولمة" مشتقة من عالم يعرفها مختار الصحاح بالخلق وتجميع عوالم والعاملون أصناف الخلق والعالمين تشمل الكون أى عالمناه والعوالم الأخرى ومصطلح العولمة العربى هو ترجمة لكلمة globalization الإنجليزية المشتقة من كلمة globe التى يعرفها قاموس المورد على أنها كرة أو الكرة الأرضية (١٤) .

ويحددها البعض من منظور ثقافى بأنها (الأمركة) بكل وضوح وهى تشير إلى التشابك بين الاقتصاد والإعلام كما حددتها (لجنة اليونسكو العالمية لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية فى عام ١٩٩٨) إلى ما يسميه علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة "التنميط" . uniformalisation.

ويتم التنميط الثقافى هذا باستغلال شبكة الاتصال العلمية الفاعلة فى نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال وغيرها من الهيكل الاقتصادى – الإنتاجى وتأثيراته الثقافية بين الشعوب والأمم .

ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها . والتى تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا وقبولا .

وهناك فى البداية أوصاف عامة لعولمة قد لا تغنى فى التحليل الدقيق لمكوناتها وإن كانت تعطى فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية من ذلك مثلا ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التى تغطى أغلب الكوكب أو التى تشيع على مستوى العالم ، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكانى ،لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة .

والعولمة من ناحية أخرى ، تتضمن تعميقها في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العلمي وهكذا فبالإضافة إلى بعد الامتداد إلى كل أنحاء العالم ، يضاف تعمق العمليات الكونية [١] .

يوحي لفظ العولمة أو الكوكبية[٢] معاني متعددة بتعدد المجال الذي يستعمل فيه ففي مجال الاقتصاد مثلا يعني علاقات خارج سيطرة الدولة الواحدة ويشير إلى سوق تجارية بدون حدود وأفراد تجمعهم مصالح متبادلة متحررين معه صفة الوطنية أو القومية ويفترض في مثل هؤلاء الأفراد أنهم متشابهون في ظروف الحياة وفي القيم التي تتحكم في الحياة الاقتصادية بحيث تتوحد أذواقهم وطموحاتهم وتوقعاتهم (١١،٥) .

إن العولمة كمفهوم اقتصادي : يعبر عن عالمية التجارة والإنتاج وسهولة حركة رأس المال وانتقالها بين المجتمعات .

وكمفهوم سياسي : تؤدي إلى أشكال أكثر قومية للحكم ،وتضع قيودا على صنع السياسة القومية .

وكمفهوم ثقافي : تؤدي الميديا والتكنولوجيا الحديثة ، والمعلوماتية إلى السهولة المتزايدة لنقل الأفكار في أقصر وقت مع إلغاء المسافات (١٩-١٤٧) .

العولمة هي انفتاح على العالم وهي حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا حيث يتعامل الأخصائيون والاجتماعيون مع عالم تلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية فأمامنا رأسمال يتحرك بغير قيود وبشر ينتقلون بغير حدود ومعلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب الأخصائيين الاجتماعيين ، وهذه ثقافات تداخلت وأسواق تقاربت أو اندمجت ، وهذه دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية والجغرافية ، وشركات تحالفت فتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود ، وتوحدت العملات بين

الدول فى بعض التكتلات ، مما يتوقع معه توحد سياسات الرعاية الاجتماعية بين هذه الدول .

وأن التعميق الاقتصادى سيتبعه حتما تعميقا اجتماعيا فى المستقبل ، وتوسعت الرؤية لمستويات المجتمع ، فماذا هم فاعلون ؟ خاصة أصبحوا يتعاملون مع عملاء تفككت ثقافاتهم وتباينت قيمتهم .

إن العولمة إذن منهاجا يشير إلى تزايد وكثافة وسهولة انتقال السلع والأفراد والمجتمعات والمعلومات ورؤوس الأموال على النطاق الكونى لا يرتبط بالزمان والمكان ينظر للكون كقومية واحدة وترك أثره على طبيعة النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ووظائفه ومؤسساته .

إن العولمة أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات ، ولكنها خارج تحكم الدول ، وليست حالة ثابتة وإنما هى عمليات تحول عدة فى جوانب عديدة خاصة فى السياسة والاقتصاد والثقافة ، وهى إذن ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجي السريع .

والعناصر الأساسية فى فكرة العولمة ، ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات أو فى انتقال رؤوس الأموال فى انتشار المعلومات والأفكار أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم .

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون ويمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما ، وتبادل فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة ، فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة .

لعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التى يمر بها العالم ، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال ، والتى يكمن القول إنها أحدثت ثورة فى العلم من

خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت ، بكل ما تقدمه للاتصال الإنسانى بمختلف أنواعه من فرص ووعود .

ويحدد البعض[٢] وجود متغيرات جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة منها :-

(١) **الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات** : التى يجرى تبادلها بين الأمم ، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر ، لم تعد صادرات دولة تكاد تنحصر فى مادة أولية واحدة ، ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع ، كما كان الحال فى ظل الاستعمار التقليدى، ولا الاستثمار الأجنبى يكاد ينحصر فى إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج ، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت ، وكذلك الواردات كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل إليها رأس المال الأجنبى بحثاً عن فرص الربح .

(٢) **ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع أو أمة ، التى تتفاعل مع** العالم الخارجي وتتأثر به ، ولقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين ، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومى أكبر مما هي عليه الآن ، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من إجمال الاستثمار، أعلى أيضا مما هو عليه الآن ، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا ، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان حتى من كان منهم يساهم فى إنتاج السلعة التصديرية الأولى وهى القطن تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فى نمط حياتها وتفكيرها .

لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق لقد أصبح نحو ١/٦ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، من السياحة وحدها ، ونسبة مما ثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرهم العاملين خارج مصر ، وأما الواردات فقد

دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين من جهاز التلفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة .

(٣) ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول : حتى وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات ، أو على الأقل هو العنصر الذى ينمو بأكبر سرعة ، ولذا كانت الثلاثون عاماً الأخيرة إذن هى الحقبة التاريخية التى أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال ، بل أصبح استيراداً مباشراً عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي قابعة فى مكانها .

والعولمة بذلك عملية متفاعلة تؤثر على الدول والأفراد والمجتمعات وتتخذ مظاهر عدة ودوافعها كثيرة ومتداخلة ، ويمكن أن نضيف بذلك تغيرات أخرى تتحدد في

(٤) طغا على السطح في المناقشات وتبنى السياسات تفعيل دور المرأة وحقوقها: على جميع الأصعدة العالمية لتمكينها وتفعيل دورها ، وتغيير التشريعات والسياسات التى تمكن المرأة وتزيد من قوتها داخل الأسرة والمجتمع.

(٥) ارتفعت وبشدة الدعوة إلى حقوق الإنسان ، وحق الإنسان فى أن يحيا حياة كريمة فى ظل مجتمع ديموقراطى يسوده السلام الاجتماعى .

(٦) أن للإنسان فى المجتمع دوره فى صنع وتفعيل السلام الاجتماعى : من خلال تفاعلاته الإيجابية مع الآخرين من ناحية وعناصر البيئة التى يتفاعل معها من ناحية أخرى ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مشاركته الفاعلة فى صنع القرارات وبذلك ظهرت الأهمية البالغة للمشاركة الشعبية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى التى يجب أن تشارك بفاعلية فى تحقيق

السلام الاجتماعي وتوافق الإنسان مع تيارات التفاعل التي تحيط به أيا كان نوع ومستوى هذه التيارات ومحيطها .

(٧) **فجرت العولمة قضية حقوق الإنسان** : وجعلتها ساحة ساخنة للسجال الإسلامي – العلماني .

(٣) حتمية العولمة :

إن ظاهرة ما قد تكون حتمية (٣٦،٣٥،٨) بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها دون أن تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص آخر أو أمة أخرى، قد يكون انتشار هذه الحضارات وزيادتها رسوخا ظاهرة حتمية بالنسبة للأمم التي ابتدعتها أصلاً ، لأسباب تتعلق بصفات خاصة في ثقافة هذه الأمم أو ظروفها الطبيعية ، ومن ثم يكون انتشارها وازديادها قوة ورسوخا في أوربا الغربية ، ثم في الولايات المتحدة مثلا ظاهرة "حتمية" حقا على النحو نفسه الذي يكمن به أن تعتبر نمو الولد ليصبح رجلا ظاهرة حتمية أيضا . وقد يقال مثلا ذلك ، ولكن بدرجة أقل ، عن انتشار هذه الحضارة في أمريكا اللاتينية مثلا ، أو أوربا الشرقية ، ولكنه قد يكون حتمية بالنسبة إلى روسيا الأسيوية ، أو اليابان ، التي لم يتم تركيعها تماماً حتى الآن . وقد لا يكون الأمر حتميا على الإطلاق بالنسبة إلى ثقافات مغايرة تماما ، كثقافة الصين أو الهند أو العرب . لا عجب أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شئ مختلف عما فعلته اليابان مثلا مع الحضارة الغربية . ولا عجب من أن غاندى في الهند كاد ينجح في ابتداع شئ مختلف عن الحضارة الغربية ، ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية والسوق الشرق أوسطية ، مقاومة قد لا يرى فيها بعضهم إلا إصرار على التخلف ،ولكن من الممكن أن نرى فيها صمودا جديرا بالثناء و الدعم .

كذلك فان اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقيه للمقاومة ، أى أنه قد نفذ جهده وأصبح

مستعدا للتسليم ، فإذا كان هذا اختيار بعضهم فهو ليس ملزما لغيرهم ، ومن الظلم على أى حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاذ الطاقة أو استعجال المكافأة ، وهو موقف ظالم لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه ، فاعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضا على المدى الزمنى الذى يأخذه المرء في اعتباره ، فقد يكون موضوع الهزيمة والتسليم أمرا حتميا فعلا بالنسبة إلى جيلى ، ولكنه ليس بالضرورة حتميا لجيل أولادى أو أحفادي ، ومن حق هؤلاء أن يطالبوا جيلنا بأن يمتنع على الأقل عن بيع شئ كان من الممكن أن يرمموه أو أن يعيدوا بناءه لقد ارتكب (كمال أتاتورك) مثلا هذا الخطأ فى تركيا ، باستعجاله التسليم وإعلان الهزيمة أمام حضارة الغرب ، ولا زال أحفاده حتى اليوم يحاولون إصلاح الخطأ الذى ارتكبه .

ولكن ، فلنفرض أننا أقررنا المقاومة : مقاومة العولمة والشرق أوسطية ، فإن مما يجدر بنا أن نحذر من الوقوع فيه هو أن نعتمد فى هذه المقاومة على شئ تمت عولمته بالفعل ، وأقصد بذلك الدولة إن الداعين إلى الصمود أمام تيار العولمة والى مقاومة الشرق أوسطية ، التى هى صورة من صورها صيغت خصيصا لمنطقتنا العربية ، يقعون فى خطأ الاعتقاد بأن الذى يمكن أن يدعمهم فى هذا الصمود هو دولتهم ، مع أن دولتهم قد تم استسلامها وجرت عولمتها منذ زمن ، إن المعارضة العربية لاتجاهات العولمة والشرق أوسطية لا زالت توجه الخطاب للدولة فتستجديها مرة ، وتنتقدها مرة ، وتمتدح موقفا اتخذته ببعض سمات الشجاعة مرة ، من دون أن تريد رؤية دولنا قد أفصحت بأبلغ بيان ووضوح عن أنها قد انضمت بالفعل إلى معسكر العولمة .ألا تبدو مخاطبتنا لها إذن كمضيعة للوقت ؟ إننا مستمرون فى اعتقادنا الخاطئ بأن الدولة لا زالت دولة محايدة ، وكأننا نستعذب هذا الاعتقاد لأننا نريد أن نتجنب أعباء مواجهة الحقيقة فنسير فى معاملة الدولة وكأنها دولة محايدة بيننا وبين العولمة ، بينما الأصوب أن نعترف بأن الدولة فى منطقتنا العربية قد أصبحت فى الواقع من

أكثر أدوات العولمة فعالية ونشاطاً إنها ثقافة أو حضارة من المحتم لها أن تكتسح العالم كأنها ثقافة أو حضارة محايدة ، تعبر عن نوازع الإنسانية جمعاء.

من السمات الخاصة بهذه الحضارة أنها حضارة تفكيكية تعتمد على تفكيك كل شئ إلى عناصره الأولى ، وهو مسلك حميد إذا كان الغرض معرفة العناصر التي يتكون منها الشئ أو إذا كان الغرض صنع آلة أو زيادة كفاءتها الإنتاجية ، أو ما يسمى بالسيطرة على الطبيعة ، ولكنه قد يكون مسلكا خطيرا ومدمراً إذا طبق على الأشياء الحية كالإنسان أو الأسرة أو الأمة ، فهو قد يسمح فعلا بمزيد من السيطرة على الإنسان والأسرة والأمة حيث يسيطر المنتج على المستهلكين ليسهل التهامهم من المفيد فعلا تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بيئته ، باسم الفردية مرة وباسم الحرية الشخصية مرة ، وباسم التنوير مرة وباسم النسوية وتحرير المرأة مرة . وهذا كله يصور لنا على أنه نتاج حضارة الإنسانية عامه يلتزم الجميع باتباعها لأنها تستجيب لنوازع طبيعة الإنسان ومن ثم فان انتشارها حتمى لابد من الخضوع له إن عاجلا أو آجلا ، إن كثيرا مما تعمل هذه الحضارة على نشره ، يتعارض تعارضا صارخا مع بعض من أقوى النوازع الطبيعية فى الإنسان .

وخرج علينا باحث أمريكى من أصل يابانى هو "فرانسيس فوكوياما " بمقولة "نهاية التاريخ " و الانتصار النهائى للغرب على ما عداه من حضارات وأفكار .

فوكوياما وضع البذرة لكن "هانتخوتون" وأمثاله أشاعوها حتى أصبحت كأنها الحقيقة ، وها هى "تاتشر" تخرج بمقالها الهجومى بعد خطاب "حالة الاتحاد" للرئيس الأمريكى الذى قسم العالم بين "محور الخير " و "محور الشر" بدعوة غير مسبوقة لتغيير الأنظمة والعادات والتقاليد من خلال الحرب ، بعد أن امتلك الغرب كل وسائل التكنولوجيا ، وظلت بقية دول العالم تتخبط فى عثراتها الاجتماعية والسياسية لسبب أو لآخر .

(٤) الامتزاج الحضارى :

يعد هذا المفهوم أكثر واقعية من حوار الحضارات أو صدام الحضارى بثلاث مراحل متتابعة مرحلة الحوار الحضارى فمرحلة الصدام ، وأخيرا مرحلة الامتزاج الحضارى .

حيث تؤدى العولمة بطبيعتها إلى امتزاج الثقافات لا الصدام بينها أو حتى مجرد الحوار بين هذه الثقافات التى تنتقل من ثقافة الحضارة المهيمنة الأكثر قوة إلى ثقافة الحضارات الأقل قوة ممتزجة ومتفاعلة معا ، وغالبا ما تكون ثقافات مختلطة بعيدة عن الثقافة المهيمنة أو حتى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية، وينتج تفكك وتشتت ثقافى فى المجتمع يصعب معه صنع سياسات رعاية اجتماعية واقعية ترتبط بهذه الثقافات من ناحية ، كذلك يصعب تحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية من ناحية أخرى فى بناء وتنمية الإنسان فى المجتمع .

(٥) دوافع العولمة ومسبباتها :

من الصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين ، فهناك عدة عوامل لكل عامل دور فيها ليس ذلك فحسب ، بل أن الأساليب والنتائج تختلط ، بمعنى أن النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهرا آخر من مظاهر العولمة (٩،٥٨،٩٥) .

وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوى من أثر بعضها ونحن نعيش فى عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل فى مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة ومع ذلك سنحاول هنا أن نرصد أهم العوامل فى العقود الأخيرة ، وكيف قادت إلى هذه العولمة وهى عوامل كما قلنا متفاعلة مع بعضها البعض إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها ، ولكننا سنجملها فى عوامل عدة ونرتبها كالآتى :

(١) تحرير التجارة .

(٢) حركة التكامل الاقتصادى بين الدول .

(٣) الشركات غير الوطنية .

(٤) تحرير الاقتصاد .

(٥) التطورات التقنوية .

(٦) التخصيص .

(٧) التحولات الإيدولوجية .

بالإضافة إلى دور التقنيات تؤثر التقنية على العولمة في ثلاث جوانب رئيسية :

(أ) ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر .

(ب) تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص وأسرع .

(ج) تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم .

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات ، رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصال لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخليا وخارجيا ، كان لها أثرها في الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة في الإنتاج قادت إلى الأتمتة واستخدام الروبوت . وثورة المعلومات هذه التي دعت "مارشال ماكلوهن" ليطلق قولته الشهيرة "عالم قرية كونية" حيث أصبح الإنسان يشارك وهو في غرفة جلوسه في الأحداث العلمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر

وقد تعكس هذه الدوافع والمسببات إلى اعتبار العولمة ظاهرة حتمية .

(أ) مظاهر العولمة : (٩، ١٥٩، ١٣٣) :

تعددت مظاهر العولمة ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلى عدد من يسافر جوا ، أو عدد الكتب المترجمة ، لكن أهمها هو النشاط الاقتصادى الذى يعتمد عليه الناس فى حياتهم وهنا نجد التجارة والاستثمار أهم مظاهر العولمة بالإضافة إلى المظاهر الثقافية حيث تيارات الثقافة العلمية global cultureالمتشكلة حديثا فى العالم .

وحدد البعض عشرة قضايا ترتبط بالعولمة والهوية الثقافية ويمكن تحديدها فى القضايا التالية :

ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، بل ثقافات ..

إننا نقصد ب "الثقافات" هنا ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التى تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة ما فى معناها بهويتها الحضارية فى إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء وبعبارة أخرى : إن الثقافة هى المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغى أن يعمل وما لا ينبغى أن يأمل .

تلزم عن هذا التعريف ، لزوما ضروريا النتيجة التالية وهى تشكل قلب هذه الأطروحة وجوهرها وهى أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، وليس من المحتمل أن توجد فى يوم من الأيام ، وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كلا منها بصورة تلقائية ، أو بتدخل إرادى من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة ، ومن هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش ، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع ومنها ما ينعزل حينا وينتشر حيناً.

ويستلزم ذلك أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية ودراسة وتحديد الشخصية التنموية فى المجتمع ومقوماتها بأبعادها الثقافية المختلفة ، وأهمية التصدى لتيارات الثقافة الوافدة والتى تؤثر على البعد الثقافى للتنمية فى المجتمع ، والاختراق الثقافى لثقافة المجتمع والذى يؤدى بدوره إلى اختفاء قيم وثقافات مدعمة لعملية التنمية فى المجتمع .

١- الهوية الثقافة مستويات ثلاثة :-

فردية وجمعوية ووطنية قومية ، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع "الآخر " الذى تواجهه إن الهوية الثقافية كيان بصير يتطور ، وليست معطى جاهزا ونهائيا . هى تصير وتتطور إما فى اتجاه الانكماش ، وإما فى اتجاه الانتشار ، وهى تغتنى بتجارب أهلها ومعاناتهم ، انتصاراتهم وتطلعاتهم ، وأيضا باحتكاكاتهم سلبا وإيجابا مع الهوايات الثقافية الأخرى التى تدخل معها فى تغاير من نوع ما .

وعلى العموم تتحرك الهوية الثقافية على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد : فالفرد داخل الجماعة الواحدة ،قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزبيا أو نقابة ...الخ) هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة ، عبارة عن "أنا" لها أخر داخل الجماعة نفسها "أنا" تضع فى مركز الدائرة عندما تكون فى مواجهة مع هذا النوع من "الآخر" .

والجماعات داخل الأمة ، هى كالفرد داخل الجماعة ،لكل منها ما يميزه داخل الهوية الثقافية المشتركة ولكل منها "أنا" خاصة بها و"أخر " من خلاله تعبر وتتعرف على نفسها بوصفتها ليست إياه .

والشئ نفسه يقال بالنسبة إلى الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى ، غير أنها أكثر تجريدا وأوسع نطاقا ، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف .

هناك إذن ثلاثة مستويات فى الهوية الثقافية لشعب من الشعوب : الهوية الفردية والهوية الجمعوية والهوية الوطنية (أو القومية) والعلاقة بين هذه

المستويات ليست ثابتة ، بل هي مد وجزر دائمين بتغيير مدى كل منها اتساعا وضيقا ، بحسب الظروف وأنواع الصراع واللا صراع ، والتضامن واللا تضامن، والتي تحركها المصالح الفردية والجمعوية والمصالح الوطنية والقومية.

وبعبارة أخرى إن العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد أساسا بنوع "الآخر" بموقعه فإن كان داخليا ، ويقع في دائرة الجماعة ، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ "أنا" وإن كان يقع في دائرة الأمة فالهوية الجمعوية (القبلية، الطائفية ، الحزبية ... الخ) هي التي تحل محل "الأنا الفردي" أما إن كان "الآخر" خارجيا (أي يقع خارج الأمة والدولة والوطن) فإن الهوية الوطنية - أو القومية هي التي تملأ مجال "الأنا"

٣- لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها إجماع الوطن والأمة والدولة :

لا تكتمل الهوية الثقافية ، ولا يبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة على نشدان العالمية ، على الأخذ والعطاء ، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر :

الوطن ، والأمة ، والدولة .

الوطن :

بوصفه الأرض أو الجغرافيا والتاريخ ، وقد اصبحا كيانا وروحا واحدا يعمر قلب كل مواطن الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخيا ، وقد صار موقعا جغرافيا .

الأمة :

بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة ، وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحها تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن أعني الوفاء لـ "الأرض والأموات " ، التاريخ الذي ينجب والأرض التي تستقبل وتحتضن .

الدولة :

بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة ، والجهاز الساهر على سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها وتمثيلها إزاء الدول الأخرى في زمن السلم وفي زمن الحرب .

ولابد من التمييز بين الدولة ككيان مشخص ومعنوي في الوقت نفسه ، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة من جهة ، والحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى وواضح أننا نقصد هنا المعنى الأول .

وإذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو الدولة هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح أيضا ، كل مس بالهوية الثقافية هو مس في الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدها التاريخي : الدولة .

٣- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي وبالدرجة الأولى أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم :

العولمة التي تجري الحديث عنها الآن : نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك ، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... الخ كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيدولوجية .

والعولمة تعني في معناها اللغوي : تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، وهي تعني الآن ، في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا

(الجيوبوليتيك) العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينة ، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع .ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور ، "التلقائي" للنظام الرأسمالي بها ، إنها أيضا وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين ، وبعبارة أخرى فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا ، هي

أيضا أيدولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم و أمركتـه ، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك فى الأمور التالية :

١- استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن فى الدول القومية فى نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية .

٢- اتخاذ السوق والمنافسة التى تجرى فيها مجالات لـ "الاصطفاء" بـالمعنى الداروينى للكلمة أي وفقا لنظرية داروين فى "اصطفاء الأنـواع و البقـاء للأصلح" وهذا يعنى أن الدول والأمم والشعوب التى لا تسـتطيع المنافسـة سيكون مصيرها بل يجب أن يكون الانقراض .

٣- إعطاء كل الأهمية والأولوية للأعلام لإحداث التغيرات المطلوبـة علـى الصعيدين المحلي والعالمي باعتبار أن "الجيوبوليتيك" أو السياسة منظـورا إليها من زاوية الجغرافيا ، وبالتالي الهيمنة العالمية أصبحت تعنـى اليـوم مراقبة "السلطة اللامادية " السلطة تكنولوجيا الإعلام التـى ترسـم اليـوم الحدود فى "الفضاء السيبرنيتي" حدود المجال الاقتصادى السياسـى التـى ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة .

وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية ،الوطنية والقومية تطرح أيدولوجيـا العولمـة ، حدودا أخرى غير مرئية ، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك .

٥- العولمة شئ " والعالمية "شئ آخر

العالمية تفتح على العالم ،على الثقافات الأخرى ، واحتفـاظ بـالخلاف الأيديولوجي ، أما العولمة فهى نفى للآخر وإحلال للاخـتراق الثقـافى محـل الصراع الأيديولوجى .

العولمة globalization وإدارة للهيمنة ، وبالتالى قمع للخصـوص أمـا العالميـة (universalite universalism) فـهى طمـوح إلـى الارتفـاع

بالخصوصية إلى مستوى عالمى والعولمة لاحتواء للعالم تفتح على ما هو عالمى وكونى .

إن العالمية فى المجال الثقافى كما فى غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة فى الأخذ والعطاء فى التعارف والحوار والتلاقى ، أنها طريق الأمة فى التعامل مع "الآخر" ووصفة "أنا ثانية" طريقها إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة أما العولمة فهى ، بل إرادة لاختراق الآخر " وسلب خصوصيته ، وبالتالى نفيه من العالم العالمية إغناء للهوية الثقافية ، أما العولمة هى اختراق لـــها وتمييـــع. والاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الأيديولوجى الحلول محله الصراع الأيديولوجى صراع حول تأويل الحـــاضر وتفســير المـــاضى والتشريع للمستقبل الاختراق الثقافى فيستهدف الأداة التى يتم بها تلـــك التـــأويل والتفسير والتشريع : يستهدف العقل والنفس ووسيلتها فى التعـــامل مـــع العلـــم "الإدراك"

لقد حل هذا اللفظ اليوم الإدراك محل لفظ أخر كــــان كثــير الاســـتعمال بالأمس ، فى عصر الصراع الأيديولوجى لفظ "الوعى (الوعى الطبقى ، الوعــى القومى ، الوعى الدينى ، ....) كان الصراع الأيديولوجى ومازال يســـتهدف تشكيل الوعى تزييفه أو تصحيحه .. الخ أما الاختراق الثقافى ، فهو يســـتهدف أول ما يستهدف السيطرة على الإدراك اختطافه وتوجيهه وبالتالى سلب الوعـــى والهيمنة على الهوية الفردية والجماعية .

فى زمن الصراع الأيديولوجـــى كـــانت وســيلة تشــكيل الوعـــى هـــى الأيديولوجيا ، أما فى زمن الاختراق الثقافى فوســـيلة الســـيطرة الإدراك هـــى الصورة السمعية البصرية التى تسعى إلى "تسطيح الوعى" إلى جعله يرتبط بمـــا يجرى على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامى إشارى مثير للإدراك، مستفز للانفعالات حاجب العقل ...

وبالسيطرة على الإدراك وانطلاقا منها ، يتم إخضاع النفوس ، أعني تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك .

والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع ، معارف إشارية في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه "ثقافة الاختراق"

٦- ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها :

"التطبيع" مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري .

تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي ، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم ، ثقافة جديدة تماما لم تشهد التاريخ من قبل لها مثيلاً : إشارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعوة الانتخابية) وتشييد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ ، إنها "ثقافة الاختراق" التي تقدمها العولمة بديلا عن الصراع الأيديولوجي .

ولا يعني حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي موت الإيديولوجيا ، كما يود المبشرون بالعولمة أن يوهموا الناس .. كلا إن الاختراق الثقافي بالعكس من ذلك محمل بأيديولوجيا معينة ، هي أيديولوجيا الاختراق ، وهي تختلف عن الأيديولوجيات المتصارعة كالرأسمالية والاشتراكية ، في كونها لا تقدم مشروعا لمستقبل ، لا تقدم نفسها كخصم لبديل أخر تسمية وتقاومه، وإنما تعمل على اختراق الرغبة في البديل ، وشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات .

أيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر جملة أوهام ، هي نفسها مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية : وهم الفردية وهم الخيار الشخصي ، وهم الحياد ، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير ، وهم غياب الصراع

الاجتماعي ، وإذا نحن أردنا أن نوجز في مضمون هذه المسلمات الخمس ، أمكن القول أن الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأميريكية هذه تكرس أيديولوجية الفردية المستقلة ، وهي أيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية والجمعوية والوطنية القومية .

إن وهم الفردية أي اعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه إنما يعمل هذه الوهم على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في جماعة وفي أمة وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والوطنية ، كل إطار جماع أخر ليبقى إطار بل العولمة هو وحده الموجود .

أما وهم الخيار الشخصي فواضح انه يرتبط بالأول ويكمله انه باسم الحرية يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية ، سواء كانت على صورة الوعي القومي أو الشعور الإنساني ويأتي وهم الحياد ليدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاه نفسه فما دام الفرد وحده الموجود وما دام حراً مختاراً فهو "محايد وكل الناس والأشياء إزاءه محايدون" أو يجب أن يكونوا كذلك ، وهكذا تعمل هذه الأيديولوجيا من خلال : وهم الحياد" على تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية ومن هنا ذلك الشعار الذي انتشر في السنين الأخيرة : شعار :" وأنا ما لي "

وأما الوهم الرابع وهو الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير ، فواضح أنه يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء ، بين البيض والسود ، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال ، وقبولها اعني تلك الفوارق بوصفها أموراً طبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء ، وبالتالي شل روح المقاومة في الفرد والجماعة .

ويأتي الوهم الخامس صريحا في منطوقه ومفهومه إن الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي هو التتويج الصريح للأوهام السابقة "غياب الصراع الاجتماعي معناه إذا قبلناه وسلمنا به الاستسلام للجهات المستغلة ووكالات وغيرها من أدوات العولمة وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة .

٧- نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت .

ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة ، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية .

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة ، من دون أمة من دون وطن ، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية ، عالم الفاعلين وهم المسيرون "والمفعول بهم" وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم أما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال ، الفضاء الذي يحتوي يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة .

العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية ، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية ، والعولمة تقوم على الخصوصية ، أي على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ، ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج ، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه ، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لقيادة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة ، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي ... الخ

والدفع بها جميعا إلى التقابل والتناحر والإفناء المتبادل وإلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية .. إلى الحرب الأهلية .

ولا بد من التأكيد هنا على أن مفهوم الهوية الثقافية الذى نستعمله هنا بمعنى الهوية المشتركة لجميع أبناء العرب من المحيط إلى الخليج لا يعنى قط إلغاء ولا إقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجمعوية ، الإثنية والطائفية ، إنه لا يعنى فرض نمط معين على الأنماط الثقافية الأخرى ، المتعددة والمتعايشة عبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربى الكبير ، كلا إن التعدد الثقافى فى الوطن العربى واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها ، بل بالعكس لا بد من توظيفها بوعى فى إغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوى ، ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة ، وظيفة التوحيد المعنوى ، الروحى والعقلى ، وظيفة الارتفاع بـ "الوطن العربى" من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها .

هذه من جهة ومن جهة أخرى فاللغة المشتركة بين أبناء الأمة العربية لغة التراث المشترك ولغة العلم والثقافة العالمة جملة ، بالتالى لغة التحديث والحداثة، هي اللغة العربية ولذلك كانت اللغة العربية هى فى أن واحد الرابطة المتينة التى توجد بين مستويات الهوية فى الوطن العربى ، أعنى المستوى الفردى والمستوى الجمعوى الوطنى والقومى ، والأداة الوحيدة التى يمكن بها العرب الدخول فى العالمية وتحقيق الحداثة .

٨- العولمة وتكريس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية العربية :

كلنا نعرف الثقافة العربية تعانى منذ ما يقرب من قرنين ، وضعا متوترا نتيجة لاحتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التى هى نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة ، تطور لم تعشه الثقافات العربية ، بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توقف عن النمو منذ قرون .

ومن هنا تلك الثنائية التى تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية ، ثنائية التقليدى والعصرى ، وهو ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة أحد طرفى هذه الثنائية الهوية الثقافية على صورة "جمود" على التقاليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصى اكتساحا ليتحول إلى ثقافة الاختراق . اعنى الثقافة المباشرة به المكرسة له .

فى هذا الإطار يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي ، فالاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضارى بوجه عام ، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية ، ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة ، وذلك أن الوسائل السمعية البصرية المزئية واللامرئية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معنية هى النخبة العصرية وحواشيها ،فهى التى تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية بحكم التعليم العصرى الذى تتلقاه أما "هموم الشعب " وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو شبه عزلة . يجتر بصورة أو أخرى ثقافة الجهود على التقاليد والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها ، ثنائية التقليدى والعصرى ، ثنائية الأصالة والمعاصرة فى الثقافة والسلوك .

٩- إن تجديد الثقافة أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها :

بإعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها تسمح بربط الحاضر بالماضى فى اتجاه المستقبل ما العمل إزاء هذه السلبية والأخطار التى تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية الثقافية ؟

هناك موقفان سهلان وهما السائدان موقف الرفض المطلق الانغلاق الكلى وما يتبع من ردود فعل سلبية محاربة وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه

من اختراق ثقافي واستتباع حضاري شعاره الانفتاح على العصر والمراهنة على الحداثة لا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخية التي تواجه المشاكل لا بعقل واثق بنفسه من قدراته وإنما تستقبلها بعقل مستقيل لا يرى صاحبه كل سلاحه رؤية سحرية للعالم تقفز على الواقع إلى اللاواقع .

إن الانغلاق موقف سلبي ، غير فاعل ، ذلك فعله "الموجه ضد الاختراق الثقافي" أي محاربته له لا ينال الاختراق يمسه ولا يفعل فيه أي فعل بل فعله موجه كله إلى الذات قصد تحصينها .

والتحصين إنما يكون مفيدا عندما يكون المتحاربين على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالأغراء والعدوى والحاجة ،ويفرضها أصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية ، فإن الانغلاق في هذه الحياة ينقلب إلى موت بطيء قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالاختناق .

ومثل الانغلاق مثل مقابلة "الاغتراب " إن ثقافة الاختراق أعني أيديولوجية الارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها ، ثقافة تنطلق من الفراغ ، أي من الاهوية ، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هوية ولا كيانا يقول أصحاب هذا الموقف : أنه لا فائدة من المقاومة ولا الالتجاء إلى التراث ، بل يجب الانخراط في العولمة من دون تردد ومن دون حدود لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق خارجها ، عن الأمر يتعلق بـ قطار يجب أن نركبه وهو ماض في طريق بنا أو من دوننا وبعيدا عن مناقشة جدلية لهذه الدعاوى ، يكفي التنبيه إلى أنها الدعوى نفسها التي سبقت أن أدعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد منذ أكثر من قرن ومنذ ذلك الوقت وهي تتردد وتتكرر هنا وهناك في الوطن العربي تبنتها حكومات وأحزاب فضلا عن الأفراد ومع ذلك فحصيلة قرن كامل من التبشير بهذه الدعوى دعوى الاغتراب لم تنتج سوى فئة من العصرانيين قليلة العدد ، نشاهد اليوم تناقصا نسبيا واضحا في حجمها بينما

ازداد ويزداد الكرف المقابل لها عدداً وعدة ، كما وكيفا في جميع الأقطار العربية وداخل جميع الأقطار العربية داخل جميع الشرائح الاجتماعية وهكذا فبدلا من تيارات " حداثية " تمارس الهيمنة والقيادة تستقطب الأجيال الصاعدة بدلا من ذلك يسود الحديث عن الأصولية الدينية بوصفها الظاهرة المهيمنة .

أما نحن فنرى أن الجواب الصحيح عن سؤال "ما العمل" ؟ إزاء الثنائية والانشطار الذين تعانيهما الثقافية العربية ، أو إزالة الاختراق الثقافي والأيديولوجي للعولمة ويجب أن ينطلق أولا وقبل كل شي من العمل داخل الثقافة العربية نفسها ، ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لها استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية .

إن الثنائية والانشطار اللذين تحدثنا عنهما والذين يشكلان نقطة الضعف الخطيرة في واقعنا الثقافي الراهن التي منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبي إنما يعكسان وضعية ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد الأصيل والوافد في غير ما تفاعل ولا اندماج ، وهذا راجع إلى أن التجديد في ثقافتنا كان يراد له منذ أكثر من قرن أن يتم من "الخارج بنشر الفكر الحديث على سطحها .

لقد سبق لنا أن أكدنا مراراً على أن تجديد الثقافة ، أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل .

١٠- إن حاجاتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة ،وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية إن حاجتنا إلى تحديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذي

يمارسه ، على مستوى عالمي إعلاميا وبالتالي أيديولوجيا وثقافيا ، فالمالكون للعلم والثقافة المسخرون لهما لهذا الغرض لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والثقافة ، ودخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول " الموضوعات المنفعلة المسيرة " نحن في حاجة إلى التحديث أي في الانخراط في عصر العلم والثقافة كفاعلين مساهمين ولكننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والثقافة ، بل هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضين كما قد يبدو لأول وهله بل بالعكس هما متكاملتان ، أو على الأصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط ، ومن الحقائق البديهية في عالم اليوم أن نجاح أي بلد من البلدان النامية منها أو التي هي في طريق النمو ، نجاحها في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية ، مشروط أكثر من أي وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد عملية الانخراط الواعي ، النامي والمتجذر في عصر العلم والثقافة .

والوسيلة في كل ذلك واحدة : اعتماد الإمكانيات اللامحدودية التي توفرها العولمة نفسها ، أعني الجوانب الإيجابية منها ، وفي مقدمتها العلم والثقافة ، وهذا ما نلمسه بموضوع في تخطيطات الدول الأوروبية التي يدق في كثير منها ناقوس خطر ، الغزو الإعلامي الثقافي الذي يهددها ، في لغة وسلوك أبنائها وتصوراتها الجمعية ، والذي يوظف أرقى وسائل العلم والثقافة ومنها الأقمار الصناعية في اكتساح مختلف الحقول المعرفية والخصوصية الثقافية .

إن أوربا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة ، وتتحدث عن " الهوية الأوربية " تعزيزا لسيرها الجدى على طريق تشييد الوحدة بين شعوبها وأقطارها ، بخطوات عقلانية محسوبة فى إطار من الممارسة الديموقراطية الحقة ، وهى بذلك تقدم لمستعمراتها القديمة لأقطار العالم الثالث كله نموذجا صالحا لاقتداء به ملاءمته من الخصوصيات المحلية .

إن كل المجتمعات العربية إن لم يكن جميعها تسعى اليوم لتحقيق "الشراكة" مع أوروبا الشراكة فى مجال الاقتصاد ، أيضاً فى مجال الثقافة ، ومع أن هذه الشراكة المطلوبة تحكمها المصالح القومية ، فانه لا شي يضمن تحولها إلى عولمة أخرى داخل العولمة الكبرى غير شي واحد ، وهو بناء الشراكة فى الداخل كما فى الخارج على الديموقراطية والعقلانية .

فهل الشعوب العربية تطالب بالشراكة مع أوربا فى مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية فى الفكر والسلوك فى التخطيط والإنجاز فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة .

(٧) ثلاثية العولمة : والسياسة الاجتماعية والسلام الاجتماعى :

تؤثر العولمة لا شك اقتصاديا على التنمية وذلك كما يتضح من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، وتمتد هذه الآثار لتشمل أبعاد التنمية الأخرى والواقع المجتمعى .

غير أن العولمة تؤثر على سياسات الرعاية الاجتماعية فى أى مجتمع خاصة فى المجتمعات النامية حيث تزداد شدة هذا التأثير وذلك من خلال البعد الثقافي والقيمى للتنمية لبناء وتنمية الإنسان والتى بدورها توجه الخدمة الاجتماعية الوقائية والعلاجية والتنموية كما يتضح فيما يلى :

١- حيث تتصارع الثقافات وتؤدى العولمة بدورها إلى هيمنة ثقافية وسيطرة لثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية فى المجتمعات النامية إلى التقليد والمحاكاة ، لعجز هذه الشخصية على مجاراة الثقافات المهيمنة ،

ويجب أن تركز جهود سياسات الرعاية الاجتماعية في بناء وتنمية الشخصية التنموية بمقوماتها المختلفة القادرة بوعي على التعامل مع التقنيات الحديثة .

٢-ظهور ثقافات متعددة جديدة أو اختفاء بعض الثقافات والقيم والتي قد تؤثر سلبيا على صنع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة ومؤثرة وواقعية في المجتمع .

٣- أن العولمة في ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبرى في حاجة إلى اقتصاد كبير قوي وضعف البنية الاقتصادية في الدول النامية بإنتاجها الصغير يؤثر على إنتاجية الفرد في المجتمع من ناحية ، وتصريف المنتجات من ناحية أخرى ، مما يظهر معه مشكلات اقتصادية كبرى في المجتمع تؤثر في تنفيذ برامج وسياسات رعاية الإنسان .

٤- تؤدي العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك التي تربط الناس بعالم اللأوطن واللأأمة ، مما يضعف من المقومات الإيجابية لشخصية تنموية من ناحية والمشاركة في صنع سياسات رعاية فاعلة أو حتى التخطيط التشاركي في برامج ومشروعات تنفيذها .

٥- تكريس الثنائية والانشطار في البعد الثقافي من خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية في المجتمع والتي تؤثر سلبا على الشخصية التنموية من ناحية ، وضعف العلاقة وتشتتها بين الثقافة وسياسات الرعاية الاجتماعية .

٦- وجود فجوة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي مما يؤثر على تكاملها ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية تكريس جهودها المهنية على البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية ، ودراسة الشخصية التنموية في المجتمع وتحليلها والتعرف على أبعادها والاهتمام بربط الحاضر بالماضي في المستقبل المرسوم وتدعيم انتماء الأفراد لجماعات مجتمعاتهم المحلية والقومية ، والاهتمام بآثار التقنية والتكنولوجيا والخصخصة ودراسة وتدعيم

الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسة الاغتراب بمظاهرة المختلفة ومواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة فى وضع الأسس والأدوات التى لابد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات ، وكذلك المساهمة الفاعلة فى صنع السياسات الاجتماعية التى تكرس عائدها على المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع وتدعيم الانتماء وزيادة إنتاجية الفرد والاهتمام بالتنمية الاجتماعية وسلوك الأبناء منا أن العولمة قد تؤثر على تكامل أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصاد كوجهى عملة واحدة والتنمية المتواصلة حيث تهتم الدول النامية على وجه الخصوص بالأبعاد الاقتصادية والبنية الاقتصادية أكثر من الأبعاد الاجتماعية للتنمية .ومن ثم فان العولمة تفرز أثار ومشكلات وتعزز الفردية وتدعمها ، ومن هنا قد تكون سببا فى ظهور مشكلات فردية وكذلك جماعية ومجتمعية لم تعهدها المجتمعات النامية من قبل ، مما يؤثر على السلام الاجتماعى وسيلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية التدخل لمواجهتها ، كما أن للخدمة الاجتماعية دورا وقائيا يساعد بشكل أو بأخر فى الحد من مظاهر العولمة ، وكذلك دورا تنمويا يدعم التنمية الذاتية للمجتمع ، وتواصل التنمية واستمراريتها ، ويساهم فى التصدى لتحديات العولمة وكذلك أيجاد الشخصية التنموية التى تساعد فى الاندماج للعالمية والقادرة على الاستفادة من معطيات العصر التكنولوجى وتوظيفها إيجابيا لصالح التنمية بوعى وإدراك اجتماعى لتواصلها .

٧- كما أن العولمة تغرز فى الدول النامية قوى ليست مؤهلة غالبا لصنع سياسات رعاية اجتماعية توجهها فى الغالب لمصالحها الشخصية ، ومن ثم تضعف المشاركات الأخرى الأكثر عددا فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، مما يؤثر بدوره على الأمن والسلام الاجتماعيين .

٨- تؤدى العولمة بطبيعتها الأيديولوجية إلى ضعف دور الدولـــة فـــي توفـــير الحماية اللازمة والضرورية للسلام الاجتماعي الذي يتطلب دولـــة فاعلـــة لصيانة وحماية هذا السلام ، والتدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي .

٩- في ظل العولمة قد تغيب في بعض المجتمعات العدالة الاجتماعيـــة وعـــدم المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية وعائدها كهدف من أهـــداف سياسات الرعاية الاجتماعية ومن أهم متغيراتها ، وقد يترتب علـــى ذلـــك مشكلات كالتفرقة ، والتمييز ، وغياب المواطنة ، وبعض صور وأنمـــاط الانحراف والجريمة وتضعف المواطنة ، مما يؤثر ســـلبا علـــى السـلام الاجتماعي نتيجة لتأثير مثل هذه المشكلات الاجتماعية من ناحية وكنتيجـــة لغياب الاستقرار الاقتصادي من ناحية أخرى .

١٠- أن قوى المجتمع في الدول النامية لا يمكنها مواجهـــة الدولـــة لضعـــف مؤسسات المجتمع المدني فلا يمكن لهذه المؤسسات بمفردها أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعي المتأثرين بمظاهر العولمة من الضعفاء والفقراء الذيـــن اهتز وبشدة أمانهم الاقتصادي والاجتماعي وغياب الثقافة المدنية فضلا عن ضعف الرأسمالية الوطنية في هذه المجتمعات مما ينعكس على من المسئول عن صنع وتوجيه سياسات الرعاية الاجتماعية في الدول النامية ؟

ثالثا : العولمة وسياسات الرعاية الاجتماعية :

تؤثر العولمة تأثيرا بالغا على سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال مـــا تحدثه من تغيرات متلاحقة وسريعة في الاتصالات والثقافة المجتمعية ، وتـــأثر سياسات الرعاية الاجتماعية بالتغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصاديـــة ، وكذلك دولة الرعاية بما ينجم من مشكلات اقتصادية نتيجة للاقتصـــاد الكبـــير والتغير في السياسات الاقتصادية .

وتنشط سياسات الرعاية الاجتماعية في ظل هذه التغيرات العالمية فـــي تدعيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسانية ، كما أن هذه السياسات بحاجـــة

إلى تنظيم المؤسسات غير الحكومية ونشاطها الدولي ككل ذلك لملاحقة سياسات الرعاية الاجتماعية التغيرات المتسارعة للعولمة في الأبعاد المجتمعية المختلفة (١١،١٨ - ٢٠) .

إن غياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادى الذى يتتبعه غالبا الأمن الاجتماعي ويرتبط به يستلزم بالضرورة سياسات رعاية اجتماعية تحقق العدالة والسلام الاجتماعي والمساواة وتساهم بفاعلية في مواجهة ما تحدثه العولمة من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، سياسات رعاية اجتماعية تتوافق مع التغيرات الثقافية فتدعم الحقوق الإنسانية خاصة للفقراء والضعفاء .

بعد نهاية الحرب الباردة وإمكانيات السلام الجديدة فان الحرب والعنف استمرت محور اهتمام على المستوى العالمي والمحلى وكان هناك دلائل خلال الثمانينات عن الأهمية المتزايدة بمسئولية الخدمة الاجتماعية عن مواجهة الآثار الخطيرة للحروب والظلم الاجتماعي والعنف والتهديد النووى ويعتبر السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق الإنسانية من أهم الأهداف التى تسعى سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيقها ، ويعكس ذلك أهمية المشاركة الفاعلة لصنع سياسات رعاية تحقق هذه الأهداف من خلال لا مركزية قوية ، مجتمع مدنى أكثر فاعلية ، وأولويات محددة .

التأثير الاقتصادى للعولمة فى نوعية الوظائف وفرص العمل ، ويمتد إلى خصائص الفقر البشري مما يستلزم تدعيم اللامركزية ، وأشكال جديدة للحياة السياسية ، وجهود القطاع التطوعي (١٧،٢٠-٢١) .

وأن من اكثر نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية توافقا مع هذه التغيرات والوقائع نموذج النخبة أو الصفوة elite model فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والذى يعتمد على أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عملية متكاملة التغيير ستبدأ من أفراد المجتمع المحلى وبمشاركة المخططين مع

المستوى العقلى ، ويعتمد على اتساع دائرة التعـــاون و المشـــاركة ،وحقــوق الأفراد. (١٥،٣٤٥-٣٤٧) غير أن الصفوة الوطنية .

من أصحاب رؤوس الأموال يجب أن يتسع قاعدتها كقوة رأسمالية وطنية تسهم بفاعلية فى صنع سياسات الرعاية فى المجتمـــع ، والاهتمـــام بـــالحقوق الإنسانية .

١- السلام : (٢٤،١٨١٠-١٨١٢)

إن مفهوم السلام فى الكتابات الحديثة يأخذ شكلين أساسين هما :

١- السلام كمفهوم سلبى ويعنى اللاحرب .

٢- السلام كمفهوم إيجابى وهو أن العنف موجود فى المجتمع ويتأثر به النـاس ولا يساعد على تحقيق أهدافهم .

إن المفهوم الإيجابى للسلام يعنى الكفاح من أجل السلام مع التزام مهنـــة الخدمة الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية والتخلص من العنصرية والتعصب وكـل أشكال الاضطهاد والتفرقة .

إن السلام يتنافى مع الجوع والفقر وإنكار حقـــوق النـــاس فـــى تقريـــر مصيرهم ويتوافق مع اهتمام الخدمة الاجتماعية التقليدى بالفقراء والمضطهدين .

٢- العدالة الاجتماعية :

تتضمن النظريات الفلسفية المعاصرة الاجتماعية العالمية الأشكال التالية :

١- العدالة القانونية :

وتركز على واجبات الفرد وما يدين به تجاه مجتمعه وتتضمن العقـــاب مقابل الثواب .

٢- العدالة التبادلية :

وتركز على واجبات الأفراد فى المجتمع تجاه بعضهم البعـــض وترتبـــط بقضايا المساواة بين الأفراد .

٣- العدالة التوزيعية :

وتركز على واجبات المجتمع تجاه الفرد وقد تكون سببا خفيا لعدم المساواة في الشكلين القانوني والاتصالي وتتطلب العدالة التوزيعية قرارات ترتبط بالموارد كالغذاء والملبس والمسكن .

وللعدالة الاجتماعية وجهات نظر ثلاث تعكس مفاهيمها :

(أ) وجهة النظر التحررية :

وجهة النظر التحررية للعدالة التي كانت سائدة بشكل خاص خلال حقبة الثمانينيات تهتم بشكل أساسي بالحرية الفردية وتوزيع الممتلكات بصورة قانونية وعرض الممتلكات بصورة تطوعية ويعارض بشدة دعاه المذهب التحرري حقوق الرفاهية وأية آليات قهرية تفرضها الحكومات لمساعدة المواطنين أو إعادة توزيع وتقسيم الموارد . ويعتقد دعاه المذهب التحرري أن الدور المناسب للحكومة هو حماية الأفراد من العدوان وحماية المجتمع من الاعتداد الخارجي إن الدور الأساس للحكومة هو حماية حقوق المواطنين وعدم التدخل في اقتصاد السوق الحر .

(ب) وجهة النظر النفعية :

وحيث يركز دعاه المنهج التحرري على الحقوق فإن المنهج النفعي يركز على العدالة من خلال قيمة العائد وآثاره المرتبطة به ، وتحديد الحد الأقصى للعائد لاستفادة أكبر عدد ممكن من الأفراد ، وقد استخدم المذهب النفعي في تبرير إعادة توزيع الموارد والعائد ، وتحديد مؤشرات مطالب العدالة الاجتماعية ولأن أقصى منفعة أو عائد يعتبر أمانا قويا .

(ج) وجهة نظر المساواة

١- المساواة في الحرية وتتحدد من خلال حصول المواطنين في المجتمع العادل على نفس الحقوق .

٢- المساواة في الفرص والتي بدورها تلغي المساواة في السلطة والثروة والدخل والموارد الأخرى طالما تتحقق الفائدة المطلقة لكل أفرادا المجتمع دون استثناء .

وتتوافق المساواة التي تعمل في إعادة توزيع الموارد مع الالتزام الأخلاقي لممارسة الخدمة الاجتماعية في تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية ، من خلال سياسات الرعاية الاجتماعية الفاعلة ؛ ومن الأسئلة الهامة والجوهرية هل استطاعت سياسات الرعاية الاجتماعية تحقيق المساواة بكفاية ؟ إن المدخل التقليدي للسياسة الاجتماعية في منتصف القرن العشرين والمداخل الأخرى لاصلاح السياسة الاجتماعية في نزاع حول قدرة سياسات الرعاية الاجتماعية على تحقيق المساواة فإنك لا تستطيع أن تجعل الفقير أغنى بجعل الغني أفقر"(١٦،٢٤-٢٥) .

٣- ثلاثة السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان :

إن السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مفاهيم أكثر ترابطا وتشابكا غير منفصلة ، والسلام ليس ممكنا بدون عدالة ، وبذلك فإن مناصرة العدالة ينظر إليها على أنها أهم أعمال السلام كما أن العمل وأنماطه من أجل العدالة يحمل في طياته العمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية وأن غياب الحقوق الإنسانية يعني غياب العدالة والسلام الاجتماعي .

رابعا : العولمة ودولة الرفاه الاجتماعي :

يفرق البعض بين الخصخصة والخدمات المتكاملة حيث يحدد نموذجين للخدمات الاجتماعية الأول يركز على تكامل الخدمات الاجتماعية ، بينما يركز الثاني على خصخصة الخدمات ، ولكن الأكثر تداولا على حد قوله هو زيادة الاهتمام بنسق الخدمات الإنسانية والتي تساعد على النمو والتأثير ، ولذلك فمن الأهمية وجود الضوابط والتشريعات والرقابة الفعالة وتدخل الدولة عند

الضرورة بهدف إحداث التكامل لخدمات الرعاية الاجتماعية من ناحية وضمان وصولها للمستهدفين بالنوعية والسعر المناسبين من ناحية أخرى .

وتشجع الرعاية فى أوربا منذ الثمانينات اللامركزية وخصخصة الخدمات الحكومية ، وإعادة تنظيم دولة الرعاية ، وتشجيع المنظمات التطوعية الديمقراطية ، والبحث عن بدائل جديدة للإدارة ، وتغيير السلوك الديمقراطى ، والعلاقة بين القادة السياسيين والإداريين .

إن السياسات ترتبط بواقع المجتمع وأبعاد المجتمع المختلفة ، وتحقق العدالة ، وتكمل خدمات الرعاية ولذلك فمن الأهمية توفير المتطلبات الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية كمقدمات أساسية وتحديد الحاجات الاجتماعية ، والاهتمام بمجالات الرعاية التى تقابل حاجات أساسية ، والأكثر شدة أو تواجه مشكلات مجتمعية كالأمية والمشكلات الصحية ، فالصحة والتعليم من أهم مجالات الرعاية ، بوضع الضوابط الضرورية لتحسين المخرجات والعائد بما يكفل استفادة كل أفراد المجتمع وحماية أصحاب الدخول المحدودة وتشجيع القطاع التطوعى والمشاركة الشعبية والمنظمات غير الرسمية وتحديد وترتيب الحاجات المجتمعية ، وتحليل المشكلات .

فالقضية هنا تتحدد فى هل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يتسم النشاط التطوعى فيه بالمحدودية ، ويفقد الناس رؤيتهم المستقبلية للعدالة الاجتماعية ؟ وهل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يزداد فيه عدد الأميين وتنتشر المشكلات الصحية ، وليس لدى المحليات القدرة على اتخاذ القرار الرشيدة .

وتأثير العولمة على دولة الرفاه الاجتماعى ساحة للمناقشات وتباين الآراء والاتجاهات من خلال من يؤيد نجاه الرفاه الاجتماعى من العولمة ومن يعارض ذلك بتأثرها السلبى .

حيث يربط الكثيرون ذلك بتدخل الدولة ويخطأ الكثيرون أيضا حينما يعتقدوا أن دور الدولة قد انحسر فى ظل العولمة ولكن الواقع لا يعكس ذلك حيث نجد أن نسبة دور الدولة فى حماية السلام الاجتماعي في فرنسا ٤٦% وفى انجلترا ٤٣% وفى إيطاليا ٢٣% .

ويبدو أن دول الرفاه الاجتماعي تعرضت بشكل أو بآخر لهزات وتغيرات اقتصادية خلال فترات زمنية محددة ومشكلات كالبطالة إلا أن معظمها اتخذ من السبل والإجراءات ما ساعد على الحفاظ على مستوى الرفاه الاجتماعي وإصلاح الرعاية الاجتماعية في ظل نظام السوق .

ليس ثمة ريب (٦،٢٤٩-٢٧٩) فى أن دول الرفاه فى البلدان المتقدمة تتعرض إلى مصادر متنوعة من التوترات التى ترفع كلا من تكاليف الخدمات والطلب عليها مثل : استمرار المستويات العالمية من البطالة فى الكثير من الدول الأوروبية . وشيخوخة السكان ازدياد تكاليف المخصصات التقاعدية والرعاية الصحية وتزايد تعقيد التكنولوجيا الطبية ، وارتفاع معدلات انهيار العوائل وتدهور الرفاه غير الرسمي المعتمد على العائلة ، وتنامي الطلب على تحسين الرفاه والخدمات الاجتماعية عموما .

"العولمة تضعنا أمام مأزق : فهى تزيد المطالبات على الدولة لكى توفر الضمان الاجتماعي ، بينما تقلص قدرة الدولة على أداء هذه الدور بشكل فعال".

إن دول الرفاه التى تمول من الضرائب العامة أصلا ربما تتقدم على دول الرفاه الأخرى التى تمول من مدفوعات أرباب العمل والضرائب على رأس المال والاقتراض الحكومي الكبير وبذلك فإن دول الرفاه المتعمدة على الضرائب العامة ستكون قابلة للعيش .

إن المصاعب الاقتصادية التى عانتها السويد خلال التسعينات تذكر على نطاق واسع كدليل على أن العولمة قد قضت على خيار اتباع سياسات اقتصادية قومية متميزة . وأن ما حدث فى السويد له تبعاته على اقتصادات السوق

الاجتماعى فى كل مكان ، لقد أرغمت السويد ، بشكل خاص ، على التراجع عن سياسات العمالة التامة المرتكـزة علـى توسـيع القطـاع العـام ، وتقليـص المخصصات فى دولة رفاهها الواسع والشامل وتعتبر أزمة السويد حاسـمة لأن السويد تعد عالمياً بمنزلة التجسيد الكلاسيكى لـ "الطريق الثالث" الديموقراطـى الاجتماعى ، بين اشتراكية الدولة ورأسمالية المنافسة الحرة . وإذا كانت السـويد قد عجزت عن إدامة نظام الرفاه ، فأى أمل للدول الأخرى ؟

هناك ردان على هذه الأزمة . الأول يزعم أنها سمة نموذجيـة وحتميـة للإنفاق العام المفرط ، والتوسيع المفرط لمخصصات الرفاه . ذلك أن السويد هى حالة متطرفة لمشكلة عامة من مشكلات دول الرفاه الأوروبية . أمـا الثـانى ، فيرى أن الأزمة ظرفية فى الأساس . ذلك أن الاقتصاد السويدى سوف يتعافى ، بل إنه يتعافى حقا ، وإن دولة الرفاه سوف تنجو ، بمجرد تقليص مناسـب . إن لهذا الرأى حسناته ، لكن من الواضح أن هناك سمات بنيوية ينبغـى معالجتـها أيضا .

غير أن الفكرة القائلة إن الاقتصادات المتقدمة سوف تواجه أزمة تنشأ عن ضغط دول الرفاه الموسع على القدرة التنافسية لقطاعات التصدير فيـها . هـى فكرة تدحضها حالة مجتمعات أخرى مرت بتجارب مختلفة تماما خلال الفـترة نفسها من أواخر عقد الثمانينات حتى مستهل عقد التسعينات مثل الدنمارك حيث تبدو الدنمارك ، على السطح دوله رفاه اسكندنافى ذات بطالة عالية ، ونسـبة مئوية عالية من الإنفاق الحكومى قياسا إلى إجمالى الناتج المحلى :

ونجد هولندا صاحبة الشروط المؤسساتية والإجراءات السياسية التى تتيـح لبلد صغير ذى اقتصاد متقدم ، أن يتكيف للضغوط التنافسية الشديدة خلال عقـد التسعينيات ، وأن يصون ، عُبر هذا التكيف نظام رفاه اجتماعى واسـع إن دول الرفاه ، ما إن تترسخ مؤسساتياً ، حتى تستعصى على التغيير تمامـاً . هنـاك اتفاق عام على أن دول الرفاه الواسع تخلق قواعد سياسية جبـارة ، ومصـالح

راسخة وجماعات منظمة ، ذات صلاحيات للنقد تصد أى تغيير فى بنى دولة الرفاه أو مخصصاتها الاجتماعية ، مهما كانت الضغوط الاقتصادية الدافعة للتكيف واقعية وضرورية وتعتبر مثل هذه الصرامة عقبة تعترض تعديل الاقتصاد الكبير تعديلا فعالا تبعا لضغوط الاقتصادى العالمى وبذلك فإن دول الرفاه تتسم بتراكيب مؤسسات متباينة فبعضها (مثل نموذج أوربا القارية) يؤثر تأثيرا جادا على مستوى البطالة والقدرة على ضبط الأنفاق العام ومخصصات الرفاه ، أكثر من بقية الدول .

ولربما يقال إن الدنمارك وهولندا قد يكونان مثالين على التكيف الناجح والحفاظ على دولة الرفاه ولكنهما مثالان استثنائيان ، وبالتالى مضللان لا يصلحان أساسا للتعميم بشأن القدرة على استيعاب ضغوط المنافسة العالمية ، وقد يقال أيضا إن هذين البلدين صغيران ويتميزان بدرجة عالية من التضامن الاجتماعى ، وإنهما من حجم يسمح بنوع معين من السياسات ونوع معين من روح الاهتمام بالمصلحة العامة ، ويقال إن الوضع مختلف تماما فى الدول الأوربية الكبيرة ، التى تنطوى على جماعات مصالح وعلى منابع كامنة للنزاع، أكثر تنوعا فحتى الدول التى تتوافر ، مثل ألمانيا ، على تقاليد راسخة فى صنع القرار على أساس التعاون بين الصناعة والعمل المنظم والدولة ، واجهت صعوبة جمة فى معالجة قضايا مرونة السوق ، وإصلاح دولة الرفاه ، والبطالة وهكذا اقترحت النقابات والحكومة وأرباب العمل فى ألمانيا بصورة مجتمعية ، صيغا مختلفة جذريا لـ (التحالف فى سبيل الوظائف) خلال فترة ١٩٩٥-١٩٩٦وركزت النقابات على تقليص البطالة ، أما الدولة وأرباب العمل فعلى تقليص الرفاه ، ولا حاجة بنا إلى القول إن هذه الأطراف لم تتوصل إلى أى اتفاق ، ناهيك عن إبرام عقد اجتماعى .

والخلاصة إن دولة الرفاه الممولة من الضرائب ، وخاصة الضرائب على الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة (V A T) ، أكفأ فى الاحتواء من نظم

الرفاه التي تستمد جزءاً أساسياً من تمويلها من الشركات والرواتب، وتعطى للعمال مخصصات حسب نوع العمل وأن على الدولة أن تقضى بأن يتولى كل القادرين على الدفع أمور التأمين الصحى وكل أنواع الحماية من المخاطر الاجتماعية ، وأن تدعم أقساط تأمين الفقراء العاجزين عن سداد التأمين ولكى تنجو دولة الرفاه إذن من العولمة فأنها بحاجة إلى إصلاح وسياسات وإجراءات ترتبط بشكل كبير بالتمويل ودور الدولة وأساليب مواجهة المخاطر الاقتصادية فى ظل نظام السوق والاقتصاد الكبير .

خامسا : إستخلاصات ختامية :

يمكن أن نستخلص من الطرح والمناقشات السابقة :-

(١) المتغيرات الفاعلة فى السلام الاجتماعى :

يرتبط السلام الاجتماعى فى أى مجتمع بالسلام العالمى ويتأثر به، ويدعمه الاستقرار الاقتصادى ، ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سياسات رعاية اجتماعية تحقق العدالة والسلام الاجتماعى وحماية الحقوق الإنسانية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعى لتحقيق أقصى درجات التوافق والتكيف والمواطنة لدى الأفراد فى المجتمع .

أن السلام الاجتماعى يتأثر بأى تغيرات قد تطرأ على السلام الاقتصادى ، كما أن الامتزاج والتغيرات والاهتزاز الثقافى يؤثر بدوره على السلام الاجتماعى .

(٢) أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية فى ظل العولمة :

يجب أن تركز أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية فى ظل العولمة لمواجهة تحدياتها وآثارها فى الدول النامية على :-

- التحول الواضح والصريح من مفهوم الدولة الراعية إلى الفاعلة أو المواجهة من خلال قوة الدولة وتدعيم سلطتها وتشريعاتها وتفعيل دورها الرقابى والتوجيهى فضلا عن دورها التشجيعى .

- تعزيز الثقافة المدنية لدى المواطنين ، وتفعيل قوة ودور مؤسسات المجتمع المدني ، ودور الرأسمالية الوطنية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتوجيهها ، وتحديد وتفعيل دورها فى شبكة الأمان الاجتماعى لدى المواطنين فى المجتمع .
- تعزيز قوة ودور الدولة فى توفير الحماية والسلام الاجتماعى من خلال حماية وتوجيه شبكة الأمان الاجتماعى فى المجتمع ، من خلال تجانس وانسجام وتوافق المنظمات ككل وعناصر الشبكة كأمر أساسى وضرورى .
- التبدل فى الرؤية من الرؤية القريبة إلى الرؤية بعيدة المدى فى سياسات رعاية وبناء الإنسان والتخطيط التشاركى لتنفيذ هدف السياسات ، وتبدل مستويات هذه الرؤية من المحلية إلى الوطنية القومية وقد تمتد إلى تكتل إقليمى محدد مستقبلا .
- تقوية وتمكين الفئات الضعيفة فى المجتمع كالفقراء من المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم ومسيرة المجتمع من خلال تعدد الخيارات والفرص المتاحة .
- تحقيق السلام الاجتماعى فى المجتمع من خلال المساواة والعدالة الاجتماعية والبعد عن التميز والتحيز ومواجهة التهديدات والتركيز على الجدارة والأستحقاق .
- تبنى مفهوم التعميق الاجتماعى فى بناء وتنمية الإنسان فى المجتمع وتعزيز المواطنة ، وحماية حقوقه الإنسانية .
- تركيز اهتمام سياسات الرعاية الاجتماعية بالفئات المعرضة للخطر وهى تلك التى تأثرت بالعولمة وما صاحبها من مشكلات كالبطالة والتهميش ، ومشكلات محدودى الدخل .

- تدعيم الأسس الاجتماعية للمجتمعات العادلة والمستدامة وصيانة رأس المـــال الاجتماعى وحمايته من غياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادى أو أية تـــهديدات تؤثر فى مسيرته نحو الأمن والسلام الاجتماعى .
- إعادة تجديد المؤسسات الإنسانية وابتكار سبل إبداعية جديدة لتقوية وتفعيـــل واستقلالية هذه المؤسسات ودورها فى صيانة رأس المال الاجتماعى وتفعيـل شبكة الأمان الاجتماعى والعمل كصديقة للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل.

المراجـــــع

انظر هذا الفصل بالتفصيل فى :

طلعت السروجى، العولمة والسلام الاجتماعى رؤية تحليلية فـــى إطـــار سياسات الرعاية الاجتماعية، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعـــة حلـــوان، ٢٠٠١ .

١- المراجع العربية

(١) أحمد عبد الرحمن أحمد ، العولمة ، المفهوم ، المظاهر والمسببات ، مجلـــة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت ، المجلد ٢٦، العدد ١، ١٩٩٨.

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة ، الإطار العام لأى نظام عالمى جديد ، ندوة النظام الاقتصادى العالمى للتنمية العربية ، بنغازى ، ١٩٩٦

(٣) السيد ياسين ، فى مفهوم العولمة ، المستقبل العربى ، مجلة دراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون ، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨

(٤) السيد ياسين ، الكونية والأصولية وما بعد الحداثـــة ، القـــاهرة ، المكتبـــة الأكاديمية ، ١٩٩٥.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمانى ، تقرير التنمية البشرية ، لعام ١٩٩٩ .

(٦) بول هيرست ، جراهام طومسون ، ما العولمة ، الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار ، عـــالم المعرفـــة ، الكويـــت ، العـــدد ٢٧٣، سبتمبر ٢٠٠١.

(٧) جلال أمين ، العولمة والدولة ، المستقبل العربى ، مجلة دراسات الوحـــدة العربية ، السنة العشرون ، العدد٢٢٨ ، ١٩٩٨.

(٨) ---------، العولمة والدولة ، المستقبل العربـــى ، دراســـات الوحـــدة العربية ، ١٩٩٨.

(٩) طلعت السروجى وأخرون التنمية الاجتماعية ، المثال والواقـــع ، مركـــز توزيع ونشر الكتاب الجامعى ، ٢٠٠١.

(١٠) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، ج١ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٣.

(١١)عبد الفتاح الجبابى، العرب ومنظمات التجارة العالمية ، ندوة النظام الاقتصادى العالمى والتنمية العربية ، بنغازى ، ١٩٩٦.

(١٢) محمد عابدى الجابرى ، العولمة والهوية الثقافية عشر اطروحات ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون،١٩٩٨.

(١٣) محمد عيسى ، العولمة والتكنولوجيا ، دراسة حالة الصناعة الدوائية ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٢.

(١٤) منير البعلبكى ، المورد قاموس إنجليزى - عربى ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٥.

٣- المراجع الأجنبية

(15) Brueggemann , William g , the practice of Marco social work , N.Y.Brooks / Cole, 2001

(16) Gooby peter taylor Social change, social welfare and social science , N.Y, Harvester, 1991.

(17) Goonwardena, K.N.S. globalization . postmodernism and fascism and : reflections on Ideology urbon space and the culture politics of global capital from colombo and losangeles , P.H.D. , cornell unive , M,S,A . 1998 .

(18) kennett ,patricia , comparative social policy , theary and research, Bucking ham oper university press , press , 2001

(19) Martin Davics, the Black wall ency clopedia of social work, N,A,S,W., 2000

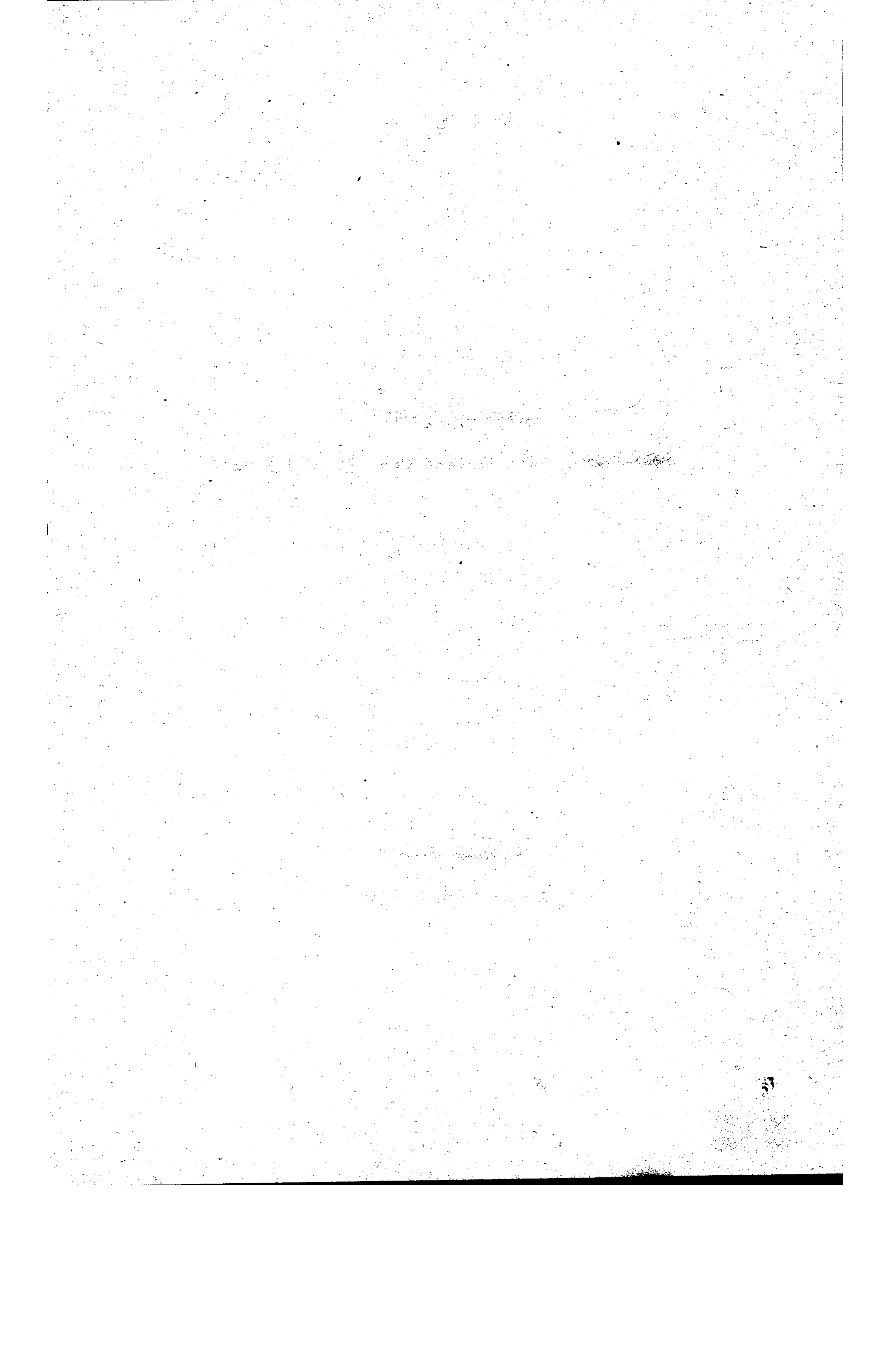
(20) Mearesm pula Allen and Garvin , charles, the Handbook of social work Direct practise , sage pubication, Inc thousand, London, 2001

(21) Mejia, Gomez, et. Al , Maraging Human Resources . prentices. Hall New jersey , 2001

(22) Meyer Birgit and Gerschiere peter, Globalizaion and Identity: Dialesties of flow and closure, N.Y.Black well publishers Inc .1999
(23) Oloony, John , privatization and service Integration : organizational models for servies Delivery , social service review , 67 ,4 Dec , 1993
(24) soest , Dorothy , pece and social justice , Encyclopedia of social work N.A.S.W 1998
(25) szuce , stefan , Democratization and the Reorganization of the welfare state , annals of the american Acadeny of political and social , July , 1995.
(26) weeks , m, social welfare policey formulation at marco and marco levels in a fast changing south african , maatskaplike work , social work , 30, 3, Aug 1994.

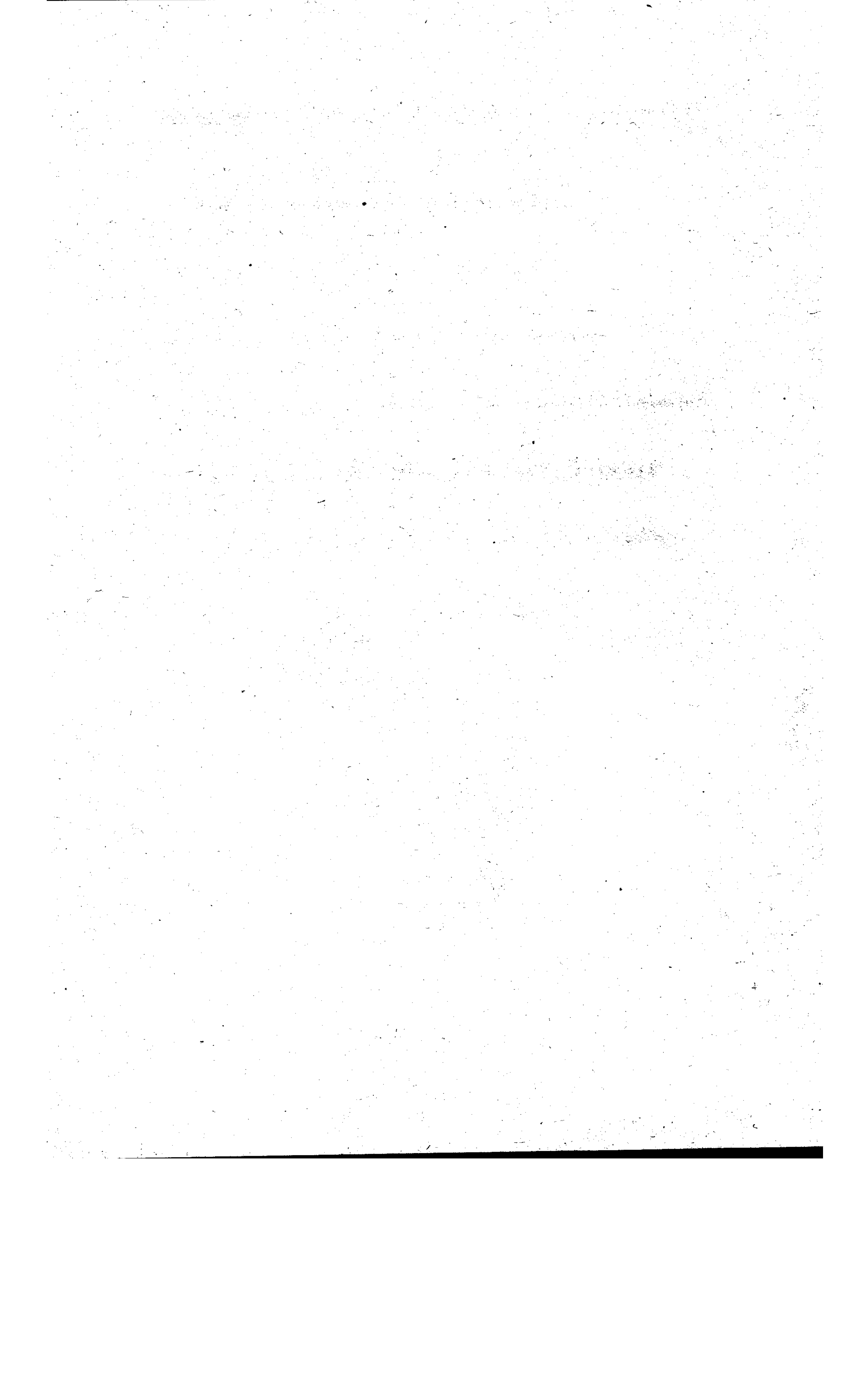
الفصل الخامس
صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى



الفصل الخامس : صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية

- صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية .
- مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .
- المهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية .
- العوامل المؤثرة فى صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية .
- المشاركون فى صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية .
- سياسات الرعاية الاجتماعية مركزيا := (النموذج البريطانى) .



(١) صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية :

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى شكل مجموعة من القرارات هى عمل جماعى وليست قرارا فرديا وهى بذلك نمط من الأفعال التى تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتى قراراتها فى النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها .

وتكشف الدراسات المهتمة بصياغة السياسة الاجتماعية عن وجود مراحل متعددة تبدأ من وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم فى دراسات وبحوث للوقوف على الحقائق وصياغة أهداف وبرامج وأخيرا استصدار القرارات والتشريعات أو القوانين المنظمة لهذه السياسة وهذه التشريعات تصاغ فى نهاية الأمر من خلال الجهاز التشريعى فى الدولة تصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة فى المجتمع وفقا لأيديولوجيته [١] .

فالسياسة الاجتماعية هى الجانب التطبيقى لأيديولوجية المجتمع ، كما أن التخطيط الاجتماعى ببرامجه ومشروعاته الجانب التطبيقى لسياسات الرعاية الاجتماعية .

ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيديولوجى للمجتمع الذى يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها .

ويمثل البناء والإطار الأيديولوجى فى المجتمع أفكار الأغلبية والتى تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية ، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التى تعتبر انعكاسا للأيديولوجية [٢] .

والأيديولوجية بذلك يجب أن يكون لها ممارساتها ومدلولاتها فى الواقع الذى بدوره يعزز ويحدد الأيديولوجية .

ويحدد البناء الأيديولوجى للمجتمع عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية فى المجتمع والتى تتمثل فى الأهداف

الاجتماعية بعيدة المدى ومجالات العمل واتجاهات إنجازها باعتبارها إطار لحل المشكلات القائمة فى المجتمع والتى يحدد على أساسها اختيارات وبدائل التدخل فى الواقع الاجتماعى المحيط بتلك المشكلات فالسياسة الاجتماعية بمثابة الإطار العام الموجهة لكافة الأنشطة المجتمعية فى القطاعات المختلفة مثل التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية ... الخ[٣] .

ويجب أن تشمل عملية صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية كما حددها باركر J. parker . [٤] بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات وتقييم فاعلية الخدمات وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحا والقيم التى تأخذها السياسات فى الاعتبار ، وبذلك تتدخل الحكومة للحفاظ على وتوفير حد أدنى لمستوى المعيشة والدخل مستهدفة توزيع الدخل والخدمات [٥] .

ويعكس ذلك أهمية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وأهمية إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتقدير الحاجات ودرجة إلحاحها وتشخيص الأبعاد القيمية فى المجتمع ، وضرورة اتخاذ القرارات المناسبة لبلورة وتحديد الأهداف ولعل باركر فى ذلك يحدد بصورة غير مباشرة بعض أدوار المخطط الاجتماعى فى صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع .

(٢) مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

يحدد ولكرر A. Walker ثلاث مراحل لصنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تتحدد فى[٦]:

١- مرحلة وضع السياسة :

وتتضمن توليف صياغة السياسات الاجتماعية وتحديد الأولويات والتوصل إلى السياسات والخطط البديلة ولذلك فالبعض يرى أن السياسات هى الخطط القائمة .

٢- مرحلة تنفيذ السياسة :

وتتضمن تخطيط الموارد المختلفة للسياسة ، وهذا ربما يتم على مستوى الأهداف القومية بين مختلف البرامج والإدارات أو المنظمات بالإضافة إلى أنه يتضمن تحديد الأولويات وتصميم الأداء والميكانيزمات الإدارية اللازمة للتنفيذ .

٣- مرحلة تقويم السياسة :

وتتضمن تقييم فاعلية السياسات من الممارسة والرقابة لتلافي الأخطاء المتكررة والتى تبرز عند التقديم ، ونتائج تقويم السياسة الاجتماعية تكون دور لعملية التخطيط وهي تعطى صياغة أدق لتطوير السياسة أو صنع سياسة جديدة.

وصنع السياسة الاجتماعية تسير وفقا للمراحل التالية :-

١- الوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها .
٢- الوصف الدقيق المحدد للظروف المستهدف الوصول إليها .
٣- تقسيم المشروع إلى مراحل متتالية ووصف وتحديد الظروف المراد تحقيقها فى كل مرحلة .
٤- تحديد الأساليب العلمية لتنفيذ كل مرحلة .
٥- تحديد وتقدير الوقت والأشخاص والموارد المادية والمعلومات المطلوبة لتنفيذ كل مرحلة من المراحل الأخرى التالية .
٦- إجراءات لقياس الأهداف التى تم تحقيقها فى كل مرحلة .

وصنع السياسة الاجتماعية غالبا ما تتم بواسطة موظفى الحكومات فى المستويات المختلفة سواء محلية أو قومية وكذلك مشاركة السكان والمؤسسات الحكومية والأهلية (٧) وتوضح السياسة الاجتماعية الخطط من خلال تحديد :

- **المدخلات** : وهى الموارد المختلفة التى يتم تحديدها .
- **المخرجات** : وهى الخدمات التى يمكن إتاحتها لأفراد المجتمع بصفة عامة.
- **المخرجات النهائية** : وتتحدد فى تأثير ما أنجز على الأفراد المستهدفين .

* **الفلسفات الموجهة** : وهى الأهداف الكبرى والأيديولوجيات والقيم التى تميز سياسة اجتماعية عن سياسة أخرى (٨) .

ويرتبط بمراحل السياسة الاجتماعية مهارات نظرية وأخرى شخصية يمكن تحديدها فى (٩) المهارات المرتبطة بمراحل السياسة الاجتماعية .

مراحل السياسة	المهارات النظرية	المهارات الشخصية
• تحديد المشكلة الأنساق الاجتماعية - تكنيكات التدخل • الأهداف المقترحة • الوسيط المعارضة • التأييد والتحالف • التخطيط وتصميم • البرامج • الوسيط وسلبيات البرامج • البرمجة والتقويم	تحديد الأهداف - تقدير الحاجات - التشجيع . - الحوار والمناقشة التسجيل - الاستثارة - تحليل - التفاوض - حل المشكلة - الإدارة الجماعية - القرارات الرشيدة العقلانية - الوقت إيجابيات - تحليل القرارات والأفكار والاختيار الرشيد .	المدافعة - الملاحظة - الاستثارة - التمكين - التوضيح - الممكن - الوسيط - الملاحظة - الممكن

(٣) المهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

يتطلب صنع سياسات الرعاية الاجتماعية نوعين من المهارات :

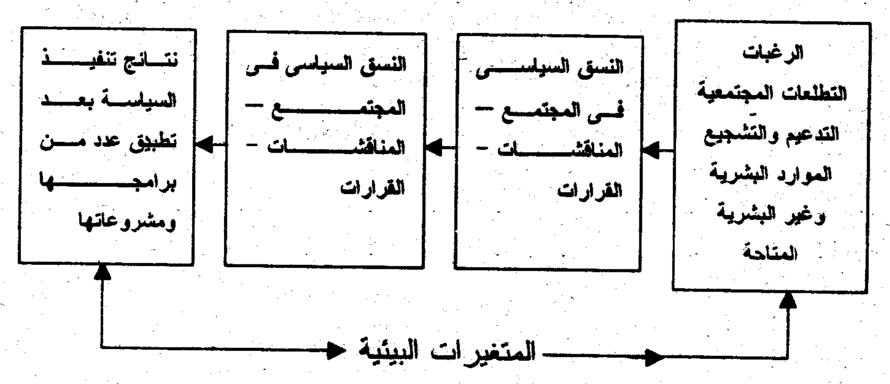
١ - مهارات نظرية إجرائية :

وهى مهارات موجهة لكيفية صنع السياسة الاجتماعية وإجراءات ومراحل وخطوات صنعها وذلك فى إطار أيديولوجية المجتمع وأهدافه، وقياس وتقدير الحاجات المجتمعية، وأساليب وإجراءات صنع القرار وفى إطار ركائز السياسة الاجتماعية ومحدداتها ومن المسئول عن صنع السياسة الاجتماعية ؟ والقوى المؤثرة فى صنعها ؟ ومن المستفيد ؟ وما الأهداف المبتغاة ؟ وأساليب وصور المشاركة فى صنع السياسة الاجتماعية .

٢ - مهارات مهنية :

وهى مهارات ترتبط بالعمل الاجتماعى وطبيعة أدوار الأخصائى والمخطط الاجتماعى ويكتسبها من خلال مهاراته الشخصية وإعداده المهنى ومنها مهارات المدافعة عن بعض الفئات والمجتمعات، والاستثارة للمشاركة فى اتخاذ القرارات وصنع السياسة الاجتماعية، وتمكين وتقوية بعض الفئات خاصة الأقل قدرة وتأثير فى المجتمع لاتخاذ القرارات الخاصة بها والمشاركة الفاعلة فى صنع السياسة الاجتماعية، وكذلك مهارة الملاحظة التى تساعده على ملاحظة التفاعلات وكيفية صنع واتخاذ القرارات وكذلك ملاحظة الوقائع الاجتماعية، والتوضيح والمناقشة والتفسير.

يرتبط صنع السياسة الاجتماعية بعدد من المتغيرات يمكن تحديدها فى(١٠).



ومن ثم ترتبط هذه المتغيرات معا وتتداخل ويتباين درجة تأثيرها فى صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية من مجتمع لآخر طبقاً لقوة تأثير كل متغير من هذه المتغيرات ففى بعض المجتمعات قد لا تتحدد الغايات والتطلعات بدقة وواقعية وفى مجتمعات أخرى يؤثر بناءات القوى تأثيرا إيجابيا أو سلبيا فى صياغة هذه السياسات وقد لا تهتم بعض المجتمعات بنتائج السياسة بعد تطبيق بعض برامجها واستخدام الأسلوب العلمى فى التقويم الواقعى ، وقد لا تعكس القرارات أهمية لها الأولوية وترتبط بالحاجات الأكثر إلحاحا فى بعض المجتمعات .

ويحدد ولكر A.walker ثلاث مراحل مترابطة لصنع وصياغة السياسة الاجتماعية (١١) .

مرحلة وضع السياسة : ويتم بناء السياسات الاجتماعية - تحديد الأولويات - تحديد الخطط البديلة .

مرحلة تنفيذ السياسة : ويتم تحديد الأغراض والأهداف وتخصيص الموارد المختلفة وتحديدها - وتحديد الأولويات - تحديد الميكانيزمات المختلفة فى المنظمات الإدارية على المستويات المختلفة .

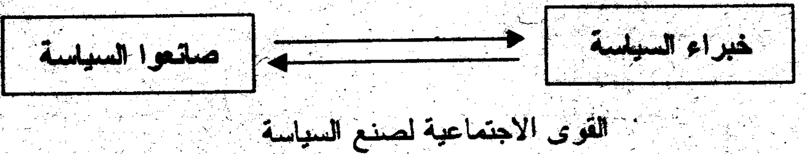
مرحلة تقويم السياسة : ويتم تحديد درجة فاعلية الممارسة والرقابة وتفيد نتائج التقويم فى عملية التخطيط

وتحدد القوى الاجتماعية في عملية صنع السياسة الاجتماعية في[١٢].

صانعو السياسة : وهم المسئولين الذين يتخذوا القرارات والقوانين ويـزودون السياسة بالموارد والإمكانيات .

خبراء السياسة : وهم العلماء الاجتماعيين الذين يبتكـرون سياسـات جديـدة ويقيمون السياسة القائمة ويحددون فاعليتها .

منفذوا السياسة : وهم الأخصائيون والعاملون منفذى البرامج .



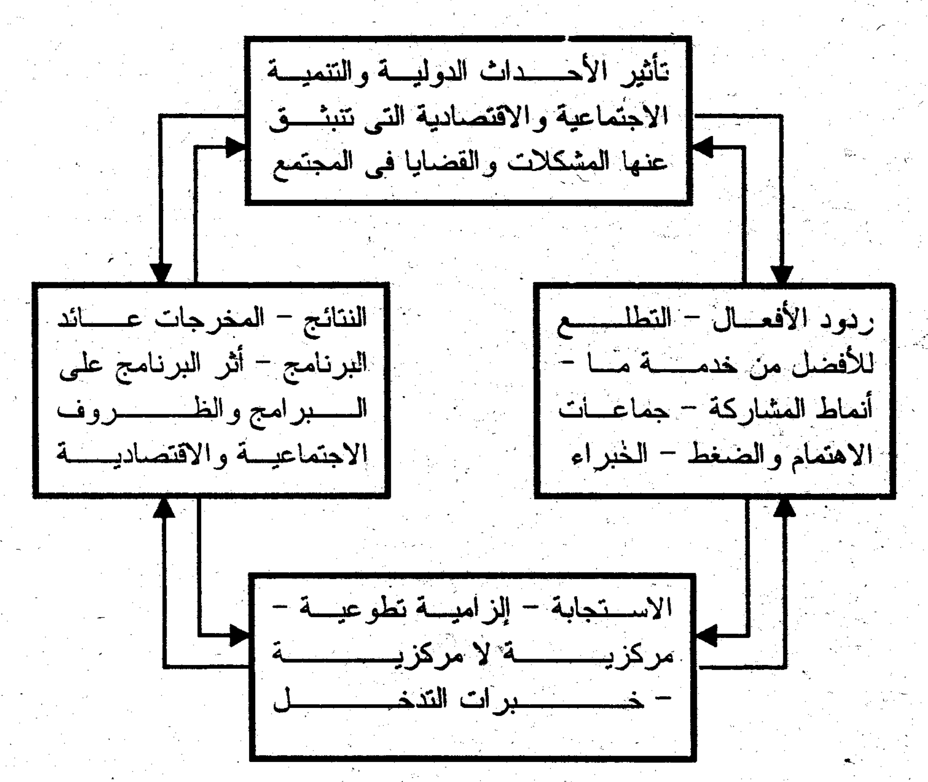
القوى الاجتماعية لصنع السياسة

منفذوا السياسة

وترتبط قضايا السياسة الاجتماعية بتحديد نواحي الضعف والقصـور ومواجهة احتياجات مختلف الفئات وأولويات هذه الفئات وإمكـ..ـانـهم والتـأثير الإيجابى فى ظروفهم [١٣] .

ولإعادة صياغة السياسة الاجتماعية يجب الاهتمام بمقدمى الخدمـات فى المستوى التنفيذى وإعادة تنظيم أدوارهم وفاعليتها ، وكذلك تحويل السـكان من مستفيدين إلى مشاركين فى صنع السياسة ، ومساعدة المنظمة على تحقيـق أهدافها لمحاولة إشباع الحاجات [١٤] .

ويرتبط صنع السياسة الاجتماعية بالواقع المجتمعى وأوضاعه المختلفة وأنماط مشاركة جماعات الاهتمام وجماعات الضغط فى المجتمع .



(٤) العوامل المؤثرة فى صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية(١٥):

تتعدد هذه العوامل وتتداخل ويختلف درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل من مجتمع لآخر ويمكن حصر أهم هذه العوامل فى :

١- القوى الاجتماعية المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية سواء خبراء أو صانعوا السياسة أو منفذوا السياسة الاجتماعية وتفاوت درجات الخبرة والمشاركة فى صياغة سياسات رعاية اجتماعية تتوافق مع الواقع المجتمعى بأبعاده البنائية المختلفة ودرجة توفر الخبراء والفنيين اللازمين لهذه العملية وصراع الأدوار والتعبير عن المصالح بين هذه القوى المختلفة.

٢- الأوضاع والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والإطار الأيديولوجى للمجتمع التى تنبثق عنها المشكلات والقضايا الاجتماعية والحاجات

الإنسانية التى تحاول سياسات الرعاية الاجتماعية مواجهتها ومقابلتها ، والقدرة على وصف وتشخيص هذه الأوضاع والأبعاد المجتمعية .

٣- طبيعة وأنماط مشاركة جماعات الاهتمام والضغط فى المجتمع .

٤- المفارقة الشاسعة بين الرغبات والتطلعات المجتمعية والموارد والإمكانات المتاحة .

٥- درجة إلزامية التوجهات المجتمعية والقرارات والتشريعات .

٦- التقدير الدقيق للحاجات المجتمعية ودرجة إلحاحها والتدخل من الأنساق المجتمعية .

٧- القدرة على تحويل المواطنين من مستفيدين إلى مشاركين فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

٨- تجدد الحاجات وتطورها ، وتغير الواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة يؤدى بدوره إلى تغير القضايا التى تهتم بها سياسات الرعاية الاجتماعية بما يستوجب معه إعادة النظر دوما فى سياسات الرعاية الاجتماعية وقضاياها.

الأدوار المهنية والمهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

يجب أن يتوفر لدى المخطط الاجتماعى عدد من المهارات اللازمة للمشاركة فى صنع السياسات وتحدد أهم هذه المهارات فى :

المهارة فى تقدير الحاجات ، والتدخل فى الأنساق ، والتسجيل ، والمهارات التأثيرية ، وبناء الحوار ، ومهارة حل المشكلة ، والتفاوض ، الإدارة الجماعية ، والمهارة فى تحليل القرار ، وتقويم البرامج والمهارات البحثية .

وتتحدد أهم أدوار المخطط الاجتماعى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى :

دور الممكن ، المدافع ، المستشير ، الخبير ، الوسيط ، الملاحظ ، دور الباحث .

(٥) المشاركون فى صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية[١٦] :

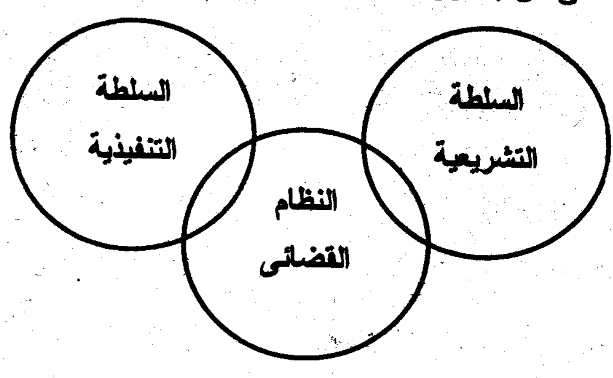
تتسع قاعدة المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية لتشمل العديد وهم :

- المواطنون المستفيدون الذين يجب أن يتحولوا من مستفيدين إلى مشـــاركين فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .
- الخبراء والفنيين ، سواء خبراء السياسة أو غيرهم .
- الأخصائيون الاجتماعيون .
- القوى الاجتماعية فى المجتمع سواء من جماعات المصـــالح أو الضغـط أو غيرها .
- رجال الدين .

وباختصار هم رجال السياسة وصانعوا السياسة ومنفذوا السياسة .

(٦) سياسات الرعاية الاجتماعية مركزيا := (النموذج البريطانى)[١٧].

داخل الإدارات فى الدولة البريطانية، الدولة المركزية قد اعتبرت قويه منذ أن تضمنت الأساس المركزى "مسالك السلطة" تلك التى صنعت العديد مــن القرارات ووفقا للدستور فالعمليات البريطانية قد قسمت السلطة تقسيما ثلاثيا بين التشريع "البرلمان" والنظام القضائى " محاكم الأسرة المالكة – القضاة " والسلطة التنفيذية "المتمثلة فى من يعملون بالخدمات المدنية والإدارية "



هذا ظل شيء ما من النص الدستورى الذى يمتد منذ كان هناك تعامل كبير وتفاعل بين الازرع الثلاث للدستور . فالقوة فى هذا التفاعل تأتي من الدور الذى يلعبه رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والذى قد تطور على مدار القرنين الماضيين واليوم يلعب دور حيوى فى عملية صنع السياسة .

وحكومة العمال التى يتزعمها "تونى بلير" أشارت إلى أهمية ما قام به مجلس الوزراء من تأسيس وحده الحماية الاجتماعية وما تشمله من بنود أساسية للبرامج الحكومية وهذا النوع من التمثيل يوضح الفرق بين الأزرع المتنوعة للوظائف الدستورية والفصل بين السلطات وهكذا فان وظيفة الهيئة التشريعية هى مناقشة ودراسة القوانين الجديدة ، ولدراسة عملية التأثير فى الوجود السياسى والإشراف على الفاعلية المستمرة للإدارات الحكومية وأعضاء البرلمان يمارسون تلك السلطة من خلال نظام اللجان البرلمانية (فى كلا من اللجان القائمة والمختارة) حيث يكونوا قادرين على استجواب الوزراء ومن هم يتقلدون المناصب العليا والوظايف المدنية .

وصناع السياسة أيضاً قادرون على استجواب الوزراء ويشمل ذلك رئيس الوزراء عن طريق الاستجواب الذى يقدمونه كأعضاء فى البرلمان حيث تخصص ٣٠ دقيقة أسبوعيا للرد على الاستجواب بحضور رئيس الوزراء والأفراد الذين يتولون المناصب الخاصة حيث قد يتم استدعائهم لتقديم الأسباب عما يصدرون من قرارات .

واللجان فى السنوات الأخيرة ، تعتبر الجماعة التى تعكس الصورة فى جلسات الاستماع لحالة المنح الحكومية وبيع الأسلحة لدول ما والانهيار لشركة تشرشل الأم والتشريعات الجديدة تمر من خلال عمليات مجهدة وظاهرة حيث تتم دراسات أولى وثانية وثالثة فى المجلس التشريعى "البرلمان" عن طريق المناقشات المفصلة لمحتويات القوانين فى لجان خاصة والقانون سوف يتلقى أيضا الدراسة من مجلس اللوردات .

وأثناء تلك العمليات المتكاملة صناع السياسة من الحكوميين والمعارضين تتاح لهم الفرصة للتساؤل ومناقشة مبادئ وشروط التشريع الجديد وأيضا اقتراح التعديلات التى يرونها . واخيرا يتلقى القانون الموافقة بالإجماع ويدخل حيز التنفيذ بمرسوم برلمانى .

فمعظم التشريعات التى نراها اليوم قد قدمت كجزء من برنامج الحزب الحاكم وعلى وجه العموم يوجد وقت محدد لمناقشة الشروط المقترحة للقوانين أو لتلك الشروط التى قد قدمت بواسطة أفراد صانعى السياسة " وهم الأعضاء المعينين بالقوانين " ما لم توافق الحكومة على عمل لجنه تتدرج بالبرنامج البرلمانى فعمل الحكومة فى العقود الأخيرة قد أصبح يستهلك كثيراً من الوقت والتفاصيل المجزأة فالحكومات قد لجأت إلى إدخال وسائل قانونية لتعديل وتغيير شروط التشريع لكن نادرا ما تناقش بالكامل على مستوى أعضاء المجلس البرلمانى .

وهذا التكنيك اتبع فى الأساس لأنه سوف يجعل البرلمان أكثر فاعليه لكنه يحمل فى طياته مسئوليات وأعباء أخرى . لهذا فالحكومات استخدمت الوسائل القانونية لإدخال قوانين مختلفة جديدة بدون أن تكون خاضعة للفحص والنقاش التام. ولأن معظم المناقشات التى تحدث فى المجلس التشريعى والتى تعبر عن الاهتمامات العامة بالأعمال الحكومية وهذا هو الهدف الذى انتشر أثناء القرن العشرين زادت الأهمية والسلطة التى منحت للوزراء الحكومية واشتهر معظم هؤلاء الذين يحتلون المقاعد الوزارية بداخل مجلس الوزراء وبالطبع فمعظم تلك الأهمية موجهه لرئيس الوزراء وهذا تحدد المسئوليات إن بريطانيا أمة بها حكومة تمتلك السلطة التنفيذية ولذلك فهى تفقد الشرعية الديموقراطية .

فالوزراء كصناع السياسة يشاركون فى العمليات التشريعية المرسومة مسبقا ولكن يحتفظون بمكانتهم الخاصة ككبار موظفى الدولة وكأعضاء يملكون

الخبرة الكبيرة ولكنهم أيضا يحتفظون بدور تشريعى كحامل للقب الزعامة فـــى الإدارة الحكومية وهم يتحملون الأعباء من أجل مصالح إدارتهم داخل مجلـــس الوزراء والبرلمان .

ويحدث ذلك تضارب كامن فى المصالح كأحد البرامج فى العمل داخل السلطة التشريعية تلك التى يأتى من الصراع من البرامج للسياسة الحكومية .

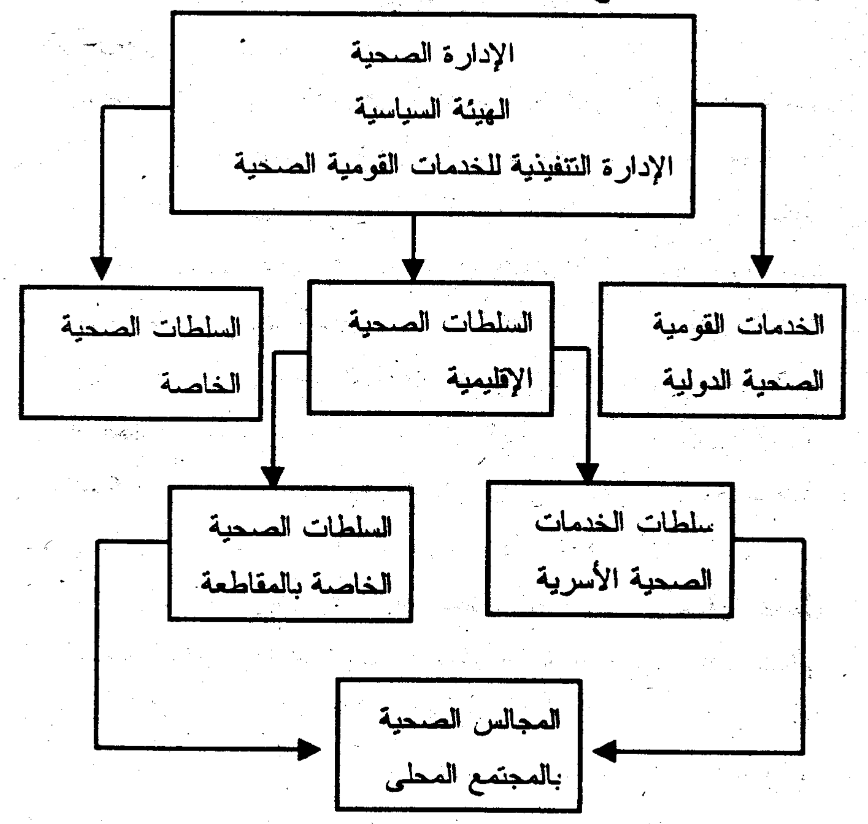
وننتقل بعد ذلك أين تصنع السياسة ؟ ووصف البنـــاءات والوظـــائف للإدارات الحكومية المركزية مثل الصحة ،وادارة التعليم والعمالـــة أو وصـــف بناءات الحكومة على المستوى المحلى .

وعلى سبيل المثال مدخل الحكومة المحلية أو الإقليمية ســوف يمدنـــا بالصورة أو الخطة الحكومية وربما يساعدنا فى التمييز بين أى مـــن الأفـــراد والوزراء الحكوميين ومن يعملون بالخدمات المدنية أو موظفى الحكومة المحلية يكون مسؤولا عن صنع السياسة على المستويات المختلفة فى الحكومة .

فمثلاً توضح البناء للإدارة القومية للخدمة الصحية والتى يتبعها عمـــل الخدمات القومية الصحية ورعاية المجتمع المحلى والموضحة فى الشكل التـــالى والذى يوضح البناء الإدارى للخدمة الصحية .

فنحن نواجه أسئلة إضافية تتعلق بالعمليات السياسية فالشكل يوضح لنا البناء فى الإدارة الحكومية المركزية حيث نجد انه فى الواقـــع أن كثـــيرا مـــن التقسيمات للسياسة الصحية قد ارتبطت بالمســـتوى المحلـــى ســـواء بواســـطة الخدمات القومية الصحية على المستوى الدولى والأطباء الكبار أو عن طريـــق منظمات أخرى وعلى سبيل المثال ظلت السياسة الصحية كوظيفـــة للحكومـــة المحلية والصحة العامة أو البيئة أو فى تحديد أوجه تقديم الخدمة كتنظيف الميـاه والعلاج أو لتنظيم شبكات الصرف والنفايات وهى أيضا ظلت كحكومات تقـــع على عاتقها مسئوليه تعديل واطلاح النظم المؤسسية الحكومية بدون أن يؤثر فى

عملية صنع السياسة على الأقل كما لاحظه المستفيدون من تلك الخدمات الذين يهتمون قليلا بكيف تصنع السياسة ؟[١٨] .



البناء الإدارى للخدمات الصحية يوضح صنع سياسة الرعاية الصحية

إن البيانات التخطيطية أيضا تزودنا قليلاً كيف القطاع الغير حكومى والتجارى والتطوعى والقطاعات الخاصة التى تعمل فى مجال الرعاية مهيأة للعمليات السياسية .

وبناء عليه ربما يقودنا الاعتقاد انه بواسطة كل تلك البيانات التخطيطية أن السياسة الاجتماعية وحدها تتضمن الأنشطة الحكومية والادارت الخاصة فى الحكومة وفى الواقع أوضح "تونى بيوتشر" أن كثيرا من الافتراضات خلف

التأسيس لدولة الرعاية انطلقت من فكرة عامة مفادها أن الحكومة يجب عليها تقديم كلا الوظيفتين وأيضاً تمويل الرعاية .

علاوة على ذلك وبصورة اكثر تفضيلا فان فحص الدور التشريعي للحكومة ربما يأخذنا لاستكشاف دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وأصحاب المراكز الهامة فى تقديم الخدمات المدنية وحتى الدور الذى تقوم به الأسرة المالكة .

وأى فحص للقانون البريطانى فى الجزء الأخير من القرن العشرين يجب أن يقرر من تلك الأدوار المتداخلة لرئيس الوزراء ومجلسه الوزارى الذى يلعب دور محورى فى إيجاد الأدوات وإصدار القوانين والإجراءات السياسية .

فهناك مكاتب رئيسية فى الدولة وأعضاء آخرين فى مجلس الوزراء الحكومى مثل وزير النقل ووزراء الدولة لشئون اسكتلندا وويلز وايرلندا الشمالية ومراكز وزارية أخرى صغرى كذلك ربما يضمهم مجلس الوزراء أحياناً أو حتى مناصب غير حكومية مثل رؤساء الأحزاب السياسية .

المراجع

(١) محمد عاطف غيث، محروس خليفة : التخطيط الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره، ص ص : (١٣٢-١٤٣) .

(2) Gillion, Pascall : social A feminist Analysis , London tovistack Publiation , 1986 , PP : (80-82).

(٣) صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى ، القاهرة ، دار الثقافة للطبع والنشر ،١٩٧٢ ، ص: (٦٧)

(4) Julia Parker : Social Policy and Citizenship , London the Macmillan Press l t d , 1975 , p :(158)

(5) Alan walker : Social Planning A strategy for Social Welfare , Brition basil Blackrell pubbisher l t d , 1984 , p(4)

(6) John Etropman : Policy Analysis Mathods and Tehnigues, Encyclopdia of Social Wark, vol (2) N.A.S.W 1987

(7) Joseph Julian and William , Socila problem , new jersey , prentic hall , Inc , Englewood cilffs , 1983 , p(3)

(8) A jrain Webb and cerald Winton , Planning needs , and scaric ity , Essays on the personal social services , London , Allen UN win , 1986 , p : (91)

(9) John Etropman , policy Analysis Methods And Tehnihues , EN Cyclopedia of social work vol . (2), N.A.S.W , 1987 , P (273) .

(10) w.I.Jenlanis , policy Analysis , London, Martin Robert son com , LTD . 1978 .p : (18).

(11) Alan walker , op . cit. . p : (4).

(12) Biran J. Janis And others , Social Problms , Issues , opinion andsolution , nt. m, mcgeaw hill , Inc , book company , 1988 , pp (35-36)

(13) Barbara J . Kudson and Geraldine m . Macdonald , beta viral social work , london , Macmillan Education LTD , 1986 , p (54)

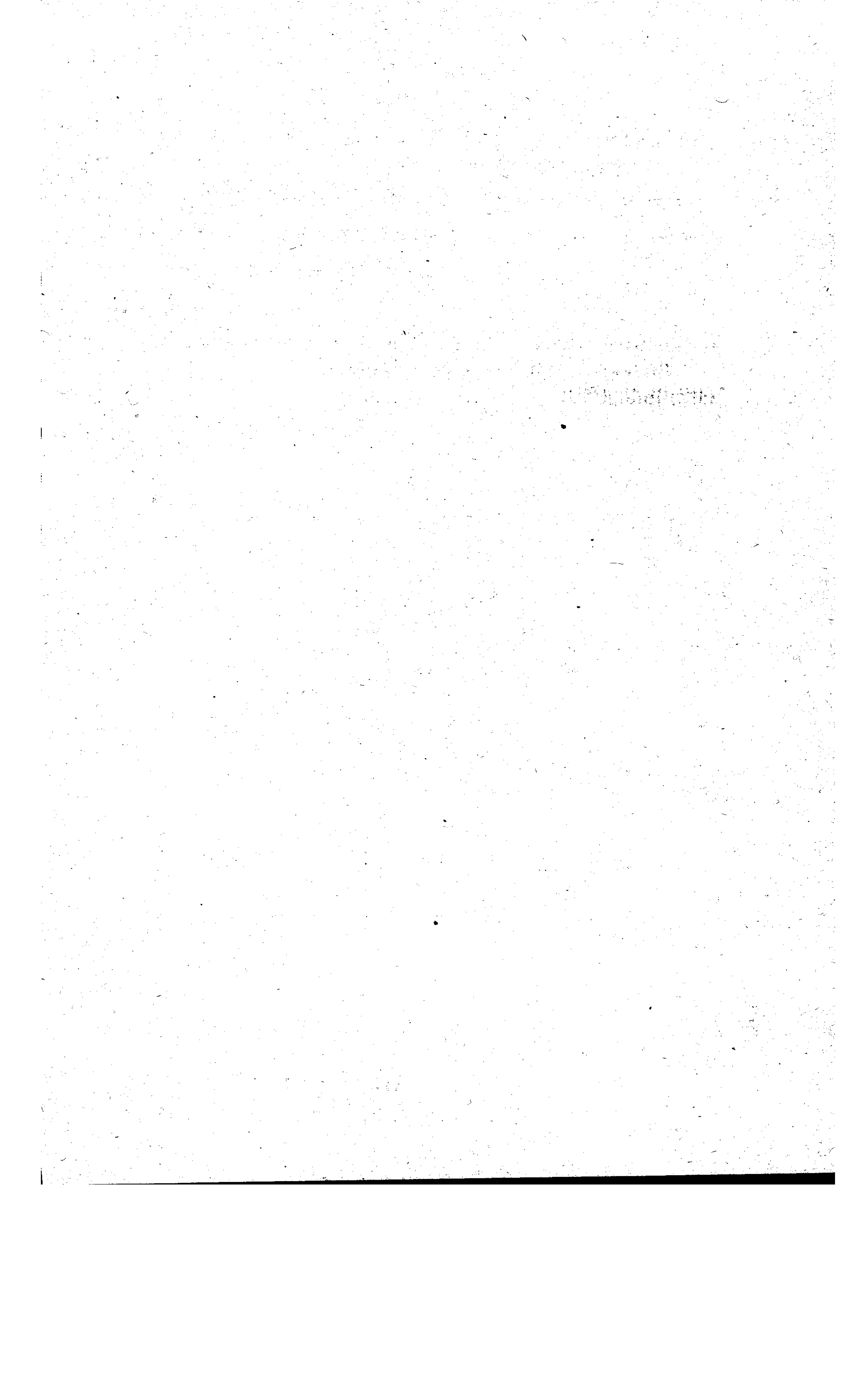
(14) Catherine Jones , Patterns of social Policy , New York , ta vistoch publications , 1985 , p : (56).

(١٥) طلعت السروجى : سياسات رعاية وبناء الإنسان العربى ، رؤيه تحليليـــة نقدية، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع ، جامعـــة الأمارات العربية المتحدة ،١٩٩٧ ، ص ص: (١٧٢-٢١٦)

(١٦) المرجع السابق

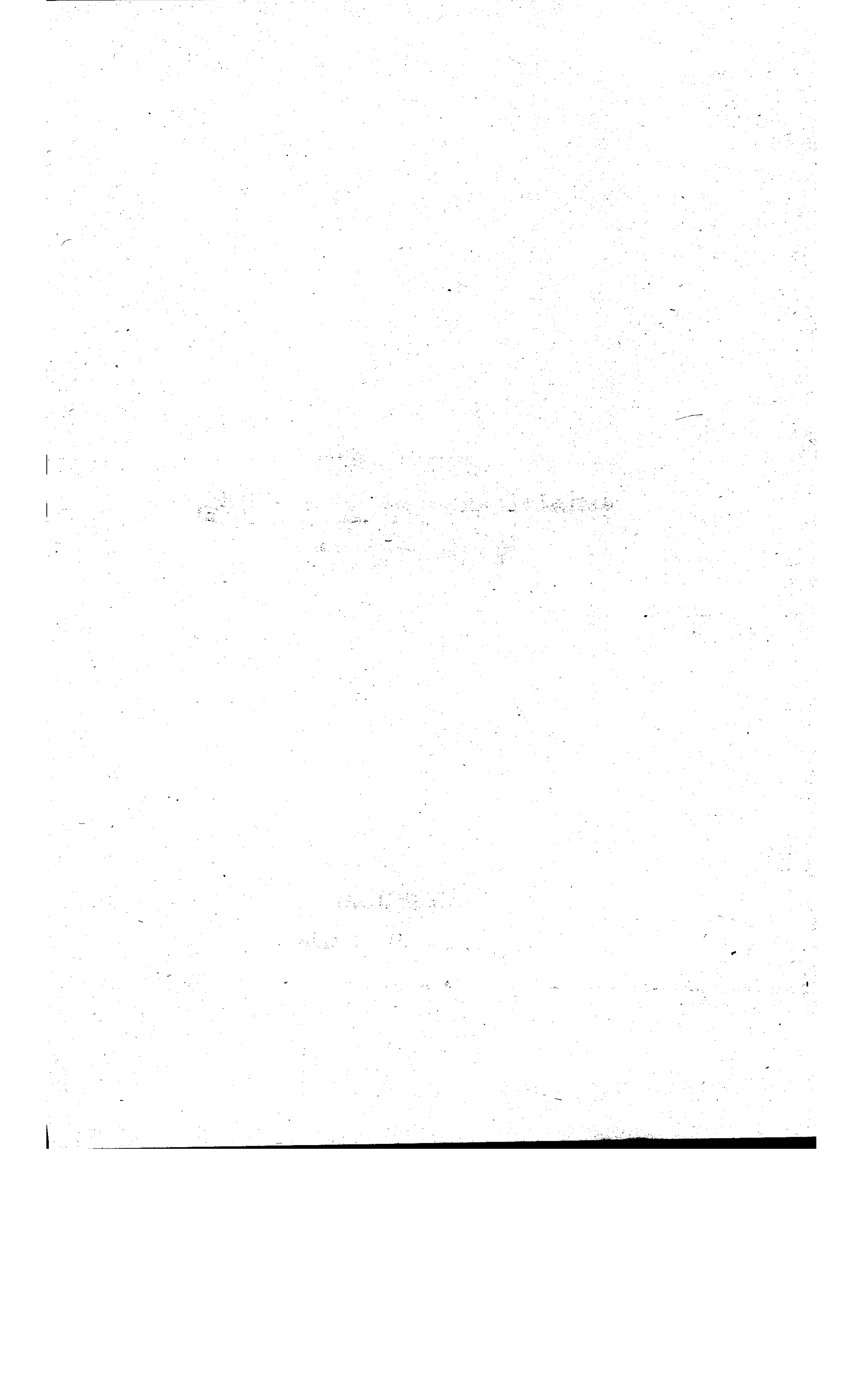
(17) Cliff a Clock , Al Jatro Jnection Social Policy , N y , Prenkice , Hall , 2ooo pp : (58-59).

(18) Ibid ,p(50).



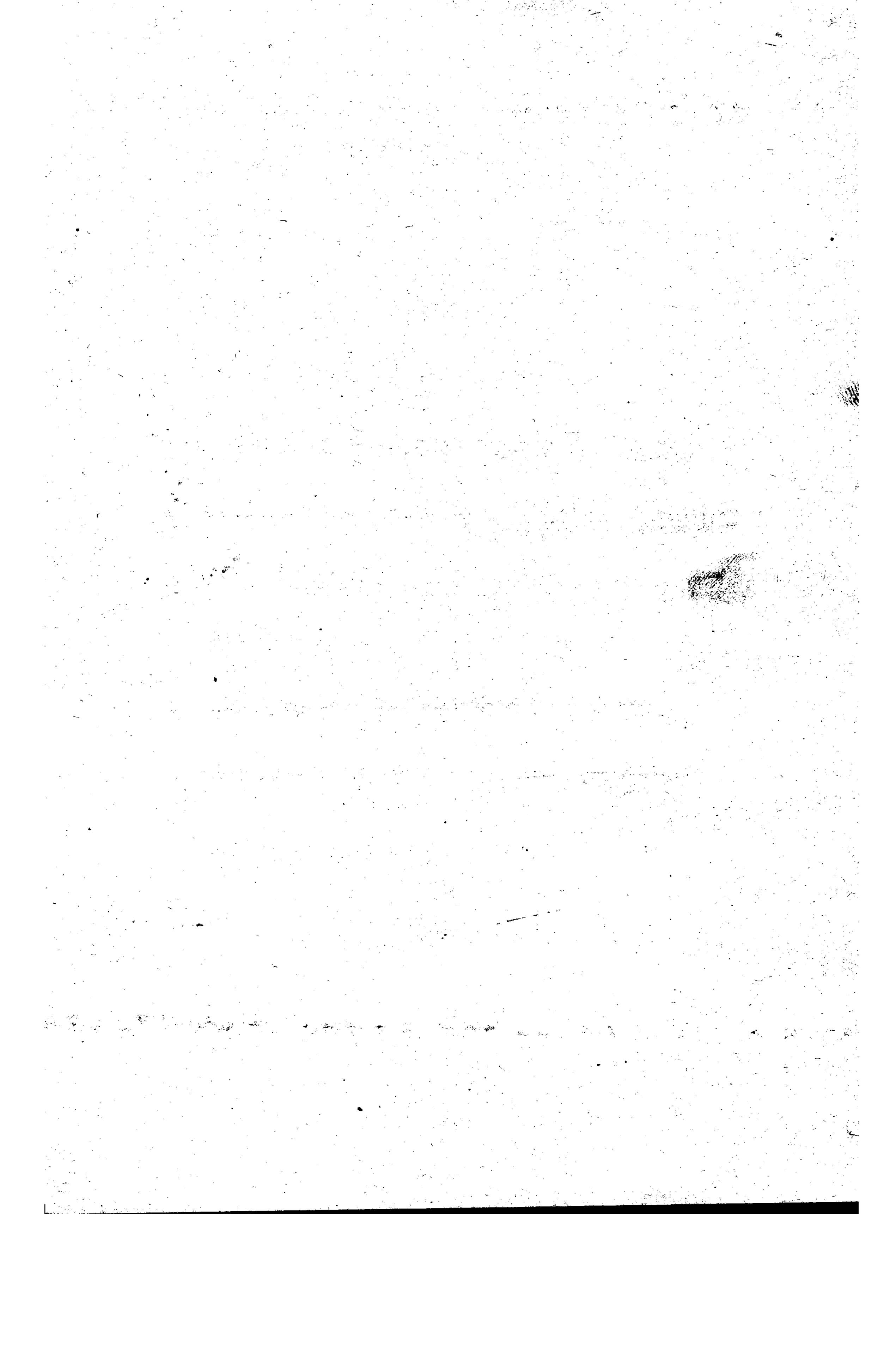
الفصل السادس
نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية
رعاية المسنين نموذجا

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى



الفصل السادس : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية رعاية المسنين نموذجا

- أولاً: الطرح العام .
- ثانياً: نظريات الرعاية الاجتماعية .
- ثالثاً: فى مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية .
- رابعاً: الفرق بين صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية .
- خامساً: نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية (مناقشة عامة).
- سادساً: حدود المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
- سابعاً: قياس عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .
- ثامناً: المتغيرات الحاسمة فى صنع سياسة رعاية المسنين .
- تاسعاً: خطوات صنع سياسة رعاية المسنين .
- -عاشرا: مراحل إعداد صنع سياسة رعاية المسنين .



ربما يعكس عالمنا المعاصر حاجتنا إلى :

أن ندرك بوعى: أثر التغيرات العالمية الجديدة فى اهتزاز شبكة الأمان الاجتماعى لآبائنا.

وأن ندرك بوعى: قوة هؤلاء بحكم التراث الدينى والأخلاقى ، والنقل العـــددى ، والخبرات المتراكمة ، وتغلغل شبكة العلاقات الاجتماعية ...

وأن نحاول بوعى: بناء شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى لآباء اليوم وأجداد الغد فـــى مجتمع منتج ...

ولا يتأتى هذا: إلا بتشخيص الواقع وإدراك متغيراته ، ومحاولة التحكـــم فيـــها ، لصنع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة كحق من حقوقهم ...

أولاً: الطرح العام :

أحدثت سلسلة التحولات العالمية الجديدة عولمة للعمليات التى تؤثر على الخبرات اليومية للأفراد ، كما أثرت هذه التحولات علـــى النمـو الرأسـمالى كالأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى أظـــهرت صـــورة جديدة مختلفة عن الماضي ، باعتبار العولمة مفهوم ذات أبعاد اقتصادية وثقافيـــة وتكنولوجية واجتماعية وسياسية.

ومن عناصرها الاقتصادية الشركات عابرة القـــارات ، وتوســـع رأس المال وحجم وكثافة الصفقات المالية الدولية والتطورات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والعناصر الاجتماعية الثقافية الانقسام والقطبية وثقافة المســـتهلك العالمى والتنشئة الاجتماعية للسياسات العالمية مثل البيئة وحقـــوق الإنســـان ، والعناصر الأيديولوجية تتمثل فى الزعامة العالمية للبرالية الجديدة للسوق الحر ، بينما أهم العناصر السياسية تتمثل فى التوسع فى الديمقراطية ونمو المنظمـــات الغير حكومية الدولية وتقلص وظائف الدولة.

ولقد أحدثت هذه التغيرات ظهور أبحاث قومية ترتبط أكثر بمقاييس السياسة الاجتماعية ، وانحسر دور الدولة فى العلاقة بين السياسة الاجتماعية ودولة الرعاية ، وبذلك وضح ديناميات التغير بين الرفاهية وحالة الدولة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية. (١٠، ١١-١٢)

وأحدثت الميديا وتكنولوجيا الاتصالات تغيراً فى الحياة اليومية للأفراد والأسر والعائلات وطريق الإنتاج والاستهلاك ومعالجة الحياة (٤، ٣٢-٣٣) ، مما قد يؤثر سلباً على الرعاية غير الرسمية للمسنين فى المجتمعات الإنسانية ، نتيجة للتشتت والتفتت.

وانعكس ذلك على دور الدولة فى صنع سياسيات الرعاية الاجتماعية والذى يجب أن تتوافق مع هذه التغيرات ، وتحليل وتقدير الحاجات الإنسانية والمشكلات فى الإطار والسياق الاجتماعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة فى إطار الحقوق والمسئوليات.

إن هذا الطرح يفرز قضية هامة ، تتمحور حول كيف يمكن صنع سياسة رعاية فاعلة للمسنين فى إطار هذه التغيرات وهذا التفكك والتشتت ؟

ويعتبر نموذج النخبة أو الصفوة Elite Model فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من أكثر النماذج توافقاً مع التغيرات العالمية الجديدة ، حيث تبدأ عمليات التغيير من أفراد المجتمع المحلى وبمشاركة المخططين على هذا المستوى ، ويعتمد على اتساع دائرة التعاون والمشاركة وحقوق الأفراد (٣، ٣٤٥-٣٤٧) غير أن الصفوة الوطنية من أصحاب رؤوس الأموال يجب أن يتسع قاعدتها كقوة رأسمالية وطنية تسهم بفاعلية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية (١٣، ١٨١٠-١٨١٣).

إن ممارسة الخدمة الاجتماعية على المستوى الكلى خاصة مستوى السياسة الاجتماعية بحاجة ماسة إلى تطوير هذه السياسات والممارسات ودور

الخدمة الاجتماعية من خلال المتخصصين الفاعلين بوعى وفهم لكيفية عمل وصنع وصياغة وتحليل هذه السياسات.

وأولى هذه الإدراكات هى كيفية صنع سياسات رعاية اجتماعية والنقد الموجه للصياغات التقليدية لسياسات الرعاية الاجتماعية فى مجال ما من مجالات الرعاية الاجتماعية العديدة ؟ والدفاع عن تلك التى تعبر عن حاجات أكثر إلحاحاً ، وأكثر فاعلية لتحقيق أهداف واقعية قادرة على مواجهة قضايا مجتمعية عامة من ناحية ، وتساهم بفاعلية فى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، وتراعى الحقوق والالتزامات الإنسانية من ناحية أخرى.

ولعل ذلك يعكس أهمية دور الأخصائيين الاجتماعيين وإسهاماتهم من خلال المجالس النيابية والتشريعية فى المجتمع التى تساهم فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وتعتبر " جانيت رانكنج " Jenete Ranking خريجة الخدمة الاجتماعية بجامعة بنسلفانيا أول سيدة أخصائية اجتماعية نائبة عن الحزب الجمهورى فى مجلس النواب الأمريكى عام ١٩٠٩م ، وقد أجرت الجمعية الدولية للأخصائيين الاجتماعيين دراسة مسحية عام ١٩٩١م ووجدت أن عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين خاضوا الانتخابات ١١٣ أخصائياً وصل عددهم ١٦٥ عام ١٩٩٣م وزاد إلى ٥٠٩ عام ١٩٩٥م ودخل الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٢م عشرة أخصائيين اجتماعيين ، منهم تسعة أعضاء فى اللجنة التشريعية بالإضافة إلى عدد الأخصائيين الاجتماعيين فى المواقع القيادية المختلفة (٣،٩٤٩).

وتلعب الخدمة الاجتماعية دوراً هاماً فى التغيير الاجتماعى وإصلاح الخدمات الإنسانية منذ نشأتها ، ولعبت دوراً بارزاً فى سياسات الرعاية الاجتماعية وابتكرت الأدوات ، وناصرت الآراء المنادية بتناول القضايا المجتمعية الأوسع ، وأن هناك نقطة تلاقى بين ممارسة الخدمة الاجتماعية المعاصرة وإصلاح وتجديد الخدمات الإنسانية ، وتستمر ممارسات الخدمة

الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم الحركات الاجتماعية التى ترتبط بسياسات الرعاية الاجتماعية ، واستراتيجياتها ، وبناء وتأسيس أدوار لحماية العاملين المتأثرين بالتحولات المجتمعية وذلك من خلال الخدمات الإنسانية (٩،١٠٩-٥١-٥٢).

وللتغيرات العالمية الجديدة مدلولاتها على ممارسة الخدمة الاجتماعية ومستقبلها ، حيث اهتم الأخصائيون الاجتماعيون بسوق العمل وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية منذ إنشاء دولة الرعاية الاجتماعية وتدعيم فكرة المواطنة (٤،١٧٧-١٧٨) فى ظل نقل حضارات تفكيكية وتشتيتية بطبيعتها ، تؤثر على الرعاية الاجتماعية غير الرسمية لفئات كالمسنين.

ومع التغيرات العالمية الجديدة فسوف تتشكل الخدمة الاجتماعية وفقاً للاقتصاد العالمى الجديد ووفقاً لحجم الفجوة المتزايدة بين الأجور المرتفعة والمنخفضة ، وفقاً للعمالة الدائمة والمؤقتة واللامساواة وتحول القوة والنفوذ من العمل إلى راس المال ، وفصل مفهوم العمل عن الدخل ، والعالم بدون عمل يعنى أن يهتم الفكر الإنسانى بإعادة بناء البنية الاجتماعية.

ويمكن أن يدعم ذلك دور الأعمال التطوعية والمؤسسات الخاصة غير الربحية ، حيث تؤثر الظروف العالمية الجديدة على طبيعة العمل ، وتتنامى العلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع من ناحية وبيئة العمل ومجالاته من ناحية أخرى ، وتؤدى الثورة المعلوماتية والحاسب الآلى إلى اختفاء ما يعرف بالوظيفة المستقرة مما قد يؤدى إلى زيادة القلق والمشكلات المرتبطة بالعمل وزيادة عدد العاملين غير المؤمن عليهم صحياً أو تأمين التقاعد عن العمل (نسبتهم فى المجتمع الأمريكى ٤٠% عام ٢٠٠١م) وازدياد أعداد العاملين فوق سن الخامسة والستين المستمرين فى أعمالهم لأسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية وسوف يزداد أعداد هؤلاء بما يؤدى إلى تغيرات فى الأمن الاجتماعى وتغيير سن التقاعد (١١،١١-١٤).

وتعتبر الحماية الاجتماعية ودور وأغراض الوقاية الاجتماعية من القضايا الأساسية للحكومات ، كالبطالة وعمر السكان ، وتنظر بعض الحكومات فى أوربا للتأمين الاجتماعى بأنه مكلف اقتصادياً ويزيد من تكلفة العمل (١٩٢،٢) غير أن هذه النظرة لا تتوافق مع تحقيق الحماية الاجتماعية خاصة لكبار السن ، الذين يتزايد أعدادهم بصورة واضحة حتى يصل فى بعض المجتمعات إلى حوالى ٢٥% ويزيد ، فكيف يلعب المجتمع دوراً حاسماً فى صنع سياسة رعاية اجتماعية للمسنين الذين أعطوا ويمكن أن يعطوا المزيد من الجهد والعطاء التنموى فى ظل ظروف وأوضاع متغيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تؤثر على دور الدولة الفاعلة والحارسة لتوفير الحماية والأمن الاجتماعى لفئة اهتزت قوتها ومركزها الوظيفى مما يضعف من الفرص المتاحة لمشاركتها الفاعلة فى صنع سياسة الرعاية التى تؤثر فى حياتهم.

وفى إطار رعاية اجتماعية غير رسمية لا يمكن قياسها خاصة فى المجتمع المصرى مع التسليم بانتهاك قواها كأثر للتغير الاجتماعى والثقافى – بحكم التراث القيمى والثقافى والدينى ، فأى نموذج يمكن اختياره لضمان رعاية اجتماعية فاعلة لتحقيق وتفعيل شبكة الحماية والأمان الاجتماعي ، ومن المسئول عن صنع هذه السياسة ؟ وكيف يمكن صنع سياسة رعاية من خلال نموذج محدد أكثر تعبيراً ومقابلة لحاجات ومشكلات المسنين ، وغير معبرة عن المؤسسات الحكومية ؟

يستنبط من ذلك أهمية وحساسية الدور المهنى للأخصائيين الاجتماعيين فى المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، بل إن ذلك يرتبط بشكل أو بأخر بواقعية هذه السياسات وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية والارتباط بالواجبات والحقوق وفعالية شبكة الأمان الاجتماعى كهدف من أهداف هذه السياسات.

ثانياً: نظريات الرعاية الاجتماعية :

توجد نظريتان أساسيتان للرعاية الاجتماعيـــة تجمــع فـــى فلســفتهما واستراتيجياتهما جميع النظريات المرتبطة بالرعايـــة الاجتماعيـــة ، والأطـــر التصورية لها.

أولهما: نظرية السمو بعمليات الفكر وما وراء الخبرة والمعرفة وتجاوز الوجود المادى Transcendent Theory:

وهى ترتكز على التفوق الإنسانى فى الحياة ، وثقة الناس فى الأشـياء ، وإحساسهم ، والألفة بالعالم والمجتمع الذى يعيشون فى إطاره ، والتفسير يتجاوز الشعور الإنسانى وفهم العالم الاجتماعى خارج الشعور ، وتفسير المعانى فيمـــا وراء الخبرة والمعرفة الإنسانية ، وتعنى النظرية أننا نترجم إطار خبراتنا الآتية باعتبار الإنسان هو الذى يصنع التاريخ ، وتميل إلى الفلسفة الألمانية (٥،٣-٤).

وترتبط الرعاية الاجتماعية فى هذه النظرية بمسئولية المجتمع وتدخلـــه للرقى بالإنسان ، وهى شمولية بطبيعتها ، ومحاولـــة درئ الظلـــم الاجتمـــاعى لبعض الفئات ، وغالباً ما تكون طويلة المدى ترتبط بتحقيق تغيـــيرات شـــاملة وصنع وصياغة سياسيات الرعاية الاجتماعية وفقاً لذلك يرتبط بقضايا قوميـــة ، ومن ثم فإن الأمان الاجتماعى مسئولية كلية على المجتمع وقياداته ، ولا تعتمـــد الرعاية الاجتماعية على الجدارة والاستحقاق كحق إنسانى ، وتركز على النظـــر للرعاية الاجتماعية من خارجها مع تجاهل الإطار الداخلى للرعاية.

ثانيهما: نظرية التلازم والحلول الذاتية Immanence Theory

وتميل النظرية للتفسير اللازم والتأصل من خلال التركيز على الوعـــى أو العقل وفهم العلم بالنظر داخله ، ويشمل التفسير أبعد من المحتوى ، ومن ثـــم يعتمد على الحلول الذاتية والمبادرات الفردية (٥،٤).

وترتبط الرعاية الاجتماعية فى إطار هذه النظرية بالرعاية الاجتماعيـــة غير الشمولية ، التى تعتمد على الجدارة والاستحقاق ، والمشاركة على أوســـع نطاق ، والاعتماد على قدرات الأفراد ، ومع الفقر واللامساواة قد تكون العدالـــة

الاجتماعية ظاهرية ، ويعتمد صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغتها ، وتنفيذها على مستوى مؤسسات ومنظمات الرعاية الاجتماعية ، وترتبط بمشكلة أو حاجة قد لا تعكس قضية قومية ، ومن ثم فإن شبكة الأمان الاجتماعي للإنسان ترتبط بالجهود غير الحكومية بالدرجة الأولى وقدرات الأفراد واستحقاقهم.

ثالثاً: فى مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية :

السياسة العامة هى مجموعة المبادئ التي تستند إليها أى حكومة فى تحقيق وتنفيذ أهدافها سواء على المستوى المحلى أو القومى أو الدولى.

وتعتبر السياسة الاجتماعية عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا مجتمعية عامة وتتعامل سياسات الرعاية الاجتماعية مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية والتزامات وحقوق الأفراد (٣،٣٤٩).

ويوجد ثلاث أمور هامة يجب مراعاتها عند تحديد مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية هى: أن السياسات التى يقال أنها رعاية اجتماعية لا يجب تفسيرها كما أنها صيغت بهدف الرعاية الاجتماعية فقط ، أن هناك سياسات أخرى لا يقال أنها اجتماعية قد تسهم بشكل أكبر فى الرعاية ، يجب النظر إلى السياسة الاجتماعية بشكل كلى شمولى تكون سياسات الرعاية الاجتماعية فيه متداخلة مع السياسات الأخرى (٣،٧-٥).

وسياسات الرعاية الاجتماعية بذلك هى عمليات توجيه للرعاية الاجتماعية تتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمه وخياراته ، ويشارك فى صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى ، وتوضح البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة ، بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعى لكل أفراد المجتمع.

وبمناقشة وتحليل المفهوم السابق يمكن بسهولة تحديد أهداف سياسة رعاية المسنين ، وكيف يمكن صياغة هذه السياسة ومراحل صنعها.

رابعاً: الفرق بين صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية :

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعنى سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة ، من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائماً بالتحديد الدقيق وصولاً لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها ، بينما صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية عملية دينامية ترتبط بصنع القرار لتصبح لسياسات الرعاية الاجتماعية مشروعيتها ، وهى غالباً ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار ، فالصياغة تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها.

ومن ثم فإن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية أعم وأشمل من صياغتها، وأن صياغة هذه السياسات مرحلة من مراحل صنعها ، وهى المرحلة الأكثر دينامية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

خامساً: نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية (مناقشة عامة) :

تعتبر صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عمليات دينامية مستمرة وخطوات مترابطة لتحديد القضايا وتحليل المشكلات والحاجات المرتبطة ، وصياغة الأهداف والاتفاق عليها والتى تتمركز غالباً حول تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية ، من خلال اتخاذ القرارات والمشروعية لتنفيذ برمجتها ووسائل تحقيقها ، وتقدير وتقييم نتائجها المتوقعة ومن ثم يؤثر ويوجه صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الأفضليات المجتمعية والقوى والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

وقد يخلط البعض بين نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ونماذج تحليلها ، حيث تركز نماذج صنع هذه السياسات على كيفية بناء وتحديد وصياغة أهدافها وإجراءاتها وتقدير وتقويم نتائجها للتوصل لسياسات جديدة لأهداف جديدة أو سياسية بديلة لأهداف قائمة أو تبدل وتغير أهداف هذه السياسات وهى مراحل

وعمليات وخطوات تتراوح بين التحديد والاختيار وصنع واتخاذ القرار والتقدير والتقويم للنتائج ، ومن ثم فهى عمليات ديناميكية ومستمرة فعند تقدير وتقويم السياسات نفكر فى سياسات أخرى جديدة.

بينما نماذج تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية تركز بالدرجة الأولى على عائد هذه السياسات وقدرتها على تحقيق أهدافها التى تم تحديدها مسبقاً عند صنعها وترتبط بالتقويم لسياسات قائمة بالفعل وتساعد على التوصل لسياسات بديلة تساعد على تحقيق أهداف السياسات ومن ثم فهى عملية أقرب إلى الاستاتيكية.

ويحدد " ميشل هيل Michael Hill " أنه يجب فهم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بالنظر إليها كعملية سياسية ، ولا يمكن تحليلها بمعزل عن الأنشطة الأخرى فى المجتمع ، كما يجب فهم السياسات على أنها نتاج للسياسة، وتوجيه الاهتمام لدور السياسيين من صناع القرار وجماعات الضغط فى صنع السياسة والمستفيدين ، وكيفية تطبيقها وممارستها ، وصنع هذه السياسة فى إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تولد الحاجة للسياسة الاجتماعية (٧،٩-١٠).

وتتباين مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عدداً وتوعاً ما بين الدمج والتفصيل فى مراحل صنع هذه السياسات ، إلى حد الخلط بين المراحل والخطوات فى بعض النماذج ، ورؤية الباحث لنطاق عمل سياسات الرعاية الاجتماعية من ناحية أخرى كما يتضح من خلال العرض التالى:

نموذج "نيل جلبرت ، هارى سبكت" Neil Gilber & Harry Specht (١٦،٦-٣٠) وركز على

١- مرحلة تحديد المشكلة :

تعتمد هذه المرحلة على تأثير القوى المختلفة فى المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والمؤسسية ومحاولة الاستجابة لها ، بما يساهم فى تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها ومحاولة مقابلتها.

٢- مرحلة التحليل :

وتعتمد منطقياً على المرحلة السابقة والتالية لها ، حيث يركز على المعلومات والبيانات عن المشكلة أو الحاجة ، وعدد المتأثرين بها ، ومن هم ؟ وتاريخ ظهورها وتطورها ، وكيفية القياس ؟

٣- مرحلة جذب الفئات المستهدفة :

وذلك باستخدام وسائل الإعلام التى تناسب هذه الفئات والأكثر تأثيراً ، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التى تساهم فى تنمية الوعى لديهم.

٤- صياغة أهداف السياسة :

وذلك من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول عن المشكلة أو الحاجة على أوسع نطاق باتساع نطاق المشاركة فى صياغة هذه الأهداف.

٥- الشرعية والمساندة العامة :

وتتم من خلال شرعية القرارات ، ودعم ومساندة المستهدفين.

٦- تخطيط وتصميم البرنامج :

حيث يتم ترجمة الأهداف لإجراءات عمل ، تتحدد فيه أساليب التنفيذ ومسئولياته ، والتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج.

٧- التنفيذ والتطبيق :

وتوضح السياسة الخدمة وعائدها من خلال برنامج مترجم إلى أعمال وجهد ومسئوليات للتنفيذ والتطبيق.

٨- التقدير والتقويم :

ويتم تحديد أساليب التنفيذ ، وتقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها ، كما تعتبر المرحلة تغذية عكسية لبداية صنع سياسات جديدة لنفس المشكلة أو الحاجة المستهدفة.

نقد النموذج:

يعتبر هذا النماذج من أولى نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأقدمها ، وأنه نموذج تفصيلى يتميز بالشمولية ، وارتباط مراحله ، واستمراريتها ، واتساع نطاق المشاركة ، واهتمامه بالتقدير المسبق لتاثير السياسة ؛ إلا أن هذا النموذج يؤخذ عليه :

الخلط بين المراحل والعمليات الخاصة بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، محدودية شمول السياسة الاجتماعية فى نطاق مشكلة واحدة أو حاجة ومن ثم لا يصلح لصنع سياسات رعاية اجتماعية لفئة كالمسنين أو الشباب أو الطفولة وغيرها ، أو حتى على مستوى مجتمع محدد من المجتمعات ، هذا بالإضافة إلى عدم تركيزه على صنع القرار بصورة مباشرة وكيفية توجيه القوى المؤثرة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأساليب الوصول لاتفاق عند اتخاذ القرار المرتبط بصنع هذه السياسات.

نموذج "الن والكر" Alan Walker (٤،١٣-٥) وركز فى صنع السياسة على مراحل ثلاثة هى :

١- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية.

٢- مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية.

٣- مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية.

وتتضمن هذه المراحل المقارنة والاختيار بين البدائل لاتخاذ القرار فى ضوء أفضليات المجتمع ، وتحديد الأفعال والمسارات المطلوبة للتنفيذ ، وتقويم السياسة.

نقد النموذج :

ينظر النموذج لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية كعملية كلية شمولية ، إلا أنه لم يحدد استمرارية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وأهتم بالتقويم وأغفل التقدير ، كما أن النموذج لم يحدد البعد الدينمى والأهم لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وتحديد أهدافها والقوى المؤثرة فى توجيهها.

نموذج "كليف الكوك" Cliff Alcock (٣،١-٣) وركز فى نموذجه على ما يطلق عليه دائرة السياسة Policy Cycle فى المراحل التالية :

١- مرحلة تحديد المشكلة.

٢- مرحلة صياغة السياسة.

٣- تطبيق وتنفيذ السياسة.

٤- تأثير السياسة وتقويمها.

نقد النموذج :

بالرغم من أن هذا النموذج يعتبر مركزاً حول المراحل بصورة متلازمة، إلا انه مثل سابقه ركز على المشكلة ، ولم يربط بينها وبين الحاجة ، وكأن سياسات الرعاية الاجتماعية لا تصنع أو ترسم إلا عندما توجد مشكلة كمبرر لصنعها ، فسياسات الرعاية الاجتماعية غالباً تتعامل مع قضايا ورعاية فئات مجتمعية ، وترتبط بحقوق والتزامات تساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، ويعتبر ذلك نقداً قاسياً للنموذج فسياسة الرعاية الاجتماعية قائمة طالما وجد الإنسان ، كما أن ارتباط صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية لا تتضح فى النموذج دينامياتها ، وأساليب صياغتها ، بما يساهم فى صنعها كعملية دينامية ، بالإضافة إلى أن ارتباط صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بالمشكلة يؤثر فى النظرة للفترة الزمنية لسياسات الرعاية الاجتماعية التى غالباً طويلة المدى ، وغياب اهتمامه بالسياسة الاجتماعية المعيارية ، ومن يشارك ؟ ومن يقرر صياغة هذه السياسات ؟ ومن يدافع عنها ؟ .

وقد جمع " ميشل هل " Michael Hill (٣٣،٨-٣٦) نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مصنفاً إياها فى نوعين هما :

١- نموذج النظام السياسى :

ويركز على عمليات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من البداية حتى النهاية من خلال النظام السياسى والأجهزة المختصة.

٢- نموذج النسق السياسى :

ويركز على العمليات المؤثرة بصورة مباشرة على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما يركز على التفاعل والدينامية.

ولعل النموذج الثانى من أكثر النماذج توافقاً مع واقع التغيرات العالمية الجديدة وأكثر ملائمة لسياسة رعاية المسنين.

بينما جمع "وليام بريجمان" William Brueggeman (٣:٣٤٩-٣٥٣) نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مصنفاً إياها من خلال من يقرر ويصنع هذه النماذج فى :

١- نموذج الصفوة Elite Model :

ويصنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى هذا النموذج قلة من الأفراد والقيادات أو رجال الأعمال وهم بذلك يوجهون هذه السياسات وأولويات الاهتمام.

٢- النموذج المؤسسى Institutional Model :

ويصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وفق هذا النموذج المؤسسات الرسمية الحكومية التشريعية وهى مسئولة كذلك عن تنفيذها ويرتبط صناعتها برؤية هذه المؤسسات.

٣- نموذج جماعات المصالح Interest Group Model :

وتوجد هذه الجماعات فى المؤسسات والأجهزة الحكومية ، وتظهر فى ظل التعددية السياسية ، حيث تتباين المصالح بتباين هذه القوى التى تحاول تحقيق مكاسب ونجاحات ، ومن هنا تحاول الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية فى عمليات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤- نموذج العامل الرشيد Rational Actor Model :

ويفترض النموذج أن عمليات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عمليات منطقية رشيدة حيث يشارك فى تناغم الدولة ، ومؤسسات المجتمع المدنى، والمحليات ، ورجال الأعمال ، وجماعات المصالح لصنع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة.

٥- نموذج العامل الإدارى Administrative Actor Model :

حيث تقوم المنظمات المحلية بتحديد المشكلات المحلية وإجراء المسوح وتزويد صانعى القرارات بالمعلومات ، وتنظيم جهود جماعات المصالح ، وقد تشكل هذه الأجهزة فيما بينها جماعة ضغط داخل الأجهزة التشريعية والتنفيذية ويؤثر على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما أن هذه المنظمات والأجهزة قد تكون عرضة لضغوط جماعات الضغط من ناحية أخرى.

٦- نموذج المساومة والتفاوض Bagaining and Negotiation:

وينهض هذا النموذج على إنشاء منظمات للحماية والحقوق من استغلال جماعات المصالح لحماية الحياة الخاصة والعامة ، وغالباً ما يحدث تفاوض بين جماعات المصالح وهذه المنظمات التي تهتم بالحماية من الاستغلال.

٧- نموذج الأنساق Systems Model:

ويشمل هذا النموذج نماذج أخرى ، ولذا يعتبر أكثر شمولاً وشيوعاً في التطبيق ، وينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية بوصفها نسقاً كلياً له مدخلاته وعملياته التحويلية ومخرجاته ويتميز بالدينامية والتنظيم الذاتي. ويتحدد مدخلات هذا النموذج في الحاجات الاجتماعية بينما العمليات التفاعلية الخاصة بصنع السياسة تقوم بها الحكومة لصنع السياسة في صورتها النهائية ، وتتمثل المخرجات في أشكال الرعاية الاجتماعية في صورة برامج ومشروعات (١،٥٩).

نقد النموذج:

إن الاختلاف بين النماذج السابقة اختلاف في التطبيق وأساليب صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما أن النماذج السابقة لم توضح بصورة حاسمة الديناميات والتفاعل والخيارات بل ركزت بالدرجة الأولى على من يصنع هذه السياسات ويوجهها ؟

كما أن نظرية السياسة الحديثة على حد قول " برجمان " W. Brueggemann (٣٥٥،٣) ترفض بشدة الفروض التقليدية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ويدعو إلى صنع سياسات رعاية إجتماعية تتمركز حول المجتمع ومركزية السياسة الاجتماعية من خلال نظرية معيارية تتركز على مستوى المجتمع الأكبر ، ولغياب قدرة الأفراد على المشاركة أو التدخل في صنع سياسات الرعاية ومحدودية خياراتهم وقبولهم ما يفرض عليهم من سياسات رعاية وبرامج.

ويرتبط ذلك بشكل مباشر على المسنين لضعف مشاركتهم وتدخلهم من خلال فقط سلطتهم ومراكزهم الوظيفية بعد ترك عملهم.

ومن مناقشة النماذج السابقة يمكن تحديد نموذج صنع السياسة الاجتماعية في أي مجال من مجالاتها في العمليات والمراحل التالية :

- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.
- تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.
- صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.
- ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.
- تنفيذ سياسات الرعاية وتوزيع المهام والمسئوليات.
- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.
- التفكير في إعداد سياسة رعاية جديدة.

سادساً: حدود المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

نتيجة للتغيرات العالمية الجديدة انتعش دور المنظمات الغير حكومية الدولية وزاد عددها وتأثيرها في دول الجنوب والشمال ، ويأتي معظم النقد للبرامج في الدول النامية للتأثيرات السلبية لهذه المنظمات ، التي لم تعد تفكر عالمياً فقط وتنفذ محلياً ، بل أصبحت تنفذ عالمياً أيضاً (٢٠٠١٠).

وفي مصر وربما الكثير من الدول النامية لم يتبلور لديها بعد منظمات المجتمع المدني بصورة فاعلة في صنع سياسات رعاية اجتماعية ، وربما لسطوة المنظمات الحكومية وقوتها وسلطتها المطلقة خاصة في اتخاذ القرارات ، وقوتها البشرية والاقتصادية وامتداد أنشطتها ، ومنها ما يرجع إلى عدم مرونة التشريعات وغياب الوعي التشريعي في المجتمع ، إضافة إلى زيادة محدودي الدخل.

إن سياسات الرعاية الاجتماعية بوصفها حصاداً متجدداً يتم صنعها وتحديد أطرها في المجالات المختلفة المرتبطة بها ، وإعادة صياغتها وبلورة

أهدافها بالانتماج والتفاعل مع واقع الحياة ونوعية الحياة فى المجتمع ، وتجـدد الحصاد هنا هو ناتج التفاعل والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدنـى الأقـدر والأكثر فعالية على تلمس حاجات المستهدفين والقدرة على التعبير عنها ، ومـن ثم فإن تلك المؤسسات هى الحيز المكانى الحقيقـى لصنـع سياسـات رعايـة اجتماعية واقعية يمكن تنفيذها ومتابعة أداء وتقويم خططها.

غياب الحدود والضوابط للعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية والنظر إليها بالشك والريبة بما يعكس أهمية تفعيـل وتطويـر العلاقة بين المؤسسات الحكومية والأهلية فى مصر وانطلاق المؤسسات الأهليـة لتعبر عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع وفعالية مساهماتها فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية.

ويرتبط ذلك بأهمية أهداف وأنشطة مؤسسات المجتمع المدنى فى مصـر لتتجاوز الحدود المكانية فى ظل المنافسة مع التوسع فى الأنشطة والتعـدد فـى الأهداف لتكون عوناً فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعيـة ومتابعـة ورقابـة التطور والأداء وتجميع القوى للصالح العام فى ظل إطار تشريعى مرن يرتبـط بوقائع المجتمع.

أهمية مشاركة المجتمع المدنى والدولة ليس فقط فـى رسـم سياسـات الرعاية الاجتماعية فى مصر بل يمتد ذلك إلى المشاركة فى اقتصاديات مجالات الرعاية الاجتماعية خاصة تلك التى تعكس وحداتها ومنظماتها ربحاً سواء أكانت قطاعاً خاصاً أو عاماً من خلال تبنى حسابات التكلفة والعائد وتوعية المخططين الاجتماعيين بأهمية ذلك.

ارتفاع مؤسسات المجتمع المدنى إلى مستوى القضايا القوميـة الهامـة وتفعيل مساهماتها فى مقابلة الحقوق الإنسانية لفئات هامة ككبار السن فى مجتمع منتج.

وقد تكون القضية الأكثر إلحاحاً كيف يمكن بناء وإعادة تأسيس العلاقة بين سياسات الرعاية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ؟

ويتوقف حسم هذه القضية على فعالية صحوة المجتمع المدني وتدعيم قدراتها ومكانتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وفى ظل سيادة الثقافة المدنية فى مصر التى تعزز من قدرات وصحوة المجتمع المدنى.

سابعاً: قياس عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

يرتبط قياس عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بتقرير واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف التى تم صياغتها لتلك السياسات ، وبذلك فإن هذا القياس يساعد فى اختيار أفضل البدائل واتخاذ القرار ، بالاعتماد على (١٦٦،٣).

١- أولويات وأفضليات المجتمع.

٢- الجدوى السياسية.

٣- الجدوى الاقتصادية.

٤- الجدوى الاجتماعية.

حيث يتم إعطاء درجة لكل بديل فى التصنيفات السابقة ويتم جمع درجات كل بديل ، وبذلك يمكن إعادة ترتيب البدائل طبقاً لدرجات كل بديل ، فالأعلى درجة أكثر ترتيباً وهكذا ، ويمكن صياغة ذلك فى جداول تتحدد بتلك التصنيفات.

وتتطلب قياس عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الملاحظة الواعية للأخصائى الاجتماعي ، والمشاركة الفاعلة ، والوعى والإدراك التام بنماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأى نموذج تم اختياره ومن الذى اختاره ؟ ولماذا ؟ والتفسير لديناميات صنع وصياغة هذه السياسات ، والقوى المؤثرة والمواجهة لها وجماعات صنعها.

ولقياس صنع سياسات رعاية المسنين ، يجب أن نحدد أولاً موقع المسنين بين الفئات الأخرى فى أولويات وأفضليات المجتمع والتى يجب أن يكون لهذه الفئة الأولويات الأعلى بحكم الثقل العددى وتدعيم مجتمع المنتجين من ناحية أخرى والحكم القيمى والدينى ، والخبرات والعطاء الذى شارك به هؤلاء لفترات طويلة فى مسيرة المجتمع التنموية ، وكذلك الجدوى والعائد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ويجب أن يستند نموذج سياسات رعايتهم على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وتحديد مساهمات القطاع المدنى فى صنع وتنفيذ هذه السياسات ، بالإضافة إلى الجدوى والعائد الاجتماعى الذى يرتبط غالباً بالجانب النفسى للمسنين باعتبارهم قدوة لأجيال تالية ، فهم ينتظرون ما يقدم لهم مجتمعهم ، بقدر ما ينتظرون من رعاية أبنائهم لهم.

ثامناً: المتغيرات الحاسمة فى صنع سياسة رعاية المسنين :

تعكس الظروف والأوضاع والتغيرات العالمية الجديدة أهمية مراعاة ما تفرزه هذه التغيرات من متغيرات مؤثرة بطبيعتها على صنع سياسة رعاية المسنين ومنها :

١- المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدنى فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية للمسنين.

٢- حقوق المسنين والتى يجب تحديدها من خلال التزامات المجتمع تجاه المسن، وقد يعكس ذلك صورة الإعلان عن وثيقة لحقوق المسنين فى المجتمع.

٣- سن التقاعد ، والذى قد يمتد للاستفادة من المسنين كعنصر بشرى فاعل ، فى الاتجاه نحو مجتمع منتج.

٤- التشريعات المرتبطة برعاية المسنين بما يكفل حقوقهم ، والوعى التشريعى للمسنين.

٥- القيم المجتمعية والتى تلعب دوراً حاسماً فى رعاية المسنين ، وتؤثر فى صنع سياسة رعايتهم.

٦- المهارات القيمية لصانعي سياسة رعاية المسنين ، وضرورة تنمية مثل هذه المهارات.

٧- الديمقراطية الشعبية والمشاركة الفاعلة للمسنين فى صنع سياسة رعايتهم.

٨- تفعيل سياسة رعاية للمسنين متمركزة حول المجتمع ومسئولياته تجاه كبار السن.

٩- النظر لبرامج رعاية المسنين كفاقد تؤثر فى أولويات وخيارات صنع سياسة رعاية المسنين.

١٠- جماعة صنع سياسة رعاية المسنين ، والتى يجب تطوير مفهومها ، بما يسمح بمشاركة المسنين وممثلين من مختلف المنظمات الاجتماعية ، وتزويدهم بالمعلومات ، وتدريبهم لأداء مهامهم فى صنع سياسة رعاية المسنين.

١١- تفعيل الحماية والأمن الاجتماعى للمسنين من خلال شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى ، يديرها ويقيم أدائها المسنين أنفسهم.

١٢- الخيارات والفرص المتاحة للمسنين فى المجتمع ، وتعدد هذه الخيارات والفرص خاصة فى القطاع التطوعى فى المجتمع.

١٣- الرعاية غير الرسمية للمسنين فى المجتمع ، وإغفال دورها باعتبار أن للمسن حقوق فى الرعاية المجتمعية.

١٤- الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبرامج القائمة لرعاية المسنين، وأهمية تقويمها ، وتطوير البدائل المتاحة بمشاركة المسنين أنفسهم.

١٥- المشكلات والقضايا المرتبطة بظروف وأوضاع المسنين ، وأهمية تحليلها ومقارنتها قبل وبعد ترك العمل.

١٦- درجة تكامل وشمولية الرعاية الاجتماعية للمسنين ، وأهمية تحديد مسئوليات والتزامات المنظمات المختلفة لتنفيذ برامج رعاية المسنين.

تاسعا: خطوات صنع سياسة رعاية المسنين:

تمر عملية صنع سياسة رعاية المسنين بمجموعة متصلة ومتسلسلة الحلقات حتى تصل لمرحلة تنفيذ السياسة الخاصة ببرامج ومشروعات سياسة رعاية المسنين وهى :

- الأديان السماوية.
- الدستور.
- القوانين والتشريعات.
- الأعراف والقيم المجتمعية.
- منظمات سياسية وتشريعية منتخبة.
- وزارات حكومية خاصة بتنفيذ السياسة.
- برامج ومشروعات خدمية مرتبطة بحاجات ومشكلات وقضايا المسنين.
- الإشراف على تنفيذ سياسة رعاية المسنين بمشاركة المنظمات الحكومية والشعبية.

هذا وتأخذ التشريعات دورة لاعتمادها وتأخذ طريقها للتنفيذ يحددها الدستور والقوانين والتشريعات المجتمعية.

وما يجب أن نشير إليه هنا هو أن كل خطوة من هذه الخطوات تتضمن العديد من الإجراءات والوسائل لتحقيقها ، ويجب مشاركة المسنين أنفسهم فى تقرير سياسة رعايتهم فى كل خطوة من هذه الخطوات ، فغيرهم غير قادرين على صنع سياسة رعاية واقعية تحقق بفاعلية أهداف هذه السياسة.

عاشرا: مراحل إعداد صنع سياسة رعاية المسنين :

ويعتمد تصورنا هنا على الرعاية المتمركزة حول المجتمع ، وطبيعة التغيرات العالمية الجديدة من ناحية أخرى ، **ويحدد هذا التصور المراحل التالية لإعداد صنع سياسة رعاية المسنين :**

- اختيار أفراد ممثلين أو وزارات الخدمات المختلفة كالتأمينات والشئون الاجتماعية ، الصحة ، المواصلات ... الخ. وكذلك ممثلين للنقابات المختلفة في المجتمع ، والأحزاب السياسية المختلفة وخبراء من أساتذة الجامعات المتخصصين لإعداد سياسة رعاية المسنين فى المجتمع ويستعين هؤلاء بالخبراء والمجالس العلمية والمتخصصة واستشاراتهم ، وترتبط فى أعمالها بالموجهات العامة للسياسة الاجتماعية فى المجتمع ، ودراسة وتحليل مشكلات وقضايا المسنين ، وتحديد أهداف هذه السياسة التى يجب أن تركز على توفير الحماية والأمن الاجتماعى والاقتصادى للمسنين ، وأساليب الاستفادة من خبراتهم فى مجتمع منتج ، وحقوق المسنين.
- يقوم البرلمان بتحديد مسئوليات عمل رئيسية تبدأ بتحديد الاحتياجات الرئيسية لصنع سياسة رعاية المسنين وخطط تنفيذها من قبل الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية التطوعية .
- يقوم رئيس البرلمان بتشكيل لجان عمل يتم اختيارها من داخل المجلس وتكون مهمتهم الأساسية الإشراف على عمليات صنع سياسة رعاية المسنين ومراجعة جميع البرامج والخدمات والوزارات المسئولة عن صياغة هذه السياسة.

وتتعدد نماذج صنع سياسة رعاية المسنين بتعدد نماذج صنع السياسة وبتباين الموجهات وركائز صنع هذه السياسة ، وأهدافها والقضايا التى تتبناها سياسة رعاية المسنين. وتوضح هذه النماذج وترتب الخطوات اللازمة منذ مرحلة إعدادها إلى مرحلة تنفيذها ويقودنا الأمر فى النهاية إلى التعرف على من يقوم بصنع هذه السياسة.

وأخيرا: من يقوم بصنع سياسة رعاية المسنين ؟

توضح تعدد نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية أننا أمام خيارات عديدة من المسئول عن صنع سياسة رعاية المسنين ؟ ولكن فى ضوء استنباطاً من العرض السابق وتأثير التغيرات العالمية الجديدة ، وأهداف سياسة رعاية المسنين ، ومشكلات وقضايا المسنين يمكن أن نتصور :

- أهمية وجود مكتب رئيسى أو مجلس لرعاية المسنين يضم رئيس الوزراء وزراء الخدمات ممثلى الأحزاب ، ممثلى النقابات المهنية والعمالية ، بعض الخبراء من أساتذة الجامعة تكون مهمته الأعداد لسياسة رعاية مقترحة للمسنين فى ضوء ركائز وموجهات صنع السياسة الاجتماعية فى المجتمع ، وثقافة المجتمع وقيمه واقتراح مشروعات القوانين الجديدة التى تحقق أهداف سياسة رعاية المسنين فى ضوء الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع ، وتستعين كذلك بالأجهزة الاستشارية فى المجتمع كالمجالس القومية المتخصصة وغيرها.
- تناقش المجالس النيابية هذه التشريعات وتصدر بعض التشريعات والقوانين الجديدة من خلال لجان عمل هذه المجالس فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة.
- تشكل المجالس النيابية لجان عمل لمتابعة المنظمات المختصة بتنفيذ هذه القرارات والسياسات.
- يجب أن تراعى هذه اللجان والمجالس النيابية أن هناك أصحاب المصالح والصفوة التى تؤثر فى اتخاذ القرارات ويقاومون التشريعات الجديدة التى تناقض مصالحهم ، وأن التسلسل الطبيعى للخطوات التى تمر بها صنع السياسة الاجتماعية يحددها الدستور والقوانين والتشريعات التى تحكم صناعة السياسات المختلفة فى المجتمع.

المراجـــــع

اعتمد هذا الفصل بصفة أساسية على:

طلعت السروجى : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعيـــة ، رعايـــة المسنين نموذجاً، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

(1) Alcock, Cliff, al., Introducing Social Policy, N.V. Prentic Hall. 2000.

(2) Allmendinger, Philip & Chapman, Michael, Planning Beyond 2000, N.,Y. John Wiley & Sons, 2000.

(3) Brueggemann, William G., The Practice of Macro Social Work, U.S.A, BROOKS, Cole. 2001.

(4) Cahill, Michael, The New Social Policy, U.S.A, BLACKWELL Publisher, 1994.

(5) Fitzpatrick, Tony, Welfare Theory an Introduction, N.Y., PALGRAVE, 2001.

(6) Gilbert N., & Specht H., Dimensions of Social Welfare Policy, New Jersey, Prentice Hall., I.n.c., 1974.

(7) Hill, Michael, Understanding Social Policy, N.,Y., Blackwell Publishers, 1993.

(8) Hill, Michael. The Policy Process, N., Y., Harrester Wheatsheaf, 1993.

(9) Jacobson, Wendy B., Beyond Therapy: Bringing Social Work Back to Human Services Reform, Social Work, Vol. 48. No., 1, 20001.

(10) Kennett, Patricia, Comparative Social Policy, Theory and Research, Buckingham, Open Univ. Press, 2001.

(11) Reisch, Michnel & Gorin, Stephen, Nature of Social Work and Future of the Social Work Profession, Social Work, Vol., 46,No., 1, 2001.

(12) Walker, Alan, Social Planning, Britain, Basil Blackwell Publishers, LTD., 1984.

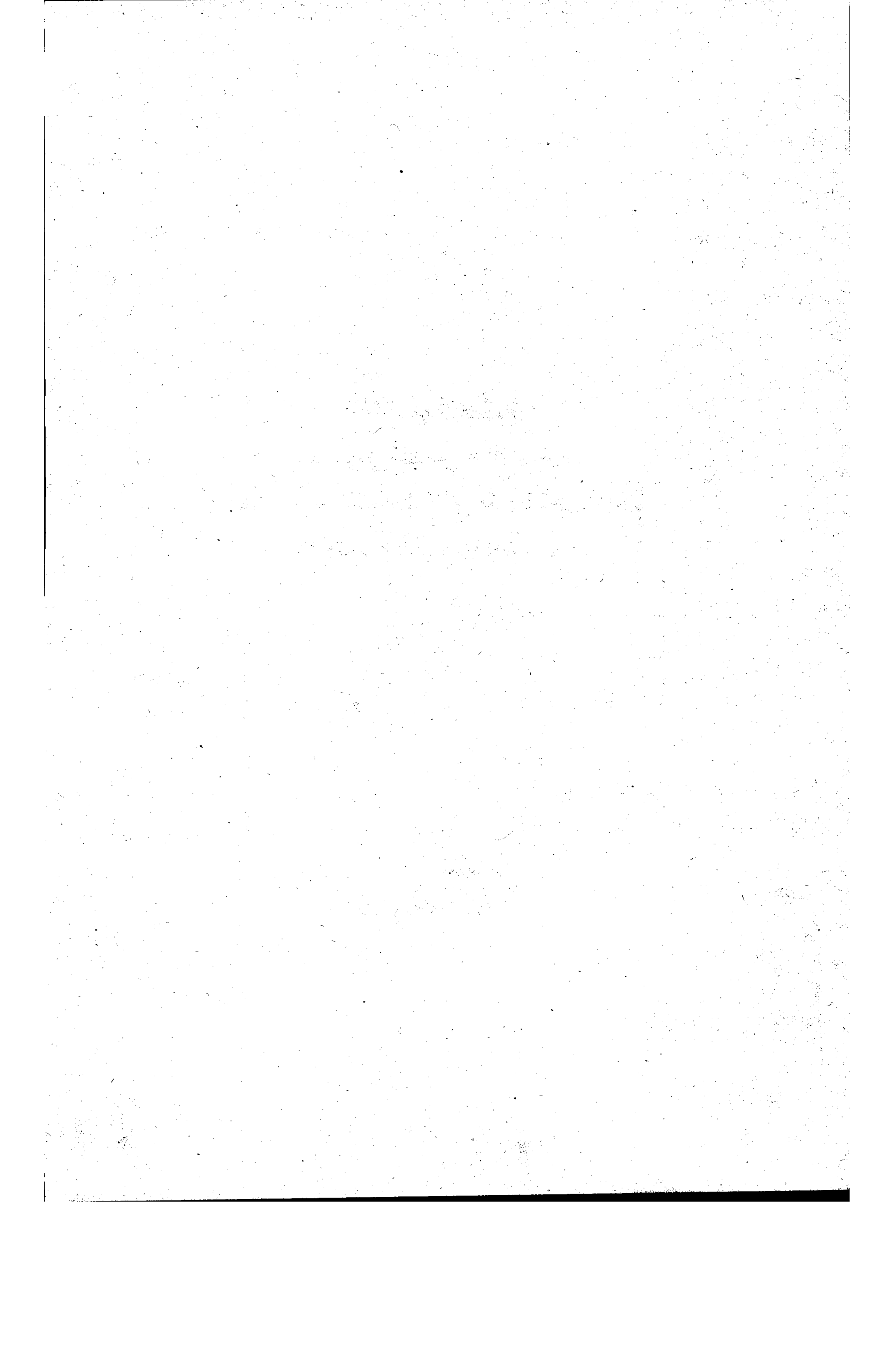
(13) Weeks, M., Social Welfare Policy Furmulation at Macro and Macro Level in Fasr Changing South African. Maatskaplike Work, Social Work, 30., 3, 1994.

الفصل السابع

المجتمع المدني وتداعياته
على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية
المجتمع المصرى نموذجا

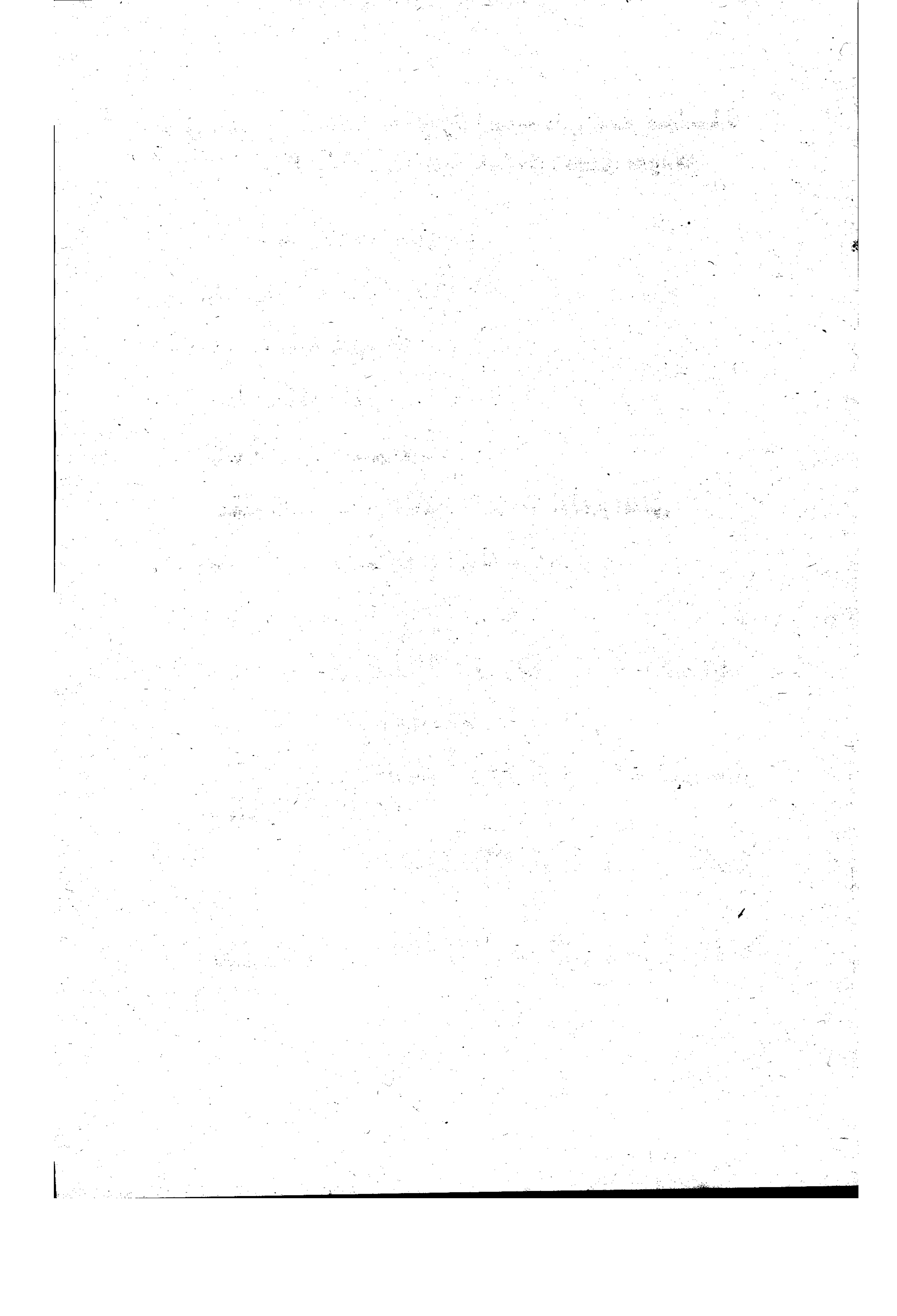
الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي



الفصل السابع : المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية المجتمع المصرى نموذجا

- أولا : المشكلة والقضايا : (طرح عام) .
- ثانيا: رصد أهم التحولات العالمية .
- ثالثا: التنمية المستدامة .
- رابعا: المجتمع المدنى .
- خامسا: أركان المجتمع المدنى .
- سادسا: أهم الخصائص المميزة لمؤسسات المجتمع المدنى .
- سابعا: مؤسسات المجتمع المدنى نماذج وتجارب .
- ثامنا: صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .
- تاسعا: الخدمة الاجتماعية الدولية والمتغيرات العالمية الجديدة .
- عاشرا: ثلاثية المشاركة والدولة والمجتمع المدنى .
- حادى عشر: مشكلات مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار التغيرات العالمية الجديدة .
- ثانى عشر: نموذج مقترح لتدعيم صحوة مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر .
- ثالث عشر: حدود المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.



المجتمع المدني: مفهوم – قديم حديث – أكثر تألقا وتأثيرا وانتشارا ... وتعبير حقيقي لتفاعل أبعاد سياسات الرعاية الاجتماعية بسياق الواقع ... واستقرار حاضرة وتداعيات واستشراف مستقبله وتحدياته .

والأهم من هذا وذاك: أن ندرك بوعي تقوية وتفعيل مؤسساته في صنع وتفعيل هذه السياسات كاستراتيجية وعلامة منهجية لمواجهة التحديات المعاصرة وربما المستقبلية .

أولا : المشكلة والقضايا : (طرح عام)

في العصر الحديث اتسعت دائرة المعلومات والاتصالات بين مختلف المجتمعات وتشابكت المصالح وتعددت القوى بدفع قوى من التكنولوجيا المتقدمة والأسواق الدولية المتنافسة والتكتلات الاقتصادية المرعبة والقوى الاقتصادية والفكرية المتصارعة، ومصر في أشد الحاجة لمواجهة هذه الأوضاع والتغيرات ليس فقط بالدولة وجهازها البيروقراطي الرسمي وبالأنشطة الاقتصادية والمالية وتشريعاتها ولكن أيضا بدفع وتقوية مؤسسات المجتمع المدني في مصر التي يمكنها من تعبئة الجهود الشعبية والتعبير عنها وتجميع القوى المجتمعية للصالح العام ، وترابط عناصر المجتمع وتساندها ،ولتكون عونا للدولة في رسم وصياغة بناء السياسات الاجتماعية وتحديد أهدافها والمشاركة الفاعلة في تنفيذها ومراقبتها وتقويمها .

ومن ثم فان إستراتيجيتنا المنهجية تعتمد على الوصف واستخلاص القضايا والاستنتاج المنطقي ومحاولة الرجوع إلى بعض النماذج والشواهد ذات الاهتمام

ونستهدف مناقشة وتحديد مفهوم المجتمع المدني ،وكيفية تقوية مؤسساته ،ومحاولة تحليل التراث المرتبط به ،ومشكلات مؤسساته ومحاور نموذج لفعالية

تلك المؤسسات وحدود المجتمع المدني فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر .

من خلال محاولة الإجابة على تساؤلات :

- كيفية فهم المجتمع المدني وسياقه وخصائصه ؟
- ما القوى الأكثر فعالية فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية ؟
- ما مشكلات المجتمع المدني فى إطار التغيرات العالمية الجديدة ؟
- ما حدود المجتمع المدني فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

من هنا ظهر افتراضا ضمنيا وراء فكرة المجتمع المدني هذا الافتراض ينهض على أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته ، وأكثر فعالية فى مقابلة حاجات أفراده وسياسات الرعاية الاجتماعية أكثر واقعية فى التعبير عن الحاجات والمطالب وأكثر فعالية فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية،عندما تتواجد به مؤسسات مستقلة عن الدولة تتولى مهاما متعددة كتقديم الخدمات،ومناقشة سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة فى تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات المبدئية للأولويات والممارسات ،والتفكير فى البدائل وأفضلها، ومتابعة ومراقبة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية فى تلك المجالات ، وتقويمها .

لذا فقد تمركز معظم تعريفات المجتمع المدني حول فكرة الإطار المؤسسى للمجتمع المدني الذى يتكون من جميع المؤسسات غير الربحية التى لا تتبع الدولة مباشرة ولذا فان المجتمع المدني هو الساحة التى تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة .

وتحتاج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كذلك إلى تنسيق محكم يقضى بتعاون المجتمع المدني مع الدولة بمؤسساتها فى رسم وصياغة هذه السياسات بأهدافها وتوجهاتها فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المدني .

التنسيق الذى يقضى بتعاون المجتمع المدني مع الدولة فى تنفيذ أبعـــاد السياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ومحاولة سد الثغرات أو الفجـوات فى أداء الدولة خاصة فى مجال الرعاية الاجتماعية ،ولقد حقق هذا النوع مـــن التنسيق نجاحات ميدانية فى مصر حيث تقوم بعــض المنظمــات بمشــروعات ضخمة تهدف إلى امتصاص البطالة الناشئة عن تطبيـــق سياســـات الإصـــلاح الاقتصادي الهيكلي كما تشرف على عمليات التحويل للعمالة التى تم الاســتغناء عنها خلال عملية التحول للقطاع الخاص[٣] .

وتعتبر إحدى القضايا الخلافية الكامنة ما يدور حـــول دور كـل مـــن "الدولة" و"المجتمع" فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها بل ومراقبتها وحل المشكلات ،وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر المتصارعة،أن يلمس انقساما بين فريقين : الأول يرى أن الحل الأمثل لابد أن ينبع من "الدولـة" باعتبارها المسئول الأول والأخير ليس فقط فى رسم السياسات ووضع الحلــول والتخطيط لها وإنما أيضا تنفيذها، أما الفرق الثاني فيرى أملا فى حفز طاقـــات كامنة كبيرة فى المجتمع يمكنها أن تضطلع بدور فعال فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية وحل المشكلات بل ويرى آفاق رحبة لتلك المبـــادرات الاجتماعيـــة (١٧٣،٢-١٧٥) .

ومن ثم يركز أصحاب هذا الاتجاه على قوة مؤسسات المجتمع المدنـــي الكامنة وحفز قدراتها على المبادرة واتساع نطاق تأثيرها ومن ثم قدراتها علـــي التغيير وتعدد وسائل الاتصال ،والتحامهم بالجماهير ومن ثم قدراتها على التعبير الحقيقي عن الحاجات والمشاركة الفاعلة فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية.

يعلق الفريق الأول كل أماله ومشروعاته على الدولة باعتبارها الأقـــوى والفاعلة ،أما الفريق الثاني فيبدو أكثر واقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولـــة قوية وفاعلة ، بل ويراهن على ما يذخر به المجتمع من إمكانات وطاقات يمكـن

الاعتماد عليها ،بل هو يرى فى تلك الحركة المجتمعية زخما يمكـــن أن يشـد الدولة ويسهم فى تغييرها .

على أن هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجـــرد خـلاف نظرى منبت الصلة بالواقع المصرى المعاصر بل هو -على العكـس -يرتبـط بتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية ،وفـــى واقع الأمر فان طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التى طرأت علـى كليهما فى مصر منذ ١٩٥٢ (١١،١٧٥) .

ودور الدولة رئيسي وحاسم حيث تتولى مسئولية رسم وصنع سياســات الرعاية الاجتماعية وأبعادها وتأمين احتياجات المواطنين وفق رؤيـــة شـمولية مركزية أحيانا ولا مركزية ضعيفة أحيانا أخرى فى مختلف مجالات الرعايـــة الاجتماعية.

وبقدر ما حققت هذه الرؤى من بعض النجاحات إلا أنها فى الوقت ذاته لم ترتبط بإطار ثقافى ،وغاب فعالية وقـــوة مؤسســات الرعايـــة الاجتماعيـــة وإفرازاتها من بناء وتنمية القدرات الإنسانية وبات الاعتماد على الدولة فى كـل شي، وفى ظل البيروقراطية المؤسسية يتدنى مستوى الخدمات والقـــدرة علـى مقابلة الحاجات.

إن تتبع تاريخ مؤسسات المجتمع المدني فى مصر وتحليل تطورها فـــى سياق وإطار اجتماعى وثقافي واقتصادي وسياسى وتشـــريعى ، محلــلاً قوتــه ودوافعه إرهاصاته وأسبابه يمكنه أن يفرز من هذا التحليل ويستخلص مبـــادئ وقواعد عامة لتنشيط وتقوية المجتمع المدنى ودوره فى المساهمة فى رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ، ويحدد بذلك مفهوم قطرياً للمجتمع المدنى بعيـــداً عن المفهوم الأوروبى ويتوافق مع الواقع المصرى بأبعاده المختلفة ومرحلتـــه التطورية الراهنة.

إن القضايا التي يجب أن نركز عليها في مصر إذن ، ما المفهوم الوطني للمجتمع المدني ؟ كيف يمكن تقوية المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة ؟ ما دور الدولة في تقوية مؤسسات المجتمع المدني ؟ وماذا نريد من مؤسسات المجتمع المدني ؟ كيف يمكن تعظيم وتفعيل مساهمات مؤسسات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ؟ كيف يتعاظم مساهمات المؤسسات الاجتماعية للمجتمع المدني التجاري المساهمات الفاعلة للمؤسسات الاقتصادية في المجتمع المدني ؟ ما مؤشرات صحوة المجتمع المدني ؟ وما الإطار الاجتماعي والسياسي والتشريعي الذي يدعم صحوة ومسيرة المجتمع المدني ؟

إن قوة المجتمع في مصر في مواجهة " الدولة " أخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينات على نحو يختلف عن الستينات ويتجاوز معدلات السبعينات ، ويمكن القول بأن هناك إرهاصات لنمو ما تعرفه أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية بـ " المجتمع المدني " ، أي المجتمع وقد أضحى منظماً في منظمات ومؤسسات مدنية تسهم في الحد من هيمنة الدولة وهناك أكثر من مؤشر على ذلك :

- فعلى الصعيد السياسي تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة على التعبير عن نفسها من خلال الأحزاب وازدهار التعدد الحزبي وزيادة أعدادها وتعدد برامجها.
- وعلى الصعيد الاقتصادي فإن قوة المجتمع في مواجهة الدولة اتخذت بالأساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط في شكل مشروعات استثمارية تقليدية في مجالات كثيرة وإنما كان أيضاً في أشكال أخرى.
- وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي بشكل عام حيث ازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث أعدادها أو من حيث حيويتها وزيادة فعاليتها وتمتعها بدرجات أكبر من الحرية في اختيار قيادتها وصياغة سياساتها كما

تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات ، وشهد المجتمع المصرى فى المدن والقرى حركة نشيطة لإنشاء جمعيات أهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ، ولم يكن غريباً فى هذا السياق أيضاً أن القوى التى استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هى القوى الأكثر وعياً بمصالحها والأكثر نشاطاً لتحقيق أهدافها (٢ ، ١٩٥).

كما تم أيضاً محاولة تغيير التشريعات المنظمة للعمل الأهلى والتطوعى فى مصر وتغيير قانونها الذى ساد أكثر من خمسة وثلاثون عاماً التى تم إلغائها لعدم دستوريتها ثم معاودة الإعداد للتغييرات التشريعية مرة أخرى.

إن القضية المحورية والرئيسية هى: أى القوة أكثر أهلية للتركيز عليها فى رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر؟ هل هى بيروقراطية الدولة أو هى الرأسمالية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى ؟ وليس معنى ذلك المصادرة على حقيقة أن كل تلك القوى لابد وأن تتضافر لرسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية ، ولكن القضية تهتم بأى القوى أكثر تركيزاً وأهلية لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر ولديها قدرات كامنة يمكن تحريكها وتوظيفها وتوجيهها لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية بل وتنفيذها ومتابعتها ومراقبتها وتقويمها.

أن ذلك يعكس بالضرورة أهمية إطلاق كافة طاقات المبادرة والإبداع والعمل النشط والالتحام بالجماهير واكثر الساحات للتفاعلات الاجتماعية أمام مؤسسات المجتمع المدنى والدور المطلوب من الدولة هو تشجيع صحوة هذه المؤسسات.

إن هذا التعويل على دور فاعل ورئيسى للمجتمع المدنى وليس الدولة يستند إلى عدد من المبررات الموضوعية تتحدد فى :

- بيروقراطية الدولة حيث تتزايد وتتكاثر الأجهزة البيروقراطية بفروعها وأعدادها المختلفة وتتضخم فى حجمها وأخذت تعانى فى نفس الوقت من

قصور الموارد (بسبب الأعباء الهائلة الواقعة على الدولة أو التى ألزمت نفسها بها) وجمود التشريع وضعف الكوادر والقيادات وغياب آليات التحديث والتطوير.

أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر يعتمد بصورة مباشرة وأساسية على الطاقات الكامنة والواعية المعبرة عن الحاجات القريبة من الجماهير وأنها تتجاوز الإمكانات المستغلة الهائلة لدى الدولة المصرية فإنها تتجسد سياسياً واجتماعياً وثقافياً فى مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة.

وواقع الأمر أن مصر تشهد إرهاصات صحوة لا يمكن تجاهلها سواء فى الرأسمالية المصرية ، أو فى مؤسسات المجتمع المدنى وهذا التلازم بين " جناحى " الصحوة ، ليس مسألة مصادفة عرضية ، ولكنه تلازم طبيعى ومنطقى، فازدهار القطاع الخاص المصرى وبرز طبقة متسعة ومتماسكة من المنظمين ورجال الإنتاج إنما هو سند مادى قوى لمؤسسات المجتمع المدنى ، وبالعكس فإن مؤسسات المجتمع المدنى القوية (من أحزاب ، ونقابات ، واتحادات ، وجمعيات) تمثل سياجاً قوياً لحماية ودعم المشروع الرأسمالى الخاص ، وأيضاً لتوجيهه وترشيده لخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبرى للأمة المصرية ، ويمكن أن يكون مساهمات رجال الأعمال ودور مؤسسات رجال الأعمال نموذجاً لذلك.

غير أن تلك الصحوة للمجتمع المدنى وللرأسمالية المصرية لا تتم فى ظروف سهلة أو مواتية على العكس فغن هناك مشكلات عديدة تواجهها سواء من البيئة المحيطة بها أو بسبب آليات وظروف نموها ذاته ويمكن الإشارة إلى مشكلتين أساسيتين : (٢ ، ١٩٧-١٩٨)

المشكلة الأولى: هى المقاومة من بيروقراطية الدولة لنمو القطاع الخاص ولتبلور مؤسسات المجتمع المدنى ، مما يضعف من المساحة الواجبة لمشاركتها الفاعلة فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية.

المشكلة الثانية: والتى تحتاج إلى أكبر قدر من البحث والمواجهة ، وتتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصرى نفسه والتى يمكن أن نسميها ضعف تراث " المؤسسية " فى مصر ، فبسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موغلة فى التاريخ المصرى القديم والحديث ، ترسخت لدى المصريين " ثقافة " معينة وترسخت لديهم سلوكيات تضع كل المسئولية على الحكومة المركزية (راجع جمال حمدان فى كتابه الشهير شخصية مصر)

وتغذى النزعة الفردية ، وتتنافى مع روح العمل الجماعى المؤسسى بكل ما تتطلبه من قيم والتزامات وسلوكيات ، فى حين أن الإبداع الفردى سمة مميزة وممكنة دائمة للمواطن المصرى ، فإن الإبداع الجماعى أو المؤسسى لا تزال ظاهرة استثنائية فى المجتمع المصرى.

ستتخلى الحكومات تدريجياً عن مسئولية الرقابة وفرض الالتزام بالقوة وستحيلها إلى الأسرة وإلى مواثيق شرف المهنة ومن المتوقع أن تتحول القيم والأخلاق إلى صناعة قائمة بذاتها تقوم على استخدام الوسائل الإلكترونية للرقابة عن طريق برامج احتجاز المعلومات Blocking Software وخدمات رقابية أخرى مدفوعة الثمن (كشركات الأمن الخاصة) (١٤ ، ٤٧٢)

وتمثل مؤسسات المجتمع المدنى جماعات التعبير Expression Groups فى المجتمع ومن ثم فمشاركتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية يرتبط بشكل مباشر فى ارتباط هذه السياسات بالواقع المجتمعى والتعبير عن الحاجات الحقيقة لأفراد المجتمع.

إن دور الجماعات الشعبية فى المشاركة الفاعلة فى التخطيط والتنمية وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية محوراً وركيزة أساسية تركز عليه جميع الدول وتعدد المؤتمرات والندوات عن الخطة من أسفل إلى أعلى فى تطوير البيئة ، وكيفية صنع سياسات الخطة من أسفل إلى أعلى فى عملية التطوير.

إن التساؤل الرئيسى والمحورى هو: ما هى القوى الأكثر أهلية لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر والمشاركة بفاعلية فى رسم وتوجيه سياسات الرعاية الاجتماعية ، هل هى بيروقراطية الدولة ؟ أم هى الرأسمالية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى ؟

يرتبط ذلك بشكل أو بآخر بتحديد الأهداف وصياغتها حتى يمكن تحديد الخطط العلمية لتنفيذها بوعى واستخدام العقل للوصول إلى تلك الأهداف بصورة منظمة ومحسوبة وخطوات مدروسة متوقعة والعقل " سير " منظم نحو هدف مقصود ، وحيث لا سير فلا عقل ثم لا يكون هنالك هدف معلوم يجئ السير سيرا نحوه ليحققه.

إن هناك فرقاً بين تحديد الأهداف من أعلى دون مشاركة فاعلة وبين اختيار الأهداف ، حيث يعتبر اختيار الهدف عملية " إرادية " تتم بالرغبة – أى بالجانب العاطفى من الإنسان – إذ أن كل " ميل " عاطفة والإرادة والرغبة والعاطفة والميل كلها أسماء على ما ليس بعقل فى تيار النشاط الإنسانى ، فحينما يكون الهدف اختيار ورغبة وميل يصبح أمراً يريد أن يتحقق ، فكيف يتم ذلك ؟ هاهنا تبدأ العملية " العقلية " ترسم المراحل والخطوات ، حتى يتحول الهدف المختار من مجرد رغبة وميل إلى واقع ماثل محسوس (٨ ، ٢٢٣).

وتعتبر منظمات المجتمع المدنى الأقدر على الاتصال بالقواعد الشعبية الدنيا بحكم طبيعتها التوعية الشعبية ، ومن ثم الأقدر على تلمس حاجاتها ومشكلاتها وتمثل تطلعاتها وتعبر عنها ومن ثم هى الأقدر على صياغة أنسب سياسات الرعاية الاجتماعية فى مجالاتها المختلفة.

لكننا هنا نقترح ضرورة وجود نموذج لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر قادرة على الوفاء بمهامها ومساهمتها فى صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ويقوم النموذج المصرى وينهض على ارتباط المجتمع المدنى بالجذور التاريخية والثقافية للمجتمع بعيداً عن المفاهيم الأوروبية للمجتمع المدنى

فمازالت الأسرة والقبيلة والعشيرة فى مصر لها سياقها الثقافى المؤثر ويزخر المجتمع بالنماذج التطوعية والأهلية الرائدة التى تساهم فى بلورة مفهوم ونموذج رائد للمجتمع المدنى بمؤسساته.

وتشير الدلائل التاريخية لتطور الخدمة الاجتماعية أنها من المهن التى نهضت على مفهوم المجتمع المدنى وعملت فى سياقه وساهمت فى بلورة وتحقيق أهدافه وإنشاء وتفعيل منظماته ليس فى النموذج المصرى فقط ولكن فى النماذج والمجتمعات الأخرى ، وقد يرتبط بعلاقة حاسمة فعالية الخدمة الاجتماعية بتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى فكلاهما يؤثر إيجابياً فى ارتقاء ونهوض الآخر وسبب من أسباب تفعليه.

ثانياً: رصد أهم التحولات العالمية :

يمكن رصد أهم التحولات العالمية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي باختصار فيما يلى :

- التحول من المحلية إلى العالمية سواء فى الاقتصاد أو التجارة أو التكنولوجيا التى تحولت بدورها من بسيط ومحدودة إلى عالمية.
- التحول من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى.
- التحول من المركزية إلى اللامركزية والمحليات ومن منظمات الهرمية إلى المنظمات الشبكية NET WORKS .
- تبدل الاهتمامات قصيرة المدى إلى اهتمامات المدى البعيد بما يعكس أهمية التخطيط ، وأهمية بناء وتنمية قدرات الإنسانية.
- البدائل المتكاملة بدلاً من البدائل المتعارضة.
- التركيز على الإنسان الفرد ، تزايد أهمية البيولوجيا ، ونمو الديمقراطية بالمشاركة ومؤسسات المجتمع المدنى ، تجاوز تكنولوجيا المعلومات كل القيود والحدود من خلال الميديا.

- الاتجاه نحو الخصخصة ، واتفاقية الجات والعولمة وتداعياتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- ظهور اهتمام متزايد بدور المرأة القيادى ، التنمية المستمرة والمتواصلة ، ومفهوم المجتمع المدنى ، ومحاولات إقامة اقتصاد عالمي جديد والشركات عابرة القارات ، والاهتمام المتزايد بالتعليم والتنمية البشرية ببناء وإعادة بناء تنمية القدرات البشرية ، الميديا وثورة المعلومات وتداعياتها.

ثالثا: التنمية المستدامة :

ظهر مفهوم الاستدامة أو التواصل منذ عهد بعيد خاصة فى اليونان وذلك فى فكرة آلهة الأرض ، حيث استخدم كمعيار للثواب والعقاب ، يكافأ كل من يهتم بالبيئة ويعاقب كل من يخل بالنظام البيئى ، ومن ثم يساهم فى ممارسة البقاء ، ثم تبنى الفكرة رجال التاريخ فى الثمانينات وازداد أهمية الفكرة المشاكل البيئية الكبرى وخاصة فى العالم الثالث.

- تآكل التربة.
- التصحر.
- استنزاف الغابات الاستوائية (١٩ ، ١-٣)

ويعرفها " باربير " BARBIER (١٩٨٧) بأنها تقاطع أهداف متناقضة لثلاث أنظمة أساسية هى النظام البيولوجى البيئى ، النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي وتتفاعل وتتكامل هذه النظم الثلاث بغرض الحفاظ على الثقافة التقليدية بما تتضمنه من قيم ومعايير تتكامل بصورة ديناميةلتحقيق أهداف النظم الثلاث (٢١ ، ٢٣).

وإنها إشباع دائم لحاجات الإنسان (١٧ ، ٣).

ويقرر تقرير التنمية البشرية بأنها توسيع نطاق قدرات البشرية إلى أقصى درجة وتوظيفها أقصى توظيف ممكن فى جميع الميادين مع مراعاة

الإنصاف فى التوزيع بتقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والمقبلة (٧، ١٣).

النظام العالمى الجديد ظهر فى الأفق فى نهاية القرن الماضي حركات – حرية التجارة – الهيمنة التكنولوجية – الهيمنة الاقتصادية – الحفاظ على البيئة – العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ما دعم الاعتماد على التنمية البشرية وقدرات الإنسان الذى يتفاعل مع البيئة.

تعتمد التنمية المتواصلة على أن يكون الناس لديهم القدرة على المشاركة الفاعلة فى القرارات التى تؤثر فى حياتهم.

من يبدأ ؟ من يشارك ؟ من يستفيد ؟ من يتحكم ؟

والإجابة على هذه الأسئلة وبشكل حازم تعكس فى الواقع العلاقة التلازمية والتبادلية بين المجتمع المدنى والتنمية المستدامة ففاعلية أحدهما يعكس فعالية الآخر وكل منهما مطلب وسبب فى وجود الآخر ، حيث أن الإنسان هو الذى يبدأ ويشارك وهو المستفيد ومن ثم يجب تدعيم قدراته على التحكم والتوجيه.

والتنمية البشرية تكون متواصلة عندما يتداخل ويتفاعل عمليات حقوق الإنسان (الأمن – الغذاء – المسكن – الخدمات) المشاركة – مصر التنمية البشرية (تعليم – صحة – ثقافة) مع ضرورة وجود سياسة – برامج مخططة – وسائل وميكانيزمات لتنفيذ المشروعات المخططة[١٣].

حكومة المجتمع المدنى ومسئولية التنمية البشرية المتواصلة تحتاج إلى استراتيجيات تتوافق مع أوضاع المجتمع القائمة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتشريعات قانونية وأساس علمى وتكنولوجى من إبداع وبحوث والاستفادة من البيانات والمعلومات وشبكة أمان اجتماعى واقتصادى لمواجهة الفقر وأوضاع الفقراء ومعايير ومقاييس لحماية البيئة ولامركزية فعالة فى إطار ديمقراطى ووسائل اتصال فاعلة وشبكة علاقات داخلية موجهة.

هل هو بناء القدرات لدى الإنسان أو إعادة بناء القدرات ؟

إن بناء القدرات لدى الإنسان قد يتطلب التضحية من أجل أجيال مقبلة وإن كان يرتبط بصورة حاسمة بمستقبل التنمية في المجتمع ، غير أن بناء القدرات يتبعه التنمية المعاصرة في المجتمع ، غير أن الاتجاهين يتلازمين لتحقيق استدامة التنمية واستمراريتها من ناحية ، كما يجب على سياسات الرعاية الاجتماعية أن تتضمن ذلك في أهدافها عند صياغة أطرها وبنائها في المجتمع من ناحية أخرى ، كما يرتبط بناء القدرات بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى وتقوية هذه المؤسسات في المشاركة الفاعلة في صنع هذه السياسات.

رابعاً: المجتمع المدني :

لا يعد الاهتمام بالمجتمع المدنى وقضاياه ودوره جديداً ، ولكن يرتبط هذا الاهتمام والدور بتطور الفكر الإنسانى من ناحية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التى تطرأ على المجتمع الإنسانى ، وأهدافه – ما تحقق وما لم يتحقق منها – من ناحية أخرى ، وأى تغير فى المجتمع الإنسانى ، وأهدافه إنن يلازمه تغير فى مفهوم المجتمع المدنى ومضمونه من ناحية أخرى كما يرتبط هذا المفهوم بتطوير المشاركة الشعبية من ناحية أخرى والجهود والسياسات الرامية لتحقق هذا التطور من ناحية ثالثة.

ومن ثم يؤثر في تطور مفهوم المجتمع المدني ومضمونه وأدواره ومجالاته ما يلي:

١- تطور وتغير الفكر والمعرفة الإنسانية.

٢- التغيرات المجتمعية.

٣- تغير الأهداف المجتمعية.

٤- جهود ومحاولات تفعيل المشاركة الإنسانية فى المجتمع.

٥- تغيير وتطوير مفهوم سلطة وهيمنة الدولة والمؤسسات الحكومية من خلال المركزيات المتسلطة.

٦- تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية وقدراتها.

وقد استخدم المفهوم بوصفه نقيضاً للوحشية والفوضى وبوصفه أخيراً نقيضاً للدولة وساعد فى تأكيد هذا المعنى ما طرأ على العالم المعاصر من تغيرات كشفت الغطاء عما ارتبط بسيطرة الدول وسلطة وأجهزة على معظم أصعدة المجتمع ، خاصة ما عرف بالمركزيات المتسلطة (٤ ، ٦٣-٦٥).

واستخدم المفهوم تاريخياً باستخدامات متباينة ، تعكس ما طرأ على المفهوم من تحولات فالبعض كان يركز على التحديد الهيكلى العام للمفهوم باعتباره مجموعة من العلاقات الاقتصادية ، ونقل البعض الآخر المفهوم (تعد محاولة جرامن محاولة جادة) إلى الحيز الثقافى وأعطى للمجتمع المدني محتوى ثقافياً يبحث عن قنواته وأدوات ذيوعه خارج ما هو ملموس ومادى على نحو مباشر وفهم استمرار السلطات القائمة على غير القمع أو القوة الاقتصادية ، ومحاولات عربية تحاول تطويع استخدام المفهوم والتخلص من النزعة الأوروبية المركزية للمفاهيم والتوافق مع نوعية المجتمعات العربية حيث أدمج البعض العائلة والحرف الطائفية والمؤسسات الدينية التى لا تخضع للرقابة المباشرة للدولة (١٢ ، ١٦-١٨).

ربما كان عقد الثمانينات فى القرن الماضي هو عقد الهيئات غير الحكومية ومؤشر ذلك زيادة الاتجاه نحو التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الأهلية لتحقيق أهداف التعاون الدولى والتنمية الاجتماعية.

وكذلك الزيادة المطردة فى عدد ونوعية ومستويات عمل وأداء المنظمات غير الحكومية سواء فى المجتمعات المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، كما أن المساهمات الفاعلة لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة للدول النامية وتدخلها فى الأزمات بفاعلية مع هذه الدول وتجاربها وبعض نماذجها فى التنمية فى الدول النامية شواهد مؤكدة على نهوض وتدعيم المشاركة الشعبية وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية من خلال المجتمع المدنى.

هذا مع قصور المنظمات الحكومية المحلية الإقليمية والإقليمية والدولية وقدراتها فى تحقيق معدلات التنمية المنشودة والعدالة الاجتماعية وسياسات رعاية اجتماعية فاعلة يمكن تنفيذها.

ويعرف بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فى استقلال عن سلطة الدولة ، تعمل لتحقيق أهدافها فى الميادين المختلفة، سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية (١٠)

ويذهب البعض (١٢ ، ٢٢) إلى تحديد تعريف المجتمع المدنى باعتباره شاملاً كل التنظيمات والحركات الاجتماعية ، بالمعنى الشامل للاجتماعى الذى يشتمل على الأيديولوجى والسياسى والثقافى وأنماط العلاقات المجتمعية الاقتصادية المستقلة وشبه المستقلة عن سلطة الدولة وأجهزتها والتى تسعى من خلال تعبئة إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية والروحية إلى إحداث تطويرات مرغوب فيها للمجتمع لصالح الجماعات المهنية والنوعية – ذكور ، إناث – والجيلية – شباب – مسنين والشرائح والقوى السياسية والاجتماعية.

وبذلك يركز على الصعيد الإجرائى للمفهوم ، وربط المجتمع المدنى بالجذور التاريخية للمجتمع والحركات الاجتماعية ، ويحاول المزاوجة بين المفاهيم الغربية والعربية ، كما أن المفهوم تجاوز النشاطات الأهلية الخدمية والتكافلية ، ومن ثم ركز على أركان المجتمع المدنى فى التنظيمات التى لا تخضع لسلطة الدولة.

ويحدد البعض (٩ ، ٥-٦) المجتمع المدنى بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف وبذلك تشمل تنظيمات المجتمع المدنى كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات أى كل ما هو غير حكومى أو كل ما هو غير عائلى موروث.

ويحدد هذا المفهوم أركان المجتمع المدنى الأول يتمثل فى الفعل الإرادى الحر ، مثل تنظيمات الجماعة القرابية كالأسرة والعشيرة والقبيلة لأن لا دخل للفرد فى اختيار عضويتها ، أما الركن الثانى فهو أن المجتمع المدنى مجتمع عضويات يتضح فى جماعية التنظيم ، بينما الركن الثالث يتمثل فى وجود أسس أخلاقية وسلوكية كقيم الاحترام والتسامح والتعاون.

وفى ضوء ذلك فإن مفهوم المجتمع المدنى ومضمونه :

- لا يوجد اتفاق على مفهوم واحد محدد بل مفهوم متباين بين المجتمعات والباحثين.
- يتباين المفهوم بتباين اهتمامات وأهداف الباحثين.
- تفرز كل حقبة تاريخية مفهوماً محدداً للمجتمع المدنى حتى على صعيد المجتمع الواحد.
- يترادف هذا المفهوم مع مفهوم المنظمات غير الحكومية.
- يتسع المفهوم ليشمل فى إطاره المسافة ما بين الأسرة والدولة والمنظمات والتنظيمات والجهود المبذولة فى هذه المسافة المتسعة.
- لا يركز هذا المفهوم على الجهود والأنشطة الخدمية والتكافلية فقط بل يتعدى ذلك من اتساع دائرة المشاركة الفاعلة فى اتخاذ القرارات وصنع سياسات ومحاولة إشباع الحاجات والتى قد تتمركز على فئات محددة وطائفية مستهدفة وقد تمتد لتشمل أفراد المجتمع ككل.

ويشير مصطلح المجتمع المدنى إلى مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية وشبه الرسمية وهذه الكيانات تحتوى على تشكيلة واسعة ابتداء بالأحزاب السياسية والنقابات وانتهاء بالتجمعات المهنية والجمعيات الأهلية(٢٩).

وبالرغم من تركيز هذا المفهوم على شمولية المجتمع المدنى غير أنـــه يهمش بعضها ويدعم البعض الآخر ، كما أنه يركز على التحديد الهيكلي البنائى والكيانى لهذه التشكيلات على حد قوله.

والمجتمع المدنى كما نركز عليه هو التنظيمـــات والمنظمـــات الأهليـــة والشعبية والطائفية سواء أكانت أهدافها اجتماعية أو اقتصاديـــة أو سياســـية أو ثقافية ، والتى قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين ، وتعمل مستقلة عـــن سلطة الدولة ولها استقلاليتها ، وتعتمد علـــى العضويـــة والمشـــاركة الحـــرة التطوعية، ولها بنائها التنظيمى وهيكلها الإدارى الحر ، والقدرة على المشـــاركة الفاعلة فى اتخذا القرارات.

ويتطلب تدعيم فعالية المجتمع المدنى وتنشيطه إحداث تغيير مؤسســـى للوفاء بمطالب هذه المؤسسات والقيام بالدور المتوقع منها في المساهمة النشـــطة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وتغير المؤسسات لابد أن يفهم على أساس أن المؤسسة وحدة اجتماعيـــة وتغيرها نوع من التكيف لمواقف وحالات معينة تتمكن المؤسسة من خلاله مـــن أن تضمن إمكانية استمرارية وجودها على أنها نسق متميز.

خامسا: أركان المجتمع المدنى :

يمكن أن نحدد أركان المجتمع المدنى فى :

١- شرعية أو قانونية الوضع.

٢- العضوية الاختيارية.

٣- الاستقلالية ، التى تدعم قدراتها الذاتية فى أن تحكم نفسها بنفسها.

٤- المشاركة الحرة التطوعية.

٥- البناء التنظيمى المرن الذى يرتبط بقيم يتقبلها الأعضاء لتنظيم مشـــاركتهم الحرة.

٦- ترتبط بسياق حضارى وثقافى محلى في مجال التطوع.

سادساً: أهم الخصائص المميزة لمؤسسات المجتمع المدني:-

يجب أن تتميز مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل قوتها ودورهـــا فـــي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بعدد من السمات والخصائص أهمها :

- أن يكون للمؤسسة موقعاً متميزاً على شبكة التخطيط وصنع واتخاذ القـــرار في المجتمع المدني.
- تكيف مؤسسات المجتمع المدني مع التغيرات العالمية الجديدة.
- شعبية وديمقراطية مؤسسات المجتمع المدني.
- تدعيم استقلالية المؤسسات بأبعاد الاستقلالية المختلفة مما يتيـــح الفرصـــة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة أطرا السياسة الاجتماعيـــة في المجتمع.
- أن تتضمن جميع مؤسسات المجتمع المدني قسم خاص بالمعومات ، حيـــث تؤثر المعلومات في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما أن المؤسســـات التي تملك المعلومات أكثر قوة وتأثيراً من غيرها التي لا تملك المعلومات ، بالإضافة إلى حق مؤسسات المجتمع المدني في طلب المعلومات.
- تحديث ومرونة التشريعات التي تشجع وتدعم المشاركة الشعبية ويصـــاحب هذا التحديث وتلك المرونة وسائل تنفيذ هذه التشريعات.
- مرونة تغيير أهداف مؤسسات المجتمع المدني بحيث تستوعب دائماً وبدرجة عالية من السرعة أي تغييرات قد تطرأ على المجتمع.
- تحديد وتوقع أدوار المشاركة الاجتماعية والشعبية في أي خطة اجتماعيـــة لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية وتنفيذ سياستها.
- عدم تبعية النشاط الأهلي ومؤسساته كالجمعيات الأهلية مثلاً لوزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية ، وإنما إطلاق تبعيتها لمجال نشاطها كتبعية الجمعيات التي تركز أنشطتها على البيئة لوزارة البيئة ، وهكذا.

- تحليل مخرجات القطاعات المختلفة لخدمات الرعاية الاجتماعية وتوصيفها بما يساهم فى صنع سياسات رعاية اجتماعية ترتبط بحاجات الواقع المجتمعى وظروف وأوضاع المجتمع بأبعاده المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما يساهم فى صياغة أهداف سياسات رعاية اجتماعية واقعية قابلة للتطبيق ، وبشكل ارتقائى يلاحظ من خلال تراكم معدلات عائد مخرجات مؤسسات المجتمع المدنى ، مع الربط بين مخرجات القطاعات المختلفة لسياسات الرعاية الاجتماعية خاصة فى المستويات المحلية والإقليمية.
- التطوير التنظيمى والمؤسسى لمؤسسات المجتمع المدنى بما يدعم قدراتها على استخدام أساليب الرقابة الذاتية (غير الرسمية) أكثر من الرقابة الرسمية وإزالة الحواجز بين قطاعات الهيكل التنظيمى Boundaryless Structure.
- توسيع نطاق استخدام وتوظيف المعرفة الناتجة عن العقل البشرى وتوظيف أسس البيئة خاصة البيئة الطبيعية ، والاعتماد على القدرات المحلية لإيجاد الميزة المميزة Differential Advantage.
- تحقيق صورة فاعلة للاندماج بين مؤسسات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى بما يدعم القدرات المجتمعية فى الاعتماد الذاتى المتبادل بين مؤسسات المجتمع وبما يعظم القوة التفاوضية لمؤسسات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، ووصولها إلى الندية وتدعيم قدراتها على المنافسة.
- تكوين التحالفات المحلية بين مؤسسات لمجتمع المدنى النوعية بما يعزز ثقلها فى صنع القرارات المتعلقة بسياسات الرعاية الاجتماعية.

سابعاً: مؤسسات المجتمع المدنى نماذج وتجارب :

- بدائل التنمية الريفية ودور استراتيجية التنمية المحلية (حالة تنزانيا TANZANIA (٢٢ ، ١٠٥-١٣٨) والتى اعتمدت على المدخل الشمولى والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاعتماد على جماعات العمل وتحديد أهدافها والتأكيد على اللامركزية والاعتماد على الذات والمساواة الاجتماعية للسكان الريفيين والاهتمام بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية وحققت تنزانياً شوطاً ملحوظاً فى التنمية الاجتماعية بزيادة التعليم العالى وانخفاض التنمية والتركيز على الإنتاجية والاعتماد على مدخل الحاجات الأساسية.
- جمعية التوظيف الذاتى للمرأة SEWA (٢٦ ، ١٥٤-١٥٦) فى الهند فى منطقة GUJARAT لتنظيم وتشجيع وتدعيم السوق لتنمية المرأة والأطفال فى المناطق الريفية وتكامل التنمية فى هذه المناطق ، وهذه التجربة نموذجاً للتنمية والمشاركة فى جهودها وإدارة قوة الجماعة لتقوية محدودى الدخل ويوصف نشاط الجمعية بأنه جماهيرى أو قاعدى للعمل مع المرأة الريفية للتغلب على عوامل الفقر وتضمنت أنشطتها بناء مؤسسات شبه حكومية للأنشطة الاقتصادية وتدعيم علاقات الجماعات فى المجتمع ومراقبة الجهود التنموية.
- كما تعتبر منظمة أو جمعية الشباب من أجل الوحدة والعمل التطوعى YUVA فى المناطق الحضرية فى مومباى بالهند (٦ ، ٩٧) من المؤسسات غير الحكومية التى تعمل من أجل حقوق فقراء المناطق الحضرية ، وتنظيم الشباب والنساء من أجل العمل الاجتماعى فى مجالات الإسكان والصحة والتعليم والنظام القضائى ، وتسدى المشورة كما تقوم هذه الجمعية بالدعوة فى مجال وضع السياسات.

- ومن المؤسسات التى نجحت فى الجمع ما بين الخدمات بكفاءة وتعبئة الحركات الشعبية منظمة رابطات التقدم الريفية (٥ ، ٩٧) وهى منظمة محلية غير حكومية تضم مجموعات محلية كل منها يتراوح بين ٥ أسر و٣٠ أسرة وهى مجموعات عمل تقليدية استطاعت أن تصمد أمام توليد الدخل وأمتد نشاطها أخيراً فى مجالات التعليم والصرف الصحى والخدمات الإرشادية والأمن الغذائى وغيرها من الخدمات وتعمل الآن فى ثلاث مقاطعات وتضم أكثر من ١٠٠٠ مجموعة (٨٠٠٠٠ أسرة)
- كما تركز برامج التنمية الحضرية فى فرنسا على بناء التنايات ومنع الاستثناء الاجتماعى من خلال برامج التنمية التى ستساعد على حدوث التغيير فى سوق العمل وتحسين دور الروابط المحلية وبرمجة المشاركة الاجتماعية التى ستساعد على تحقيق الأهداف (١٦ ، ٧٧-٨٥).
- ويوجد فى مصر العديد من النماذج منذ القرن التاسع عشر من خلال نماذج لمنظمات أهلية وحزبية ونظام الوقف وجمعيات ونقابات فاعلة كان لها دورها ومساهماتها فى الرعاية الاجتماعية وقوتها ووزنها والتى تحتاج كما نرى إلى توثيق تاريخى من منهج تاريخى للمحافظة على هذا التراث المؤسسى المجتمعى.

غير أن الإضاءة التاريخية للنموذج المصرى المجتمعى المدنى يمكن أن تفرز :

اقتران البدايات الجنينية منذ أوائل القرن التاسع عشر بتأثير حركة الإصلاح المؤسسى وقتذاك وتمثلت فى إحلال النقابة محل الطائفة والمدرسة مكان الأسرة والقانون مكان العرف مما ساهم فى تفكيك التكوينات الاجتماعية التقليدية.

كما أنه لا يوجد حتى الآن فى مصر صيغة محددة لتنظيمات المجتمع المدنى تجيب بصورة حاسمة عن القضايا التى تم طرحها غير أن الاهتمام

والنهوض لهذه المؤسسات يرتكز على الزيادة الكمية غير الكيفية لمؤسسات المجتمع المدنى وغياب قوتها ودورها فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر بالصورة المتوقعة.

إن الدساتير المصرية بدأ من دستور ١٩٢٣م يدعم عمل المؤسسات المدنية.

إن للمؤسسات المدنية دورها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومواجهة الأزمات والمشكلات الاجتماعية.

إن أنشط هذه المنظمات هى تلك المنظمات الاقتصادية ، خاصة فى هذا القرن.

أن بعض الجمعيات الأهلية المصرية ذات الاتصالات الدولية تتمتع بدعم مادى كبير مما دعم من مشاركتها فى بعض المحافل الدولية كمؤتمر السكان بالقاهرة (١٩٩٤م) ومؤتمر المرأة ببكين (١٩٩٥م) ما يدعم من قوتها على الساحة الدولية ومشاركتها فى رسم وصياغة السياسات الاجتماعية.

ثامناً: صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

يختلف مفهوم الرعاية باختلاف المجتمعات ولذلك يختلف تركيب بنائها وأساليبها والغرض من تقديمها من مجتمع لآخر (٢٤ ، ١٨٥) حتى فى المجتمع الواحد يختلف المفهوم والبناء فى كل فترة تاريخية عن الفترات التاريخية الأخرى.

يرتبط تطور دور الدولة فى الرعاية الاجتماعية على الدول الصناعية من خلال التزامها بالرعاية الاجتماعية لمواطنيها وكذلك فى مجتمعات ما بعد الصناعة وما صاحب ذلك من تغيرات فى الحياة الاجتماعية

وتغير النظرة لمسئولية الأفراد فى المجتمع وطبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والقوى المحركة للتطور السياسى ويساعد تحليل وتتبع هذه الظروف والأوضاع على تفهم طبيعة سياسات الرعاية الاجتماعية (١٨،١٢-١٣).

ويحدد " ريتشارد تتمس " R. Titmuss (٢٨ ، ٩٦) السياسة الاجتماعية بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافى متاعب متوقعة أو التحكم فى مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

وترتبط سياسات الرعاية الاجتماعية بالقرارات والتشريعات الملزمة والمبادئ المعلنة وتكامل الجهود الحكومية وممارسات منظمات المجتمع المدنى فى مجالات الرعاية الاجتماعية لبناء وتنمية القدرات الإنشائية ومقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات ولتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية وفق خطط محددة.

وسياسة الرعاية الاجتماعية هى نتاج التفكير المنظم الذى يوجه التخطيط الاجتماعى من خلال مجموعة التوجهات والقوانين والتشريعات الملزمة ويشارك فى رسمها وتنفيذها ومراقبتها مجموعة متكاملة من الممارسات الحكومية والأهلية والتى توضح مجالات العمل الاجتماعى فى إطار أهداف المجتمع ؟ وأيديولوجيته وتؤثر فى الخطط والبرامج والمشروعات والأنشطة والعلاقات الاجتماعية وتستهدف تعزيز القدرات والأمن الاجتماعى وتحقيق العدالة وتوفير الخدمات ومواجهة المشكلات.

ويركز " هل " Hill (٢٠ ، ٢-٣) أنه عند تحديد السياسة الاجتماعية يجب مراعاة عدم تفسير سياسات الرعاية الاجتماعية كما أنها طبقت لرعاية الكل ، أن هناك سياسات أخرى غير اجتماعية تسهم فى الرعاية ، وأنه يجب النظر للسياسة العامة فى شكل كلى تكون فيه السياسة الاجتماعية متداخلة مع السياسات الأخرى التى تؤثر فى السياسة الاجتماعية.

يوجد جدل حاد فى العلاقة بين سياسة الرعاية الاجتماعية والتغير الاجتماعى حيث تعتمد السياسة الاجتماعية على الحاجات ، والمؤسسات التى تحدد الحاجات عرضة للتغيير ، وبذلك تحاول سياسة الرعاية الاجتماعية أن يصيب هدفاً متحركاً ، إضافة إلى فشل دولة الرعاية ، وخفض تدخل الدولة فى الرعية الاجتماعية ، والتوزيع غير العادل للمصادر ، والحرية وفكرة احترام الأشخاص (١٨ ، ٢٥-٣٠).

أن العولمة والتكتلات الدولية واتفاقيات التجارة العالمية وثورة الميديا تؤدى إلى تراجع مفهوم الرفاه ، إذ أن المشروعات العملاقة بما فيها من إنتاج واسع وقوة اقتصادية ستصبح هى المحقق الأول لمفهوم الرفاهية فى العالم ، ويتعدى هذا المفهوم الحدود الجغرافية والقطرية.

ويتداخل فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وعملياتها العديد من المؤسسات يعكس كل منها نموذجاً محدداً لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومنها نموذج الحكومة النيابية ، ونموذج الحكومة المركزية ، والحكومة الإقليمية والمحلية وحق الأفراد فى المشاركة ، وجماعات الضغط والصفوة (٢٠ ، ٤٤-٥٥).

ويخطأ الكثيرون حينما يحددون مراحل صنع السياسة الاجتماعية بمراحل التخطيط الاجتماعى ، لوجود فروق بينهما يمكن تمييزها بسهولة.

غير أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية يجب أن يرتبط بالسياسة العامة فى المجتمع وتوجهاته وأهدافه والمرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع، والمشاركة الواسعة كمدخل إستراتيجى لصنع تلك السياسات ، ومشاركة من ؟ ولماذا ؟ وقدرات المشاركين وقوتهم على اتخاذ القرارات فى إطار تنظيمى تكاملى ؟ والرؤية المستقبلية للمجتمع ؟ كل ذلك فى إطار الأبعاد الاجتماعية والقيمية والثقافية والاقتصادية السائدة فى المجتمع ، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحد من توجيه مسيرة المجتمع.

ووفقاً للتطورات والمتغيرات العالمية الجديدة اتسع نطاق رسم وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها ليمتد إلى منظمات المجتمع الأهلي الذي يتميز على الدولة في الالتحام بالجماهير وقياس نبض وحاجات هؤلاء واشتد الجدال حول شراكة هذه المؤسسات مع الدولة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ولكن أضحت هذه السياسات لا ترسم وتنفذ إلا بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني المعبرة عن رجل الشارع.

ويتسع دائرة المشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما يؤثر في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية العديد من العوامل المتداخلة والتي يختلف تأثير كل عامل من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن مجتمع لأخر كتفاوت درجات الخبرة والمشاركة بين القوى الاجتماعية والمؤسسية المشاركة في صنع السياسات والظروف والأوضاع المجتمعية المختلفة والمفارقة الشاسعة بين الرغبات والتطلعات والموارد والإمكانات ، ودرجة إلزامية التوجيهات والتشريعات المجتمعية والتقدير الدقيق للحاجات وتحليل المشكلات وتجدد الحاجات والتغيرات المجتمعية.

أن التغيرات العالمية يجب أن يواكبها تغير في أسلوب التخطيط ويجب أن تركز عمليات التخطيط على المعلومات التي تحقق التغيير ومساندة الرأي العام والتركيز على (١٥)

١- رؤية أفراد المجتمع للمستقبل والرغبة والإرادة السياسية في التغيير بما يتوافق والطابع الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للمجتمع المعاصر.

٢- عنصر الحفاظ على المجتمع من خلال الأفكار والمثاليات الموروثة والمخزونة والتي تشكل بطبيعتها نظاماً سياسياً معيناً.

٣- المنظمات الرسمية وغير الرسمية المسئولة عن التنفيذ.

إن للتخطيط الاجتماعي دوراً حقيقياً فى السياسة التنموية فى الألفية الجديدة واستخدامه في الاتصال والتواصل المناسب للتنمية وخاصة المحلية والاقتصادية والثقافية والسياسات البيئية.

تاسعاً: الخدمة الاجتماعية الدولية والمتغيرات العالمية الجديدة :

أدت الأحداث العالمية بمتغيراتها إلى النمو سريع للخدمة الاجتماعية الدولية فى القطاعات العامة والخاصة فى النصف الثانى للقرن العشرين.

أن العولمة ومتغيراتها وتداعياتها جعل " سارى " (٢٧ ، ٣٨٧-٣٩١) Rosemary Sarri تقرر أن الخدمة الاجتماعية الدولية فى هذا النشطة والفعالة فى هذا القرن يجب أن تعمل فى نطاق دولة أو كونى أكثر من اعتمادها على نماذج أعدتها المجتمعات الصناعية المتحضرة **ويجب أن نركز على :**

١- إدراك وفهم أكثر للبدائل الاقتصادية والسياسية ونظم الرعاية الاجتماعية.

٢- زيادة الاهتمام بالثقافات المختلفة.

٣- التفكير فى البدائل لمواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

٤- التغيير فى تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها بما يتوافق والتغيرات العالمية.

٥- تدخل الخدمة الاجتماعية فى منظمات الأمم المتحدة والمشاركة فى الأنشطة والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتنمية كالبيئية والسكان.

٦- تبادل الخبرات والتعلم من الآخرين من خلال النظرة النقدية لسياسات الرعاية الاجتماعية في الدول الأخرى وتبادل التدريب للأخصائيين الاجتماعيين.

٧- فهو واعى وأعمق وأوسع شمولاً لسياسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الإنسانية فى القطاعات الحكومية والخاصة.

٨- حاجة الخدمة الاجتماعية إلى مواطنين نشطين مشاركين وحاجتها إلى الانتقال فى الممارسة من الاعتماد على النماذج التقليدية المعتادة إلى النماذج التنموية التى تحث على المشاركة والتغيير للتعامل بفعالية مع المشكلات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والممارسة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

عاشرا: ثلاثية المشاركة والدولة والمجتمع المدنى :

تعتبر المشاركة خياراً استراتيجياً لا مفر منه فى الوقت المعاصر وضرورة ومطلباً فى ظل تحديات وتيارات العولمة التى تفرض نفسها على الساحة العالمية.

ويعتمد صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية فى أى مجتمع على المساحة المتاحة للمشاركة الفاعلة فى صياغة تلك السياسات وأطرها الموجهة لتقديم الرعاية الاجتماعية وأكثر من ذلك فى تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات ومتابعتها ومراقبة التنفيذ وتقويمها مما يؤثر إيجابياً على ارتباط السياسات الاجتماعية بالواقع المجتمعى ومن ثم مقابلة الحاجات وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

والمشاركة مكملة لمنظومة الدولة ومؤسسات العمل الأهلى وكأن كفاءة هذه المؤسسات لها دور أساسى فى استعادة التوازن ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية.

ورغم أن ذلك لا يعفى الدولة من مسئولياتها السيادية ودورها التوجيهى والتشريعى والرقابى والتنشيطى إن للدولة مشاركاتها لتحقيق أدوارها السيادية وللقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى مشاركاته فكيف يمكن إحداث التناغم بين هذه الأدوار والمسئوليات والمشاركة خاصة فى رسم السياسات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية ؟

إن التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة الثلاثية المتمثلة في الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى ضرورة أساسية ومطلباً أكثر إلحاحاً فهيمنة ضلع واحد من أضلاع المشاركة يعد من المعوقات التى تحد من صحوة وفعالية الضلعين الآخرين وتمنع تطور وتطور مجتمع مدنى حقيقى بمؤسسية فعالة ومستقلة ، ويؤثر ذلك فى رسم وصياغة سياسات رعاية اجتماعية غير مواتية ولا تتوافق مع حاجات الواقع المجتمعى فى كل مجالات الرعاية الاجتماعية.

فقبل أن تكون مؤسسات المجتمع المدنى بديل خدماتى للدولة يجب أن تشارك بفعالية فى رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الخدمات ، وتفعيل قدراتها الذاتية والإدارية وقدرتها على التنافس فى ظل نظام السوق ، ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية ، وتقديم مساعدات متبادلة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتكيفها مع اقتصاد السوق واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الرأى العام كقوة محركة لفاعلية هذه المنظمات وتدعيم قوتها ككيان مستقل فى رسم مثل هذه السياسات.

إن مساندة القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية من المنظمين وتوسيع قاعدة المنظمين لمؤسسات المجتمع المدنى ومشاركتهم الفاعلة فى دعم وتنشيط هذه المنظمات مطلب ضرورى لدعم قوة مؤسسات المجتمع المدنى وبلورة المجتمع المدنى فى مصر.

ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر فى صياغة أهدافها على صيانة رأس المال المادى والبشرى وتنمية وبناء القدرات البشرية وإعادة هذه القدرات باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل المشارك والمحرك والمستفيد من عملية التنمية (٢٣ ، ٢٧-٢٨) ، ونركز كذلك على مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة ويجب أخيراً أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعى لكل فئات فى

المجتمع خاصة المتأثرة سلباً بتنفيذ وإجراءات سياسات الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع.

ولعل المتغيرات السابقة تعكس بصورة فاعلة ارتباط الخدمة الاجتماعية وفعاليتها وبصورة حاسمة بفعالية مؤسسات المجتمع المدنى ودورها ومسئولياتها فى التدخل لتنشيط وتفعيل دور هذه المؤسسات فى الوفاء بالأدوار المتوقعة منها سواء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغة أطرها أو تنفيذها.

حادى عشر: مشكلات مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار التغيرات العالمية الجديدة :

تتعدد مشكلات مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر وقد تتشابه فى كثير من المشكلات المؤسسية ، ومشكلات منظمات العمل الأهلى والتطوعى فى مصر والتى تظهر عند التصدى لتقويم عمل وأداء تلك المؤسسات ، بالرغم من الممارسات التاريخية العريقة للمجتمع المصرى فى هذا المجال حتى يمكن القول أن هناك مشكلات تاريخية تتعلق بهذه المؤسسات فضلاً عن المشكلات المعاصرة العالمية ؟، ونركز هنا على أهم هذه المشكلات التى تتمحور فى :

فك الازدواج والثنائية فى العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى حيث العلاقة بينهما تتسم بالإيجابية والسلبية فى آن واحد فتدخل الدولة إيجابياً فى التدعيم المالى والإشراف والمراقبة وأبعاد المستغلين وإصدار التشريعات المنظمة وتقديم وسائل الدعم المختلفة وتوفير وسائل الاتصال بالجماهير وفى مقابل ذلك نجد عدم الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى والتقليل من شأن هذه المؤسسات فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية والنظر إليها باعتبارها مصدراً للقلق والإزعاج.

ضعف وغياب التنسيق الواعى بين المجتمع المدنى والدولة خاصة فى صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ، بالرغم من وجود بعض الشواهد فى مصر تؤكد كفاءة هذا التنسيق فى السياسات الاقتصادية.

ولعل التحديات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدني ذات طبيعة عالمية لضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى والشبكات الدولية والإقليمية - خاصة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعى).

بالإضافة إلى مشكلات تدنى نسب العضوية ونسب المشاركة فى اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة ، وبقاء أعضاء مجلس الإدارة فى مراكزهم لسنوات طويلة ، ومشكلات التمويل.

ضعف تراث المؤسسية والقيم الجماعية لدى الأفراد مما يؤثر على قدراتها فى إعادة تحديد الأهداف وبناء الاستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.

ثاني عشر: نموذج مقترح لتدعيم صحوة مؤسسات المجتمع المدني في مصر :

يقوم هذا النموذج وينهض إلى عدد من المحاور التالية :

١- مؤسسات المجتمع المدنى كوحدة اجتماعية مستقلة مفتوحة ، ترتبط بشبكات من أجل التغيير تقوم على المصالح المتبادلة.

٢- تكيف مؤسسات المجتمع المدني مع التغيرات العالمية الجديدة.

٣- واقع العمل الأهلى والشعبى فى مصر (تشخيص أبعاده - والتصورات المستقبلية).

٤- منظومة متكاملة من التشريعات المشجعة للصحوة والانطلاق.

٥- إدارة معلوماتية فاعلة لمؤسسات المجتمع المدنى.

٦- الالتحام الحقيقى بالجماهير وتعدد قنوات العلاقة والاتصال بين مؤسسات المجتمع المدنى والجماهير بما يمكن هذه المؤسسات من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتعبير عن الحاجات والمطالب الحقيقية.

٧- ربط مؤسسات المجتمع المدنى فى شبكة من العلاقات الرأسية والأفقية محلياً وإقليمياً ودولياً مما يدعم من قوة وجودها على خريطة المشاركة فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع وذلك وفقاً لما يسمى نظرية الشبكة NETWORKING THEORY (٢٥ ، ٢٢٦-٢٢٨) والتى تعتمد على نموذج اعتماد القوى والاعتماد المتبادل وتبادل المصادر والموارد وزيادة القدرات ، والتعاون ، وتجنب الفشل ، وتوفير الخدمات.

ثالث عشر: حدود المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

والخلاصة أن مصر – وربما الدول العربية الأخرى بل وكثير من الدول النامية – لم يتبلور لديها بعد منظمات للمجتمع المدنى بصورة فاعلة فى صنع سياسات رعاية اجتماعية ربما لسطوة المنظمات الحكومية وقوتها وسلطتها المطلقة خاصة فى اتخاذ القرارات وقوتها البشرية والاقتصادية وامتداد أنشطتها، ومنها ما يرجع إلى عدم مرونة التشريعات وغياب الوعى التشريعى فى المجتمع، إضافة إلى زيادة عدد الفقراء ومحدودى الدخل.

إن سياسات الرعاية الاجتماعية بوصفها حصاداً متجدداً يتم صنعها وتحديد أطرها فى المجالات المختلفة المرتبطة بها وإعادة صياغتها وبلورة أهدافها بالاندماج والتفاعل مع واقع الحياة ونوعية الحياة فى المجتمع وتجدد الحصاد هنا هو ناتج التفاعل والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدنى القدر والأكثر فعالية على تلمس حاجات الجماهير والقدرة على التعبير عنها. ومن ثم فإن تلك المؤسسات هى الحيز المكانى الحقيقى لصنع سياسات رعاية اجتماعية واقعية يمكن تنفيذها ومتابعة أداء وتقويم خططها.

كما أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر لم تشترك بعد بوزنها المناسب فى الأنشطة الدولية المرتبطة بالعلاقات بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الدولية.

غياب الحدود والضوابط للعلاقة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والنظر إليها بالشك والريبة لظروف وأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فكرية ، من ناحية وعدم توفر الشروط اللازمة لإقامة مثل هذه العلاقات من ناحية أخرى أثر فى العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر والمنظمات الدولية خاصة غير الحكومية مما ينعكس منطقياً على تهميش قدرات هذه المؤسسات ودورها فى صنع القرارات الخاصة بالرعاية الاجتماعية، وأن سبق المنظمات غير الحكومية الاقتصادية نظيرتها الاجتماعية فى هذا المجال من خلال منظمات رجال الأعمال والمنظمات الاقتصادية الأهلية.

وتحتاج مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر لانطلاق أهدافها وأنشطتها لتتجاوز الحدود المكانية فى ظل المنافسة مع التوسع فى الأنشطة والتعدد فى الأهداف لتكون عوناً فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية ومتابعة ورقابة التطور والأداء وتجميع القوى للصالح العام ، فى ظل إطار تشريعى مرن يرتبط بوقائع المجتمع.

فعالية وتطوير العلاقة بين المؤسسات الحكومية والأهلية فى مصر وانطلاق المؤسسات الأهلية لتعبر عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع وفعالية مساهماتها فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية.

اتساع دائرة المعلومات والاتصالات بين مؤسسات المجتمع المدنى فى المستويات المختلفة من خلال شبكات يمكن تصنيفها طبقاً لمجالات الرعاية الاجتماعية ، وبذلك يمكن اتساع مساحة ودائرة المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر.

مشاركة المجتمع المدنى والدولة ليس فقط فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر بل يمتد ذلك إلى المشاركة فى اقتصاديات مجالات الرعاية الاجتماعية خاصة مجالات الرعاية الاجتماعية التى تعكس وحداتها ومنظماتها

ربحاً سواء كانت قطاعاً خاصاً أو عاماً من خلال تبنى حسابات التكلفة والعائد وتوعية المخططين الاجتماعيين بأهمية ذلك.

ارتفاع مؤسسات المجتمع المدنى إلى مستوى القضايا القومية الهامة وتفعيل مساهماتها نحو تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية لحقوق الإنسان.

وقد تكون القضية الأكثر إلحاحاً هى كيف يمكن بناء وإعادة تأسيس العلاقة بين سياسات الرعاية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ؟

ويتوقف حسم هذه القضية على فعالية صحوة مؤسسات المجتمع المدنى وتدعيم قدراتها ومكانتها فى صنع وتنفيذ تلك السياسات.

المراجـــع

اعتمد هذا الفصل بصفة أساسية على:

طلعت السروجى ، المجتمع المدنى وتداعياته علـــى صنـــع سياســـات الرعاية الاجتماعية، المجتمع المصرى نموذجاً، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١.

١- المراجع العربية

(١) أحمد شكر الصبيحى ، مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، مركـــز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١م.

(٢) أسامة الغزالى حرب ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة ، الهيئـــة المصريـــة العامة للكتاب ، ٢٠٠٠م.

(٣) أمانى قنديل ، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.

(٤) ايرنست جلنر ، المجتمع المدنى فى السياق التاريخى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد ١٢٩ أغسطس ، ١٩٩١م.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م.

(٧) تقرير التنمية البشرية ، البرنامج الإنمـــائى للأمـــم المتحـــدة ، بـيروت ، ١٩٩٤م.

(٨) ذكى نجيب محمود ، ثقافتنا فى مواجهة العصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، درا الشروق ، ١٩٩٧.

(٩) سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطـــى فـــى الوطـــن العربى ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥م.

(١٠) سيف الدين إسماعيل ، المجتمع المدنى فى الموطـــن العربـــى ، مركـــز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢م.

(١١) طلعت السروجي وآخرون ، التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مركــــز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، ٢٠٠١م.

(١٢) عبد الباسط عبد المعطي ، المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية فـــي المجتمع العربي ، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فـــي الوطن العربي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها ، ١٩٩٦م.

(١٣) نادر فرجاني ، التنمية البشرية في مصـــر ، رؤيـــة بديلـــة ، القـــاهرة ، المشكاة، ديسمبر ، ١٩٩٥م.

(١٤) نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٢٦٥ ، يناير ، ٢٠٠١م.

٢- المراجع الأجنبية :

(15) Allmendinger, Philip & Chapman, Michael, Planning Beyond 2000, New York, John Wiley & Sons, 2000.

(16) Cannan, Crescy, The Struggle Against Social Exclusion, Urban Social Development In France, IDS, bulletin, 1997.

(17) Ellioh, J. A., An Introduction to Sustainable Development, N., Y., 1994.

(18) Gooby, Peter Taylor, Social Change, Social Welfare and Social Science, N., Y., Harvester Wheatsheaf, 1991.

(19) Gupta, N.L & Garjar, R.K., Sustaniable Development, New Deihi, R A W A T Publications, 1995.

(20) Hill, Michael, Understanding Social Policy, Oxford Blackwell Publishers, 1933.

(21) Holnberg, Jahan, Marking Development Sustainable, Policy and Economics, California Island Press, INC, 1992.

(22) Kauzeni, A., S., Pilgram, Klaus, Rural Development Alternatives and the Role of Local – Level Development Strategy : Taanzania Case Study, Regional Development Dialogue, 9,2, Summer 1988.

(23) Kelly, Eric Damian & Becker, Barbara, Community Planning Introduction to the Comprehensive Plan, Island Press, Washington, 2000.

(24) Leira Arnlaug, Concepts of Caring : Loving Thinking, and Doing, Social Service Review, June, 1994.

(25) Painter, Chris, et. al. Local Authorities and Non-Elected Agencies : Strategic Responses and Organizational Networks, Public Administration, Vol., 75, Summer, 1997.

(26) Payne, Malcolm, Modetn Social Work Theory. A Critical Introduction, London, Macmillan, 1991.

(27) Sarri, Rosemary, International Social Work at The Millennium, In Michael Reisch & Eileen Gambril eds., Social Work in the 21 Century, Thousand Oaks, California, 1997.

(28) Titmuss, Richard, Social Policy, An Introduct George Allen amd Unuin, LTD, 1971.

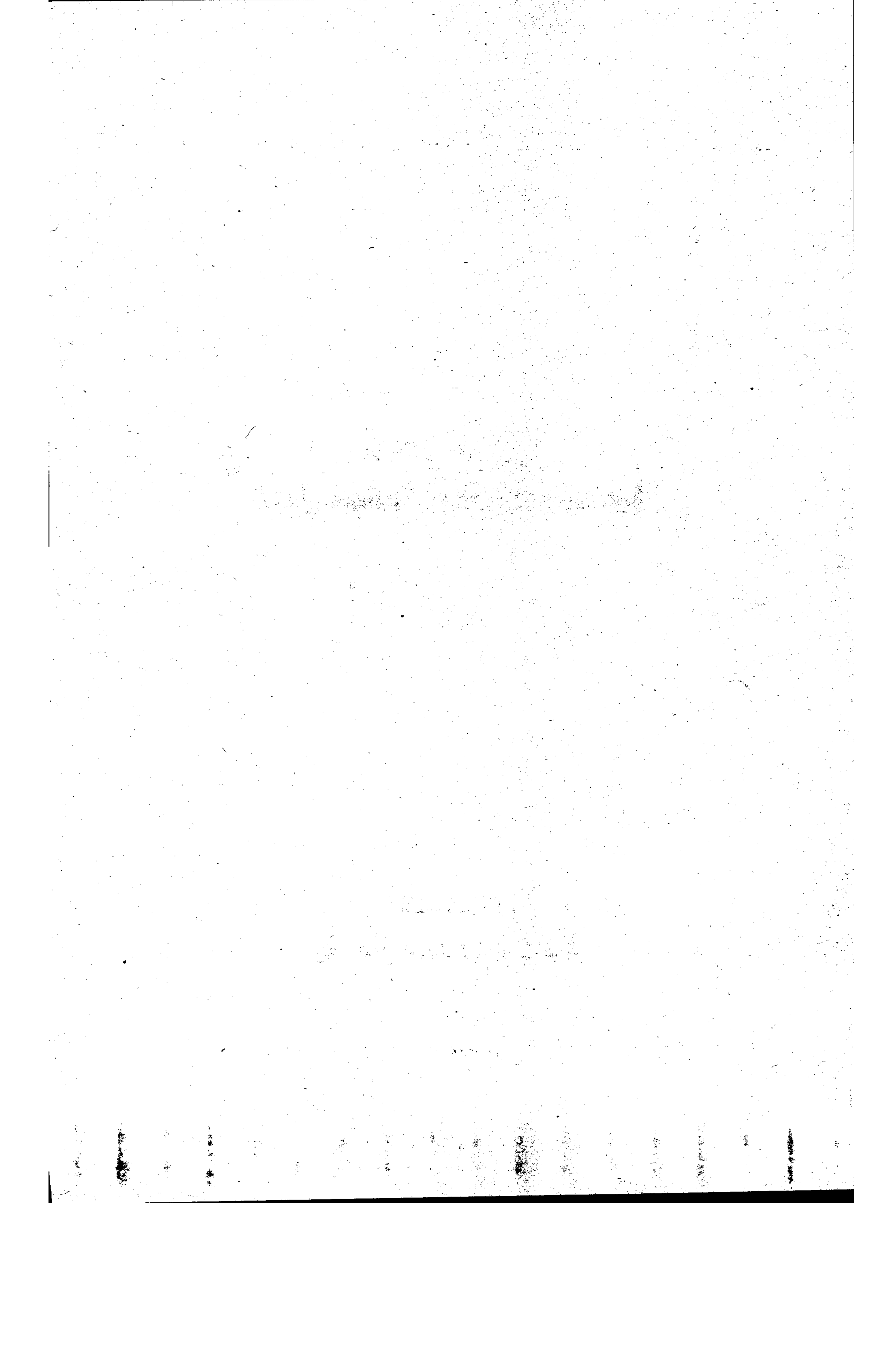
(29) Zaki, Moheb, Terms of Reference For Country Monographs on Civil Socity and Democratization, Ibn Khal, Doun Center, 1992.

الفصل الثامن

تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية

إعـــداد

د. منال عبد الستار فهمي



الفصل الثامن : تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية

- أولاً : مفهوم تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .
- ثانيا : أهداف تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .
- ثالثاً : أهمية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .
- رابعاً : مداخل تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .
- خامساً : عناصر تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .
- سادساً : نموذج تحليل ساسة الرعاية الاجتماعية .
- سابعاً : المتطلبات العامة لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .
- ثامناً : مشكلات تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية .

أولاً : مفهوم تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :-

تتشكل عمليات تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية المصدر الأساسي لفهم السياسات الاجتماعية وتفسيرها وتحديد منجزاتها وعوائدها واقتراح بدائل التطورات السياسية أو صنع سياسة بديلة .

وبذلك فإن تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يعتبر مجالاً لدراسة ومراجعة العمليات السياسية في مجال الرعاية الاجتماعية ، ويطلق عليه أحياناً دراسات السياسة policy study ، كما يطلق عليه أيضاً علم الهندسة الاجتماعية Social enjnerning . (١ : ١٦٢) ويتناول التحليل السياسات المكتوبة التي تضعها الحكومات لتنظيم الحياة الاجتماعية لمواطنيها :

إن ميدان تحليل السياسة له أصوله وجذوره الفكرية في العديد من العلوم الاجتماعية . حيث يستخدمه علماء الاقتصاد لدراسة تأثير السياسات الاقتصادية المختلفة علي أشكال الحياة في المجتمع ، بينما يستخدمه علماء السياسة والنظم السياسية لدراسة تأثير سياسات الحكومات ونظم الحكم علي النواحي الاقتصادية للمجتمع والحياة الشخصية للمواطنين ، أما علماء الاجتماع فمن خلال علم الاجتماع السياسي يستخدمون تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية لاستطلاع الكيفية التي تؤثر بها تلك السياسات علي النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات حيث تشكل سياسات الرعاية الاجتماعية يعتبر حلقة هامة في تفسير العلاقة بين الحكومة والمجتمع . (٢: ١٨٥٠)

يشير مفهوم تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية إلي مجموعة من المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية والمهارة المرتبطة بالقدرة علي جمع وتنظيم ونقل المعلومات وتفسيرها وكذلك مهارات التنبؤ وحساب العائد .

يرتبط مفهوم تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية مـــع تحليـل محتــوي وعائدات برامج العمل المصممة لمواجهة المشكلات الاجتماعية أو علي الأقــل الجهود المقدمة أو التي يمكن تقديمها ، تجاه تلك المشكلات . (٣: ٤٣٢)

وتساعد نواتج عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية في إلقاء الضوء علي السياسات التي يجب تغييرها وكيف تتم تلك التغيرات والتي قد تنعكس علي نواحي الحياة المختلفة ، أي أن التحليل يحاول الإجابة علي التساؤلات : مـــاذا لو؟، كيف ؟ ، لماذا ؟ وهكذا فتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يلقي الضوء علي النواتج التي يمكن توقع حدوثها في المستقبل ، كما يجري فحـــص السياســـات القديمة وإعادة تقويمها وتحديد جوانب الضعف فيها وإلغائها ، كما يتم اختبـــار ومقارنة حلول للسياسة الجديدة وصياغة الحلول الأنسب منها .

تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يمكن أن يستكشف سياسية واحـــدة أو يقارن بين أثنين أو أكثر من السياسات كل منها بالأخرى أو يقارن بين مراحــل مختلفة لنفس السياسية والتغيرات المتوقعة لها في المســـتقبل أي يتـم مقارنـــة المراحل الزمنية للسياسة ذاتها ، كما يمكن لتحليل السياسة أن يـــدرس عمليـــة واحدة من عمليات صنع السياسة أو أن يبحث في كل عمليـــات السياســـة مـــن تصميم إلي تنفيذ وتقويم . (٤ : ١٦)

يستخدم ناتج عمل محللى السياسات كنصيحة موجهة لصانعيها ، ترتبـط تلك النصيحة بالقرارات العامة وترتكز علي القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وبهذا تستخدم تلك النصائح في تشكيل أو التأثير في أو هدم أو تغيير أو تعديــل سياسات الرعاية الاجتماعية الحكومية . (٢ : ١٨٤٩)

قد يخلط البعض بين تحليل السياسة الرعاية الاجتماعية وتقويمها غـــير أن الأول أشمل وأدعم من الثانية حيث يركز تقويم سياسة الرعاية الاجتماعيـــة إلي تقويم الأداء فقط بينما يذهب تحليل السياسة إلي أبعد من ذلك حيث يركـــز علي الجوانب التالية : (٥ : ١٧٧ - ١٧٨)

١-القضايا الاجتماعية وتحليل تأثيرها .
٢-الأهداف الاستراتيجية والقيم المتصلة بها .
٣-إستراتيجيات العمل والمستهدفون والتغيرات الكمية والكيفية فيها
٤-مدي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الخدمات .
٥-القوي السياسية المؤثر في صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية .
٦-السياسة المقترحة للرعاية الاجتماعية (قضاياها - ركائزها - مجالاتـــها - كيفية تنفيذها) .

وأخيرا يري ألكسندر مود Alexander Mood أن تحليـل سياسـة الرعاية الاجتماعية عملية تقوم بها الحكومات والمنظمات الاجتماعية كجزء مـن العملية التخطيطية للسياسات فهي تشمل دراسة وتقييم التغير في طرق وأسـاليب العمل الاجتماعي . (٦ : ٢)

ثانياً : أهداف تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :

يري والترويليامز Walter Williams أن تحليـل سياسـة الرعايـة الاجتماعية يقوم به محللو السياسة لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف التاليـة : (٧: ١٢)

١-تحديد سياسة بديلة ووضع معايير لقياس التكلفة والعائد كإطار موجه لصانع القرار .
٢-قياس الأهداف عن طريقة مقارنة المدخلات بما تم انجازة منها والتي تمثـل مخرجات لسياسة الرعاية الاجتماعية .
٣-تحديد المعلومات المطلوبة لتدعيم عمليات تحليل سياسة الرعاية الاجتماعيـة كموج للقرارات المستقبلية المرتبطة بالأنشطة البحثيـة والتحليليـة والتـي ترتبط بتطوير نماذج تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية .

ثالثا : أهمية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :-

ترجع أهمية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية إلي أهمية العائد الناتج من عملية التحليل حيث يركز التحليل علي دراسة وتفسير مدي ما تسهم به سياسة الرعاية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والتخفيف من وطأة القضايا والمشكلات الاجتماعية علي المواطنين . (٧: ١٢)

ويمكن تحديد أهمية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية فيما يلي : (٨ : ٤٠٧ : ٤٠٨)

١-الوقوف علي الآثار والتغيرات الناتجة عن تطبيق سياسة الرعاية الاجتماعية بما يساهم في تدعيم فعاليتها .

٢-يساعد في إحداث تغيرات في سياسة الرعاية الاجتماعية الحالية بما يساهم في تحقيقها لأهداف المجتمع وفعاليتها.

٣-يساعد في تحليل مضمون سياسة الرعاية الاجتماعية ، وبما يحمله ذلك من دلالات تفسر كمؤثرات لقياس الآثار الناتجة عن تطبيق السياسة قياس تفاعل جهود الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية علي تحقيقه الأهداف العامة .

٤-يساعد في صنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة وتحديد القضايا التي يجب أن تركز عليه ، وكذلك أساليب وإجراءات تحقيق الأهداف وتحديد من هم المستهدفون من الرعاية .

٥-تساهم نتائج التحليل في إحداث تغييرات في بعض التشريعات والقوانين الاجتماعية لتتلاءم مع الواقع المجتمع وتلاءم التغيرات التي قد تطرأ علي هذا الواقع .

٦-تفيد نتائج التحليل في دراسة بناءات القوة وتحديد تأثيرها في صنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة .

٧-تساهم في الوقوف علي واقعية الأهداف التي تسعي السياسة إلـــي تحقيقـــها ومدي مراعاة المبادئ العامة والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمـــع ومـــدي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .

رابعاً : مداخل تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :

هناك العديد من المداخل النظرية التي توجه عملية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية ، فقد قام نيل جلبرت ، هراي سبكت N.Gilbert & H. specht بتحديد مداخل تحليل سياسة الرعاية في المداخل التالية : (٩ : ٢٠-٢١) .

١-مدخل دراسة العملية : وهذا المدخل يركز علي ديناميكية عمليـــات صنـــع سياسة الرعاية الاجتماعية ودراسة طرق وأساليب صنع القرارات العامـــة المرتبطة بها .

٢-مدخل دراسة النتائج : وهو يركز علي القضايا المرتبطة بسياسة الرعايـــة الاجتماعية والتشريعات والقوانين التي تحدد مضمون السياسة مـــع تحليـــل الظروف البيئية المصاحبة والمؤثر علي تلك التشريعات .

٣-مدخل دراسة الأداء : والذي يهتم بتوضيح وتقويم عـــائد سياســـة الرعايـــة الاجتماعية ومجموعة المنافع العائدة علي جماعة المستهدفين من السياسة .

يتضح من مراجعة تلك المداخل أن هذا التصنيف اعتمد علـــي تحديـــد مداخل تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية بالتركيز علي طبيعة عمليـــة التحليـــل ونوعها والهدف منها سواء كان التحليل لاختبار صلاحية وفعالية عملية صنـــع السياسة ، أما الاختبار تأثير الظروف البيئية المحيطة بعمليات صنـــع القـــرار ونوعية تلك القرارات وطبيعة العائد من تلك السياسة ، أو كان التحليل بـــهدف تحديد وتقويم نتائج سياسة الرعاية الاجتماعية

ومن ناحية أخري حصر ولديا فسكي Wildavsky 1980 مداخـــل تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية في مدخلين رئيسيين هما (٣ : ٤٣٢-٤٣٣)

٢- المدخل العلمي :

يستهدف إمداء صانعي القرار السياسي بالمعلومات حول مسارات أفعال سياسة الرعاية الاجتماعية وطريقة تنفيذ السياسة . ومدي تحقيقها لأهدافها، ويقوم بالتحليل هنا القائمين علي سياسة الرعاية الاجتماعية أنفسهم .

٣- المدخل الأكاديمي :

يستهدف إثراء المعرفة العلمية والأسس النظرية لسياسة الرعاية الاجتماعية من خلال فهم وتفسير العمليات السياسية في صنع وتنفيذ وتقويم وتفسير أسباب الفشل في محاولة وضع وتنفيذ وتقويم وتفسير أسباب الفشل مع محاولة وضع مقترحات وبدائل لتحقيق أهداف السياسة ، ويستخدم هذا المدخل الباحثين والدارسين من خارج القائمين علي صنع السياسة الاجتماعية أو المشاركين فيها .

وهنا نجد أن هذا التصنيف يركز علي تحديد مداخل سياسة الرعاية الاجتماعية تبعاً لمن يقوم بعملية التحليل ، وعلي هذا فإن اختبار المدخل المناسب لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يتوقف علي فعالية المدخل ونجاح أستخدمه في بحوث سابقة في المجتمع الواحد ، وكذلك علي واقعية المدخل وشمولية عناصر التحليل التي يهتم بها المدخل .

خامساً : عناصر تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :-

يتطلب لأجراء عملية تحليل لأي من سياسات الرعاية الاجتماعية توفر العناصر التالية :

١-سياسة رعاية اجتماعية مكتوبة .

٢-مجموعة القوانين والتشريعات الاجتماعية المرتبطة بالسياسة محل التحليل .

٣-فترة زمنية محددة خاضعة للتحليل والدراسة ، وقد تقسم الفترة الزمنية إلي مراحل زمنية يقسم تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية من خلالها لدراسة تطور وتغير السياسة الخاضعة للتحليل .

٤-القائم بتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية والذي يستخدم مهاراتـــه ومعارفــه العلمية والبحثية في إجراء تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية والذي قد يكون من المشاركين في صنع السياسة أو فرد يقوم بتلك المهمـــة تيسـيرا علــي صانع السياسة ومساعده له .

٥-نموذج لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية ، والنموذج قد يكون نموذج مقنـن تم استخدامه مسبق في تحليل سياسات الرعاية الاجتماعيـــة أو قـد يكـون مبتكرا تم بناءه خصيصا لتحليل سياسة رعاية اجتماعية بعينها ليكون أكـثر ملاءمة ويتوافق مع طبيعة السياسة .

٦-أدوات مناسبة لتحليل مضمون سياسة الرعاية الاجتماعية الخاضعة لتحليـل ومن أمثلة تلك الأدوات { دليل تحليل المضمون ، المقابلات المقننة وشــبه المقننة والحرة ، الاستبيانات ، الملاحظ العلميـــة ، المقـاييس ، الرجـوع للقوانين والتشريعات والإحصاءات والسجلات }

سادسا : نموذج تحليل ساسة الرعاية الاجتماعية :-

يعتقد الكثير من علماء السياسة الاجتماعية أن مسئوليتهم الأساسية هــي توفير بدائل لنماذج وتحليل سياسة الرعاية الاجتماعيـــة تتناسـب مـع طبيعـة السياسات وطبيعة المجتمعات المتباينة القيم والأيديولوجيات .

فتحليل السياسة يتطلب توفر نماذج مقننة للاستقصاء والتقويم ، وتستخدم تلك النماذج في الإظهار وتفسير القضايا والتكتيكات التــي تتضمنــها الرعايــة الاجتماعية . (٢ : ١٨٤٩)

يشير مصطلح النموذج إلي شكل علاقي كي يفيد في توجيــه الدراســة التحليلية لسياسة الرعاية الاجتماعية نحو فهم وتفسـير عنـاصر وديناميكيـات السياسة ومخرجاتها بما يساهم في بناء سياسات الرعايـــة الاجتماعيـــة البديلـة فالنموذج في مضمونه يعبر عن أداة تفيد في الوصف والتحليل للواقع الاجتماعي (١ : ١٦٢) .

وتتعد النماذج المستخدمة في تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية ومن أمثلتها :

(أ) نموذج د يفيد جيل : D.G.GIL 1973 :(١٠: ٣١)

يعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج المستخدمة في تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية وقد اشتمل علي مجموعة من الأبعاد التي في ضوئها يتم تحليل السياسة للوقوف علي مسارات واتجاهات سياسة الرعاية الاجتماعية في المجتمع وتلك الأبعاد صيغت **في عدة تساؤلات نعرضها فيما يلي :-**

التساؤل الأول : ما هي مجالات اهتمام سياسة الرعاية الاجتماعية والأسس النظرية المرتبطة بها ؟

وتتضمن الإجابة علي هذا التساؤل البحث في القضايا التي تتناولها سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث طبيعتها ونطاق تأثيرها وخطورتها وكذلك البحث في الأسس النظرية والمفاهيم الأيديولوجية التي ترتكز عليها هذه السياسة.

التساؤل الثاني : كيف تؤثر سياسة الرعاية الاجتماعية علي نوعية الحياة ؟

وتتضمن الإجابة تحديد ما يلي :

١-أغراض وأهداف السياسة الاستراتيجية .

٢-التوجهات الأيديولوجية المتضمنة داخل أهداف السياسة

٣-التدابير والإجراءات الجوهرية للسياسة .

٤-الجماعات المستهدفة في المجتمع من حيث خصائصها البيئية والبيولوجية ، الديموجرافية ، النفسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية وكذلك تحديد حجم الجماعات الفرعية المرتبطة والتي من المخطط أن تستهدفها السياسة .

٥-التأثيرات الطويلة والقصيرة المدى للسياسة علي المستهدفين وغيرهم في المجتمع سواء كانت تلك التأثيرات مقصودة أم غير مقصودة مع تحديد التكلفة الكلية لتلك المنافع .

التساؤل الثالث : كيف تطبق سياسة الرعاية الاجتماعية وما نتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع ؟

وتتضمن الإجابة تحديد :-

١-التغيرات في نوعية الحياة وتحسينها بالنسبة لأفراد المجتمع والتطور في الموارد المادية وغير المادية والسلع والخدمات .

٢-التغير في أدوار الأفراد والجماعات والتنظيمات في المجتمع

٣-التغير في توزيع الحقوق علي الأفراد والجماعات .

٤-عائد التغير في المواد علي نوعية حياة المجتمع ككل وظروف معيشة الأفراد وعلي طبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع .

التساؤل الرابع : ما هي التفاعلات المتوقعة بين سياسة الرعاية الاجتماعية والقوي المحيطة ؟

وتتضمن الإجابة تحديد مجموعة القوي المؤثرة والظروف البيئية المحيطة المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية تلك القوي المتمثلة في بناءات القوي وجماعات الضغط وذوي المصالح في المجتمع وكذلك الظروف المحيطة والتي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر علي اتخاذ القرار السياسي كما قد يكون هذا التأثير بالسلب أو الإيجاب .

التساؤل الخامس : ما هي سياسة الرعاية الاجتماعية البديلة ؟

وتتضمن الإجابة تحديد ما يلي :-

١-تحديد وتصنيف السياسات البديلة ، **وهي أما أن تكون :**

- سياسات لها نفس أهداف السياسة الأصلية ولكن مع بعض التعديلات والمقاييس الجديدة .
- سياسات لها أهداف مختلفة عن السياسة الأصلية ولكنها تتناول نفس القضايا الأساسية لها .

٢- تحليل وتقويم السياسات البديلة ومقارنتها بالسياسة الأصلية لاختبار الأنسب منها .

كما أقترح دونالد شامبير D. Chamber 1986 بنموذجاً لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن استخدامها هي :- (١١: ٥٦)

١-الأهداف والأغراض .

٢-قوانين وشروط استحقاق الخدمات .

٣-أشكال المنافع أو الخدمات المقدمة .

٤-البناءات التنظيمية والإدارية المقدمة للخدمات والمنافع .

٥-طرق وأساليب ومصادر التمويل .

٦-التفاعلات بين العناصر السابقة وتأثير كل عنصر في العناصر الأخرى .

ويركز هذا النموذج علي عناصر العمل الاجتماعي الذي يستهدف مقابلة الحاجات وحل مشكلات المجتمع من خلال إدارة تنظيمية ، ويغيب عن النموذج اهتمامه بعناصر أساسية في تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية كالقيم الأيديولوجية والتشريعات والقوانين المرتبطة بالسياسة ودور القوي المجتمعية المحيطة في التأثير في عملية صنع القرار والمشاركة الفعالة في التنفيذ وتقويم السياسة .

وقد قدم ديمتريس لاتريدس D.Latridis .1994 نموذجاً لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يتضمن العناصر التالية : (١٢ : ١٨٦٣) .

١-**البيئة الاجتماعية والسياسية** : ويتضمن التعرف علي المشكلة الاجتماعية وإطارها الأيديولوجي .

٢-**أسباب المشكلة** :

٣-**مداخل التدخل** : وتشمل السياسات الحالية والحاجات التي تقابلها والسياسات البديلة وتأثيرها .

٤-**وصنع التوصيات** : وتشمل تحديد جوانب وقوة الضعف ومـدي ارتباطـها بالاحتياجات والدعم المادي

٥-**البرامج المنفذة** : ويشمل تحديد برامج العمل والموارد المطلوبة ومصادرها وطرق التصرف فيها ، ومحكات تقويم البرامج .

٦-**خصائص التنفيذ** : ويشمل تحديد التكلفة المادية والتدريب المطلوب للأجهزة المنفذة ، كيفية الرقابة علي الأداء ومتابعته

٧-**تقويم العائد** : ويشمل تحديد الأهداف والأغراض التي تحققت وتحديد ما إذا كان التدخل سوف يستمر من عدمه .

ومن استعراض النماذج السابقة لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية نجـد أنها جميعاً تركز علي عناصر أساسية تتمثل في الأيديولوجية السائد في المجتمع والتي تنطلق منها التوجهات السياسية وكذلـك الاتجاهـات العامـة الموجهـة لنشاطات سياسة الرعاية الاجتماعية المحددة للأهداف والاستراتيجية التي تسعي السياسة إلي تحقيقها وكذلك مجالات عمل سياسة الرعاية الاجتماعية والتي مـن خلالها يتحدد الجانب التنفيذي للسياسة بما يشمله من خطـط طويلـة وقصيرة المدى ومجموعة البرامج المنفذة لأشكالها - متابعتها تقويمها) .

سابعاً : المتطلبات العامة لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :-

هناك العديد من المتطلبات العامة الواجب توافرها لنجاح عملية تحليـل سياسة الرعاية الاجتماعية تشمل ما يلي :-

١-وجود نموذج أكثر واقعية عناصره قابلة للقياس الكمي والكيفي وتكون أكثر شمولاً لمتغيرات سياسة الرعاية الاجتماعية .

٢-تحديد الأهداف المعلنة والأهداف الضمنية لسياسـة الرعايـة الاجتماعيـة وتحديد القضايا المجتمعية التي تتبناها والحاجات التي تعمل علي إشـباعها ودرجة إلحاح تلك الحاجات .

٣-الإلمام التام بالظروف والتغيرات المجتمعية والعوامل التي أدت إلـــي تلـــك التغيرات وتحديد اتجاهات التغير في المجتمع ودينامياته .

٤-توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات الحديثة والدقيقـــة والكافيـــة عـــن المجتمع وقدراته وموارده الكامنة والقائمة .

٥-تحديد مجموعة التشريعات والقوانين والقرارات الصادرة مـــن الســـلطات المختصة المرتبطة بالقضايا والتي تتناولها سياســـة الرعايـــة الاجتماعيـــة والمكونة لها خلال فترات زمنية محددة .

٦-تحديد درجة تأثير النظام السياسي السائد في المجتمع والمؤثر في مســـارات أفعال سياسة الرعاية الاجتماعية المراد تحليلها . (٨-٤٠٨)

٧-توفر صفة الناقد الاجتماعي عند محلل السياسة الاجتماعية وليـــس مجـــرد باحث محايد ، وذلك من منطلق مجموعة القيـــم والمفـــاهيم الأيديولوجيـــة السائدة في المجتمع .

٨-مراعاة البعد التاريخي والزمني في تحليل السياسة . (١٣ : ٢١٠٣)

ثامناً : مشكلات تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :-

تعترض عملية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية عدة مشـــكلات مـــن أهمها: (٥ : ١٩٧)

١-عدم القدرة علي القياس الدقيق لعائد ومخرجات الرعاية الاجتماعية لقيـــاس فعاليتها في تحقيق أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية ، وهذا يتطلب الاعتماد علي المؤشرات الكمية والكيفية لقياس التغيرات الناتجة عن تطبيق سياســـات الرعاية الاجتماعية حتى يمكن قياس العائد بأعلى درجة من الدقة .

٢-عدم اهتمام المخططين الاجتماعيين بتحليل سياسات الرعايـــة الاجتماعيـــة ولكن علي المخططين الاجتماعيين أن يدركوا جيـــداً أن عمليـــات تحليـــل سياسات الرعاية الاجتماعية تشكل جزء هام من مهامهم التخطيطية حيـــث تمكنهم من الوقوف علي الأهداف والنتائج التي تحققت والأخرى التـــي لـــم تتحقق للاستفادة من ذلك في تشكيل سياسات رعاية جديدة .

٣-غياب الإحصاءات والبيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية أو عدم دقتها وحداثتها إن توفرت وهذا يتطلب بناء قاعدة معلوماتية قوية باستخدام نظم معلومات متطورة تساهم في إمداد صانعي السياسة بالمعلومات الدقيقة الحديثة .

٤-عدم تحليل الدوري لسياسات الرعاية الاجتماعية خلال فترات زمنية محددة بما يساعد علي تدعيم فعالية التنفيذ .

٥-اعتقاد البعض أن تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية هو تقيد للأخطاء وليس للاستفادة من نتائجه في مراحل التنفيذ التالية أو عند صنع سياسة جديدة أو حتى يغير السياسة القائمة .

٦-عدم معرفة بعض القوانين والتشريعات الاجتماعية وعدم توافقها مع التغيرات المجتمعية وصعوبة تغييرها بما يجعل من عملية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية عملية غير مجدية ، وهذا يتطلب من صانعي السياسة الإلمام الكامل بأسلوب صنع القوانين والتشريعات وطرق التأثير فيها ، كذلك محاولة إقناع صانعي القرارات ضرورة إحداث التغيير لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع .

ومع التسليم بأهمية عملية تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية يتطلب الأمر العمل علي مواجهة تلك المشكلات لتسهيل عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية وتحقيق الهدف منها .

المـــــراجـــع

(1) Phillp J. Cooper et .-el., public Administration for the twenty first Cenctury , Hurcourt Brace & Brace & Co., U.S.A., 1998.

(2) Sousan D.Einbinder , policy Analysis , Engclopedi of Social work , N.A.S.W., New York , 1995.

(3) Vernon Bogdanoy , the Black Well Encyclopedia of political scienco , Black well Refernce , London , 1991

(٤) طلعت السروجي ، رياض حمزاوي ، سياســـات الرعايـــة الاجتماعيـــة والحاجات الإنسانية ، دار القلم ، دبي ، ١٩٩٨.

(5) Alexander M.Mood et.-al., Introduction to Social work, prantic Hall Inc., N.y., 1994

(6) Walter williams , Sociol Policy Research and Analysis , American Elsevier pub., Inc., N.y., 1971.

(٧) طلعت السروجي وآخرون ، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعيـــة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

(8) Neil Gilbert & Harry specht , Dimensions of social welfare policy , Prentice Hall Inc., New Jersey, 197

(9) David G.Gil ,Unravelling Social Policy , Schenmen Pub., Co., Cambridge, 1973.

(10) Donalde . Chambers , Social policy and Social Programs, Macmillan pub., Company, N.Y. 1986.

(11) Demetrius Latridis , policy practice , Encgclopedia , of social work , vol .2, New York, N.A.S.W, 1995.

(١٢)السيد ياسين : منهجية تقويم السياسة الاجتماعية في مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

الفصل التاسع
استراتيجيات سياسة الرعاية الاجتماعية

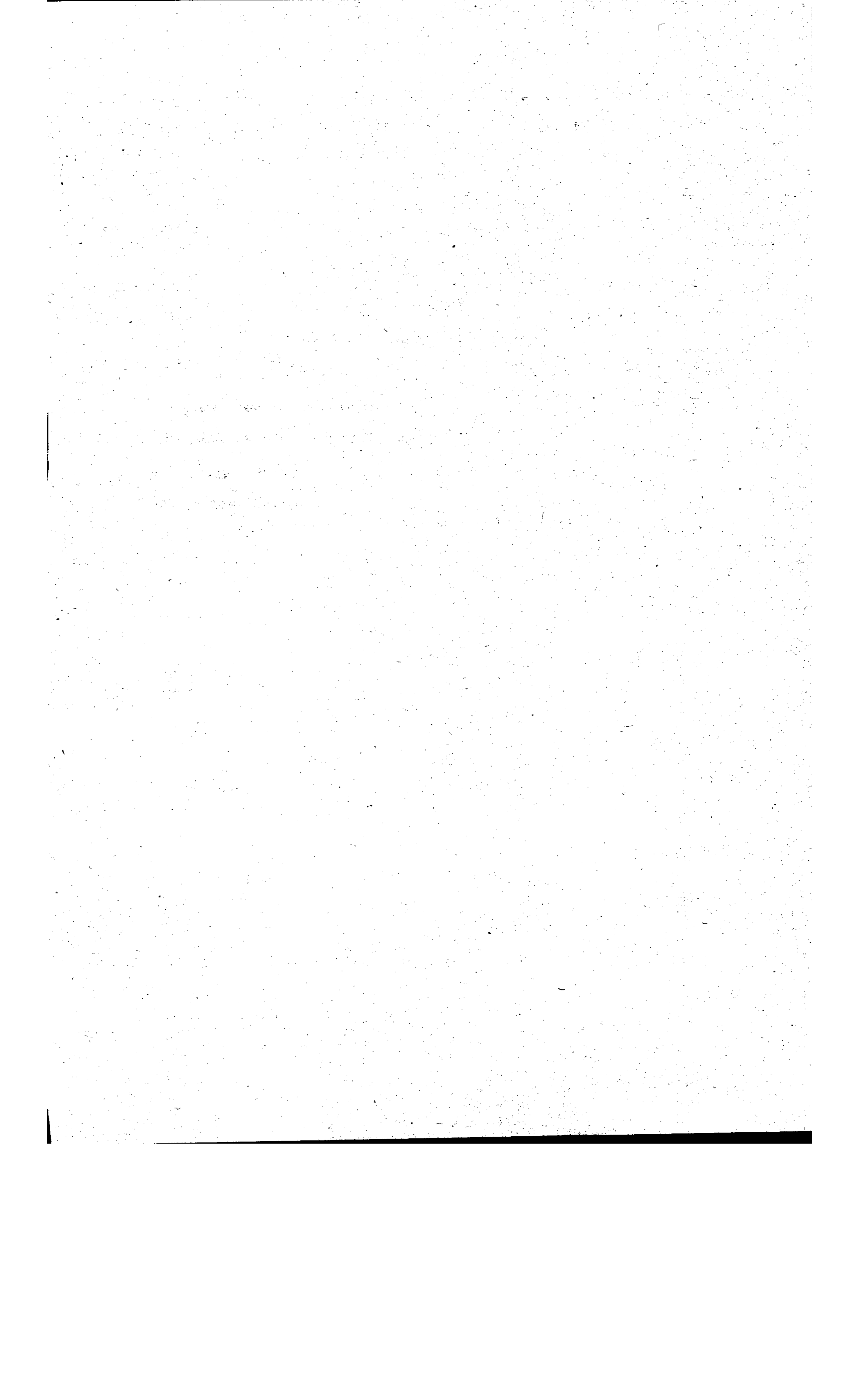
أولا: الاستراتيجية والمفاهيم ذات العلاقة.
: استراتيجية تقوية وتمكين الفقراء.
ثالثا: استراتيجية تنمية وتمكين المرأة المصرية.
رابعا : المساواة الاجتماعية.
خامسا : المواطنة.

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجي



الفصل التاسع : استراتيجيات سياسة الرعاية الاجتماعية

- أولاً: الاستراتيجية والمفاهيم ذات العلاقة.
- ثانياً : استراتيجية تقوية وتمكين الفقراء.
- ثالثاً: استراتيجية تنمية وتمكين المرأة المصرية.
- رابعاً : المساواة الاجتماعية.
- خامساً : المواطنة.



أولاً: الاستراتيجية والمفاهيم ذات العلاقة :-(*)

(1) نشأة المفهوم :-

كلمة استراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية وهو مفهوم عسكرى لفن الحرب ، وتعنى فى هذا الإطار تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة وتحريك الوحدات لتحقيق أهداف محددة (١٦٩ ، ٢٨) (١١٧ ، ٢١٩-٢٢٠) وظهرت بواكير المؤلفات فى هذا المجال قبل أكثر من عشرين قرناً على يد بعض المفكرين العسكريين الصينيين ، ثم مفكرين إغريق ورومان وعرب وأوربيين (٦٢ ، ٩).

ومفهوم الاستراتيجية قديم فى التاريخ إلا أن الاهتمام العلمى بها لم يظهر إلا خلال السنوات الأربعين الماضية (١ ، ١١١).

ومن التطورات التى طرأت على هذا المفهوم أنمه أصبح يستخدم فى ميادين كثيرة ، نتيجة للدلالة المعصرة للمفهوم ، فأصبحنا نسمع عن استراتيجية الدولة ، استراتيجية التنمية ، استراتيجية الإعلام ، الأهداف الاستراتيجية (٨٥ ، ٤٠١) التخطيط الإستراتيجى ... الخ.

(٢) مفهوم الاستراتيجية :-

الاستراتيجية أسلوب التحرك لمواجهة تهديدات أو فرص بيئية ، والذى يأخذ فى الحسبان نقاط القوة والضعف لتحقيق الأهداف (٧ ، ٨٦).

ولا يفرق الإداريون بين السياسات والخطط والاستراتيجية (انظر ، ٢٥، ٩٣ ، ٩٤) وقد يرجع ذلك إلى اعتبارهم التخطيط على مستوى المنظمة فقط.

حيث يعتبرونها مجموعة من الخطط والسياسات التى تمكن من الوصول إلى الأهداف الأساسية وماذا يجب عمله فى ضوء ظروف معينة ؟

(*) أنظر بالتفصيل :-

طلعت السروجى ، استراتيجيات تقوية وتمكين الفقراء من اتخاذ القرار على المستوى المحلى ، المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٩٨.

(١٤٢ ، ٦٦٨) (١١٢٦ ، ١٣٨) وتحدد بأنها الأسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلب على نقاط الضعف ، وكيفية التصرف فى مواجهة التغيرات التى تطرأ.

وهى دراسة الموقف واحتساب كل دور من الأدوار التى يمكن أن تنشأ عند تطبيق الخطة (بتصرف ١٩ ، ١٢٥-١٢٦).

والاستراتيجية هى فى الجوهر مجموعة من الوسائل المتضافرة ، تعتبر كافية لتحقيق غايات محددة فى أفق زمنى معين بدءاً من وضع ابتدائى موصف بدقة استخدام تشكيلية موارد راهنة أو محتملة فيظل مفهومى منسق (٥٥ ، ٨٣).

ويقصد بالاستراتيجية كما يحددها المهنيون – تحديد الأهداف والكيفية التى تحقق بها تلك الأهداف (٣١ ، ٢٣٨) ، الاستراتيجية منهج يستخدم لتحقيق الأهداف (٥٩ ، ٩٤).

وتعتبر فى التخطيط الاجتماعى وسيلة ترتبط بخطة طويلة المدى لتنفيذ برنامج أو سياسة (١٠٨ ، ٤٧٤). وأنها الإطار العام أو الخطوط العريضة التى تترسمها السياسة الإنمائية فى الانتقال ثم حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتى (٣٤ ، ١٨٦).

ولا تهتم الاستراتيجية بالقرارات المستقبلية فقط ولكن مستقبل القرارات فى الوقت الحاضر (٩٧ ، ٢).

ونستخلص مما تقدم أن الاستراتيجية تطلق حيناً على مجموعة من الأهداف TARGETS وحيناً آخر على غايات OBJECTIVES أساسية ، وتستخدم أحياناً بالتركيز على الوسائل دون الأهداف أو على الاثنين مجتمعين.

ويجب أن يتضمن مفهوم الاستراتيجية أبعاداً أساسية حددها " هكس " A.C.HOX فى (٦٨ ، ٢٠-٢٨) :-

الاستراتيجية أسلوب مترابط وموحد ، يتم من خلالهما تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضي والمستقبل.

هى وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الآجل بوضوح ، وكوسـيلة لتحديـد البرامج ، وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفعالية من الاستراتيجية.

هى استجابة للفرص ، ونقاط القوة والضعف.

هى نظام لتوزيع المهام والمسئوليات.

وهناك خمسة عوامل يتضمنها مفهوم الاسـتراتيجية هـى (٣٥ ، ١٢) عوامل التشخيص ، التقنية ، التنسيق ، الحركة ، التوقع والسيطرة.

وما نريد أن نستخلصه أن ام يجب أن تشمله الأستراتيجية ليس مجمـوع الغايات الأساسية فقط ، بل يجب أن يمتد ليشمل الوسائل الرئيسية لبلـوغ تلـك الغايات ، وأنه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لظاهرة محدودة من ظواهر المجتمع بمعزل عن باقى ظواهره ، وأن إعداد الاستراتيجية يجب أن يتم فـى إطار سياسى اجتماعى اقتصادى تنظيمى متكامل محققاً الـترابط بيـن مسـار الجهود الإنمائية وبين باقى جوانب الحركة فى المجتمع ، وأن المناقشات حـول الاستراتيجية يجب أن تتمتع بقدر من الاستقرار والاستمرار (٥٠ ، ٢٩).

وتضيف أن الاستراتيجية لكى تصبح قابلة للتطبيق يجب أن ترسم وتحدد أساليب الحركة فى شكل مراحل متتابعة ، وتركـز علـى اسـتثمار المـوارد والإمكانات أفضل استثمار ممكن ، فى إطار الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة.

ويرى الباحث أن الاستراتيجية إطاراً عاماً ومنهجاً متناسقاً ومنسجماً مع أهداف المجتمع وقيمه ويعكس فن العلاقات التى تربط بين السياسات والتخطيـط والممارسات ، وكحلقة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنهج ، ونتيجة نهائيـة لدراسة الموقف وتحديد الأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلـى آخر أفضل تستهدفه السياسة الاجتماعية.

(٣) أنواع الاستراتيجية :-

يوجد للإستراتيجية أنواع عدة تختلف باختلاف الأيديولوجية والمجالات والوقائع والمواقف التى تستخدم فيها والقضايا المثارة ، وقد تكون دفاعية أو هجومية أو تبادلية أو ترقب.

واقرب التصنيفات واقعية (٣١ ، ٢٣٨-٢٤٠) :

١- استراتيجيات غير مهنية :

ويستخدمها المواطنون الذين يمارسون العمل الاجتماعى خاصة من هم أكثر احتياجاً للخدمات الأساسية ، ويعتمد فى تصنيفها إلى تصنيف " رينووتر " LEE RAINWATER إلى استراتيجيات تعبيرية ، وأخرى عدوانية ، وثالثة استراتيجية الانعزال ، ورابعة استراتيجية الحراك.

٢- استراتيجيات مهنية :

يضعها الأخصائى الاجتماعى ويمارس كلا منها حسب تقديره للموقف الذى يتعامل معه ، ويعتمد على تصنيف " سبكت " HARRY SPECHT إلى ثلاث استراتيجيات :

استراتيجية التضامن فى مواقف قضايا الإجماع ، واستراتيجية الحملة فى مواقف قضايا الخلاف ، وأخيراً استراتيجية الاعتراض فى مواقف قضايا النزاع.

١- استراتيجية قوة :

لتمكن نسق العمل الاجتماعى من تقوية موقفه التفاوضى مع نسق الهدف.

٢- استراتيجية ضبط :

وتساعد على تحقيق علاقة إيجابية متبادلة بين نسق العمل الاجتماعى ونسق الهدف وذلك بمساعدة نسق العمل على اكتساب القدرة على الضبط الذاتى.

٣- استراتيجية معاملات :

لتسهيل إجراء المعاملات بين نسق العمل الاجتماعى ونسق الهدف.

٤- استراتيجية تجميع :

بإيجاد وسط يتفاعل فيه مباشرة وجهاً لوجه نسق العمل الاجتماعى نسق الهدف عن طريقة ممثليهما.

ويلاحظ هنا ارتباط نوعية الاستراتيجية مع نوعية القضيـــة والموقـف المثار.

ونرى أن الاستراتيجيات موقفية وقد تكون شاملة أو محـددة مرحليـاً تتباين وتختلف وتتعدد أنواعها طبقاً إلى :-

- أيديولوجية المجتمع.
- الموقف أو القضايا المثارة ودرجة حدتها.
- اهتمامات وتخصص الباحث.
- واضعوا ومستخدموا الاستراتيجية.
- تباين السياسات الاجتماعية والمناهج التخطيطية.

ونرى تقسيم استراتيجيات الفقر إلى نوعين :-

١- استراتيجيات ضد أو منع الفقر ANTIPOVERTY .

٢- استراتيجيات مواجهة الفقر ، وهى استراتيجية تقوية وتمكين الفقراء وكذلك.

٣- استراتيجيات مباشرة.

٤- استراتيجيات غير مباشرة.

(٤) خصائص الاستراتيجية :-

يوجد للاستراتيجية خمس خصائص تتحدد فى (١٤٢ ، ٦٦٩)

الأفق الزمنى:

حيث تستخدم كلمة استراتيجية لوصف الأنشطة المختلفة فى أفق زمنـى محدد.

التأثير :

ويظهر نتيجة لأن عائد الاستراتيجية لا يظهر إلا على المدى الطويل.

تركيز الجهد CONCENTRATION OF EFFORT

وتتطلب الاستراتيجية جهداً لتقريب الفجوة بين أنشطتها والأنشطة الأخرى.

نمط القرارات PATERN OF DECISIONS

ويتطلب توظيف معظم الاستراتيجيات – معظم الأوقات – سلسلة من القرارات يدعم كل قرار الآخر فى إطار واحد.

الانتشار

وتتضمن الاستراتيجية عمليات تجميع المصادر والموارد التى يتم الحصول عليها بصفة مستمرة وحاجة الاستراتيجية إلى الأنشطة المطلوبة واللازمة لنجاحها.

ونرى إضافة لما سبق أهمية الخصائص التالية :-

المرونة :

حيث يمكن تغيير مسار الاستراتيجية طبقاً لأى تغيرات أو صعوبات أو مشكلات غير متوقعة.

التوقع :

وتهتم الأيديولوجية بتوقع تحقيق الأهداف باستخدام أساليب محددة خلال فترة زمنية معينة.

الواقعية :

حيث يمكن تنفيذها بالموارد والطاقات المجتمعية ومتوافقة مع وقائع المجتمع وظروفه المختلفة ، وتتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين.

(٥) مبادئ صياغة وبناء الاستراتيجية :-

حدد "نابارستيك " A.NAPARSTEK (١٤١ ، ٢٥٥-٢٥٦) هذه المبادئ في :-

- يجب أن تكون الاستراتيجية شاملة ومتكاملة.
- التوافق مع اهتمامات أفراد المجتمع المحلى ، والتركيز على مساحة جغرافية محددة المساحة والحجم.
- البدء من الوضع القائم وليس من الحاجات القديمة.
- الاهتمام بوضع الأهداف والأولويات وشكل الخطط والأنشطة.

ونرى إضافة لما سبق أهمية مبادئ :

١- الاحتمال والمصادفة لمواجهة المشكلات والأحداث غير المتوقعة (الناتجة عن أى مصادفة).

٢- الإدارة والسيطرة عن طريق العزم والسيطرة على المشكلات والأحداث غير المتوقعة ، وحسن توجيه مسار الاستراتيجية.

٣- مطابقة الهدف مع الإمكانات المجتمعية.

٤- تجميع وتنسيق القوى وذلك بقصد تحقيق الهدف.

٥- درجة الشمولية ، فقد تكون الاستراتيجية شاملة أو محددة مرحليا طبقا لنوع المشكلة أو طبيعة الموقف.

(٦) عمليات صياغة وبناء الاستراتيجية :-

تتحدد عمليات صياغة الاستراتيجية فى :-

١- تقدير الحاجات.

٢- الأهداف والأغراض الحالية.

٣- تقييم ومقارنة الاستراتيجيات.

٤- اختيار الاستراتيجية الأفضل.

٥- تحديد وتطوير الأنشطة التفصيلية للتأكيد من ان الاستراتيجية ستحقق الأهداف والأغراض.

٦- التنفيذ.

٧- معدل الأداء (٩٧ ، ٤) (١٢٩ ، ١٣٧-١١٧).

وتبدأ الاستراتيجية فى تقديرنا بدراسة وتقدير الموقف مروراً بتشكيل الأهداف وأساليب تحقيقها وانتهاء باحتساب الأدوار والمهام ، وذلك فى إطار واقع اجتماعى واقتصادى وسياسى فى فترة زمنية محددة.

(٧) اختيار وتطوير الاستراتيجية :-

إن انتقاء استراتيجية أو أكثر لا يتم عفوياً وإنما يتم بوعى وتفهم لظروف الموقف والإمكانات والمجتمع ... الخ.

فتلك العوامل تتضافر معاً لتوجيه الممارس المهنى إلى اختيار معين ، إضافة إلى إعداد الأخصائى الاجتماعى وخبراته ومهارته تلعب دوراً مؤثراً فى انتقاء الاستراتيجية أو الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف (٥٨ ، ٤٠٢).

كما أن لسمات العملاء وثقافتهم ودرجة تعاونهم وتقبلهم للتغيير ، ومستوى التعليم ، ودرجة سلطاتهم ونفوذهم إضافة إلى درجة حدة الموقف وإدراك العملاء وإحساسهم بآثاره ، وخبرات ومهارات المخططين الاجتماعيين أهمية فى اختيار الاستراتيجية المناسبة.

وقد حدد " زاسترو" C. ZASTROW (١٨٨، ٤٤٠) **عدداً من الأسئلة يسألها الممارس لنفسه بهدف تطوير وتنمية أى استراتيجية مهنية هى:**

- هل الناس يقبلونها ؟ هل تصور القضية وتتبناها ؟ هل تؤدى إلى التغيير المستهدف ؟
- هل هى ضد أفراد معينين يتأثرون بها ؟
- هل هى ستكون عائداً وفائدة لبعض الأفراد ؟
- أى البدائل يجب أن تكون مخططة ؟
- هل تدفعنا إلى منضدة المساومة ؟

وطبقاً لأسئلة " زاسترو " فإن تطوير الاستراتيجية يعتمد على التفكير والتنبؤ ، وتحديد المستهدفين وتحتاج كذلك إلى متابعة وتقويم تنفيذها ، ومواقف استخدامها فى تجارب سابقة.

كما يمكن للممارس أن يستخدم أكثر من استراتيجية فى الموقف الواحد.

(٨) مفهوم التكتيك:- TACTIC

وهذا الاصطلاح يلازم الاستراتيجية فى استخداماتها ، ويستخدم للدلالة على الأسلوب أو الأساليب المستخدمة فى تطبيق الاستراتيجية وترجمتها لواقع ملموس (٥٨ ، ٤٠٢).

وتميل التكتيكات غالباً لتنفيذ برنامج السياسة يوماً بيوم DAY-TO-Day (١٠٨ ، ٤٧٤).

ويعنى التكتيك الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف ، ويجب أن تكون موزعة وفقاً لخطة حسنة الإعداد تمكن واضع التكتيك من استغلال جميع الأدوات التى تحت تصرفه استغلالاً كاملاً (٣٤ ، ٩٨).

ويرتبط فى التخطيط الاجتماعى الاستراتيجية بالتكتيكات بأدوار المخطط الاجتماعى فى إطار واحد ويمكن تنفيذ الاستراتيجية الواحدة بتكتيك أو أكثر يرتبط بها.

ويلازم كل استراتيجية تكتيك أو أكثر يتوافق مع الأهداف ويعمل على تحقيقها ، والتكتيكات كذلك موقفية تتوافق مع كل من الأهداف وطبيعة نوعية الموقف أو القضايا ، والوسائل المتاحة والقدرة والمهارة فى استخدامها.

ونرى أن التكتيك ترجمة واعية محسوية وعملية لتطبيق ولتنفيذ الاستراتيجية وملازمة لها باستخدام الأساليب وفقاً لخطة فعالة تكفل تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وعليه فإنها فن استخدام الأساليب للوصول إلى أقصى مردود.

ثانياً: استراتيجية تقوية وتمكين الفقراء :

إن تحديد المقصود بالفقر وأسبابه يساعد كثيراً على حد قـــول " بيــتر الكوك " PETER ALCOCK (٦٥ ، ٣) ماذا نفعل من أجل الفقراء ؟

وفى هذا الصـــدد يشــير تقريــر التنميــة البشــرية (١٣ ، ٩٤) أن الاستراتيجية السياسية للقضاء على الفقر تتضمن ثلاث عناصر أساسية :-

التمكين السياسي للفقراء

لابد من تنظيم الناس للعمل الجماعى من أجل التـــأثير فـــى الظـــروف والقرارات التى تمس عيشهم. ولابد من وصول صوتهم لذى دوائـــر الســلطة للدفاع عن مصالحهم.

وإقامة شركات من أجل التغيير

على جميع العناصر الفاعلة فى المجتمع – من نقابات ووسائط إعـــلام وفئات مجتمعية ، وشركات خاصة ، وأحزاب سياسية ومؤسســـات أكاديميـــة ، وجمعيات مهنية – أن تجتمع فى شراكة لمعالجة الفقر البشرى بكل أبعاده. ولابد أن ترتكز تلك الشراكة على المصالح المشتركة.

الدولة القادرة والمسئولة

من الضرورى أن تقوم الدولة بتعزيز التعبير السلمى عن أولويات الناس وأن تضمن حيزاً ديمقراطياً لرعاية مصالح شتى فئات المجتمع. ولذلـــك فـــإن عليها أن تعزز المشاركة وتشجع الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ويزخر التاريخ بالانتفاضات وحالات التمرد التى أشعل الفقراء شرارتها كردود فعل للناس على الفقر ، مثل تنظيم حركات الفلاحين فى الهند ، وكذلـــك بنجلاديش فى الخمسينات.

وفى هذا الصدد تشير إحدى الدراسات (١٣٤ ، ٣٤-٣٥) أن الاتحـــاد الاستراتيجى الخيرى – ليست استراتيجية – والذى يهتم بإدارة الإحسان وتقديـــم الخدمات الصحية والإنسانية بشكل آلى عندما تتقادم هذه الخدمـــات انخفضـــت

قدرتها على تحقيق الأهداف بالمقارنة بين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٩٤ وتحتاج إلـــى أهداف ، وتقديم البرامج ، وزيادة عدد المتخصصين والاهتمـــام باســتراتيجية التخطيط والتركيز على المصادر والموارد لمواجهة المشكلات.

توصلت إحدى الدراسات (٤٣ ، ٢٩-٣٠) إلى سياسات بديلة تستند على تبنى سياسات جديدة لإعادة توزيع الدخول ، تدخل الدولة لإعادة توجيه النشـاط الاقتصادي فى قطاعه المنتج ، توفير التسهيلات والمساعدات الحقيقية لحصـول المواطن علاى التعليم والرعاية الصحية والمرافق العامة لإحداث تحســن فــى أحوال الغالبية الفقيرة ، وتحقيق المشاركة الفعالة فى المجتمع.

الحركات الشعبية

وهى شكل من أشكال العمل الجماعى يتمثل فى التعبئة الذاتية ، ومــن أمثلة هذه الحركات التى قامت بها فئات محلية (١٣ ، ٩٨-٩٩) حركة الحــزام الأخضر فى كينيا ، حيث قامت ١٠٠ ألف امرأة بغرس ٢٠مليون شـجرة فــى الريف ، لأرتفاع معدل تآكل التربة ودورها فى مجال تمكين المــرأة. وحركــة "حملة الجوع" فى البرازيل التى تركز على قضايا الصحة والتغذية.

وكذلك مجموعة عمل فقراء الطفل فى إنجلترا (٦٥ ، ٨)

CHILD POVESTY THE ACTION GROU (C P A G)

الحاجة إلى الدولة الفاعلة :

بإمكان الأفراد أن يقوموا بالشىء الكثير معتمدين علـــى أنفســهم فــى مكافحة الفقر. غير أن ثمة أموراً كثيرة تتوقف على البيئة الناشئة عــن العمــل الحكومى. فالدولة دور محورى – تمارسه لا من خلال أنشطتها فحسب بل ومن خلال تأثيرها على العديد من العناصر فى المجتمع. ولا ينبغى أن تكون الدعـوة إلى تعبئة الجماهير ذريعة الدولة عن مسئولياتها.

وأثناء حقبة التكيف الهيكلى ، قلصت عدة دول من نفقاتها على الخدمات الاجتماعية ، متذرعة فى أغلب الأحوال بالحجة القائلة أن بإمكان الاعتماد علــى

النفس على مستوى الجماعات أن يسد الفجوة القائمة. وفى بعض الحالات ، أدى الضغط على الإنفاق إلى فرض رسوم على الخدمات الصحية يدفعها المستفيدون فى بلدان تنعدم فيها القدرة على القياس الفعلى للإمكانيات ولا يستطيع فيها الناس تحمل أبسط الرسوم. وكان هذا تشويها لمثل الاعتماد على النفس.

إن القضاء على الفقر لا يقتضى وجود دولة انكماشية ضعيفة ، بل تستلزم وجود دولة فاعلة وقوية تستعمل قوتها لتمكين الفقراء لا إضعافهم (١٣ ، ١٠٠-١٠١).

وتستخدم بعض الدول قدراً كبيراً من سلطتها فى اتخاذ إجراءات تناهض مصالح الفقراء مثل حماية الأطفال وإعادة توزيع الثروة أو الحد من الفقراء.

السياسة الاجتماعية والفقر :

باستعراض السياسة الاجتماعية وبرامجها فى المجتمعات المختلفة نجدها متباينة فى اهتمامها بالفقراء ومستقبلهم فى المجتمع باختلاف المبادرات الحكومية ضد الفقراء من مجتمع لآخر.

ومن هنا فإن هناك تطور فى مساندة الدولة بدءاً من قانون الفقر ١٦٠١ (٦٥ ، ٢١٠-٢١٧) (١١٠ ، ١٠٩-١٣٧) وسياسة الضمان الاجتماعى SOCIAL SECURITY POLICY والتأمين الاجتماعى SOCIAL INSURANCE والذى يعتبر إصلاحاً اجتماعياً تقليدياً لتدعيم البناء الاجتماعى ويدعم المشاركة فى سوق العمل ، والمساعدة الاجتماعية SOCIAL ASSISTANCE.

أنه من الأهمية تحليل نسق السياسة الاجتماعية وتطوير السياسة الاجتماعية لتدعيم علاقتها بالسياسة الاقتصادية فى المجتمع ، كما يشير ذلك "هيل" M. HILL (١١٠ ، ٧) ويحتاج الفقر كمشكلة (٦٥ ، ٤) إلى قاعدة

للعمل BASIC FOR ACTION ، وسياسات وتغيير نظرة السياسات تجـــاه الفقر كمشكلة ، وأهمية مقابلة الحاجات الأساسية BASIC NEEDS.

ومن هنا فإن فهم الفقر يتطلب فهم السياسة الاجتماعيـــة التـــى تحـــاول التغلب عليه ، أو تدعيم وجوده ، كما أن فهم الفقر وتحليـــل أســـبابه وتحديـــد مؤشراته يفيد فى صنع سياسات اجتماعية جديدة أو تغيير سياسات رعاية قائمة.

وفى هذا الصدد تشير "سيجال" E.A.SEGAl (١٦١ ، ١٣) يجـــب فهم قيم إصلاح الرفاهية فى التسعينات التى تعمد على المسئولية الفردية لإيجـــاد مكان مناسب فى السوق ، وأن من يحصل على المساعدة مسئول مسئولية كاملة عن نفسه وحياته ، ونرى أن ذلك لا يمكن أن يساعد السر الفقيرة ، مع إهمـــال مناقشة إصلاح الرفاهية فى غياب المسئولية الاجتماعية والاهتمـــام بـــالتوظيف وتدعيم الخدمات.

ويجـــب علـــى المخطـــط الاجتمـــاعى كمـــا يحـــدد " جرينلـــى " J.R.GREENLEY وآخرون (١٠٤ ، ٢٤٤-٢٤٦) قيـــاس وتقويـــم نوعيـــة الحياة-والفقراء أكثر حاجة من غيرهم لقياس نوعية الحياة - لأهميتها فى تطوير الرعاية والخدمات التى يمكن تقديمها للمستفيدين ، وخاصة التغيرات فى الرعاية الصحية وإدارتها ، وتساهم فى تقدير نوعية الرعاية ، وتحديـــد مؤشـــراتها - خاصة الفقراء - مستخدماً فى ذلك الأستبيان ، المقابلة ، مقارنـــة الإحصـــاءات والمعلومات ، ويعكس ذلك أهمية الدور البحثى للمخطط الاجتماعى.

وتدعو الحاجة إلى قيام كل مجتمع بإنشاء شبكات أمن اجتماعى فعالـــة لتحمى ضحايا الصراع التنافسى - مثل العاطلين مؤقتاً - ولتحمى أقل الفئـــات دخلاً والصغار والمسنون والمعوقون.

ففى أمريكا مثلاً يخصص حوالى ٢٥% من الناتج القومـــى الإجمـــالى لشبكات الأمن الاجتماعى على شكل رعاية صحية واستحقاقات بطالة وضمـــان اجتماعى.

فى الدول النامية شبكات الأمن الاجتماعى هى أضعف الشبكات ، لا تمثل عموماً سوى ٥% من الناتج القومى الإجمالى (١٢ ، ٤٣).

ضرورة وضع برامج للسياسة الاجتماعية تحقق الأمن الاجتماعى والتكيف الثقافى للفقراء وتقوم على توفير " الفرص " لبدائل أخرى فى النسق الاقتصادي والاجتماعى ، وتشمل هذه البرامج على التدريب المهنى ووضع برامج إرشادية تساعدهم على إدراك الفرص التى تناسبهم وتتفق أيضاً مع نظرتهم للعالم الخارجي وتشجيع تعليم الأطفال لإيجاد بيئة أخرى لغرس القيم المرغوبة لديهم وابتعادهم ما أمكن عن البيئة الأسرية ، وإيجاد الباعث أو الدافع لتغيير الثقافة وأن يحول المجتمع نظرته من أمن المجتمع الأكبر إلى أمن المواطن.

الحرب ضد الفقر: WAR AGAINST POVERTY

الحرب ضد الفقر فى أى بناء اجتماعى مشكلة من مشكلات الرعاية الاجتماعية ، ويتطلب إصلاح اقتصادى واجتماعى حقيقى.

وحدد " جانس " H.GANS (٩٦ ، ١-١٥) أن التاريخ الأمريكى يحدد قتال الولايات المتحدة ضد الفقر خاصة فى المجتمعات الفقيرة من خلال سياسات منع الفقر وعلاقة الفقراء بالآخرين ، وحمايتهم والأسباب الاجتماعية والفيزيقية والسياسية ولماذا يوجد فى المجتمع الأمريكى الملايين من الفقراء وتحت خط الأمان ؟ وأن يجب تحريكهم " والحرب ضد الفقر أكثر من الحرب ضد الفقراء "
" WAR AGAINST THE POVERTY RATHER THAN A WAR AGAINST THE POOR. "

واستعراض مقاومة الفقر سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الستينات أو بريطانيا ، اعتمدنا على مدخل التنمية وأهميتها فى مقاومة الفقر.

وإن كانت المبادرات الحكومية فى أمريكا أكثر من بريطانيا كالتزام ظاهر من الحكومة إزالة الفقر ، واعتمدت على مساعدة المحليات وخاصة الفقيرة ومساعدة الفقراء لاستغلال الفرص ، (انظر ٦٥ ، ٢٣٨-٢٤٢)

(٨٣ ، ٣٠٠). وأنشأت الحكومة البريطانية مكاتب الفرص الاقتصادية ، وركزت على التعليم وبرامج العمل لتشجيع الحراك من خلال الاعتماد على الذات ، وتحسين المصادر الإضافية للفقراء ومساعدة الفقراء لكي يساعدوا أنفسهم والاهتمام بالأطفال فى المناطق الحضرية ، والبطالة فى المحليات.

واهتمت بريطانيا ببرنامج المساعدة الحضرية URBAN AID PROGRAME فى منتصف التسعينات بإتاحة الموارد الحكومية للمحليات لمساعدتهم للتغلب على الحرمان ، وكذلك المنح GRANTS لمساعدة العمل الاجتماعى مع أفراد المجتمع المحلى لمعركة الفقر ، وتدعيم سلطات المحليات ، وتشجيع القطاع التطوعى ، وانتهت الحرب ضد الفقر فى أميركا فى السبعينات دون نتيجة.

ومفهوم السياسة الاجتماعية فى فرنسا فى الثمانينات كما أكد " مارتن " C. MARTIN (١٣٣ ، ٣٨٢-٣٩٢) الهجوم على الفقر الجديد NEW POVERTY ويشمل غياب أو عدم فعالية المؤسسات والتغيير فى البناء الاقتصادي ويعتمد هذين المدخلين على العمل والعلاقات الأسرية ومستوى التعليم والإسكان والخدمات العامة لضمان حياة اجتماعية سوية.

مدخل حقوق الرعاية : WELFARE RIGHTS

عبر هذا المدخل CDP كطريق للعمل مع الأفراد المحليين داخل إطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية. الدفاع لزيادة القدرة على تقديم الخدمات. الاعتماد على بعض المنظمات المحلية والسلطة المحلية.

بعض المحليات حددت الحقوق فى الضمان الاجتماعى ، الإسكان ، التشرد وبعض المناطق المحلية ركزت على الناس الفقراء خلال السبعينات وأوائل الثمانينات (٦٥ ، ٢٤٢) (١٠٨ ، ٤٠٩)

جاء تصريح مركز الأمم المتحدة الإنسانية بنيويورك عام ١٩٩٢ (١٨٤، ١٩٧) الإنسان حر المولد والكرامة وله حقوق الحرية والأمن الشخصى •

والحماية والمساواة ، والجنسية ، الدين والحامية العبودية وله أيضاً حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ، الصحة ، والغذاء ، المسكن ، الملبس.

وترتبط القيم والأخلاقيات للخدمة الاجتماعية بهذه الحقوق وذلك لمقابلة الحاجات الإنسانية. كما أن عمل الخدمة الاجتماعية الدفاع عن مثل هذه الحقوق (١٨٤ ، ١٩٧-١٨٩).

الرعاية والعمل :

إن إصلاح الرعاية والتغيير فى سياسات الرعاية الصحية يحدث تغييرات مطلوبة سواء على المستوى القومى أو المحلى ، وهدف أساسى للرعاية خاصة فى المجتمعات الفقيرة التى يزداد فيها عمالة الأطفال والنساء فى أعمال شاقة وسياسات العمل مصدراً لإيجاد سياسات جديدة للتدريب والرعاية (٩٢ ، ٥١-٦٠).

ومن الدراسات المؤيدة للعمل (٥٦) ويتناقض ذلك مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات (٦ ، ٧١-١٠٦).

وبذلك فإن تغيير أو إصلاح سياسات الرعاية وأهداف الرعاية يجب أن يتركز حول الإنسان وقدراته وتدعيم إنتاجية كشخصية تنموية فاعلة فى المجتمع، وأن تعدد الخيارات والفرص أمام الإنسان.

السلطة المحلية وتقوية الفقراء:

إن الهدف الرئيسى لتدعيم دور المحليات وسلطاتها فى القضاء على الفقر وتقوية الفقراء هو القضاء على الفقر فى منطقته ، وهذا أكثر واقعية لتباين مسببات الفقر من مجتمع لآخر ، وتشجيع الحكومات المحلية للبحث عن استراتيجيات وأساليب مواجهة وتقوية الفقراء ، وتحديد أهداف محددة وواعية لتدعيم ومساعدة الفقراء.

ويتطلب ذلك تدعيم استقلالية المحليات ، وتنشيط المنظمات الحكومية والأهلية ، وتشجيع الحكومة المركزية ، وتسهيل التخطيط اللامركزى المنطلق

من القاعدة إلى القمة. فمن المتعين على الحكومات أن توفر الوسائل الكافية للجماعات المحلية لتسهم بالآراء والمعلومات وصياغة السياسات والخطط وتدعيم التخطيط بالمشاركة على أوسع نطاق.

وقد بين " ألكوك " P. ALOCOCK (٦٥ ، ٢٤٧-٢٥١) تجربة بريطانيا من خلال الاستراتيجيات المحلية لمنع الفقر بمساندة الإدارة المحلية من خلال حقوق الرعاية ، وزيادة المصادر لأفراد المجتمع المحلي لزيادة الدخول الإضافية مما ساه فى تخفيض الحرمان ، واتضح ذلك فى الستينات والسبعينات، وانشغلت المحليات بامتداد حقوق الرعاية المحلية بالاهتمام بمجالات أخرى للخدمات كالإسكان والتعليم والمواصلات وتحسين الخدمات للفقراء كوسائل جديدة لزيادة الدخل ، وفى بداية الثمانينات تم إيجاد المناخ المناسب لسياسات تشجيع الحكومة المحلية لإيجاد أدوار جديدة للتنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا وتنشيط مراكز العمل المحلية ، وأعيد تنمية المحليات ودورها ، والاهتمام بالخطط والمؤسسات والقطاع التطوعى ، وأعطى لذلك دفعا أكثر فى التسعينات بتدعيم الخدمات المحلية ودور استراتيجية التمكين ENABLING لتمكينها من التنمية وتنسيق وتحسين الخدمات المحلية.

وارتكزت كذلك فى التسعينات على حقوق الرعاية وزيادة فرص العمل فى المجتمعات المحلية ، وتدعيم اللامركزية والديمقراطية فى المناطق الفقيرة ، وإنشاء اتحاد الحكومات المحلية لمنع الفقر ، غير أن هذه الجهود كانت فى غياب وعدم وضوح الأهداف.

ومن الدراسات التى أكدت ذلك (٧٣ ، ٢٤٨) (٨٠).

استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار :

ويرى الباحث أن ذل قد يرجع إلى اختلاف مفهوم الفقر ، وتباين أسـبابه العديدة ، كما أن الدراسات السابقة لم تصل بعد إلى تعميم لاسـتراتيجية أكـثر فعالية لتقوية وتمكين الفقراء من اتخاذ القرار على المستوى المحلى.

وفيما يلى عرض لهذه الاستراتيجيات من خلال :-

(١) استراتيجيات دولة الرعاية لمنع الفقر وتحسين مواجهته.

(٢) استراتيجيات JACK ROTHMAN وما تضمن فى إطاره مـن نمـاذج واستراتيجيات.

(٣) استراتيجية الحاجات والخدمات الأساسية.

(٤) نماذج التخطيط الاجتماعى على المتصل التحليل التفاعلى والاسـتراتيجيات والتكتيكات المرتبطة بها.

يعتبر تنمية الناس هو المفتاح الأساسى لزيادة وتنمية الموارد والمصادر المجتمعية (١٢٣ ، ١١٠) ولذا فإن الاستراتيجيات يجب أن تعتمد على الإنسان.

(١) استراتيجيات دولة الرعاية للتغلب على الفقر :

حاولت دولة الرعاية THE WELFAE STATE التدخل والمسـاعدة لمنع الفقر وتحسين مواجهته وتحقيق أهداف الإصلاح وسعت – كجـزء مـن استراتيجية أكبر – لإزالة الفقر ومواجهة مشكلة التفاوت فى الرعاية والمسـاواة وركزت على :-

أ- استراتيجية المساواة THE STRATEGY OF EQUALITY

لتحقيق المساواة من العائد ، وتدعيم الحقوق السياسية فى الديمقراطيـة. (٦٥ ، ٢٥٥-٢٥٦) من خلال مدخل حرية القيم VALUE-FREE ومراعـاة ظروف الفقراء (٧٩ ، ٨١-٨٢) (١٠٨ ، ٣٠٤) وهى حصـول النـاس فـى المجتمع على فرص متساوية لكى ينموا ويتعلم كل منهم أقصى ما تتيحـه لـه قدراته ومواهبه (١٥ ، ١٣٤).

ومن الدراسات التى أكدت ضرورة العدالة والمساواة (١٥٨) ، (١٧٦)، (١٠٧) ، (١٣٩).

ب- استراتيجية التفاوت THE STRATEGY OF INEQUALITY

بتشجيع نمو اقتصاديات السوق الحر ، وتدعيم الحماية الذاتية ، وتشجيع زيادة النمو ، والتغلب على ثقافة التبعية DEPENDENCY CULTURE والتدخل فى سوق العمل ، التأثير فى توزيع الثروة.

ولكن لم تحقق هاتين الاستراتيجيتين الأهداف فى بريطانيا فى السبعينات والثمانينات لعدم القدرة على تحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية والاجتماعية (٦٥ ، ٢٥٨-٢٦١) (١٦٠ ، ٣٢٣).

ويتطلب ذلك بناء وتنفيذ سياسة اجتماعية تستهدف إيجاد قوى اقتصادية، واستخدام التخطيط الاجتماعى كأداة لتحقيق العدالة ، وتدعيم واستقلالية المحليات.

ثالثاً: استراتيجية تنمية وتمكين المرأة المصرية :

تأسيساً على المسح الذى أجراه المجلس القومى للسكان فى إطار إعداد الخطة القومية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ، **نستطيع رصد القضايا الرئيسية التى تواجه المرأة المصرية وهى :**

١- عدم مشاركة المرأة مشاركة فعالة فى المجال السياسى.

٢- تواضع نسب مشاركة المرأة فى الحياة العامة وفى مواقع صنع القرار.

٣- انخفاض نسب المساهمة فى النشاط الاقتصادي وتركز النساء فى القطاعات الهامشية ، وارتفاع نسب بطالة النساء أدت إلى تزايد ظاهرة تأنيث الفقر.

٤- تعمل المرأة وخاصة فى مجال الزراعة كعامل غير مدفوع الأجر داخل نطاق الأسرة.

٥- تتركز نسبة كبيرة من النساء العاملات فى مهن مقبولة اجتماعياً مما يؤدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل فى ظل اقتصاديات الخصخصة والعولمة.

٦- على الرغم من أن القانون لا يميز فى الأجور على أساس الجنس ، إلا أن بعض الممارسات التمييزية (مثل الراتب ، الإعانات الاجتماعية ، عدم وصل النساء إلى مناصب صنع القرار). أدى إلى وجود فجوة فى الدخل بين النساء والرجال.

٧- تعانى المرأة من عدم إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية ، ونلاحظ اختلالاً واسعاً لصالح الذكور فى ملكية الأرض وفى الحيازة وفى الحصول على القروض والتدريب والتكنولوجيا.

٨- ترتفع نسبة النساء العائلات لأسر وخاصة فى ريف الصعيد ومعظمهن أميات غير قادرات على اقتحام مجالات العمل المجزية ، مما يؤدى إلى تعظيم فقر النساء.

٩- مازالت المرأة المصرية تعانى من انتشار الأمية خاصة فى الريف وعلى الأخص بين العاملات الزراعيات.

١٠- تعانى المرأة المصرية وبالذات المرأة الريفية والمرأة الفقيرة من تدنى مستوى الصحة الإنجابية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الخصوبة والحمل المتكرر وعدم الحصول على خدمات صحية ملائمة مما أدى إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات وانتشار الأنيميا بين الحوامل.

١١- تعانى المرأة المصرية أيضاً من بعض ظواهر العنف (مثل انتشار ختان الإناث) والضرب من الأزواج ... الخ.

١٢- اختلال بعض قوانين الأحوال الشخصية وبعض القوانين الأخرى لصالح الذكور (مثل قانون الجنسية).

١٣- تنتشر الأمية القانونية بين النساء.

١٤- استمرار الصور النمطية التقليدية للمرأة فى وسائل الإعلام فى الخطاب العام.

١٥- ضعف الميكانيزمات أو الآليات الموجودة إدراج المرأة فى سياسات التنمية.

هذا ولقد رصدت الخطة القومية للنهوض بالمرأة الأهداف الأساسية التالية :

١- التمكين الاقتصادي :

للحد من ظاهرة تأنيث الفقر وعلى الأخص بالنسبة للمرأة العائلة لأسرة، ولرفع القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل ولتخفيض معدلات البطالة بين الإناث.

٢- التمكين السياسى :

وذلك لتعظيم المشاركة السياسية استكمالاً لمسيرة الديمقراطية ولتعظيم مشاركة المرأة فى الحياة العامة ومواقع اتخاذ القرار ولخلق جيل جديد من القيادات النسائية.

٣- التمكين القانونى :

وذلك لمحو الأمية القانونية لدى النساء والتصدى لظاهرة العنف والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

٤- التمكين المؤسسى :

وذلك لتقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التى تعمل فى مجال النهوض بالمرأة وتفعيل دور المجلس القومى للمرأة وبناء القدرات البشرية وخلق شبكات اتصال بين واضعى السياسات والمسئولين عن التخطيط فى القطاعات المختلفة.

استراتيجيات التمكين :

تعتبر التنمية المستدامة وسيلة يمكن من خلالها تحقيق وضمان استمرارية الحصول على الموارد والانتفاع بعائد التنمية وتتضمن العملية التنموية مشاركة المستهدفين من جهود التنمية فى العملية التنموية ذاتها وعدم التوقف عند مرحلة الانتفاع السلبى من المشروعات.

وبالتالى تهدف استراتيجيات التمكين إلى رفع قدرات المستهدفين من العملية التنموية ومساعدتهم على التعرف على مشاكلهم والتغلب عليها. وتعتبر فكرة المساواة بين الجنسين الحجر الأساسي فى عملية التنمية المستدامة. ولتحقيق تلك المساواة نتبنى استراتيجيات التمكين كوسيلة أساسية للتغلب على العوائق والعقبات الهيكلية إلى تحول دون تلك المساواة.

ونستطيع القول بان مسار النهوض بالمرأة يقدم على خمسة مستويات من مستويات تحقيق المساواة. ويعد التمكين جزء أساسياً من عملية تحقيق تلك المستويات من المساواة بين الجنسين.

لا تعتبر تلك المستويات منفصلة بعضها عن البعض ، بل ترتبط كل تلك المستويات بعلاقات دينامية ومتعاضدة. وتمثل مستويات الأعلى من المساواة مراحل أعلى من التنمية والتمكين ، مع الأخذ فى الاعتبار بأن مستوى الوعى يعتبر الخطوة المفتاح أو الخطوة الأساسية فى إمكانية حدوث أى تغيير فى الوضع القائم. وتكتسب قضايا تنمية المرأة أهمية خاصة عند كل من مستوى المشاركة ومستوى القدرة على التصرف فى مسار التنمية وذلك عند تحليل مكانة المرأة الاقتصادية – الاجتماعية بالمقارنة بمكانة الرجل. وإذا اقتصرنا فقط علة مد خدمات الرفاهة لتحسين أحوال المرأة (أى خدمات الصحة والتغذية والتعليم والعدل) ، فإن ذلك سيؤدى إلى مشاركة المرأة السلبية فى استخدام تلك الخدمات والموارد. وفيما يلى تفصيل لمستويات إطار التمكين المقترح.

المستوى الأول : الرفاهة

يعتنى هذا المستوى بالرفاهة المادية للنساء مقارنة بالرجال فى مجـالات مثل المستوى الغذائى ، الغذاء المتاح ، مستوى الدخل ، مستوى التعليم وذلـــك لتلبية حاجات النساء المختلفة. ومن ثم يتجه هذا المستوى إلى معالجة الفجـوات النوعية من ناحية تحسين الإحصائيات المتاحة عن المرأة ولا يتعامل مع النسـاء كأفراد قادرة على التغيير وتحسين مستويات معيشتهن. ويتـم التعـرف علـى الفجوات النوعية بقياس الفارق بين المؤشرات الإحصائية لكـل مـن الرجـال والنساء فى مجالات مثل المستوى الغذائى ، معدلات الوفيات ... الخ. ويتعـامل هذا المستوى مع النساء كفئة اجتماعية لها حاجات مادية خاصة دون السعى إلى أحسن الوسائل التى تعين النساء على التحكم فى مقدراتهن و بالتالى يمكن القول أن مشروعات التنمية التى تعنى فقط بمستوى الرفاهة المادية إنما تمثل مسـتوى الصفر من مستويات التمكين.

المستوى الثانى : الإمكانية

يمكن القول بأن الفجوات النوعية إنما هى نتاج مباشر لوجود فوارق فى إمكانية الحصول على الموارد وبالتالى ترجع المستويات الأدنى من الإنتاجيـة إلى القيود التى تحد من إمكانية النساء فى الحصول على موارد التنمية والإنتـاج المتاحة فى المجتمع مثل الأرض ، القروض الإنتاجية ، العمالـة والخدمـات. وترجع تلك القيود إلى ان النساء يعانين من مستويات اقل من التعليم ونصيـب أقل من العمالة بأجر وإمكانيات أقل للحصول على الخدمات المتاحة والتدريـب على المهارات الإنتاجية ، مما يزيد من صعوبة إمكانية العمل المنتج. ويشـير مفهوم " الفوارق النوعية " إلى استخدام أقل كفاءة للفرص والموارد المتاحة بمـا فيها عمالة النساء أنفسهن ، لأن المرأى محملة بعبء ثقيل يتمثـل فـى العمـل المنزلى والعمل فى اقتصاديات الكفاف فى خدمة الأسرة ، مما يتيح لـها وقتـاً كافياً لاستثماره فى رفع قدراتها.

ويتطلب التغلب على الفجوات النوعية أن تحصل النساء على المساواة فى إمكانيات الحصول على الموارد طبقاً لمفهوم تساوى الفرص أمام جميع المواطنين. ومن ثم يعنى إطار التمكين بتوعية النساء بأسباب تخلفهن وتشجيعهن على المبادرة الذاتية فى مجال الحصول على نصيبهن المشروع من الموارد المتاحة سواء داخل الأسرة أو خارجها.

وبالتالى يمثل مستوى الإمكانية فى إطار التمكين المقترح خطوة إلى الأمام فى مجال تقدم المرأة حيث يعترف مستوى الإمكانية بان القيود التى تحول دون حصول المرأة على نصيب عادل من الموارد إنما يرجع إلى النظم الاجتماعية التى تميز على أساس النوع. ولقد اكتشفت المرأة فى كل مرة حاولت فيها التصدى للقيود المفروضة على الحصول على الموارد ، إنما تواجه نظاماً متكاملاً من التمييز الذى لا يمكن التعرف على آلياته إلا من خلال عملية الوعى بتلك النظم ، مما يقودنا إلى المستوى الثالث أى مستوى التوعية.

المستوى الثالث : الوعى

يرجع وجود " الفجوات النوعية " إلى المعتقدات الخاطئة السائدة بأن المكانة الاقتصادية – الاجتماعية الأدنى التى تعانى منها المرأة وان تقسيم العمل التقليدى على أساس الجنس يرجع إلى تفاوت القدرات الطبيعية أو البيولوجية بين النساء والرجال. وتعضد أجهزة الإعلام والكتب المدرسية هذا المفهوم الخاطئ كل يوم. وبالتالى فإن تمكين المرأة إنما يعنى بالأساس عملية التبصير بتلك المعتقدات والممارسات الخاطئة ورفضها ، ومن ثم يجب على النساء أنفسهن الوعى بأن تبعية التى يعانين منها لا ترجع إلى اختلافات طبيعية أو بيولوجية ، وإنما هى نتاج لممارسات اجتماعية خاطئة ، يمكن تعديلها وتغييرها.

يعنى مستوى الوعى إذا ، برفع قدرة النساء على التحليل النقدى الواعى لنظم التمييز السائدة ضد المرأة والممارسات الاجتماعية الخاطئة التى تؤدى إلى استمرار تلك النظم ، ومن ثم عدم تقبل تلك النظم والممارسات على أساس أنها

طبيعية ولا يمكن تغييرها. ويتطلب هذا من المرأة معرفة الفرق بين أدوار الجنس والتى لا يمكن تغييرها وأدوار النوع وهى أدوار فرضتها الممارسات الاجتماعية والثقافية التقليدية والتى يجب العمل على تغييرها وتعديلها. وبالتالى فلابد من تقبل كل من الرجال والنساء لفكرة المساواة فى تقسيم العمل بين النوعين وعدم السيطرة الاقتصادية والسياسية لنوع واحد على الآخر ، ويمثل الإيمان بمساواة النوع كهدف للتنمية الحجر الأساسى فى الوعى على أساس النوع وفى عملية التمكين ، ويقد الإطار النظرى الصالح لحشد الجهود الهادفة إلى رفع التمييز عن المرأة.

المستوى الرابع : المشاركة

يعد مستوى المشاركة المتدنى للمرأة من أبرز وأوضح الفجوات السائدة كما يتضح من النسب الضئيلة جداً للنساء المشاركات فى مجلس الشعب أو فى الهيئات العامة أو فى القطاع الخاص. ومن السهل قياس الفجوة النوعية على مستوى المشاركة. ونلاحظ أن مشاركة المرأة تعد سلبية على كل من مستوى الرفاهة ومستوى الإمكانية فهى لا تتعدى مشاركتها بالانتفاع أما المشاركة التى نعنيها على هذا المستوى فهى مشاركة إيجابية تعنى الانخراط النشط للمرأة بجانب الرجل فى تنمية المجتمع.

وتعنى المشاركة النشيطة والإيجابية للمرأة على هذا المستوى المشاركة المساوية فى عملية صنع القرار. وعلى سبيل المثال ، فإن المشاركة فى مشروع تنموى إنما يعنى مشاركة المرأة بصورة متساوية مع الرجل فى عملية تقييم الحاجات ، وتعريف المشكلة ، والتخطيط للمشروع والإدارة والتنفيذ والتقييم. أى أن المساواة فى المشاركة تستدعى أن يتساوى عدد الرجال مع النساء فى عملية صنع القرار. وهناك صعوبة فى تحقيق هذا النوع من المشاركة المتكافئة فى المجتمعات التقليدية – الأبوية. وبالتالى يجب حشد جهود النساء فى المطالبة بتمثيل متساوى. وتمثل عملية زيادة المشاركة النشطة للمرأة نتيجة من نتائج عملية التمكين ، ومساهمة محتملة فى رفع مستويات التمكين.

المستوى الخامس : القدرة على التصرف

مما سبق يتضح لنا أن الفجوة النوعية تنم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين النساء والرجال. وعلى سبيل المثال ، فإن محاولة بعض الرجال السيطرة على عمل الزوجة وبالتالى على الدخل الناتج عن هذا العمل يعنى عدم تحقق هدف المشاريع التنموية التى تهدف إلى رفع مستوى دخل المرأة ، حيث أن المرأة فى تلك الحالات عاجزة عن استخدام هذا الدخل فى تحسين مستوى معيشتها أو مستوى معيشة أطفالها.

وتؤدى المشاركة المتساوية للنساء على مستوى صنع القرار إلى زيادة وتنمية ورفع درجة تمكين المرأة عندما تساهم تلك المشاركة فى زيادة قدرة المرأة على التحكم فى عوامل الإنتاج ، وفى تأمين حصول المرأة على نصيب متساوى من الموارد ومن منافع التنمية. إن تحقيق المساواة فى القدرة على التحكم فى الموارد والمنافع ، إنما يؤدى إلى تكافؤ علاقات القوة بين النساء والرجال ، وان النساء مثل الرجال يمتلكن القدرة على التأثير فى مصيرهن وفى مسيرة المجتمع ككل.

وفى النهاية يجب أن تحقق أهداف تحقيق المساواة وتمكين المرأة قدرة أكبر فى التحكم فى الموارد وفى المشاركة النشطة على كل من مستوى الرفاهة ومستوى الإمكانية. وإن هدف تحسين معيشة النساء من الأهداف المهمة ، ولكنه لا يصلح بحد ذاته كهدف للتنمية دون عملية الوعى وضمان المشاركة المساوية وتفعيل قدرة المرأة فى السيطرة على مصيرها. وبالتالى تدل حلقة التمكين على أن كل مظاهر التمكين سوف تؤدى حتما إلى تحسين مستويات الرفاهة المادية ، كما تدل أيضا على الطبيعة الدينامية والمستمرة لمسار التنمية وأن التمكين فى حد ذاته عملية دافعة للأمام ، ويمثل حجر الأساس فى محاولات تحقيق المساواة وفى مشاركة فعالة.

بناء على ما تقدم ومع تبنى استراتيجيات التمكين للنهوض بالمرأة المصرية ، يمكن معالجة المشاكل الموجودة على أساس أربع برامج رئيسية :

١- تمكين المرأة من فرص متساوية فى الحصول على الموارد والمنافع.
٢- مساندة المرأة فى زيادة القدرة على التصرف فى الموارد والمنافع.
٣- زيادة مهارات المرأة.
٤- إدراج النوع فى السياسات والخطط والبرامج والمشاريع.

١- تمكين المرأة من الحصول على الموارد والمنافع :

أ) القضايا :

يهدف هذا البرنامج إلى معالجة القضايا التالية :

- تدنى نسبة مساهمة الإناث فى القوة العاملة.
- ارتفاع نسبة البطالة فى الإناث مقارنة بالذكور.
- تزايد ظاهرة تأنيث الفقر وبالذات فى مجموعة النساء العائلات لأسر.
- انحياز بعض قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى لصالح الذكور وتفشى الأمية القانونية بين النساء.

ب) الأهداف :

- زيادة إمكانية حصول النساء على عوامل الإنتاج من أرض وقروض وتكنولوجيا.
- زيادة إمكانية حصول النساء على التدريب اللازم وإعادة التدريب فى حالة وجود نسبة عالية من البطالة.
- مساندة النساء فى إمكانية الحصول على الموارد والمنافع.

ج- الأنشطة :

- استخدام أجهزة الإعلام والعمال الميدانين (مثـــل المرشـــدين الزراعيـــن والزائرات الاجتماعيات ... الخ) فى إثارة وعى كل من الرجال والنســـاء فى أهمية عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية وأهمية حصول النساء علـــى إرثهن الشرعى من الأرض والعقار أو الموارد الاقتصادية الأخرى وعلـــى باقى حقوقهن القانونية.
- توفير وسائل التكنولوجيا المناسبة للعاملات سواء كانت تلك الوسائل وسائل بسيطة تساعد المرأة العاملة فى الزراعة أو فى المشروعات الصغيرة على تحسين الإنتاج أو الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات.
- تحديد أنصبة من القروض المتاحة (لا تقل عن ٢٠%) للنساء.
- تشجيع النساء على الادخار والتعريف ببعض الوسائل المتاحة غير البنـــوك (مثل توفير البريد) وذلك بغرض الاستثمار فى المشروعات الصغيرة.
- توفير مشاريع مدرة للدخل للنساء فى ظروف خاصة (النســـاء العـــائلات لأسر) وذلك للتخفيف من ظاهرة تأنيث الفقر.

٢) البرنامج الثانى : مساندة المرأة على اكتساب القدرة على التصرف فى الموارد والمنافع :

أ- القضايا :

يهدف هذا البرنامج إلى معالجة القضايا التالية :

- ضعف قدرة المرأة على التصرف فى الموارد والمنافع.
- ضآلة مشاركة المرأة فى المجال السياسى ومجال العمل العام.
- ضآلة نسبة مشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار.
- تدنى دخل الإناث مقارنة بالذكور.
- استمرار ظاهرة العنف ضد المرأة داخل وخارج المنازل.

ب- الأهداف :

- رفع قدرة النساء فى التصرف فى الموارد والمنافع.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة فى المجالس السياسية.
- دفع النساء لخوض مجالات العمل العام.
- رفع نسب مشاركة النساء فى مواقع صنع القرار.
- مساندة النساء لرفع مستوى الدخل.
- مساندة النساء فى الحماية من العنف.

جـ- الأنشطة :

- تدريب النساء علاى مهارات القيادة والتفاوض تدريب النساء على مهارات الدعاية الانتخابية.
- إثارة وعى العضوات فى المجالس السياسية بقضايا المرأة.
- إثارة وعى النساء بأهمية العمل فى المجال العام.
- مساندة المرأة فى المطالبة بزيادة نسب النساء فى مواقع صنع القرار.
- المطالبة بمراجعة بعض الإجراءات (مثل قوانين الضرائب والمعـــاش ... الخ) التى تؤدى إلى عدم تساوى الدخل بين الذكور والإناث.
- إقامة مراكز لحماية النساء من العنف وتقديم المساعدة القانونية المطلوبـــة فى مثل تلك الحالات.
- إثارة وعى المجتمع لمحاربة بعض العادات الاجتماعية الضارة مثل ختـــان الإناث وإصدار قوانين ملزمة بتحريم تلك العادات.
- مراجعة المناهج الدراسية للتعرف على مدى حساســـيتها لمنــهج النـــوع الاجتماعى وإدراج النوع فى تلك المناهج.

٣) البرنامج الثالث : رفع مهارات المرأة وإنتاجيتها :

أ- القضايا :

يستهدف هذا البرنامج مراجعة القضايا التالية :

- ضآلة تدريب النساء على المهارات الإدارية ومهارات الاستثمار.
- تركز نسب أمية النساء (خاصة فى الريف وفى المناطق العشوائية) وبالذات فى وسط النساء العائلات لأسر.
- ارتفاع نسب الخصوبة (خاصة فى ريف الصعيد) وارتفاع نسب وفيات الأمهات وانتشار الأمراض الخاصة بالصحة الإنجابية وانتشار ظاهرة الزواج المبكر خاصة فى ريف الصعيد.
- الأعباء المنزلية وتربية الأطفال والتى تحد من المساهمة الاقتصادية للمرأة.

ب- الأهداف :

- زيادة وتنويع مستوى مهارات المرأة.
- القضاء على ظاهرة الأمية بين النساء والحد من تسرب البنات من المدارس.
- تخفيض مستويات الخصوبة ومعدلات وفيات الأمهات والحد من انتشار الأمراض المتعلقة بالصحة الإنجابية.
- الحد من ظاهرة الزواج المبكر.
- التخفيف من أعباء العمل المنزلى وأعباء تربية الأطفال.

جـ- الأنشطة :

- تدريب النساء على مهارات إدارة المشروعات ومهارات الاستثمار.
- تدريب النساء على المهارات الحديثة فى سوق العمل.
- تقوية حملات محو الأمية للنساء بين ٣٥ ، ١٥ سنة من خلال برامج وظيفية.
- مساعدة البنات الفقيرات مادياً لاستكمال مراحل التعليم.

- تكثيف الحملات الإعلامية المساندة لتنظيم السرة وتعميم الرعاية الصحية والصحة الإنجابية لجميع النساء.
- تحسين نوعية الخدمات الصحية وتسهيل حصول المرأة على تلك الخدمات خاصة فى المناطق المحرومة (الريف والصعيد والعشوائيات)
- تكثيف استخدام القوافل الصحية المتنقلة.
- رفع سن التعليم الإلزامى إلى ١٨ سنة.
- تطبيق القوانين الخاصة بمخالفة السن القانونى للزواج ورفع سن الزواج للفتاة ١٨ سنة وللصبى ١٩ سنة.
- توفير المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحى فى الريف والعشوائيات.
- تشجيع النساء على شراء السلع الاستهلاكية المعمرة المساعدة فى عمل المنزل من خلال نظام تقسيط بسيط.
- إنشاء حضانات الأطفال على مستوى القرى والعشوائيات.
- توفير بدائل لعمل المراهقات وبالذات فى مجال الزراعة.

٤) البرنامج الرابع : إدراج النوع الاجتماعى فى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات :

أ- القضايا :

يهدف هذا البرنامج إلى معالجة القضايا التالية :

- ندرة الآليات الموجودة لإدراج النوع الاجتماعى فى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات.
- ضعف وحدات النوع الاجتماعى التى تم إنشائها فى عدد محدود من الوزارات.
- ضعف الوعى بمناهج تحليل وإدراج النوع الاجتماعى.

ب- الأهداف:

- دمج المرأة فى مسارات التنمية.
- إثارة وعى واضعى السياسات والمخططين بأهمية إدراج النوع الاجتماعى فى خطط ومشروعات التنمية.
- إدراج النوع الاجتماعى فى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات.
- إنشاء وحدات للنوع الاجتماعى على مستوى كل الوزارات والهيئات.
- إنشاء شبكات للمعلومات والاتصال بين وحدات النوع الاجتماعى تحت رعاية المجلس القومى للمرأة والوحدات المثيلة على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى.

جـ- الأنشطة:

- إنشاء وحدات للنوع الاجتماعى فى كل الوزارات والهيئات تحت الإشراف المباشر للوزراء ورؤساء الهيئات.
- تعيين كوادر اتصال من تلك الوحدات للعمل مباشرة مع المجلس القومى للمرأة.
- التنسيق المستمر بين وحدات النوع والمجلس القومى للمرأة لإدراج النوع فى السياسات والبرامج.
- قيام المجلس القومى للمرأة بتدريب المدربين على النوع الاجتماعى للعاملين بوحدات النوع الاجتماعى والجمعيات الأهلية ... الخ.
- تنسيق الجهود بين المجلس القومى للمرأة ووحدات النوع على مستوى الوزارات والهيئات لتوفير التدريب النوعى للعاملين بالوزارات والهيئات وبقية مؤسسات المجتمع المدنى.
- إنشاء قاعدة بيانات نوعية فى إطار المجلس القومى للمرأة ومد وحدات النوع الهيئات والمؤسسات بتلك البيانات.
- تحديث قاعدة البيانات النوعية بصورة مستمرة.

- إجراء البحوث الموجهة للفعل لسد الثغرات فى قاعدة البيانات.
- إنشاء مركز لتوثيق المعلومات عن المرأة المصرية فى إطار المجلس القومى للمرأة.
- إثارة الوعى المجتمعى بقضايا النوع الاجتماعى عن طريق عقد الندوات وورش العمل ومن خلال نشر نتائج الأبحاث فى صورة أوراق سياسات Policy Paper.
- إصدار نشرة دورية تتولى نشر المعلومات حول أنشطة المجلس.
- تأسيس شبكة اتصالات (عن طريق الإنترنت) مع وحدات النوع والوحدات المماثلة على المستوى الإقليمى والدولى.
- إنشاء وحدة رصد إعلامى.
- تصميم برامج إعلامية موجهة للرأى العام.
- القيام بمتابعة وتقييم وبرامج ومشروعات النوع وبرامج التدريب المختلفة.

وقد جاء فى توصيات المنتدى الثالث للمرأة يوليو ٢٠٠١ ما يلى:(٥٢)

١ – وضع استراتيجية لتمكين المرأة من تلبية احتياجات سوق العمل وتضمينها فى الاستراتيجية القومية للدولة بما يكفل تعظيم مساهمتها فى نمو الاقتصاد القومى .

٢ – توفير البيانات والمعلومات التى تساعد على دراسة أحوال المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى، والتعرف على حجم مساهمتها فى الاقتصاد المصرى .

٣ – ضرورة تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأهلى فى توفير البرامج التدريبية بكل مكوناتها، وعلى اختلاف مستوياتها، بما يكفل دعم قدرات المرأة ومهاراتها .

٤ – تشجيع الفتيات على الانخراط فى التخصصات العلمية والتكنولوجية فى كل مراحل التعليم لمواكبة احتياجات سوق العمل وتطوراتها فى المستقبل .

٥ – دعم مفهوم المشروعات الصغيرة كأسلوب مناسب لتمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز مشاركتها فى تنمية الاقتصاد القومى.

٦ – إنشاء آلية لتوفير مصادر التمويل اللازمة لتمكين المرأة من المشاركة فى التنمية الاقتصادية من خلال نظم جديدة لضمانات القروض والتوسع فى الإقراض الجماعى .

٧ – إعادة النظر فى المسميات التى تعكس نظرة سلبية عن القطاع غير الرسمى وبحث مشاكل هذا القطاع وحلها، عند رسم سياسات التنمية، باعتباره يمثل مجالا هاما يسهم فى حل مشكلة البطالة وفى توليد الدخل .

٨ – تبنى الأسلوب الأمثل لإدماج بيانات سوق العمل غير الرسمى فى الإحصاءات الرسمية .

٩ – إعادة النظر فى نظم الإعفاءات الضريبية بما يسمح بتمتع المرأة العاملة بالمميزات الممنوحة للرجل .

١٠– مد مظلة التأمين الاجتماعى والصحى لتشمل العاملات فى الاقتصاد غير الرسمى على النحو المطبق فى العديد من الدول النامية .

وجاء فى البيان الختامى للمؤتمر الثالث للمجلس القومى للمرأة تدعيما لدور المرأة فى تحديث المجتمع (المرأة وتحديث المجتمع) ١٥ – ١٦ مارس ٢٠٠٢[٥٣] .

إن التحديث يعنى ثورة معرفية مبنية على أهداف جديدة تتحدد من خلال استراتيجية واضحة تستهدف تنمية بشرية للمواطن المصرى فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والفكرية والثقافية كما أن التحديث ينبغى ألا يكون لفئة على حساب أخرى أو لنوع على حساب نوع آخر والوعى بتأثيرات التغيرات العالمية وثورة المعلومات وتطور التكنولوجيا وضرورة أن يكون التحديث فى إطار تعظيم إيجابيات هذه التغيرات وإنطلاقا من التسليم بأن تحديث المجتمع ودور المرأة فيه يستند [illegible] ى تحديث الفكر [illegible]

وتطوير العنصر البشرى والعمل على إقرار مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية والاهتمام بترسيخ مبادئ الديمقراطية بأبعادها المختلفة الفكرية والسلوكية فقد التقت إرادة المشاركين فى فعاليات وأعمال المؤتمر الثالث للمجلس القومى للمرأة على :

(١) فى مجال تحديث الفكر :

١ – وضع برنامج لتحديث الفكر يقوم على إعلاء قيمة العقل ونشر الفنون، وترسيخ أساليب الجهد الإنسانى الجماعى، وروح الانتماء .

٢ – أن يقوم تحديث الفكر على أساس تكوين وعى مجتمعى يعترف بالمرأة باعتبارها شريكا فى كل جهود عملية التحديث وأهمية مشاركتها فى العمل العام بالإضافة إلى أدوارها التقليدية وأن يتضمن منظومة التنمية التى تعيد بناء فكر صحيح تجاه المرأة ونشر الوعى الصحى والبيئى والتثقيف الأسرى .

٣ – تفعيل دور المنظومة التعليمية والإعلامية فى تعميق وتوسيع مفهوم الديمقراطية بحيث تشمل ديمقراطية الأسرة والمجتمع .

٤ – ضرورة إعادة النظر فى أهداف ومفاهيم وآليات عمل المؤسسات الوطنية القائمة على خدمة العلم والتعليم والثقافة والإعلام والخطاب الدينى والأنشطة الاجتماعية والرياضية، لتسهم هذه المؤسسات فى تغيير الفكر وتعمل على الاعتراف بأهمية تفعيل دور المرأة فى تحديث المجتمع .

(٢) فى مجال الاهتمام بالعنصر البشرى :

١ – تكوين البشر ورعاية عقولهم وأجسادهم، يمثل أولوية مطلقة للعمل الوطنى مع التركيز على تبنى الأساليب التحليلية النقدية والتدريب على أساليب التفكير غير التقليدية وتنمية الابتكار .

٢ – التصدى لمشكلة الأمية حيث لا تزال تعطل نسبة لا يستهان بها من طاقات قوة العمل عموما وقوة العمل النسائية على وجه خاص .

٣ – العمل على تحقيق التوافق بين مخرجات العملية التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل خاصة في مجال استيعاب التكنولوجيا المتقدمة التى يتزايد الاعتماد عليها فى ظل العولمة .

٤ – إتاحة المجالات لتدريب الأجيال القادمة لتعزيز مفهوم المشاركة فى التنمية.

٥ – دعوة مراكز البحث العلمى لتبنى مناهج تحقق التكامل بين المعارف العلمية والمشاكل المجتمعية .

(٣) فى مجال تكافؤ الفرص الاقتصادية :

١ – المطالبة بزيادة فرص المرأة المصرية للمشاركة فى النشاط الاقتصادى دعما لدورها فى تحديث المجتمع وإقرارا لمبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية .

٢ – زيادة فرص تدريب المرأة دعما لمشاركتها فى سوق العمل على كافة قطاعاته ومستوياته (عام / خاص ... رسمى / غير رسمى) .

٣ – معاونة المرأة العاملة على تحقيق التوازن بين دورها الأسرى ودورها الإنتاجى .

٤ – الدعوة إلى الاعتراف بالأمومة كوظيفة اجتماعية يجب المعاونة على قيام المرأة بها من خلال إعادة النظر فى التشريعات ذات الصلة .

٥ – إزالة أشكال التمييز السلبى ضد المرأة فيما يتعلق بحقها فى خصم الأعباء العائلية من الدخل الخاضع للضريبة .

٦ – المطالبة بحق الزوج فى الحصول على نصيب من معاش زوجته بعد وفاتها .

٧ – مناشدة الأجهزة المعنية بتوفير فرص العمل للمرأة مع التركيز على المرأة المعيلة ودعم فرص المرأة الريفية فى النشاط الاقتصادى .

(٤) فى مجال دعم الديمقراطية :

١ – التأكيد على أن الديمقراطية بأبعادها الثلاث ... قيم فكرية وسلوكيات بشرية ... ونظم إجرائية – جميعها تشكل الركيزة الجوهرية والضرورية لعملية تحديث المجتمع .

٢ – زيادة فرص الكفاءات النسائية لشغل درجات القيادة العليا وإزالة المعوقات التى تحول دون ذلك .

٣ – إعادة النظر فى الجوانب الإجرائية لقانون الانتخابات وقانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل مساندة المرأة وتشجيعها على المشاركة السياسية.

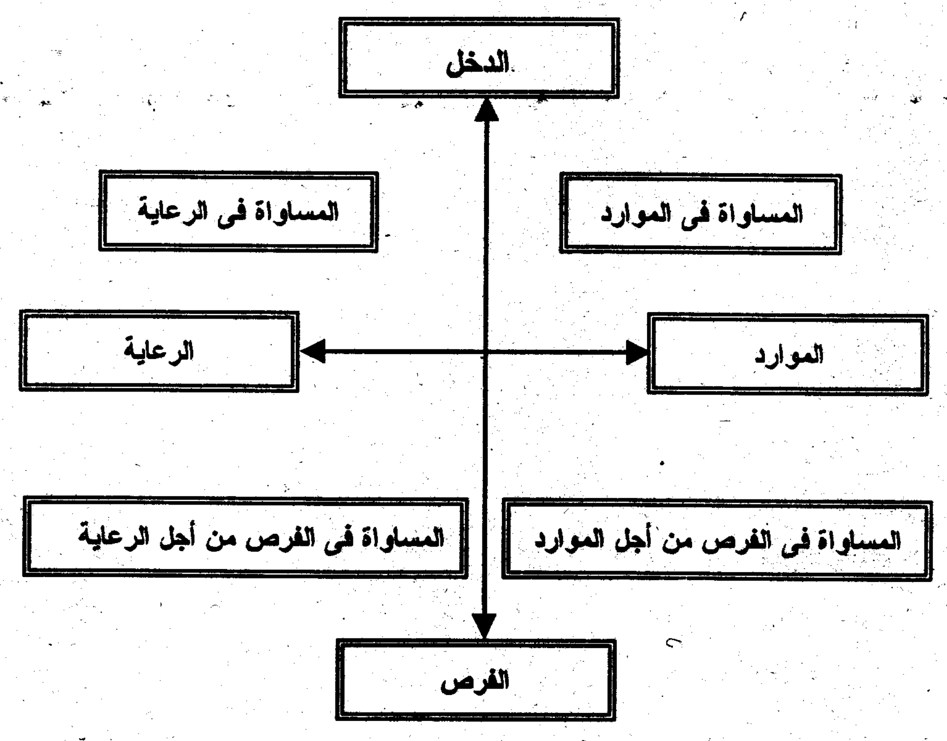
٤ – تدعيم التواصل القائم والمستمر ما بين المجلس القومى للمرأة ومختلف الأحزاب المصرية القائمة بهدف تنشيط وتشجيع العضوية النسائية، وتولى الكفاءات النسائية لمواقع قيادية، وتضمين أنشطة الأحزاب برامج تدريبية لتكوين الكوادر النسائية السياسية القادرة .

رابعا : المساواة الاجتماعية :

تعتبر المساواة مفهوم فلسفى ومبدأ سياسى والمساواة كمفهوم مثار لعدة قرون، على سبيل المثال فرق (أرسطو) بين المساواة العددية (التشابه فى الرقم أو المقاس) والمساواة التناسبية (تكافؤ فى مصطلحات النسبة) [١٨٩].

(١) المساواة فى الرعاية[١٩٠]

ويتضمن ذلك أن كل فرد يمر بنفس تجربة درجة الإشباع وربما يتطلب دولة رعاية قوية، وتكمن المشكلة فى أن مبدأ الرعاية المتساوية سوف يزيد أهمية الإعانة المالية للتشبعات والأذواق والقدرات العالية وإذا تعهدت الدولة بالمساواة فى الرعاية يجب عليها التمويل، لهذا السبب قام بعض المنظرين بمساندة المساواة فى الرعاية ، ويجب على الدولة أن تكون مسئولة لتضمن استفادة كل فرد بتجربة الحد الأدنى المتساوى من الرعاية .



(٢) المساواة فى الفرص من أجل الرعاية :

اهتم منظرى الرعاية بتفضيل تمويل الفرص المتساوية ويوجد اختلاف واسع لأن الناس إما مسئولون كلية أو على نطاق واسع عن حاجاتهم، والذى يمكن عمله قيام المجتمع بضمان فرصة لكل فرد لإشباع حاجاته، إن الدولة ليس من واجبها التمويل أو الإعانة ، ولكن من مسئولياتها الإمداد بدخل مناسب يمكن من التمويل وسوف يتطلب من الناس تعديل حاجاتهم وربما يتخلوا عن بعضها إذا ما كانت إمكانية إشباعهم لها غير حقيقية .

(٣) المساواة فى الموارد :

القضية هنا إذا تصرف كل شخص بعقلانية لا يمكن لأحد أن يحقد على ممتلكات الآخرين وبناء على ذلك سوف يفعل المجتمع بموارده شيئان : سوف يكون حساسا لرغبات الناس وحاجاتهم؛ وسوف يعوض هذه العيوب لأن الناس غير مسئولين عن ذلك :

(٤) المساواة فى الفرص من أجل الموارد :

في الواقع أن المشكلة تكمن فى استحالة تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن تحقيق المساواة فى الموارد المادية وتظل الموارد الداخلية أو المنح أقل، ولا يمكن توقع تصرف الناس بعقلانية : لا يوجد لدينا معلومات كافية عن بيئاتنا الاجتماعية لنتمكن من معرفة أكثر الطرق عقلانية فى التصرف وحتى إذا عرفنا نعمد أحيانا للتصرف دون عقلانية، وبالإضافة إلى ذلك، بعض الحوادث سوف تكون قاسية جدا، ولا نتمنى التعويض عنها نهائيا، وربما تكون المساواة فى الموارد هدف نخفق باستمرار في تحقيقه، ولذلك فالأفضل هو المساواة فى الفرص من أجل الموارد .

ويمكن القول ببساطة بأن الذين تميل اعتقاداتهم نحو المساواة في الرعاية والمساواة فى الموارد أصحاب المساواتية التحررية (المساواة الاجتماعية هى الأولوية)، والذين يساندون الفرص المتساوية إما من أجل الرعاية أو الموارد أصحاب التحررية المساواتية (الحرية هى الأولوية)، وهذه التمييزات السابقة قد وضعت لإطار عمل مفيد .

(٥) السياسة الاجتماعية والمساواة :

إن أحد أكثر المناقشات أهمية فى السياسة الاجتماعية تلك التى تهتم بالمدى الذى ينبغى أو لا ينبغى فيه اعتبار دولة الرعاية مجموعة من المؤسسات والممارسات المساواتية، هذا السؤال ينقسم إلى أثنين، أولا : هل تم تحفيز مخططى دولة الرعاية بحصص متساوية؟ ثانيا : كيف تكون المساواة دولة رعاية ؟

وتعتبر قضية المساواة الاجتماعية هامة من خلال الذين وضعوا أسس دولة الرعاية ويعرف المخططون بأنهم العقلانيون والأكاديميون وصناع السياسة والسياسيون الذين يرغبون فى بديل حقيقى لرأسمالية سياسة التدخل، ويشمل ذلك الاشتراكيين مثل " سيدنى " و" بياترك "و" ويب " ، والليبراليين مثل " كينز "

و " بيفروج " ، والمحافظين مثل " هارولد ماكميلان " والبناة أصحاب الحركات الاجتماعية التي اشتركت وصارعت لإصلاح الرعاية على المستوى القاعدي .

إن ما أضافه ذلك كان رغبة واسعة لتحقيق ما أطلق عليه " تونى " (١٩٣١) " استراتيجية المساواة " وتتطلب هذه الاستراتيجية إقامة مؤسسات تضمن طريقة وصول المساواة للسلع والخدمات دون حياة تؤدى إلى الفقر، ويفضل " تونى " عدم الطبقية كهدف أساسي للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك كمدعم لحركة التعليم الشاملة قبل إقامة الإصلاحات.

وهناك مخططون آخرون أكثر فتورا تجاه المساواة الاجتماعية .

بينما دافع مارشال (١٨٩٣ – ١٩٨١) عن دولة الرعاية بأنها شئ يساوى بين الحالات ويزيل اللامساواة غير العادلة.

ويجب أن نتذكر أيضا أن هذه المساندة للمساواة الاجتماعية لم تتم المشاركة فيها بصفة عامة، حتى بين الذين أقاموا دولة الرعاية، أقام " بسمارك " تأمين التقاعد والبطالة بألمانيا في السبعينيات من القرن التاسع عشر لكى يحبط إمكانية وصول الاشتراكيين إلى السلطة ويبدو على الرغم من وجود رغبة لتحقيق مساواة اجتماعية قد حفزت أو حركت العديد من مخططي الرعاية، إلا أنه من السذاجة تفسير دولة الرعاية بأنها استراتيجية صريحة للمساواة .

وبالتالي فإن دولة الرعاية تشير إلى تساوى الثروة والدخل بينما القوة أقل في المساواة وناقش " جوليان لى جراند " (١٩٨٢) خمسة أنواع للمساواة(١٨٩):

المساواة في الإنفاق الحكومي : ينبغي أن يوزع الإنفاق العام على توفير خدمات اجتماعية خاصة بالتساوي على جميع الأفراد الذين لهم صلة بذلك، على سبيل المثال، مدرستان حكوميتان لهما نفس الحجم ينبغي الإنفاق المتكافئ بينهما من المال العام .

المساواة فى الدخل النهائى : يقتضى ذلك إعادة توزيع رأسى من الثراء إلى الفقر .

المساواة فى الاستخدام : إن مقدار الخدمة الحكومية المستخدمة عن طريق جميع الأفراد الذين لهم صلة بالخدمة ينبغى أن تكون نفس الخدمة، مثلا اثنان متساويان فى المرض فى نفس الظروف ينبغى تلقيهم علاج طبى متكافئ .

المساواة فى التكاليف : ينبغى أن يواجه جميع مستخدمى الخدمة نفس التكاليف الخاصة أو الفرص المتاحة .

المساواة فى الناتج : يشير ذلك إلى تكافؤ فى النتائج التى تتيحها خدمة الرعاية لمستخدميها .

يعتقد " لى جراند " فشل دولة الرعاية فى تحقيق أى مما سبق ويصر على أن أكثر الناس ثراءا يتلقى حتى (٤٠%) من الإنفاق على الرعاية الصحية أكثر من الأكثر فقرا فى بريطانيا، وهذا بسبب وقوع دولة الرعاية فى تناقضات : كانت مقصودة من الكثيرين لتجسد روح المساواة دون تحدى اللا مساواة العميقة للمجتمع الرأسمالى ويمكن توضيح نتائج مشابهة من عمل "جون هيلز" (١٩٩٧) وجد هيلز أن معظم الفوائد من دولة الرعاية نشأت عن الضرائب التى دفعوها بأنفسهم، وما تتلقاه دولة الرعاية يمكن تعريفه مثل إعادة توزيع "روبن هود" من الغنى للفقر. وإذا قامت دولة الرعاية بتحقيق المساواة فى الموارد، يمكنها بسهولة هدر دعم الذين تأخذ منهم مثل هذه الموارد.

وبصفة عامة، ينبغى التفكير فى أن دولة الرعاية تهتم كثيرا بالمساواة فى الفرص، وتقوم بإيماءات فى اتجاه المساواة فى الناتج والعائد. وينبغى أن يحفزنا ذلك للبدء فى اصطلاحات الرعاية والتى تعتبر فى أفضل الأحوال مساواة بطريقة ما.

خامسا: المواطنة:

(١) مفهوم المواطنة: (١٨٩)

يعتمد مفهوم المواطنة على حالتين، أولهما، أن تكون الحكومة ديمقراطية، لأن الحكومات الديكتاتورية ليس لها مواطنين وإنما لها تابعين. ثانيهما لابد أن يكون المجتمع المدنى مفتوحا وحرا. ولتحقيق هذه المواطنة وازدهارها، لابد أن يتم تجنب ألا تسمح الحكومة باستيعاب المجتمع المدنى وتحجيمه كما كان الحال فى المجتمع السوفيتى والذى أحجم محاولات تنظيم مجتمع منظم مبدع ولابد كذلك احتفاظ الحكومة بدورها كضامن أوحد يمكن الاعتماد عليه فى الحفاظ على الحقوق والالتزامات بالنسبة لكل المواطنين. وباختصار لابد أن تتوازن الحكومة مع المجتمع المدنى.

وتشير المواطنة إلى حالة الأفراد فى دولة حرة ديمقراطية وتؤمن بأن كل الأفراد متساويين ولهم حقوق متساوية وأنه من الضرورى أن نتذكر أن الأفراد هم أشخاص تابعين للدولة أى أنهم مجبرين على طاعة القوانين والإجراءات التى وضعوها لأنفسهم ويظهر هنا أن مفهوم الحقوق هو أكثر المفاهيم أهمية.

(٢) الحقوق :

يتم تعريف الحقوق منذ القدم على أنها "طبيعية" أى أنها وهبت ومنحت للأفراد من قبل الطبيعة أو "القانون الطبيعى". أى أن مفهوم القانون الطبيعى أو الحقوق الطبيعية يتضمن، أولا: أن الأفراد لهم هوايات ورغبات وحقوق. أى أن امتلاك الحقوق هو الذى يميز الإنسان عن باقى المخلوقات غير البشرية. ثانيا أن الحقوق توجد قبل الأنظمة والأنساق التشريعية والسياسية والاجتماعية أى أنه، إننا طورنا مثل هذه الأنظمة لتجسيد الحقوق ما قبل الأنظمة الاجتماعية التى نمتلكها. وعلى النقيض أكد البعض أن الحقوق مركبة تعتمد على المنظمات (دودكين ١٩٩٧). وبصورة أساسية يعنى هذا أن الحقوق ليست طبيعية أو

وضعت قبل اجتماع البشر ولكنها تركيبات من المجتمع ومؤسساته ومنظماته. ولكن سواء كانت هذه الحقوق ليست طبيعية أو غير ذلك فإن المفهوم لابد وأن يتضمن بعض الخصائص الأساسية:

أن الحقوق لابد ألا يحددها وقت أو مكان. فالكل لابد أن يمتلكها بغض النظر عن الجنس أو النوع .. الخ.

إن الجدل بشأن الحقوق جدل واسع ومعقد، ولكن بالنسبة لدارسي السياسة الاجتماعية، يركز الجدل الأساسي حول مفهوم الحقوق الاجتماعية. ويتمثل أحد الأشكال في الجدل بشأن الحقوق الاجتماعية في كتابات مارشال.

(٣) مارشال والحقوق الاجتماعية (١٨٩)

يحدد مارشال ثلاثة عناصر أساسية للمواطنة فالحقوق المدنية تحدد الحق لتشكيل الاتفاقات والملكيات والأفكار. ونشأ ذلك في القرن الثامن عشر مع تطوير النظام التشريعي. والحقوق السياسية تحدد الحق في المشاركة في العملية السياسية (التصويت والاقتراع) ونشأ هذا المفهوم في القرن التاسع عشر مع تطوير النظام البرلماني ونشأ مفهوم الحقوق الاجتماعية في القرن الثاني عشر مع تطوير نظام المساعدات والرعاية الاجتماعية.

وفي الحقيقة، أن تطور العناصر المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطن كان أكثر تعقدا. على سبيل المثال، لكي تتوافق مع مجتمع السوق تم تعديل الحقوق المدنية من قبل الطبقات الوسطى في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كحقوق لابد وأن تساعد على نمو الرأسمالية الصناعية. وتحجيم مصالح الأرستقراطية وطبقة أصحاب الأرض. ولكن عندما حققت هذه الطبقة البرجوازية أهدافها، بدأت المزاعم التي كانت تقول أنها وضعت للتحرير والتمكين في الاختفاء وبدأت الطبقة الأقل في الظهور. وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهر تأثير الحركة العلمانية وبدأت الحقوق الاجتماعية في التطور مثل

الحقوق السياسية كوسيلة لتخفيف التأثير السياسى على الطبقة العاملة وتحويل هذه الحركة من حركة ثورية إلى حركة اجتماعية.

ولهذا فإن الحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية على وجه الخصوص تكون أقل انسجاما مع مجتمع السوق الحر من الحقوق المدنية ولقد أثر ذلك فى المجتمع الحديث.

ولقد أشار مارشال إلى "مجتمع متصل" توجد فيه العناصر الرأسمالية، الديمقراطية والاجتماعية جنبا إلى جنب فى توتر عصيب ولكنه منتج. وباختصار، يقول أن المجتمع المتصل يكون أفضل من المجتمع الذى تنظمه قوى السوق وأفضل كذلك من المجتمع الذى تنظمه الحكومة والقطاع العام، ويعنى ذلك أن السياسات الاجتماعية لابد وأن تهدف إلى القضاء ليس على التباين بين الأفراد ولكن التباينات الناتجة من وجود عيوب أو مزايا غير ملحوظة.

وهذه السياسات من الممكن أن تساعد على المساواة على سبيل المثال تكافؤ الفرص التعليمية. ويتمثل هدف نظام المساعدات الحكومية (نظام يقدم بعض الخدمات الصحية والتوظيفية الخ ، ليس فى إيجاد مجتمع لا طبقى وإنما إيجاد مجتمع يكون فيه التحرك الاجتماعى أفضل من تقسيم الدخول: مجتمع مكون من مواطنين وليس مجتمع مكون من طبقات).

ولقد أكد على منهج مارشال العديد من النقاد الذين أخذوا من أفكاره بعض الأفكار (على سبيل المثال، ترونر ١٩٨٦، ١٩٩٣، بارلباليت ١٩٨٨، بولمر، ريس ١٩٩٦، ميد ١٩٩٦). وبالرغم من ذلك يوجد العديد من النقد الموجه لمرشال:

حيث يتجاهل الإمكانيات، ويقترح تقسيم مارشال أن الحقوق الاجتماعية هى الأكثر حداثة للمواطنة ولقد سمح هذا للنقاد إن يقترحوا أنه لا يقدم تقسيم حقيقى للمواطنة.

واتهم مارشال بأنه يتجاهل أبعاد أخرى للمواطنة والتي تطورت بشكل لا فت للنظر في فترة ما بعد الحرب، على سبيل المثال أبعـاد النـوع والجنـس. وسواء قبلت أو لم تقبل تقسيم مارشال للحقوق الاجتماعية، فإن هذا المفهوم لـه تأثير فعال على السياسة الاجتماعية.

(٤) أمثلة للمواطنة (١٨٩)

١- التبادلية:

بالرغم من أنه لابد من وجود نوع من التبادلية في جميع أنحاء المجتمع، بين الحقوق والواجبات، إلا أنه من الممكن أن يوجد شخص له حقـوق وليس عليه واجبات. فعلى سبيل المثال، الطفل له حقوق وليس عليه واجبات لأنه ليس قادرا على أداء أي واجبات. وبالرغم من هذا فإنه في الأغلب، نستطيع القـول بأنك مواطن فانك تتسم ببعض درجات من تبادلية الحقوق – الواجبـات، وهـذه العلاقة التبادلية من الممكن تحديدها وتعريفها في الأنواع الآتية :

١- التبادلية غير المتوازنة:

يتضمن هذا أنه بينما تتبادل الحقوق – الواجبات، يتأثر التوازن بينـهما بشكل كبير لكن لصالح واحد من الأثنين – لذلك فإن هناك أثنين من العلاقـات المتبادلة غير المتوازنة:

١) نحن قد نفضل إن نجعل الحقوق في الأسـاس ونقـوم بتـأجيل الواجبـات (اعتمادا على تفضيلها أما للحاجات أو غيرها)، وهل تقع واجبـات أكـثر على الأفراد المميزين وليس غير المميزين. وبالتأكيد إن كل الأفراد لابـد أن يكون لهم نفس الحقوق والواجبات، فإن الدولة لابد أولا إن تصحح تباينـات السوق. إننا قد نؤكد أن الوجبات تحدد اعتمادا على الحقوق فالمواطن يتحمل المسئوليات التي وافق على تحملها ويجب عليه تحملها.

ب) قد نفضل أن نجعل الواجبات فى الأساس ونقوم بتأجيل الحقوق (اعتمـــادا على تفضيلها أما للحاجات أو الاستحقاقات) وإذا فضلنا الحاجات فإننـــا قـــد نؤكد إن الحقوق لا توجد فى الفضاء الاجتماعى وإنما نستنتج مـــن الوضـــع المجتمعى. وإننا إذا فضلنا الاستحقاقات فإننا نؤكد إن الحقـــوق مـــن داخـــل الالتزامات كعضوية الأسرة أو عضوية الجمعيات المدنية وإننا يجب أن نأخذ فقط عندما تكون لدينا القدرة على أن نعطى.

١- **التبادلية المتوازنة:** يعنى هذا إن الحقوق والواجبات تتوازن بحيـث تحدث توازنا فيه الالتزامات والعكس بالعكس بالرغم من هذا، فهناك نوعين من التبادل المتوازن.

(٥) تطورات حديثة للمواطنة:

أ- الموطنة العالمية:

لقد ارتبط تطور حقوق الموطنة بالأمم والدول وبالرغم مـــن هـــذا، إذا دخلت العالم الذى يظهر فيه دور الدولة بمفردها فى عصر العولمة، فما ســوف يحدث للحقوق، فهل نحن قادرون على أن تكون المواطنة فى بيئة متعولمـــة أو هل الحقوق من الممكن أن تكون عالمية فى معناها ورؤيتها؟ وقد أكد البعض أن حقوق المواطنة هي حقوق متعارضة فى المحيط العالمى وأن خبراء السوق هـم الذين يستطيعون وحدهم التأثير على الاقتصاد العالمي. بينما تمســك البعـض الأخر بأن الحقوق المدنية والسياسية من الممكن أن تكون عالمية. فهل يمكن أن يكون هناك شكل عالمى للمواطنة الاجتماعية تشمل جميع المواطنيـــن كـــأفراد يملكون حقوق متساوية بين المساعدات والإقامة.

وهناك من يجيب على هذا السؤال (بلا) ومنهم علـــى ســـبيل ميســـرا (١٩٩٩). قد تمسك برأيه مشيرا بقوله بأن الحقوق الاجتماعية لا تتفق مع بيئـة

العولمة فبالرغم من أن كثيرا من مؤيدى الحقوق الاجتماعية يؤكدون أن نظام المساعدات من الممكن أن ينقلها إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية أو إلى مجتمع يتم فيه ترويض رأس المال الخاص، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون ممكنا. فرأسمالية السوق والشيء الوحيد الذى نستطيع عمله المحاربة من أجل الحصول على أفضل شكل لها، ولأنه ليس هناك مساعدة متساوية للحقوق الاجتماعية، فإننا لابد وأن يشكل معدلات اجتماعية تتبع بين المجتمع وأن نستخدم هذه المعدلات فى تكوين الشكل الإنسانى الأفضل للرأسمالية الممكنة، ولذلك فإن الرأسمالية العالمية من الممكن أن تعدل لكن الحقوق الاجتماعية هى المشكلة .

وبالرغم من هذا، يصر الآخرين على أن الحقوق الاجتماعية هى أحد الملامح الهامة فى الحفاظ على معدلات اجتماعية فى عصر الرأسمالية العالمية أن الجدليات الذى تقف ضد الحقوق الاجتماعية العالمية فى عصر العولمة هى جدليات مشابهة لهذا الذى كان يحدث فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ضد الحقوق الاجتماعية القومية فى عصر حكومات الدول أى أنه ليس هناك بديل للقوانين الاقتصادية فى الحفاظ على وحدة هذا العالم، ومن ثم فإن السؤال بشأن تأسيس حقوق اجتماعية عالمية هو ليس سؤالا اقتصاديا عن المستقبل بقدر ما هو سؤالا سياسيا عن الماضى، فهؤلاء الذين يقومون بانتقاد فكرة المواطنة الاجتماعية العالمية هم المتمتعين بفشل خبرات تقديم الحقوق الاجتماعية .

ب - المواطنة الأيكولوجية :

لابد من التفكير فى المواطنة الأيكولوجية كشكل آخر من المواطنة العالمية وترجع نشأة المواطنة الأيكولوجية العالمية إلى عام ١٩٦٨ عندما قام أبوللو ٨ بتصوير الأرض من خلال قمر الأوربيت وفى أبسط صورة لهذه

المواطنة، تعبر هذه المواطنة وتلفت نظرنا إلى أننا جميعا أعضاء فـــى كوكـــب واحد وعلينا التزاما أن نرعى هذه الكوكب من أجلنا ومن أجل الآخرين وبالرغم من هذا فلقد تجددت المواطنة الأيكولوجية العالمية فى الحركـــات الاجتماعيـــة الخضراء .

ويركز هذا النوع من المواطنة على بيئة الأفراد كمضمون كلى وعلـــى هذا الأساس يحدد البعض على أن مفهوم المواطنة ليس له علاقة بالبيئة، بينمـــا يؤكد آخرون أن المفهوم الأيكولوجى يتيح مساحة للمواطنة بعض الشـــئ فـــإذا كانت المواطنة نقص إلتزام وإذا كنا نمتلك إلتزاما نحو الأشكال غير الإنســـانية المستقبلية والمعاصرة فإن هذه المواطنة سوف تكون علاقتنا مع هذه الأشـــكال غير الإنسانية .

المراجـــع

1. المراجع العربية :

(1) أحمد القطامين ، التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية ، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٧.

(6) أحمد وفاء زيتون ، استراتيجية العمل وبرامج الرعاية الاجتماعية لمحاربة الفقر ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، اكتوبر ١٩٩٧ .

(7) أحمد ماهر ، الادارة الاستراتيجية ، مركز التنمية الادارية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦.

(12) برنامج الامم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية ، لعام ١٩٩٣.

(13) برنامج الامم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية ، لعام ١٩٩٧.

(31) عبد الحليم رضا ، تنظيم المجتمع ، النظرية والتطبيق ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٦.

(34) عبد العزيز مختار ، التخطيط لتنمية المجتمع ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١.

(35) عبد الفتاح جلال وآخرون ، استراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى ، سرس الليان ، ١٩٨٦.

(50) محمد محمود الامام : التخطيط والاستراتيجية ، دراسة فى المفاهيم ، استراتيجية التنمية فى مصر ، المؤتمر الثانى، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢٦ مارس ١٩٩٧ .

(51) المجلس القومى للسكان ، مسح اعداد الخطة القومية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٢/٢٠٠٧).

(٥٢) المجلس القومى للمرأة، المنتدى الثالث، المرأة وسوق العمـــل، ٢٠٠٣، ص ص (١١٠ - ١١١).

(٥٣) المؤتمر الثالث للمجلس القومى للمرأة، المرأة وتحديث المجتمع، المجلـس القومى للمرأة، مارس ٢٠٠٢.

(٥٥) نادر فرجانى ، التنمية البشرية في مصر ، رؤيـــة بديلـــة ، المشـــكاة ، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٤ .

(٥٦) نادر فرجاني ، البطالة والفقر في مصر ، الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصرى ، جامعة المنيـــا ومؤسســـة فـــورد ، ٢٠-٢٢، أكتوبر، ١٩٩٧ .

(٥٩) هدى بدران ، تنظيم المجتمع ، مطبعة المليجى ، الجيزة، ١٩٦٩ .

٢. المراجع الأجنبيـــة :

(63) Adams, Deborah Page, & Sherraden , Michael , Asset Building As Community Revitalization Strategy , National Associcàtion Of Social Workers, Inc. ,

(64) Agarwal, Adesh, Mass Media And Health Promotion In Indian Villages, Psychology And Developing Societies,VOL. 7, no . 2 , July – Dec.,1995 .

(65) Alcock , Peter , Understanding Poverty, London, Macmillan Press, LTD .,1997 .

(66) Anderson , Joseph , Social work methods and Processes , N. Y ., A Division Of Wadwworth , Inc ., 1981 .

(67) Amidei , Nancy , Home To Be An Advocate In Bad Times, In : Fred M . Cox , ET . al ., Strategies Of Community Organization , NACRO Practice , N . Y . F . E Peacock Publishers , Ink ., 4 the Edition , 1987.

(68) Amold C . Hox , Redefining The Concept Of Strategy And The Strateg Fomation Process , Planning Review , May – June , 1990 .

(69) Asselin , Michel , et . al ., When The local And Social Are Theatened In The CHSC : The Challenge Of Maintaning A Cap On Prevention , Critical Sosial Policy, 9,2, 1996.

(70) Auslander, Cail , k., & litwin , H ., Social Networks and The poor : Toward Effective Policy and practice, Social work, Vol. 33.No .3.May – Jun 1988.

(71) Bada, Peter , Poor Richard's Legacy , N. Y ., William Morrow And Company Inc ., 1990 .

(72) Painter , Chris, et . al ., Local Authorities And Non – Elected Agencies : Stratesgic RESPONSES And ORGANIZATIONL Networks , Blackwell Publishers Ltd, Public Administation , Vol .75 Summer 1997 .

(73) Balloch, S, & Jones, B., Poverty And Anti-Poverty Strategy: The Local Government Response, In: Peter Alcock, Understanding Poverty Op-Cit., 1997.

(74) Barclay, Sir P., Foundation Enquiry Into Income And Wealth, In: Peter Alcock, Understanding Poverty, Op. Cit, 1997.

(75) Belcher, John J. & Fandetti, Donald, V., Welfare Entitlements: Addressing The New Realities, Social Work, 40,4, July 1995.

(76) Berhard, Suin, Reflections On The Creation Of A Science Of Social Work, International Social Work, 33,3, July 1990.

(77) Brawley, Emitia E. Martinez, Perspectives On The Small Community: Humanistics, Copyright NASW Press. 1997.

(78) Broad, Robin, The Poor And The Environment. Friends Or Foes?, World Development, 22,6, June 1994.

(79) Brzuzy, Stephanie, Deconstructing Disability: The Empact Of Definition, The Haworth Press, Inc., Journal Of Poverty, Vol. 1, No. 1, 1997.

(80) Burman, Patrick & Gardner, Morgan, The Struggles Of Low-Income Individuals For Human Agency: Amidst The Structuring Environments, International Sociological Association (ISA), 1994.

(81) Cannan, Crescy, The Struggle Against Social Exclusion: Urban Social Development In France, IDS bulletin, 1997.

(82) Cooper, Michael H., Social Policy, A Survey Of Recent Development, Exford, Basil Blackwell, 1973.

(83) Coulton, Claudia J. & Chow, Julian, Poverty, In Richard I-. Edwards et. al., Encyclopedia Of Social Work, 19'''Edition, Vol. 3, Washington: NASW, 1996.

(84) Dahl, R.A. Who Governs? Democracy And Power In An American City, N.Y.. Yale Univ. Press, 1973.

(85) David, Fred R., Strategic Management, Columbus, Ohio, Merrill Publishing Company, 1989.

(86) Dean, H. In Rearch Of The Underclass, In: Pete Alcock, Understanding Poverty, Op. Cit, 1997.

(87) Domanski, Margaret Dietz, Prototypes Of Social Work Political Participation: An Empirical Model, National Association Of Social Workers, Inc., Social Work, Vol.43, No.2, March 1998.

(88) Donnelly, James H., et. al., Fundamentals Of Management, Boston,s Homewood, II., 1990.

(89) Drakeford, Mark, The poverty Of Privatization: Poorest Customers Of The Privatized Gas, Water And Electricity Industries, Critical Social Policy, 17, 2, May, 1997.

(90) Eaton, Susan C. & Kochan, Thomas A., A Grass - Roots Experiment To Resolve Workplace Problems, Negotiation Journal, 12, 2, Apr. 1996.

(91) Eitzen, D. Standley, Social Structure And Social Problems In America, Boston, Allyn And Bacon, 1974.

(92) Ewalt, Patricia L., et.al., Social Policy: Reform. Research, And Practice, Copyright NASW Press, 1997.

(93) Francis, Dave, Unblocking Organization communication, London, Gower Publishing Company, 1987.

(94) Friend, John & Hickling, Alien, Planning Under Pressure. The Strategic Choice Approach, N.Y.. Pergamon Press. 1987.

(95) Fromm, Dorit, Collaborative Communities. N.Y Van. Nostrand Rem Hold, 1991.

(96) Gans, Herbert J, The War Against The Poor: The Underclass And Antipoverty Policy, N.Y.. Basic Books, 1996.

(97) George, S. Day, Strategic Market Planning, N.Y.. West Publishing Company, 1984.

(98) Geyer, F., Alienation Thearies: A General System Approach, Pergamon Press, N.Y., 1980.

(99) Gilbert, Neil & Specht, Harry, Planning For Social Welfare, Issues, Models And Tasks. N.J.. Prentice - Hall, 1977.

(100) Gilbert, Neil, Miller, Henry And Specht. Harry, An Introduction To Social Work Practice. New Jerse, Prentice - Hall, Inc., 1980.

(101) Ginsberg, Lean And Keys, Paul R. New management In Hunam Services, N.Y.. ISBN., Http.l W. Nasw Press. Org. Publications, 1995.

(53) Goodall, H. Lioyd, Small Group Communication In Organizations, N.Y.. WN.C.Brown Publishers, 1990.

(103) Goodstein, Leonard D., et. al., Applied' Strategic Planning: A Comprehnsive Guide. San Diego, Pfeiffer & Co. 1992.

(104) Greenley, James R., Greenbery, J. Steven. And Brown. Roger. Measuring Quality Of Life A New And Practical Survey Instrument. National Association Of Social Workers, Inc., Social Work, Volume 42, No.3, May 1997.

(105) Green, Reginald Herbold. Basic Human Needs, As A Strategic Focus. In: Sam Cole & Henry Lucos, Models, Planning And Basic Needs, N.Y., Pergamon Press, 1979.

(106) Gordon, Judith R., et. al., Management And Organization. Boston, Allyn And Bacon, 1990.

(107) Gottschalk. Shimon S., An Alternative To Public Welfare: The Community Based Walfare System, Society For The Study Of Social Problems (SSSP), 1979.

(108) Heffernan, Joseph ct. al., Social Work And .Social Welfare, An Introduction, Second Edition, N.Y., West Publishiiiu Company, 1992.

(109) Hills, J., Foundation Inquairy Into Income And Wealth, In: Peter Alcock, Understanding Poverty, Op.Cit., 1997.

(110) Hill, Michael, Understanding Social Policy. Oxford. Michael Hill, 1980.

(111) Hill, Roy Carr. Social Indicators And The Basic-Needs Approach - Who Benefits From Which Numbers. In: Sam Cole& Henry Lucas, Models, Planning And Basic Needs, N.Y., Pergamon Press, 1979.

(112) Hoff, Maire D., Rogge, Mary E.. Everything That Rises Must Converge: Developing A Social Work Response To Environmental Injustice. Journal Of Progressive Human Services, 7, 1, 1996.

(113) Hofsten, Claes Von, Prospective Control: A Basic Aspect Of Action Development, Human Development, Vol.36, No. 5, 1993,

(114) Hunter, Floyed, Community Power Structure. N.Y.. Chapel Hill, Univ. Of North Carolina Press, 1953.

(115) Jajagopal, Business Links Through NGOS : An Indian Experiment In Rural Development, Development In Practice, 6, 2, May 1996.

(116) James H. Donnelly, Jr. et. al. Fundamentals Of Management, Boston. Homewood. Il., 1990.

(117) Jeffrey Bracker, The Historical Development Of The Strategic Management Concept, A Cademy OF Management Review 5, April, 1990.

(118) John And Collins. Mary. Achieving Change In Social Work, London, The Chaucer Press, Ltd, 1981.

(119) Kahn, Alfred J., Theory And Practice Of Social Planning, N.Y., Russell Sage Forindation, 1969.
(120) Kauzeni, A.S.. Pilgram. Klaus. Rural Development Alternatives And The Role Of Local-level Development Strategy: Tanzania Case Study, Regional Development Dialogue, 9, 2, Sumer 1988.
(121) Kettner, Peter, M., Martin, Lawrencel L., Contracting For Services: Is Politics A Factor.? New England Journal Of Human Services, 9, 1, 1989.
(122) Koontz, Harold, Weihrich, Heinz, Management, N.Y., McGraw - Hill Book Company, 1989.
(123) Leask, Marilyn & Terrell, Ian, Development Planning And Schod Improvement For Middle Managers, London. K-ogan, 1997.
(124) Lewis, Oscar, Anthropological Essays, N.Y., 1970.
(125) Lichterman, Paul Piecing Together Multicultural Community: Cultural Differences In Community Building Amorg Grass-Roots Environmentalists, Social Problems, 42, 4, Nov. 1995.
(126) Lipton, Michael & Longhurst, Richard, New Seeds And Poor People, London. Unwin Hyman, 1991.
(127) Loewenstein, G., The Role Of Decision Analysis In Informed Corsent: Choosing Between Intuition And Systematicity, Social - Science And Medicine, Vol. 44 No.5, Mar., 1997.
(128) Lowe, Jane Issacs, & Austin, Michael J, Using Direct Practice Skills In Administration, Clinical Supervisor. 15,2, 1997.
(129) Luis Ma. R. Calingo, Strategic Management In The Asian Context, A Casebook In Business Policy And Strategy, N.Y., John Wildy & Sons, 1997.
(130) Lynch, J., Kaplan, G., Salonen, J., Why Do Poor People Behave Poorly? Vaiation In Adult Health Behaviours And Psychosocial Characteristics By Stages Of The Socioeconomic Lifecourse, Social Science And Medicine, 44, 6, Mar., 1997.
(131) Malin, - Nigel A., Care Management And The New Social Work, A Critical Analysis, Ageing - And - Society, 17, 4, July, 1997.
(132) Manning, Miller & Garmen, L., Media Discourse And The Feminization Of poverty, Explorations In Ethnic Studies, 17. 1, Jan 1994.
(133) Martin, Claude, The Debate In France Over Social Exclusion. Soci;il Policy And Administration, 30, 4, Dec., 1996.

(134) Marx, Jerry, Corporate Strategic Philanthropy: Implications For Social Work, Social Work, National Association Of Social Workers, Inc.. vol.43, No.1, January 1998.

(135) Mayer, Robert R., Social Planning As Social Work Practice. Issues And Strategies. Administration In Social Work. Vol.6 No.2, Summer-Fall. 1982.

(136) Minnery, John R., Conflict Management In Urban Planning, England, Gower Publishing Company Limited, 1986.

(137) Miringoff, Marc L., Management In Human Service Organization, N.Y.. Macmillan Publishing Co., Inc., 1980.

(138) Mitchell, C., R., The Structure Of International Conflict, N.Y . Sl, Martin's Press, 1981.

(139) Monteiro Alcides, Evaluation Social Intervention Projects: Reflections Based On Experience, Sociologia Problems-e-Practice, 22, Dec.. 1996.

(140) Morris, Lynne Clemlons, The Circuit Riding Administrator: A Network Based. Macro Generalist Approach To Capacity Building In Small Communities, In: Fred M. Cox, et.al., Strategies Of Community Organization, Macro Practice, N.Y., F.E., Peacock Publisher, Inc. 4th Edition, 1987.

(141) Naparstek, A. Cleveland Community Building Initiative: In: Elizabeth A. Mulroy, Building A Neighborhood Network: Interorganizational Collaboration To Prevent Child Abuse & Neglect, Social Work, Journal Of The Association Of Social Workers, Vol. 43, No. 3, May 1998.

(142) Nicholas J. Aquilano And Richard B. Chase, Fundamentals Of Operations Management, Boston. Homewood, Il., 1991.

(143) Novak.. T.. Rethinking Poverty, Critical Social Policy. Issue. Vol. 44, 1995

(144) Odingo, Richard & Tirfie. A.. The Eastern African Rural Settlement Patern And Its Bearing On Local-Level Development Strategy, Regional Development Dialogue, 9, 2, 1988.

(145) Oppenheim, C. And Harker, L., Poverty, In: Peter Alock. Op.Cit., 1997.

(146) Payne, Malcolm, Modern Social Work Theory, A Critical Introduction, London, Macmillan, 1991.

(147) Perloff, Janet D., Medicaid Managed Care And Urban Poor People: Implications For Social Work, Health And Social Work, 21,3, Aug., 1996.

(148) Pfeffer, Jeffrey, Power In Organizations, London, Pitman Publishing, Inc., 1981.

(149) Posavac Emit & Carey, Raymond, Program Evaluation, Methods And Case Study, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J, 1992.

(150) Posavac, Emit & Carey, Raymond, Program Evaluation, Methdos & Case Study, N.J., Prentice Hall, 1992.

(151) Presthus, R., Men At The Top, A Study In Community Power, N.Y., Oxford Univ., press, 1964.

(152) Prinku, Robert, Social Theory And Social Policy, London, Heinemann Educational Books Ltd., 1979.

(153) Rehner, Tim, et.al., Mississippi Social Workers Attitudes Toward Poverty And The Poor, Journal Of Social Work Education, Vol. 33, No. 1, 1997.

(154) Richard, P.J. & Thomson. A.M.. Basic Needs And The Urban Poor, The Povision Of Comunity Services, London, Croom Helm, 1984.

(155) Roff, Lucinda L.. et.al., Social Work Students' Willingness To Have Government Help The Poor, Arete. 9, 1, 1984.

(156) Rothman, Jack & Tropman, John E., Models Of Community Organization And Macro Practice Perspectives: Their Mixing And Phasing, In: Fred M. Cox, et.al., Strategies Of Community Organization, Macro Practice, N.Y., F.E. Peacock Publisher, Inc., 4th Edition, 1987.

(157) Salazar, Abran J., Ambiguity And Communication Effects On Small Group Decision-Making Performance, International Communication Association, Human Communication Research, Vol., 23 No.2 Dec.,1996.

(158) Saveth, Edward, Patrician Philanthropy In Americji: The Late 19"' And Early Zo"th Centuries, Social Service Review, 54, 1. Mar., 1980.

(159) Schwartz, S., & Robinson. M., Attitudes Toward Poverty During Undergraduate Education, Journal Of Social Work Education, Vol,27, No.l, 1991.

(160) Scott, W. Richard, Organizations, Rational. Natural, And Open Systems. Third Edition, New Jersey, Prentice Hall, 1992.

(161) Segal Elizabeth A., Welfare Reform And The Myth Of The Marketplace. The Haworth Press, Inc., Journal Of Poverty, Vol. 1 No.l, 1997.

(162) Sherraden, M., Rethinking Social Welfare: Toward Assets, Social Policy. Vol.18. No.3, 1988.

(163) ——————, Assets And The Poor: A New American Welfare Policy. In. Deborah Page-Adams & Michael Sherraden, Asset Building As A Community Revitalization Strategy, Op. Cit. 1997.

(164) Simon, Herbert, A., Administrative Behavior: A Study Of Decision-Making Processes In Administrative Organizations, N.Y., 1 he Free Press, 1976.

(165) Siperin Max, Introduction To Social Work Practice, N.Y., Macmillan Publishing. 1975.

(166) Stasser, G, & Titus, W., Effects Of Information Load And Percentage Of Shared Information On The Dissemination Of Unshared Information During Group Discussion, Journal Of Personality And Social Psychology, Vol.53, 1987.

(167) Stasser, G., Pooling Of Unshared Information During Group Discussion, In. S. Worchel, W. Wood & J.Simpson (Eds.) Group Process And Productivity. Newbury Park, Sage, 1992.

(168) Streefland, Pieter, H.. Mutual Support Arrangements Among The Poor In South Asia, Community - Development - Journal, 31,4, Oct. 1996.

(169) Sun Tzu, The Art Of War, Oxford University Press, London, 1971.

(170) Toshchenko, Zhan T., Educational Work As Part Of Social Planning, Sotsiologiicheskie - Issledovaniya, Vol.8, No.2, June 1981.

(171) Townsend, P., Deprivation. Journal Of Social Policy, Vol. 16, No.2, 1987.

(172) Tropman, John E., Successful Community Leadership. N.Y . ISBN.. Nasw Press. Org., Publications, 1997.

(173) Udayakumar. S.p.. The Futures Of Poor, Futures. Vol.:7. No.3. Apr. 1995.

(174) Uehara, Edwina S.. et.al., To Ward A Values - Based Approach To Multicultural Social Work Research, Journal Of The National Association Of Social Workers, Social Works, Vol.41, No.6, Nov., 1996.

(175) Valentine, Charles, Culture And Poverty. Acritique And Counter Proposals, N.Y. 1970.

(176) Viswanathan, N., At The Cross Roads: Whither Social Policy?. Indian Journal Of Social Work, 51,3, July, 1990.

(177) Vincent, D., Poor Citizens, The State And The Poor In Twentieth Century Britain, In: Peter, Alcock, Understanding Poverty, Op. Cit., 1997.

(178) Wagner, David, Beyond The Pathologizing Of Nonvvork: Alternative Activities In A Street Community, Social Work, 39, 6, Nov. 1994.

(179) ———————, Beyond The Conventional Wisdom About The Homeless "Cultures Of Resistance" On The Streeks, Research In Community Sociology, 5, 1995.

(180) Walker, Alan, Social Planning, A Strategy For Socialist Welfare, Oxford. Basil Blackwell Publisher Ltd., 1984.

(181) Walker, R., Consensual Approaches To The Definition Of Poverty, Towards An Alternative Methodology, Journal Of Social Policy, Vol.K'. No.2, 1987.

(182) Walsh, Edward J., How The Rural 1'oor Get Power: Narrative of A Grass - Roots Organizer, Contemporary Sociology, 9, 2, Mai, 1980.

(183) Webb, Adrain And Wistow, Gerald, Social Work, Social Care And Social Planning: The Personal Social Services Since Seebohm, London & N.Y., Longman, 1987.

(184) Witkin, Stanley L., Human Rights And Social Work. National Association Of Social Workers, Inc., Social Work, Vol.43, No.,5, May 1998.

(185) York. Reginald O., Human Service Planning Concepts, Tools And Methods, N.Y., Chapel Hill, The Univ. Of North Carolina Press, 1982.

(186) Zaaijer, Mirjam, et.al., Local Economic Development As An Instrument For Urban Poverty Alleviation: A Case From Lima, Peru, Third World Planning Review, 15, 2, May 1993.

(187) Zander, Alvin, Making Groups Effective, London. Jossey - Bass Publishers, 1983.

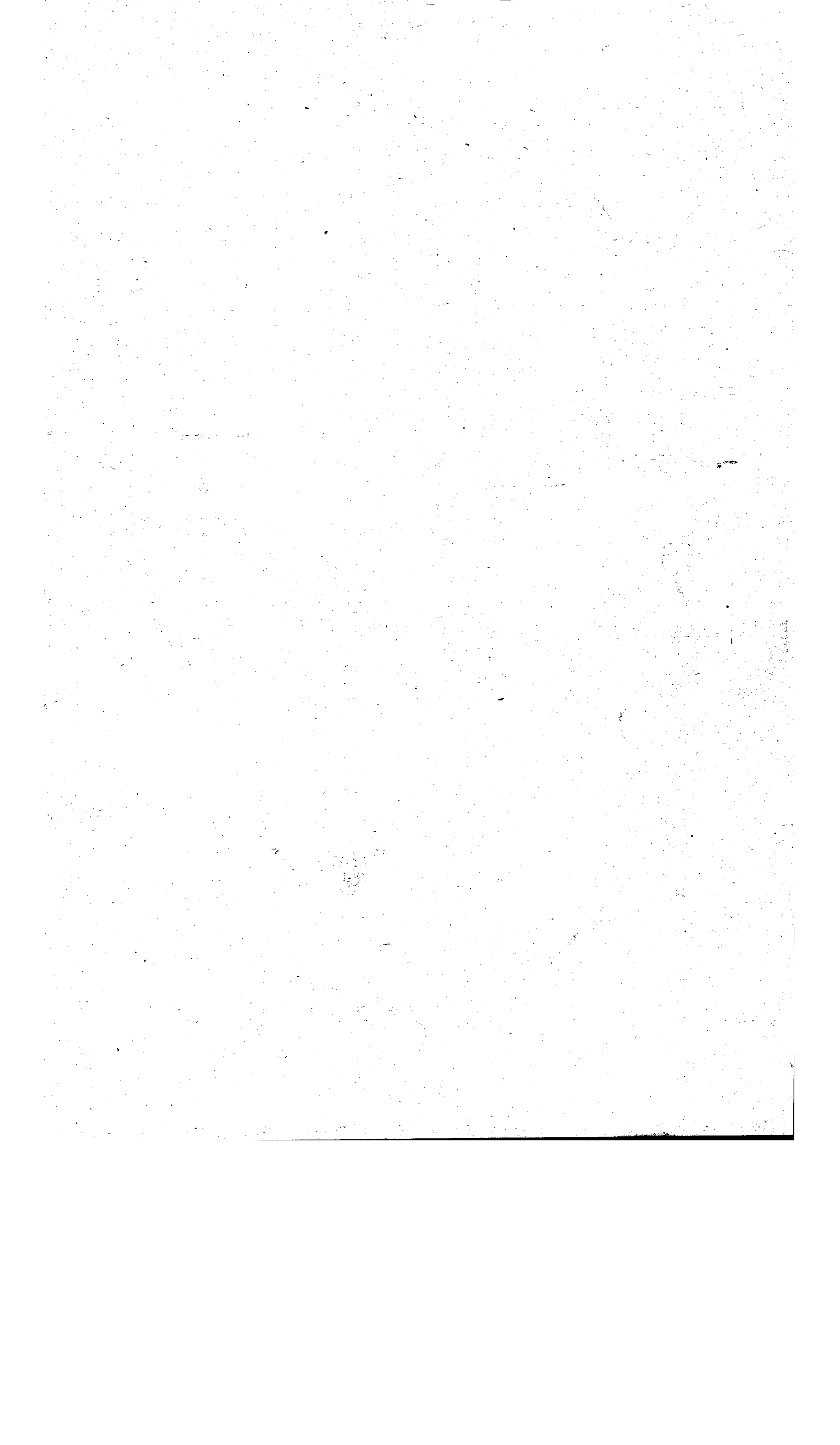
(188) Zastrow, Charles, The Practice Of Social Work, N.Y., The Dorsey Press. 1981.

(189) Fitzpatrick, T., Welfare Theory : An Introduction, N.Y., Plagrave, 2001.

الفصل العاشر
سياسة الرعاية الاجتماعية والتغير الاجتماعى

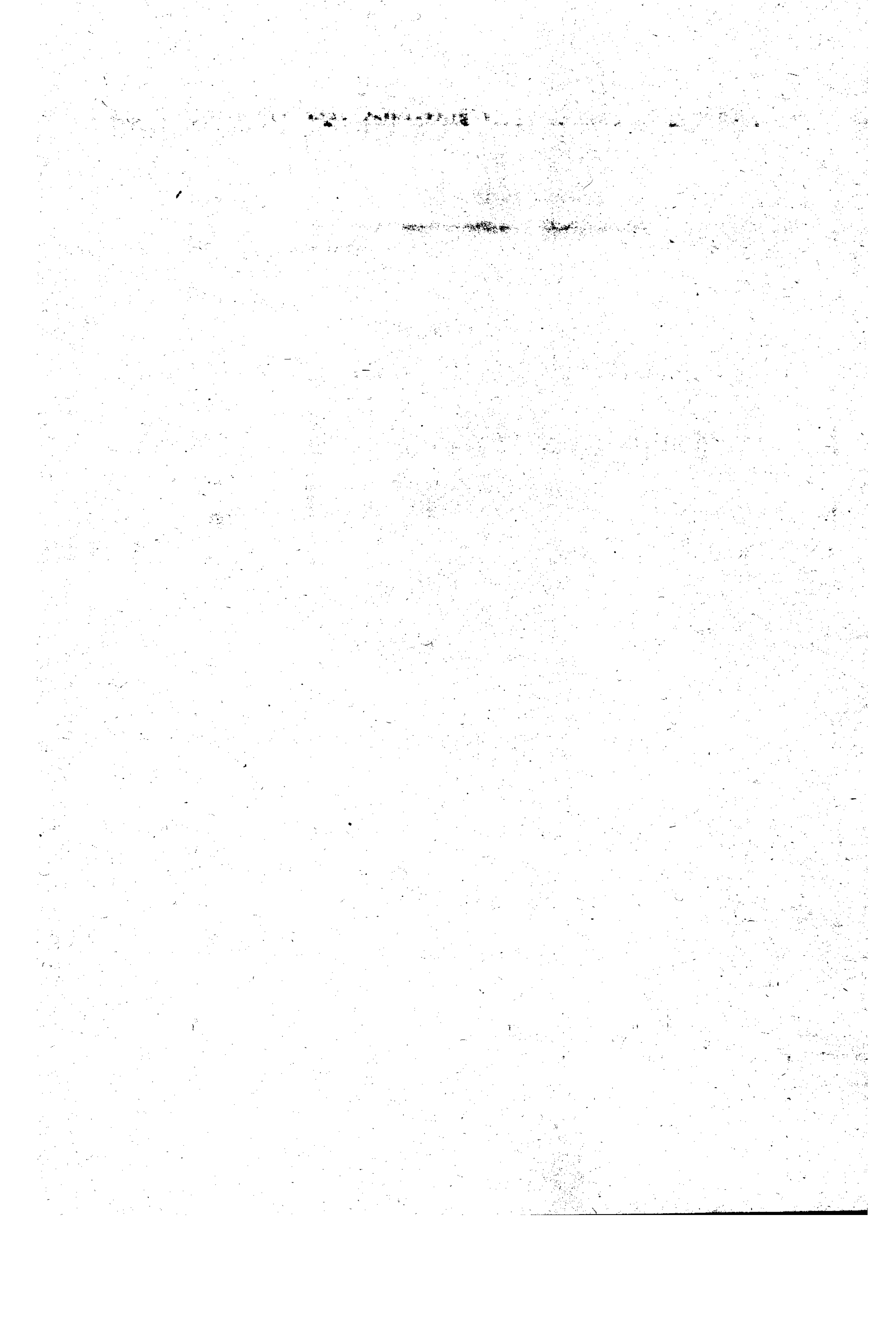
أولاً : السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى والاصلاح الاجتماعى .
ثانياً : السياسة الاجتماعية فى بعض الدول النامية .
ثالثاً : ملامح سياسات الرعاية الاجتماعية فى بعض الدول .
رابعاً : سياسة الرعاية التعليمية .
خامساً : سياسة الرعاية الصحية .
سادساً : السياسة الاجتماعية والتغير الاجتماعى .
سابعاً : التطور المعاصر للنموذج البريطانى .

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى



الفصل العاشر : سياسة الرعاية الاجتماعية والتغير الاجتماعى

- اولاً : السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى والاصلاح الاجتماعى .
- ثانياً : السياسة الاجتماعية فى بعض الدول النامية .
- ثالثاً : ملامح سياسات الرعاية الاجتماعية فى بعض الدول .
- رابعاً : سياسة الرعاية التعليمية .
- خامساً : سياسة الرعاية الصحية .
- سادساً : السياسة الاجتماعية والتغير الاجتماعى .
- سابعاً : التطور المعاصر للنموذج البريطانى .



أولاً : السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي :

السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي [1]

من الضروري قبل النظر فى اى قضايا سياسية اجتماعية التفكير لبعض الوقت فى العلاقة بين السياسة والتخطيط الاجتماعى لكى نرى اهمية ان يكون لدى المخططين الاجتماعيين فهم بالسياسة الاجتماعية فالعلاقة بين كلا من التخطيط والسياسة الاجتماعية غالبا ما يكون لها اهتمام خاص بين المخططين كنشاط مستقل بل كعملية معقدة من صنع القرار والتى تبدأ بصياغة الاهداف العريضة للسياسة واغراضها ثم تتوسع من خلال سلسلة من المراحل تترجم فيها هذه الاهداف الى خطط تفصيلية لبرامج او مشروعات معينة يتم بعد ذلك تنفيذها وهو الامر الذى يقترح ان التخطيط وصنع القرار يرتبطان بشده وان على المخطط ان يتوافر لديه فهم بالقرارات السياسية التى يحاول ان ينفذها وعموما فلا يزال من الممكن ان تميز بين صنع السياسة ومراحل التخطيط فى هذه العملية الى المدى الذى نستطيع عنده ان ننفذها على سبيل المثال فى اوقات مختلفة وبافراد مختلفين ، وقد يكون هذا ممكنا نظريا فقد يقول المرء ببساطه شديدة ان صنع السياسة يعنى صنع القرارات الخاصة بعملية تحديد الافضل لاحداث التغيير والتنمية ففى مجال التعليم على سبيل المثال فان السياسة قد تعطى اولوية للتعليم الاساسى فى غضون عشر سنوات لذا فان التخطيط سيشمل صنع القرارات الخاصة بكيفية صرف الاموال على التعليم الابتدائي خلال هذه الفترة وعدد المدارس التى يجب تشييدها وعدد المدرسين الذين يتم تدريبهم من اجل تنفيذ السياسة .

ومن الناحية العملية فمن الصعب رسم خط بين ما هى صياغة السياسة وما هو التخطيط وبصفة خاصة عندما ينظر الفرد اليه من وجهة نظر المخطط ويتتبع مثلاً إعطاء اولويه للتعليم الابتدائى فان اولئك المسئولين فى وزارة التعليم

او الهيئة القومية للتعليم سيشتركون فى صنع القرارات الاولية الخاصة بالتركيز على التعليم الابتدائى وكذلك تقرير كيفية تنفيذ هذه السياسة وفى معظم الحالات سيتم اتخاذ قرار السياسة الحقيقية من قبل السياسيين او هيئة شبة سياسية بدلاً من المخططين وعلى ايه حال يجب ان يكون هذا القرار قائما على المعلومات والبدائل التى يقروها موظفى التخطيط والاكثر من ذلك انه على الرغم من ان القرار الاساسى للسياسة سيعطى أولوية للتعليم الابتدائى الا انه يجب اتخاذ قرارات السياسات الفرعية خلال فترة التخطيط التالية وعلى سبيل المثال هل تتم عملية اجراء التوسعات من خلال بناء وتشييد مدارس جديدة وزيادة عدد الفصول الحالية او زيادة امكانيات وطاقة المدارس الحالية من خلال تقديم فترتين دراسيتين حيث يحضر مجموعة من الاطفال الى المدارس فى الصباح ومجموعة اخرى فى فترة الظهيرة ، وبالمثل فان تعيين بقاء بعض المدارس الجديدة فما هى المناطق التى يجب ان يتم بناءها فيها ، ان هذه الاسئلة الخاصة بالسياسة اسئلة حساسة يجب دائما احالتها الى المستوى السياسى ومع ذلك فانها تعد جزء تكميلى لما يسمى بعملية التخطيط .

وانه يجب التركيز على انشطة تهتم بوضوح بالتخطيط مثل نوع المعلومات الواجب توفيرها وتنفيذ قرارات السياسة والاساليب التى بها يتم تحليل وتقديم هذه المعلومات وكذلك الهيكل التنظيمى الذى تنفذ فى اطاره مثل هذه الانشطة كما سنهتم ايضا بدور الموظفين المدنيين او غيرهم الذين يعملون ولديهم امكانيه التخطيط المحترف بدلاً من دور السياسيين الذين تتوافر لديهم قرارات سياسية اكثر وضوحا كما اننا سندرس اهداف واغراض السياسة التى صممت هذه الخطط لتنفيذها لاننا نعتقد ان التعامل بين صنع السياسة والتخطيط سيجعل المخططين يشتغلون بصنع السياسة ولذلك سيكون لديهم فهم بالقضايا المتضمنه فى ذلك .

عدم المساواة ، الاجتماعية والعدالة الاجتماعية [٢] :

يهتم دائما الاجتماعيين بعدم المساواه بين الجماعات الاجتماعية المختلفة وذلك بسبب اهتمامهم بالتطبيق فى المجتمع ومع ذلك فحتى اواخر حقبه الستينات كان اهتمامهم بنماذج عدم المساواه فى الدول النامية او بين الدول النامية والدول المتقدمة محدود ومقصور على البيان الوصفى الثابت للتركيبة الحالية لمجتمعات العالم الثالث وهو ما يعكس حقيقة ان الاجتماعيين واخصائيون الانثروبولوجيا (العالم بعلم الانسان) كانوا مهتميين بصفة اساسية بالعالم الثالث كمصدر للمعلومات عن المجتمعات ذات المقياس الصغير او المجتمعات البدائية التى لا يمكن ايجادها بعد فى اجزاء اخرى من العالم ، وعموما ففى خلال العقد والنصف الماضيين حدوث تغييرات هامة فى دراسة التنمية عن طريق الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ويحظى نموذج عدم المساواة الان باهتمام اكبر وتم كذلك تبنى منهجا اكثر تحليلية وديناميكية ولقد تم إعطاء اهتمام خاص بأسباب عدم المساواه هذه والنماذج المتغايره لعدم المساواة بين الدول وبداخلها ومتضمنا ذلك فى سياسات التنمية فى المستقبل والاكثر من ذلك فان الافتراض الصامت بان اى خفض فى حالات عدم المساواه يجب ان يكون احد الاهداف الرئيسية لسياسة التنمية وهو ما انعكس فى استخدام تعبيرات مثل العدالة الاجتماعية كما هو موضح فى الفقرة التالية المأخوذة من كتاب مسمى بالتخطيط الاقتصادى والعدالة الاجتماعية فى الدول النامية .

ان عملية النمو الاقتصادى التى تنشئ الى كلا من حالات عدم المساواه الاجتماعية كانت قاصرة ويتعذر الدفاع عنها فهذا النمو يعد نمو بدون مساواه كما انه ضد مثاليات العدالة الاجتماعية او التوزيعية والتى تعد اوسع من حيث

المدى عن العدالة القانونية والسياسية حيث ينادى الأخير بمساواة الجميع امـــام القانون ويمنح حقوق سياسية متساوية حيث ان العدالة الاجتماعية تمضى الى ما ابعد من ذلك حيث تنادى بفكرة التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التكاليف .

ويعكس هذا التغيير فى المنهج تأثير المدرسة الماركسية الجديدة للفكـــر فى دراسات التنمية والتى اثرت على مناهج وعلوم اخرى عديدة مثلمـــا اثــرت على علم الاجتماع ولقد كانت حقيقة ان الاقتصاديين والذين مالوا كما شاهدنا فى الفصل الاول ان تيسير مجالات الدراسات الانمائية وتخطيط التنمية حتى اوقات قريبة ذات اهمية خاصة الا ان هؤلاء الاقتصاديون قد اهتمـــوا الان بالقضايـــا المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية ولقد كان اودلى سيرز احد اوائل علمـــــاء الاقتصاد الذين دافعوا عن هذا المنهج الجديد للتفكير التنموى والذى كتب عـــام ١٩٦٩ قائلا :

" ان الاسئلة التى يجب طرحها بخصوص تنمية الدول هى مـــا الـــذى يحدث للفقر ؟ وما الذى يحدث للبطالة ؟ وما الذى يتم لعدم المساواة ؟ فأن كانت هذه الأمور قد تدهورت من مستويات عالية قبلها ادنى شك فـــأن هـــذه الفـــتره ستكون التى تتم فيها اهتمام الدولة بالتنمية امـــا اذا ازدادت مشـــكلة واحـــدة او مشكلتين من هذة المشاكل سوءاً فسيكون من القريب ان نسمى النتيجة بالتنميـــة حتى اذا ماتضاعف دخل الفرد .

ولقد كتبت الدراسة السابقة عن التخطيط الاقتصادى والعدالة الاجتماعيـــة مـــرة اخرى بقلم الاقتصادى اورى ميهمبث ولقد أقر ميهمبث بعد ذلك بانه قد قام بهذه العملية فيما بعد .

ولقد كانت مشكلة التوزيع مهمه خاصه بعلماء الاجتماع وعلماء السياسة وفوق كل ذلك السياسيين التطبيقين حيث نظر الى هؤلاء وليس الاقتصاديون على انهم خبراء يتأقلمون مع العملية المملة التضامن فى المساحة السياسية بين الجماعات المتساوية .

ويجب التركيز بتفاصيل اكثر على ابعاد عدم المساواة ومتضمناتها لاغراض التخطيط ومن المفيد ان نميز بين الانواع الثلاثة لعدم المساواة :

١. عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدول النامية .
٢. عدم المساواة بين الاقاليم والمناطق الجغرافية فى الدول النامية .
٣. عدم المساواة بين الدول المتفرقة والدول النامية وسيتم مناقشة ذلك فى وقته التالى .

عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية :

ان الحصول على المعلومات الخاصة بعدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدول النامية امر صعب الوصول اليه ويرجع لسبب وراء ذلك نسبيا الى ان مشكلة تحديد نوع عدم المساواه فى القياس وجزئيا بسبب التواجد الضئيل للبيانات التوزيعية لاى نوع متاح ويناقش الفصل الثامن هذه المشاكل التفصيلية لاغراض التخطيط الاجتماعى .

ومع ذلك فهناك جهود كبيرة بذلت لتحسين توافر البيانات وبصفة خاصة فى الوكالات والهيئات الدولية مثل البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية فالمعلومات المحددة والمتوافرة تقترح حقيقتين هامتين ومرتبطين ففى البداية ان الفجوة بين الاغنياء والفقراء ستكون اكبر فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة وهو ما يشير اليه الجدول رقم (١) الذى يلخص المعلومات عن توزيع

الدخل لـ ٢٨ دولة التى نشرها البنك الدولى وعلى الرغم من ان بيانات البنك الدولى غير معتمدة وتتوافر فقط لعدد محدود من الدول إلا انها تدعمها دراسات اخرى وعلى سبيل المثال ففى احدى الدراسات الاولى عن عدم المساواه فى الدخل فى الدول النامية فان اديلمان وموريس يحللان المعلومات المأخوذة من مجموعة من المصادر من ٤٣ دولة نامية تقترح ان نسبة الـ ٥% المميزة فى هذه الدول تحصل على متوسط ٣٠% من الدخل القومى بينما يحصل نسبة ٦٠% من الفقراء على ٢٦% فقط .

ثانيا : السياسة الاجتماعية فى بعض الدول النامية:[٣]

تواجه معظم بقاع افريقيا وآسيا والشرق الاوسط وأمريكا الجنوبية ازدياد مستمر فى السكان وفى قلة الغذاء وفى ارتفاع نسبة الامية وبالرغم من ان هذه البلدان تضم ٨٥% من مجموع سكان العالم الا انها تحوز نحو ١٠% من الدخل العالى وبها ٥% من الامكانيات العلمية .

ولقد قرر الدكتور تتمس الاتى :

ان الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٩٤٩ قد جذبت ١٠٠الف طبيب وعالم ومهندس واستطاعت ان تدخر ٤ الاف مليون دولار قيمة ما كانت سوف تتكبدة من تعليم وتدريب ذلك العدد من ابناءها .

ويقول ليفنجستون ان الكائنات البشرية تعد طاقات اقتصادية هامة وان تدريبها اذا ما صحبه فهم لموضوعات السياسة الاجتماعية يعد امرا اساسيا للتنمية وذلك لان غايات التنمية غايات اجتماعية .

والبلدان النامية تواجه حالة فقر عام وبها عدد من الحلقات المفرغة للفقر بل ان بعض العلماء مثل نوركسيد ذكر ان الطريق الى البلاد المتخلفة مرصوفا بالحقات المفرغة للفقر .

وعلى العموم فان الدول النامية تتميز بعديد من الخصائص نذكر منها على سبيل المثال :

- قلة رؤوس الاموال المنتجة .
- ضعف القطاع الصناعي او عدم وجوده وزيادة الاعتماد على الزراعة وعلى الموارد الاولية .
- عدم وجود فن انتاجي متقدم وقلة الايدى العاملة الفنية المدربة .
- قلة المدخرات القومية وضعف الاستثمار .
- الاعتماد على المحصول الواحد والتبعية الاقتصادية للخارج (لدول اجنبية).
- انتشار البطالة المقنعة والدورية والفنية والموسمية .
- زيادة كبيرة فى السكان ووجود ضغوط وعوائق كبيرة امام التنمية الاقتصادية .
- انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام وقلة الخدمات المقدمة فى الصحة والتعليم والاسكان والخدمات الاجتماعية .
- انتشار الامية والفقر وسوء التغذية .

بالاضافة الى ذلك هناك :

- عدم الاستقلال السياسى .
- القيادة السياسية المتقبلة .
- عدم التكافؤ الاقتصادى .

-الاتجاهات التقليدية التى تشجع على الجمود ومقاومة التغيير .

-الحروب الاهلية وحروب الحدود .

-كوارث الفيضانات والبراكين والزلازل .

ويعيش الانسان فى هذه البلاد المتخلفة فى صراع دائم لمواجهة مجموعات كبيرة من اعداء الجسم والروح كالارض البور والحيازات الصغيرة واستبداد مالك الارض والاعتماد الكامل على مقرض الاموال والقحط المخرب والفيضان المدمر ووسائل الزراعة المتخلفة ووسائل النقص والمواصلات البدائية وصغر الاسواق وعدم كفايتها ونقص برامج التعليم الرسمى ونقص المهارات الفنية .

مجمل القول :

ان مثل هذه الشعوب وحكوماتها يدورون فى دائرة سيئة فليست لديهم الموارد القومية الكافية لتوفير العمل باجور مجزية ولا تتوفر لديهم المساكن ولا اجهزة الخدمات والمهارات الفنية ولا الخدمات الصحية ويدورون فى حلقات مفرغة من الفقر .

ان القوى البشرية فى البلدان النامية يجب ان تستثمر وان توجه جهودنا الى ذلك لضمان نجاح خطط التنمية القومية [٤].

ثانيا : ملامح سياسة الرعاية الاجتماعية فى بعض الدول :

اليابان - ونظرا لان اليابان من الدول التى قطعت شوطا كبيرا فى التنمية فسوف نوليها شيئا من الاهتمام والتفصيل .

وتتألف اليابان من نحو ٣٠٠٠ جزيرة كبيرة وصغيرة وترجع جذور الشعب اليابانى الى اصول عديدة منها المنغولى والكورى والماليزى والبولينزى

واستقر معظم هؤلاء فى الشمال ولا تتجاوز نسبة الامية ٠,٢% وتقسم اليابان الى ٤٣ مديرية .

ودخلت اليابان عصر المعاشات منذ عام ١٩٦١ والاهتمام باوجه الرعاية الاجتماعية الكاملة للمرأة اليابانية (المرأة العاملة الأم - رعاية الارملة) وذلك انطلاقا من التقدير الحكومى لما يمكن ان تحدثه المرأة من تأثير على المجتمع اليابانى والأساس الايديولوجى لهذا الاهتمام احصائى ان اكثر من نصف الاكبر سنا من أمهات اليابان لهن اولاد ناضجون يعملون فى وظائف حكومية يقودون النهضة اليابانية .

وخصصت اليابان وزارات لترجمة السياسة الى إجراءات ممثلة فى كل من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية اليابانية .

وتهتم الحكومة برفاهية الطفل والاهتمام (بطب الأطفال) فى المقاطعات اليابانية وكذلك الاهتمام بالأطفال المعوقين بحيث تصبح مدارس المعوقين جزءا من النظام الإلزامى فى اليابان .

بالإضافة الى التأمينات الاجتماعية والعمل بنظام رواتب التقاعد الوطنى وكذلك مسؤولية الحكومة الكاملة عن توفير اوجه الرعاية الاجتماعية للمواطن اليابانى حيث ان المواطن السليم جوهر التطور وصانع لنهضة اليابان والعجز مسؤولية كل الأنظمة القائمة لمسيرة التقدم فيها .

وتسعى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية الآن الى الحصول على توصيات بشأن الاصلاح الهام المقترح لنظام معاشات الدول وسوف يتضمن الا يكون بداية مدفوعات المعاشات للشيخوخة عند سن ٦٥ عاماً بدلاً من ستين كما هو الحال وهناك اتجاه لتأجيل التقاعد بالنسبة للعمال وإعادة النظر فى القوانين المتعلقة بالمعاشات ككل .

ويمكن فى إيجاز ان نجمل ملامح هذه السياسة فى :

- رعاية المرأة نظرا لدورها فى المجتمع وتحصيل على خدمات اجتماعية كاملة بالنسبة لحالات الطلاق (حيث تقع حالة طلاق كل ثلاث دقائق فى اليابان) .
- رعاية الارامل ويحصلون على معاشات تعادل تقريبا ما هو قائم فى الولايات المتحدة والبلاد الغربية .
- رعاية الطفولة والاهتمام برفاهية الطفل .
- الأطفال المعوقين حيث لهم فصول خاصة داخل المدارس بل ان هناك مدارس خاصة لهؤلاء الأطفال .
- التأمينات الاجتماعية وتبلغ نسبة الأموال المخصصة للضمان ٥,٢٤% من حصيلة الإنتاج القومى بينما تبلغ هذه النسبة ١١% فى بريطانيا ١٨,٥% فى ألمانيا الغربية ٢٢% فى فرنسا طبقا لإحصاءات ١٩٦٨ .
- الاهتمام برواتب التقاعد ورواتب التقاعد الوطنى (تقاعد للشيخوخة رواتب للعجز ورواتب للامومة بانواعها) .
- تأمين رجال البحر والتأمين الخيرى الوطنى (لتحسين المستوى المادى للمنتفعين فى حالة التقاعد بسبب الشيخوخة او العجز او الوفاة) .
- التأمين الصحى وتتولى الحكومة تنظيم التأمين الصحى بواسطة وكالة التأمين الاجتماعى او بواسطة جمعية التأمين الصحى التى ينشئها صاحب العمل او مجموعة من اصحاب الاعمال وتعادل الاقساط المدفوعة ٨% من كل الدخل الشهرى (يدفع الفرد ٤% ويدفع صاحب العمل ٤%) .

- مظاهر العناية الطبية وادوات الطبية وتامين خدمات المستشفيات والمعامل والعيادات الطبية والتمريض .
- الأجور أثناء فترة المرض الاهتمام بتأمين الأسرة صحيا ومصاريف الدفن .
- الإسكان وقد أنشئت شركة قروض الإسكان عام ١٩٦١ بقصد تقديم قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة لبناء البيوت لضمان ظروف معيشية صحية للجميع ومساعدة أولئك غير القادرين على تحمل نفقات او إقامة مساكنهم .
- وتتمثل المساعدات التعليمية فى توفير الكتب المدرسية وتقديم الوجبة المدرسية والأدوات المدرسية وكل ما يلزم التعليم الإلزامي .
- المساعدة على التكسب وتهدف هذه المساعدة الى إمداد المعوزين بالأدوات والأموال والآلات اللازمة لمتطلبات تدريبهم العملى حتى يستطيعوا ان يعولوا أنفسهم بينما نجد فى السويد ان :
- رعاية الطفولة والرعاية الممنوحة للأطفال فى السويد يساعد على نجاح الاسرة ويبدأ التعليم الاجبارى فى السابعة وحتى الرابعة عشر وتدخلت الحكومة منذ عام ١٩٧٧ لتقديم معونات حكومية من خلال مؤسساتها وتقديم هذه البرامج من خلال وزارتا الصحة ومؤسسة رعاية الطفولة وتعتبر المجالس المحلية مسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج .

وهناك نظام الحاضنة المنزلية وتعتبر مجالس رعاية الطفولة مسؤولة قانونا عن التنشئة الاجتماعية للأطفال وتنمية القيم والاتجاهات الايجابية لديهم وتقديم وجبات مجانية لهم وانشاء نماذج من منازل الاطفال .

- رعاية الامومة وهناك اهتماما متزايدا برعاية الام فهناك الاجازات للحوامل وقانون منح الاجهاض ومشروع رعاية الامومة والطفولة هذا بالإضافة الى منح الحامل تخفيضات عند شراء المواد الغذائية ورحلات ترفيهية تمنح المرأة ستة شهور بعد الوضع وتضع طفلها فى دار الحضانة .

-وهناك الرعاية المشتركة للابوين .

-ورعاية المسنين والاهتمام بدور الإيواء ورعاية العاملين .

-التأمين الاجتماعي فى السويد حيث يخضع لهذا التأمين جميع مواطني السويد وذلك من خلال مكتب التأمين المحلى وذلك ابتداء من السادسة عشر من العمر وهناك التأمين الصحي والتامين ضد الحوادث الخاصة بالعمل ومعاش الشيخوخة.

وتهدف سياسة الرعاية الاجتماعية في السويد الى :

-إعادة التوازن بين السكان لتحقيق معدل نمو سكانى يحمي الدولة من الانقراض ولذلك فهى تشجع للهجرة اليها وتشجع كذلك لزيادة معدل الانجاب.

-تخطيط برامج خاصة لرعاية المسنين .

-التركيز الشامل لرعاية الاسرة (اطفال - امرأة - شباب - مسنين) لتوثيق الروابط بين الافراد والاسرة فى محاولة لخفض معدلات الانتحار .

-إنشاء مساكن حديثة بالتصميم المميز .

بينما تهدف السياسة الاجتماعية فى الهند الى توفير الغذاء والكساء والتعليم وخفض معدل المواليد بنسبة ٢,٥% وارتفاع نسبة المعلمين لخفض نسبة الأمية وفتح مجالات للعمل للتقليل من نسبة البطالة ووضع الحلول لمشكلة التسول والعديد من القيم والعادات الهدامة والمعوقة للتنمية الاجتماعية .

ففى مجال رعاية الأسرة مثلا نجد ان للحكومة دورا فى خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما اتضح من الخطة الخمسية ٧٦/٧١ لمفهوم جديد حيث يتحتم على كل فرد تغطية احتياجاته بإتاحة فرص النمو عن طريق

المساعدات وخدمات الرعاية الاجتماعية فـــى مجــالات التعليــم - الصحــة - الثقافة ...الخ وعلى رأس هذه المشروعات التخطيط السكانى فى الهند والاهتمـام الكبير بحملات تنظيم الاسرة وسياسة التشريعات التـــى تحمـــى عمـــل المـرأة بالمناجم وتحديد ساعات العمل النهارية للمرأة وكذلك الاهتمام برعاية المســنين حيث تحتل مكانة خاصة فى الهند حيث يعتبرون الأداة المحركة لتعديــل القيــم والعادات .

بينما نجد فى اندونيسيا : اهتمامها بخطط التنمية الخمسية حيث بـــدأت الخطة الخمسية الاولى فى ١٩٦٩ وتهدف السياسة الاجتماعية فى اندونسيا الـــى بناء الانسان الاندونيسى باكملة وكافة المجتمع الاندونيسى وتعنى التنميـــة فـــى اندونيسيا فى سياستها الاجتماعية الى الشمول والتوازن .

وتوجد فى اندونيسيا وزارة للتنمية تتولـــى تحقيـــق سياســـات التنميـــة الاجتماعية وتسمى وزارة التنمية .

كما اننا نجد نظاما للتأمين الاجتماعى فى استراليا الذى يتضمـــن منـــح معاش لكل من العجزة والمسنين والامهات وحالات البطالة والمرض ويخصص مكان لكل طفل رضيع فى مستشفيات الولادة وبرامج خدمات لتأهيل المعوقيـــن وانتشار مكاتب العمل لاستقبال الراغبين فى العمل لمنع انتشار البطالة وخدمات الرعاية الاسرية للمسنين هذا فضلا عن تقديم خدمات اخـــرى مثـــل الخدمـــات الاجتماعية المهنية ومكاتب الرفاهية التى تمكن المواطنين من الحصـــول علـــى الخدمات .

بينما نجد فى الصين ان هناك رعاية صحية موجهة للمرأة والطفل فى المناطق الريفية من خلال التدريب المخطط له وانشاء منظمات للرعاية الطبية والصحية فى المناطق الريفية .

وكذلك الفحص الجماهيرى بالنسبة للمتزوجات واكتشاف الحالات المرضية مبكرا وهناك رعاية للاطفال وتطعيمهم والرعاية الصحية للاطفال فى المدارس والاهتمام بدور الحضانة وانتشارها وكذلك تدريب الفتيات على تربية الاطفال .

ونجد فى المغرب ان السياسة هنا تعالج قلة ارتفاع نسبة السكان واهمية اعداد كوادر محلية تحل محل الاجانب فى كافة ميادين العمل وتوفير فرص العمل لمن يبلغ من العمل والاهتمام بتنمية المجتمع وتهدف السياسة كذلك الى تحقيق الوحدة الوظيفية وبناء مجتمع تعاونى ولذا كان الاهتمام بمجال التخطيط الاجتماعى على مستوى المدن الكبيرة ومجال الاهتمام بالشباب وتنمية المجتمع والاصلاح الادارى ومجال التكوين المهنى والذى يتم فى المدارس والمعاهد والمراكز الفنية ومجال التعاونية التربوية والتعليم وكذلك المجال الصحى وتعاون الاسكان ومجال رعاية الاحداث والتعاونية التربوية والاهتمام بالامومة والطفولة وكذلك مجال الضمان الاجتماعى ورعاية المجندين والمعوقين والمكفوفين .

كما ان القضايا التى تعالجها السياسة الاجتماعية فى كوريا هى قضية اعادة بناء المجتمع الكورى من جديد والذى يعتمد غالبا على القوى الذاتية مثل بناء المصانع والمؤسسات والاقتصاد والمؤسسات التعليمية والثقافية وقضية التحول الاشتراكى وقضية الانعاش لتحقيق المستوى المعيشى اللائق للمواطنين الكادحين وخلق مجالات لتقديم خدمات للكوريين .

ولذلك فان تنفيذ السياسة تركزت على :

توفير الحريات والحقوق الديمقراطية للمواطنين وتوفير حق العمل والراحة والتعليم والرعاية الطبية المجانية وحرية النشاط العلمى والادبى والفنى وتوفير العناية الخاصة للمجاهدين الثوريين ومحاولة مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق الاجتماعية وزيادة اهتمام الدولة بالامهات والاطفال من تشريعات ومؤسسات وتوفير التعليم المجانى وتوفير نظام التأمين الاجتماعى ومسؤولية الدولة فى تحقيق هذا التأمين .

بينما تهتم السياسة الاجتماعية فى كندا بمعالجة المشكلات التى تنجم عن المجتمع الصناعى حيث يهدف المجتمع الى الانتقال من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى مثل مشكلات الجهل البطالة المرض الجوع - الفقر والحاجة وقضية افلاس الهيئات الاجتماعية وتخلى المحافظات عن مساعدتها وقضية معالجة زيادة نسبة الطفولة بالنسبة لعدد السكان مما يشكل عبء خدمات بالنسبة للطفولة وقضية المساواة والعدالة الاجتماعية بين مختلف المواطنين فى المجتمع الكندى ومن هنا هدفت السياسة الاجتماعية الى تحقيق التشريعات التى تحقق المساواة وعدالة توزيع الخدمات الاجتماعية التى تحقق الرفاهية الاجتماعية .

وجاء هنا الاهتمام بالتعليم والعمال ومساعدة الاسر كبيرة العدد وخاصة الفقراء الذين يحتاجون الى مساعدات مادية عن طريق نظام الضمان الاجتماعى ورعاية كبار السن والمعاشات وانجاز برامج الاسكان القومى والاهتمام بالقطاع الصحى والاهتمام بالمجندين فضلا عن الاهتمام بالامومة والطفولة .

وقد حدد الدستور الفيدرالى الكندى اغراض السياسة الاجتماعية فى :

١. تنظيم العمل وحماية العمال ورعايتهم .

٢. رعاية الاسرة والمعاشات والمكفوفين .

٣. انجاز برامج الاسكان القومى .

٤. تقديم المنح اللازمة للتعليم والجامعات .

٥. مساعدة العجزة ودعم المجتمعات الزراعية .

٦. تحقيق الرعاية الصحية وتأمين المستشفيات .

٧. اقامة تشريع اجتماعى يضمن تمويل المحافظات لأوجـــه الرعايـــة الاجتماعية .

بينما تهتم السياسة الاجتماعية فى زامبيا الى تحقيق الأمن الغذائى ومـــا يتضمن ذلك من مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتهيئة فرص للعمال العاطلين وتخفيض نسبة الأمية المرتفعة بسبب العجز فى الميزانية المخصصـــة للخدمات الاجتماعية والتعليمية الصحية بالإضافة الى البناء والتعمير وبث قيـــم جديدة لزيادة عدد السكان حيث ترتفع نسبة وفيات الرضع وتهتم زامبيا بأهميـــة رعاية المرأة والعمال والشيوخ والأطفال والمعاشات .

ويعانى القطاع التعليمى فى زامبيا من مشكلات عديدة مثل عدم تغذيـــة الأطفال فى مرحلة التعليم الابتدائى لقلة الاعتمادات بعـــض المـــدارس ضيقـــة ومكدسة بالتلاميذ وذلك لنقص الإمكانيات وبعضها الآخر يعمل ثـــلاث فـــترات يوميا وتبلغ نسبة الاستيعاب ٧٠% من المتقدمين بالإضافة الى نقـــص إعـــداد المعلمين فى زامبيا .

ومن العرض السريع السابق لملامح هذه السياسة فــى بعــض الــدول النامية فإننا نلحظ ان هناك سياسات وتجارب ناجحة فى بعض هذه الدول .

مثل تجربة اليابان فى امتصاص الأيدى العاملة والتى أمكــن توجيهــها نحو صناعة تحويل المواد الأولية مع الالتزام بعملية التصنيـــع والتحــول مــن الزراعة الى الصناعة (٥) .

تجارب الهند فى التنمية الريفية بالرغم من ان مدنــها اكــثر اكتظاظــا بالسكان من أية مدن فى العالم وان للهند ثروة من الجامعين تتميز بإمكانيات فنية تعد من احسن الإمكانيات وهى تعد كوادر قيادية ذات مستوى رفيع وهى تشـكل قاعدة فريدة فى نوعها للتنمية مقترنة بإمكانيات سكانية هائلــة وفــى دول ذات الكثافة السكانية المرتفعة جدا مثل الهند والصين والبرازيل والمكسيك نجــد ان الدخل الوطنى مرتفع جدا ايضا وهذا الدخل يتيح بناء مراكز جامعية ومنشــآت للأبحاث كما يهيئ الإمكانيات للتعبئة الرشيدة للموارد .

ان الشباب اليابانى يتمتع باكبر قدر من المزايا في العــالم[٦] وتجــاوب الصين فى سياسة خفض الانجاب .

وعلى العموم سوف نتحدث تفصيلا عن الاتى :

١. التعليم .

٢. الصحة .

٣. الرفاهية الاجتماعية .

وذلك على الوجه التالي من الشرح والتفصيل .

ثالثا : سياسة الرعاية التعليمية :

قد تكون السياسة التعليمية واحدة من أهم قطاعات السياسة الاجتماعية التى تلجأ لها البلدان المتخلفة ، كى تعيد ترتيب نظم التعليم فيها سواء بالتغيير او إعادة الصياغة او الإصلاح ، بأمل تجاوز واقع التخلف المغرق فى الامية والفقر والبطالة ، وبالطبع فإن تجاوز هذا الواقع لا يتأتى الا بانتهاج سياسات علمية قد تعتمد الثورية او الاصلاحية او التجريبية منهاجا فى العملية التعليمية وبحيث يصبح ناتج النظام التعليمى ذو مردود اقتصادى اجتماعى سياسى يتفق والهدف الوطنى الذى تسعى لتحقيقة بلدان العالم الثالث .

ويبدو لنا التعليم حينئذ وكأنه اداة هندسية اجتماعية Social engineering تستخدمه البلدان المتخلفة لتجاوز واقعها الذى اصابه التشويه ، وبذلك فإنه يصبح اداة فعالة لاعادة انتاج الموروث الثقافى الوطنى وربطه باتجاهات الفكر والتطور والحركة العلمية العالمية ، وتوظيفه فى تغيير التكوينات الاجتماعية والطبقية المشوهة بفعل التخلف والتبعية .. ومن هنا تصبح العملية التعليمية برمتها فى قلب الجهود الوطنية التى تعتمدها البلدان المتخلفة لتغيير واقعها المتراكم عبر سنوات طويلة تعرضت خلالها للاستغلال والنهب وانتهت الى حيث صارت مجموعة توابع تدور فى فلك مراكز النظام الراسمالى العالمى فى اوربا والولايات المتحدة الامريكية ولعلنا لا نتجاوز الواقع ، عندما نقرر بشواهد تاريخية ان النظم التعليمية فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وجدت ابان المرحلة الاستعمارية ، بحيث تؤدى لاختراق الابنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (التقليدية) في البلدان المتخلفة .. وكان التعليم هو اهم ادوات الاختراق .. ولعل ذلك ايضا يفسر لنا - لماذا اصبح التعليم قضية محورية فى اغلب الحركات الوطنية فى العالم الثالث (ومصر من بينها) (٧) .

ورغم تطلع الدول النامية الى المكانة التى يتيحها التعليم نجد ان فى تلك الدول مقاومة ضد تطبيق المعارف اللازمة فى حين ان ظروفها فى حاجة ملحة الى تطبيق هذه المعارف .

ومقاومة المخترعات التكنولوجية فى بعض البلاد النامية لا تأتى من جانب القرويين غير المستترين وانما تأتى من جانب تلك الصفوة التى نالت قدرا من التعليم وتخشى من تجديد المخترعات التكنولوجية لاسلوب الحياة القائمة .

كذلك هناك عوامل معوقة للتعليم منها البناء الاجتماعى الذى لا يسمح بسهولة للتغيير والاتجاهات التقليدية سواء قامت على معتقدات دينية او بحكم العادة .

وعلى العموم سوف نناقش الاتى :

١.ما هى الخطوات التى يمكن ان تتخذ للتقليل من النسبة العالية للامية المنتشرة فى بلاد كثيرة ؟

لقد كشف تقرير الأمم المتحدة فى سنه ١٩٥٢ على ان هناك ٧٠٠ مليون امى من البالغين يمثلون ٤٤ % من مجموع سكان العالم واذا كانت نسبة الامية تتناقص فى السنوات العشر الاخيرة فان عددهم مع ذلك يتزايد بمعدل ٣٠ مليون نسمة كل عام وخطة التنمية الناجحة تعتمد على رؤوس الاموال بكافة اشكالها مادية وبشرية ولذلك يجب الاهتمام بتقليل هذه النسبة من الاميين وذلك عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلى وان تهدف هذه البرامج الى ان برامج التعليم الاساسى يجب ان توضع على مستوى يمكن تنفيذه دون زيادة محسوسة فى النفقات وذلك عن طريق :

(أ) تنظيم برامج تعليم الكبار .

(ب) تنظيم محاضرات .

(ج) استخدام الاذاعة والتليفزيون لنشر التعليم .

٢. أشكال التعليم ومستوياته :

من الملاحظ أن هناك تشبثاً بالموضوعات التقليدية التى ليس لها الا قيمة هامشية بالنسبة للتنمية فى القرن العشرين كما يلاحظ ايضا ان هناك قصورا فى الإيمان باهمية التعليم الفنى ولهذا صلة بالتاريخ الحضارى للدولة فهناك كثير من الدارسين الافريقين يعرفون الكثير من اشعار الـــ Lakeland اكثر من معرفتهم بالتاريخ المعاصر لمجتمعهم وظروفه .

٣. احتياجات القوى العاملة :

ان تخطيط القوى العاملة واى تخطيط تعليمى ينبغى ان يتقرر فى اطار برامج التنمية القومية ككل ومن المعروف ان المشكلات التى تواجه برامج التعليم فى اى بلد نام كثيرة ومؤرقة .

٤. المضمون التعليمى والمناهج :

قد يقف مضمون المناهج التربوية فى سبيل التغير فى كثير من بلاد العالم التى يتطلب التقدم الاجتماعى تغيير النظم القائمة فيهما فقد تكون الموضوعات التى تناولتها الدروس غير مرتبطة بالمتطلبات المباشرة للدولة.

وكثير ما نجد ان الكتب ليس بها من المعارف الهامة اللازمة للانسان فى العصر الحاضر كذلك فان اساليب التدريس ما زالت قديمة والعلاقة بين المدرس والتلميذ علاقة الصاب بالإناء .

ومما لا شك فيه ان ذلك لو استمر سوف يهدد الى حد بعيد آمال تلك الدول فى النمو والبقاء .

٥. المتعلم والأمى :

من القوى المؤثرة فى التخطيط التعليمى اتجاه وموقف القادة من الأكثرية غير المتعلمة ويتمثل هذا الموقف غير المفهوم من هذه الفئة فى العمل على توجيه الأشخاص المستفيدين للسيطرة على الشخص الجاهل ويبدو ان هؤلاء القادة يؤمنون بالمدنية الفاضلة لأفلاطون .

٦. اشكال التعليم المطلوب :

يمكننا ان نشير فيما يلى الى بعض اشكال التعليم التى لا غنى عنها كى يتحقق امل الدولة فى التوسع الاقتصادى والاجتماعى وذلك عن طريق :

(أ) التعليم للتنمية الزراعية .

(ب) التعليم للتنمية الصناعية .

(ج) التدريب فى الادارة .

(د) تعليم الكبار (البالغين)

(هـ) تعليم المرأة .

(و) التعليم فى مجال العلم والتكنولوجيا .

٧. برنامج التعليم الرسمى :

ان برامج التعليم الرسمية يجب ان توضع فى ضوء الاحتياجات الحقيقية للدول النامية وان تكون هذه البرامج متضمنة الموضوعات التى استهدفتها الخطة القومية الشاملة للتنمية .

٨. التعليم للمؤهلات المتوسطة (المحدودة) :

يجب على الدول النامية الاهتمام بهذا النوع من التعليم كمرحلة مؤقتة لانها لا تستطيع ان تتحمل تكاليف التعليم العالى الباهظة

٩. تدريب المدرس :

يجب على الدول النامية الاهتمام بتدريب المدرسين كذلك تحسين اجورهم لانهم يعتبرون العامل الفعال فى التعليم فعلى قدر جهودهم كانت اشكال التعليم ومحتوياته ونوعيته سائر الى تحقيق اهدافها .

١٠. ادارة السياسة التعليمية :

يجب اعداد فئة خاصة من الاداريين المخططين لان ذلك من الامور الهامة لنجاح التخطيط التعليمى .

رابعا : سياسة الرعاية الصحية :

مهما كان حجم الامراض التى يعانى منها ملايين من البشر فى اجــزاء كثيرة من العالم فان ذلك لا يثنيان عن ان نتدارس الظروف والأحوال الصحيــة فى شئ من التفاؤل فقد شهدت أغلب البلدان النامية إبان العشرين سنة الاخــيرة تحسنا ملحوظا فى صحة شعوبها ويوضح التقرير الذى اصدرته مؤخرا منظمــة الصحة العالمية سنة ١٩٦٧ ان المعدل العام للوفيات اصبح افضل مما مضـــى وكذلك معدل وفيات الاطفال السنوى كما ان المستوى الصحى قد ارتفع بوجــه عام وهناك تحسين ملحوظ فى طرق مواجهة الامراض والاوبئة .

كما اوضح التقرير انه نتيجة لانتشــار التعليــم والعقــاقير والمبيــدات الحشرية وتنقية المياه وتحسين الاغذية وتحسين الاحوال المعيشية اصبح الافراد يعيشون عمرا اطول ولا يكادون يشعرون بــالفزع والخــوف مــن الاصابــة بالمرض.

ورغم كل ذلك فانه لا زالت هناك امور ثلاثة هامــة تقلــق حكومــات وشعوب كثيرة من البلاد هى :

١. ان وجوه التقدم التى أشرنا اليها ليست عامة فلم تستطيع بعــض البــلاد ان تحقق الا نجاحا جزئيا فقط فى القضاء على الامــراض المنتشــرة بــها ، والدرن الرئوى يمثل حقيقة واقعة فى كل مكان.

وهناك كثير من العوامل غير الطبية التى تؤثر فى صحة الانسان كــالتعليم والاسكان والعمل ، وهذه العوامل من الصعب قياسها كعناصر مساهمة فــى تحسين الاحوال الصحية ، ولا شك ان هذه العوامل تعد امورا اساسية لابــد من توفرها للتخطيط الصحى .

٢. ان النقص الشديد فى عدد الاطباء والممرضين والمستشفيات والعيادات من الامور التى تحد من قيمة النتائج التى يمكن ان تحققها المقاومة الطبية العلمية الحديثة للأمرض البشرية .

٣. ان كثيرا من اشكال الضعف المزمن الذى يعانى منه جانب كبير من سكان العالم موجعة الى الحرمان الاقتصادى والعادات التقليدية التى لا تقبل المساس .

ومن الواضح ان عملية ازالة هذه العوائق الكبرى وصولا الى تحسين الصحة عملية شاقة وطويلة بالنسبة لاى حكومة كانت ايديولوجيتها - فهناك تطبيقات طبية حديثة كثيرة لا يمكنها ان تحقق من النجاح الا القدر الذى تسمح به البيئة فقط .

وتعد الاحوال المعيشية والبيئة للفرد فى معظم الامراض عاملا هاما لا بد من وضعه في الاعتبار عند مقاومة هذه الامراض وعلاجها ، فالحشرات والمياه الملوثة ، والصرف غير الملائم ، والوسائل الصحية البدائية الى جانب الاهمال فى اعداد الطعام والعادات السيئة فى تناوله اساسها الجهل بعلم الصحة مما يؤدى الى انتشار انواع من العدوى تسبب فى النهاية اما الموت واما المعوقات البدنية الدائمة لملايين من البشر .

اما عن التغذية نجد ان هناك جهل كبير فيما يتصل بالحاجات الغذائية كذلك اكتشفت مصادر جديدة للتغذية من البحر ومن عيدان القطن ، والفول السودانى ، ومسحوق السمك ، ولقد بلغت الاكتشافات مداها حيث اصبحنا نستخرج مواد بروتينية صالحة للغذاء من البترول كما هو حادث فى انجلترا .

ومن الامور الحيوية العمل على وضع سياسة قومية للغذاء فى البلاد النامية على غرار ما هو قائم بالفعل فى بلاد اخرى كثيرة .

وفى سبيل الوصول الى تخطيط صحى سليم يمكننا ان نشير الى اربعة عشر مطلبا هى :

١. التخطيط الصحى .

٢. الادارة الصحية .

٣. التنسيق والعلاقة مع الخدمات لاجتماعية .

٤. التعليم الصحى .

٥. المعاونون الصحيون .

٦. الخدمات الصحية الريفية .

٧. تنظيم المجتمع المحلى للصحة .

٨. الهجرة الريفية الحضرية .

٩. التغذية .

١٠. العلاج والوقاية في التخطيط الصحى .

١١. خدمات المستشفى .

١٢. الممارس الطبى العام .

١٣. خدمات الصحة العقلية .

١٤. البحث الطبى .

وذلك مع الشرح :

- يجب ان نسلم بان الوصول الى اعلى مستوى صحى ممكن لمجموع السكان يعتبر عنصرا حيويا فى تخطيط التنمية .

- يجب وضع برامج تدريبية لاعداد الافراد ليصيروا اكثر تخصصا فى ادارة الصحة العامة والمستشفيات ويجب ان يكون ذلك مركزا على تعميق مفهوم وظيفة المستشفى ، داخل المجتمع .
- يجب ان نهتم بصورة اكبر بالعلاقة بين الصحة وبين غيرها من الخدمات الاخرى الموجودة فى المجتمع .
- يجب ان يرتفع التعليم الصحى فى بلاد كثيرة وان يحتل ذلك مكانة عالية وان يكون هذا التعليم واقعيا وفعالا وليس اسلوبا تخديريا .
- يجب الا يتركز الاهتمام فى البلاد النامية على تدريب الأطباء وحدهم وانما يجب يجب ان يشمل ذلك المعاونون .
- يجب الاهتمام بالخدمات الصحية الريفية وذلك لكى تكون وحدات فعالة فى الاقتصاد القومى .
- ان تنظيم المجتمع المحلى فيما يتصل بالرعاية الصحية امر هاما ومن بين الامثلة الدالة على ذلك المراكز الاجتماعية المصرية التى تعد امثلة هامة فى ذلك الشأن .
- يجب الاهتمام بأثار الهجرة من الريف الى الحضر من الناحية الصحية وفى الحقيقة ان عددا قليلا من البلاد هى التى اعدت نفسها لمقابلة أثار تلك الهجرة .
- يجب الاهتمام بالتناول السليم للاغذية وكذلك المحافظة على نظافة الغذاء وتناول القدر الكافى منه الحاصل على اكبر قدر من الفيتامينات .
- يجب ان يوجه جانب كبير من امكانيات البلاد النامية نحو الاساليب الوقائية ومن بينها استصدار التشويعات الادارية اللازمة والتسهيلات الطبية .

والاجتماعية التى يمكنها وضع الاطار المناسب لتخطيط صحى متقـــدم ان بعض اشكال الرعاية الصحية ينبغى ان تقدم لكل المواطنين فى كل وقـــت وتقوم هذه القاعدة على اساس انه من المرغوب فيه ان تعطى بعض اشـكال الرعاية الصحية لمعظم الافراد بدلا من ان تقدم خدمات صحية كاملة لعـــدد محدود منهم فقط .

- يجب الاهتمام بالمستشفى فى الدول النامية وان تكون هذه المستشـــفى لـــها وظيفة فى المجتمع وان ترتبط بخدمات الصحة العامة الموجودة اذن لابد من التفكير فى اعادة تخطيط وتوزيع خدمات المستشفى وهذا يعد مطلبا ملحا فى البلدان النامية.
- يجب الاهتمام بالممارس الطبى العام وان يكون مؤهلا تأهيلا عاليا ولديـــة قدر كافى من المعلومات ليعمل فى مجال الطب الوقائى والعلاجى والصحـــة العقلية والأمراض الأسرية .
- يجد جانب كبير من سكان العالم مشقة فى فهم وعلاج المرض العقلى ، لذلك يجب الاهتمام بالصحة العقلية اهتماما كبيرا .
- يجب الاهتمام بالبحوث الطبية ولمنظمة الصحة العالمية واليونسكو ومنظمـــة الاغذية والزراعة جهودا كبيرة فى هذا المجال (٨) .

الرفاهية الاجتماعية :

ليس هناك تعريف متفق عليه حتى الان للرفاهيـــة الاجتماعيـــة ومـــن التعاريف التى لقيت قبولا واسع النطاق هو التعريف الذى وضعته الامم المتحدة سنة ١٩٦٣ مجموعة من الانشطة والبرامج الموجهة اجتماعيا والهادفـــة الـــى تحسين مستوى الفرد والمجتمع .

ويجب ان نعرف ان هناك اربع فئات تهتم بها الرفاهية الاجتماعية وهم :-

الاطفال : من المسلم به ان كثيرا من الامور التى تحدد مصير الطفل فى اى مجتمع هى بالضرورة امور اقتصادية ، والامكانيات الصحية والتعليمية المتاحة ، وفرص العمل المتاحة له فيما بعد .

الا ان من واقع الخبرة يمكن ان نقول انه ليست هناك علاقة مطلقة بين معدل اليسر الاقتصادى فى المجتمع وحالة الاطفال ومستواهم لان كثيرا من نتائج الدراسات فى الدول المتقدمة ذكرت ان الاوضاع السيئة التى يعيشها الاطفال تمتد جذورها الى اشكال من سوء التكيف الشخصى والاجتماعى مثلما هى راجعة الى عوامل الحرمان الاقتصادى .

الجانحين :لازال لفظ الجانح من المصطلحات التى لم نصل الى تحديد وثيق لها . ولابد من اهتمام الرفاهية الاجتماعية بالجانحين والعمل على معرفة اسباب السلوك الاجرامى ودوافعة ، وكذلك يجب الاهتمام فى الدول النامية بصفة خاصة بمكافحة الجريمة ومحاولة القضاء عليها .

المعوقون : يحظى موضوع تأهيل الشخص المعوق باهتمام كبير فى البلاد النامية ، ومن الواضح ان الدخل المنخفض الذى تعانى منه معظم البلاد النامية يتحكم الى حد بعيد فى امكان بذل جهود مركزة للتلبية احتياجات الافراد المعوقين .

المرأة : فى معظم البلاد النامية نجد ان المرأة معزولة عن اى اتصال مباشر بالمجتمع وتمثل هذه الظروف خسارة للمجتمع ولابد من إتاحة الفرصة للمرأة والاهتمام بتعليمها وان تتطالب بحقها فى الحرية الاقتصادية والاجتماعية.. هذا وقد اعتبر عام ١٩٧٥ العام العالمى للمرأة على سبيل المثال.

تفسير الرفاهية الاجتماعية :

الرفاهية الاجتماعية ليست لون من الوان النشاط الذى تقوم بـه بعـض سيدات المجتمع البارزات والرفاهية تلعب دورا كبيرا فى التخطيط القومى ولعل ازدهار برامج تنمية المجتمع والجهود التى يبذلها اساتذة الخدمـة الاجتماعيـة لتحرير انفسهم من الايديولوجيات المهنية الاجنبية ولاقامة نمط خاص لهم مـن التعليم والتدريب المحلى لها اثر كبير .

ذلك لان كل مجتمع ينبغى ان تكون له شخصية خاصة به فى ممارسـته لنشاط الرفاهية الاجتماعية .

ويواجه برامج الرفاهية الاجتماعية المعقدة مشكلة معقدة هـى مشـكلة الاولويات وكثيرا ما تتعرض منظمات الرفاهية الاجتماعية لضغوط سياسية قوية كى تضع معايير للمعونة والغوث .

ان هذه المشكلة لا تحل الا فى داخل المجتمـع ذاتـه خـلال افـراده ومنظماته[٩] .

سادسا : السياسة الاجتماعية والتغير الاجتماعى :

ونركز هنا على خطوط مختصرة للتغير الاجتمـاعى[١٠] وأن أسـاس التغير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي سريع جدا بحيث اننا نتجـه الـى مرحلة آخرى فى السعبينات .. وأهم ما يغيرها هو " مجتمع المعلومات " والذى يدل على مجتمع تحول مركزة الى المعلومات كمصدر أساسى ، وبالرغم مـن وجود معارضة لهذه النظرية فإننا لا ننكر أن تطبيقـات " واقـع " تكنولوجيـا المعلومات فى العشرين عام الماضية كان كبيرا ، الالكترونات الصغيرة - النظام والاستخدام النشط لتكنولوجيا الكمبيوتر قام بثـورة فـى الصناعـة والتوزيـع للخدمات والسلع ، ولعل أهم شىء فى حياتنا هو توابع التعيين لملايين العاملين ،

خاصة ذو المهارات الضعيفة أو الذين لا يملكون مهارات والذيـــن طــردوا " لفظوا " من العمل فى البلاد الغربية الاقتصادية ، وفى هذه العمليـــة بريطانيـــا أصيبت بعدم إتزان بسبب " سن : قاعدة الصناع ، التوظيف فى الصناعة هبـــط فى الستينات وهبط بحدة فى النصف الاول من الثمانينات .

تكنولوجيا المعلومات قدمت فوائد كثيرة ، فمع سرعة الحصول علـــى المعلومات المتاحة من الكمبيوتر ، بعض العمال اتسعت فرصـــــهم والشـــركات استفادت من تكنولوجيا المعلومات لزيادة المعلومات المتاحة لزيادة الانتاج .

وهمزة الوصل بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعنى المقدرة على نقل المعلومات حول العالم وظهور الاتصالات المرئية كانت ممهدة لعصر نقـــل المعلومات المسموعة المصورة أو المكتوبة بلا حدود . هذا التطور جعل العالم " الكون " أصغر وضيق المسافة واختصر الوقت واكد استخدام اجهزة "الفــاكس" على سفر المعلومات المطبوعة مسافات طويلة حول العالم فى خـــلال دقـــائق ، واصبح بأمكاننا عقد اجتماعات بين أفراد فى اطراف العالم بسهولة .

– العولمة هى صفة " شعار " اخر القرن العشرين ، ونراها فى أشـــياء مختلفة مثل وسائل الاعلام والاقمار الصناعية التى تنقل البرامج الى جميع بـــلاد العالم ، حيث تصنع الافلام وشرائط الفيديو والناتج الثقافى للسوق العالمى .

ظاهرة الاقمار الصناعية ازالت الحدود القومية فالبرامج تبث لكـــل دول أوربا الغربية أو الشرق الاوسط ، وهذا ليس فقط لان الناس يريـــدون مشـــاهدة برامج من جميع انحاء العالم ، بل لانهم يريدون رؤية العالم كله . وهذا ادى الى التوسيع فى تخطيط صناعة السياحة العالمية ، فى برامج السيادة والترفيه حـــول العالم .

الصناعات العالمية تهتم بالسوق العالمى والانتاج المنظم على أساس عالمى ، حيث يصنع المنتج فى بلد بعد ان تكون اجزاؤه تم تصنيعها فى بلاد اخرى . ولان الشركات الكبرى تتنافس وازدادت عمليات الاندماج فى المؤسسات الاقتصادية الكبرى متعددة الجنسيات ، وهذا شجع على قيام السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٩٢ . وهو مثال للعولمه " او هو جزء من عملية العولمه " حيث اختفت الحدود القومية وبدأ العالم كأنه أصغر .

السياسة الاجتماعية الجديدة :

النظام الاقتصادى للانتاج هو المسيطر على العالم الغربى وبدأ منذ الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات بانتاج كبير لسوق كبير وصف بأنه عصر " فورد " بدأه " هنرى فورد " بتنظيم الانتاج فى عملية دائرية ، يقوم العامل بنفس العمل كل يوم ، والارباح الناتجة مكنت " فورد" من خفض اسعار السيارات واصبح لها سوق كبير ومجتمع استهلاكى بعد الحرب ، وبنفس الطريقة صممت " انتجت " الثلاجات / التليفزيونات / المسجلات / اجهزة الراديو " .

ونظمت طريقة الانتاج بحيث يكون لكل عامل نصيب صغير يكرره ميكانيكيا كل يوم .

فى عام ١٩٧٠ كانت هناك تطورات لمرحلة جديدة فى الانتاج الاقتصادى " تعرف بمرحلة ما بعد فورد " باستخدام تكنولوجيا المعلومات التى مكنت المؤسسات لتقسيم جزء من عملية الانتاج فى البلاد المختلفة وأدى ذلك الى انتاج سريع للمواد المستهلكة لسوق مناسب بمساعدة الكمبيوتر " حيث كل مرحلة من مراحل الانتاج تكمل بعملية اخرى فى جهاز منظم يتصف بانتاج

سريع لمنتجات مختلفة لاسواق صغيرة حيث المستهلك يريد المنتج فى صور مختلفة الشكل . والان يبحث المصنعون عن الاسواق المناسبة اكثر من الاسواق الكبيرة ، " فمرحلة ما بعد فورد " هى نتيجة لسوق المستهلك المختلف الاتجاهات والاهتمامات ، وهكذا اصبح التسويق جزء هام فى عالم التجارة والصناعة(١١) .

المصنعون يحتاجون لادراك اذواق وافكار وأهداف الافراد حتى يصمموا المنتجات لتتوائم مع رغبات التسويق التى يخصص لها الان ابحاث لتسجيل ردود الفعل للمنتجات المختلفة .

- ان مدى الانتاج والتوزيع والتبادل صفات مرحلة ما بعد فورد والتى مازالت مجالا للنقاش .

- العقلانية جزء هام فى نجاح " مراحل فورد " فى صناعة المنتجات التى تعتمد عليها الخدمات الصناعية .. وذلك باعداد كل العملية بعقلانية بحيث يكون الخطأ البشرى ضئيل وتعمل نفس الشركة على جعل المقاعد فى مطاعمها غير مريحة بحيث الجالس لا يتحمل الجلوس اكثر من عشرين دقيقة ، وهذه العقلانية فى الانتاج أمتدت الى منتجات اخرى وخدمات اخرى.

صاحب التغير الاجتماعى فى بريطانيا عام ١٩٤٥ تغيير سياسى بسيط مع التغيير فى استخدام " الاستفتاء الشعبى " وحرية الاختيار فى العموم والنظام الجديد للحكومة المركزية السياسية حيث اتسع التحكم بين المركز والاطراف " المحليات " وبذلك فقدت الحكومة المركزية قوتها بزيادة قوة الحكومة المحلية .

- العولمة اثرت فى المجتمع خلال الاربعين سنة الماضية وقللـــت مـــن دور العالم ، حيث كانت بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية قوة كبيرة بين امريكا والاتحاد السوفيتى من خلال قوة المحور ، ولكن الانتصـــار فـــى الحـــرب اصاب البلاد بالافلاس ونجحت فى عبور فترة ما بعـــد الحـــرب بمســـاعدة الاموال الامريكية ، حيث فقدت حكومة العمال مستعمراتها بتحرر الهند عام ١٩٤٧ واستقلال معظم امبراطورية بريطانيا فى افريقيا والشرق الاوســـط بدون اراقة الكثير من الدماء. وهكذا لم تستطيع بريطانيا ان تقوم بدورهـــا الريادى فى اوربا فانهارت بريطانيا ولم يستطيع اقتصادها ان يواجه منافسيه مثل فرنسا والمانيا .
- واصبح الان الكثير من الادبيات . التى تتحدث عن انهيار بريطانيا حيـــث يناقش "كورلى بارنت " فى كتابه " الحق الجديد " ان بريطانيا قامت بخطـــأ استراتيجى باستثمار اموالها فى المؤسسات الجديدة للرعايـــة عـــام ١٩٤٠ وكان عليها استخدام القليل من الموارد التى تركتها فى وقت الحرب لاعـــادة صياغة " الصناعة البريطانية " حيث يصف " بارنت " الساسه مثل : اتلى "، وبفروج " بالمخربين الاشرار " بان دولة الرعاية هى الاولى بعد الحـــرب وهذا منع البلاد فرصة المنافسة الناجحة مع دول غرب اوربا ، فكان يجـــب ان يكون هناك برامج استثمار فى الانتـــاج الصنـــاعى لتطويـــر القـــاعدة الصناعية ، ويجب ان نقول ان الدليل فى الضمـــان الاجتمـــاعى لا يقـــوى افتراض " بارنت " حيث ان البلاد غرب اوربا ذات المستوى الاقتصـــادى المرتفع كان لها اكبر نفقات فى مجال الضمان الاجتماعى .

" مارتن وليز" يقول بعدم قدرة الصناعة البريطانية على المنافسة فـــى اواخر التسعينات ويلوم الســـلوك الغـير صنـــاعى للحكومـــة عـــام ١٩٨١ ، فالمصنوعون الاوائل الذين بذلوا الجهد واضافوا الانطلاق للصناعة ، لم يقـدورا على خلق طبقة منفصلة ولكن تحولوا بمرور الوقت والاجيـــال الـــى الطبقـــة الحاكمة واشتروا الاراضى والممتلكات وعلمـــوا اولادهـم فـــى المـدارس ، واصبحت التجارة والصناعة غريبة فى مدينة " لندن " .

- " تحليل وينر " يماثل فى بعض النقاط الماركسية الجديدة التى اعتقـدت ان المؤسسات السياسية ليست هى الموضة وتحتاج الى اعادة تنظيم فكان هنـاك القليل من الاستثمار فى الصناعة فى " لندن " والتى تعنى بالحصول علـــى اكبر ربح فى اقل وقت ولهذا فان فرص الاستثمار فى بريطانيا الصناعيـــة اقل من اى مكان فى العالم الاقتصادي ، وتعقب الماركسيون الجدد ، انـهيار بريطانيا فى القرن التاسع عشر بحيث أصبحت الصناعة فى بريطانيا غـــير منافسة مع الدول الصناعية المتقدمة .

- ومن مركز الرؤية السياسية كتب " ديفيد مار كند " عن انهيار بريطانيا فهو يرى ان الفشل فى الحفاظ على منطقة فاصلة بيننا وبين الدول الاخرى ناتج عن عدم تبنى مجال التجارة من قبل الحكومات فى القرن العشـــرين حيـــث يوجد عدم ثقة بين الحاكم والمحكوم ، وظهر مفهوم الفردية حيـــث يوجـــد الاهتمامات تتقدم على حساب مصلحة الشعب وتحتمل التلاعب اكـثر مـــن الإقناع من قبل الحكومة فى محاولة لتغيير المجتمع .

- انهيار بريطانيا هو سؤال هام وصعب تاريخيا ، واهم ملامح الجدل توقفت. ومع ذلك فان موضوع التغيير الاجتماعي لا يمكن عزله عن انهيار بريطانيا.

ومنذ عام ١٩٤٠ كان هناك تغيير كبير فى تنظيم العمل وكان هناك قلة فى العمالة اليدوية فى البلاد أدى ذلك إلى تغيير فى الطبقات . وفى عام ١٩٥١ كانت العمالة اليدوية تمثل ٧٠% . وذلك للزيادة الكبيرة في العمالة النسائية وزاد التركيز فى الصناعة خلال القرن التاسع عشر فى شمال بريطانيا ومناطق ايرلندا واسكتلندا وويلز .. وكان هناك اثر سيء باغلاق المصانع القديمة فى هذه المنطقة .

- أما فى جنوب بريطانيا فكان هناك توسعا فى الخدمات التجارية والابحاث والاستثمار والاعلان والتسويق . وتزايد حركة الشعب نحو الضواحى ، وفى عام ١٩٨٠ سجلت القرى انخفاضا فى تعداها بمقدار ٨,٢% فى ليفربول ، ٩,٩% في " مانشستر " و ٧,٩% في مالفورد " وسجل مركز بحوث الرأى ان ١٣ مليون شخص يعيشون فى المدن ويريدون الانتقال الى بلدان اصغر او الى الضواحى .
- هذه الحركة البشرية بعيد عن المدن ظهرت اكثر فى اواخر القرن العشرين نتيجة لوجود السيارات فظهر تفاوت في التعداد وعدم الانتظام فى توزيع المدارس . الخدمات والمستشفيات ، ويوجد ايضا تكدس فى البلاد الداخلية مما ضغط الحكومة لاطلاق اليد للبناء فى الحزام الاخضر " الرقعة الخضراء " .

انهيار الاسـرة [١٢]:

الكثير من علماء الاجتماع يعترضون على هذا العدوان وتختلف رؤيتهم للاحصاءات التى توضح انهيار عدد الاسر ذات الابوين ، وزيادة عدد الاسـر ذات " العائل الواحد " ويقولون ان الاسرة موجودة كالسابق وتختلف اليمين عـن اليسار فى هذا الراى فاليساريون يرون أن الاسرة يجب ان ينظر اليها على انها مجموعة من الافراد ومن الافضل ان تدرس كل على حده ، بينما يرى اليمنيون ان هذا حديث الحياة الخاصة والاختيار .

- وهناك تغيير كبير فى الاسرة فى القرنين السابقين حيـث نـاقش قـانون " ديفورس للاخلاق " عام ١٩٦٩ " زيادة الدور النسائى واهمية الاحصاءات

- وفى بحث عالمى فى تنمية الطفولة " اشار الى ان اثر الطلاق على الاطفال ممتد حتى مرحلة الشباب حيث انهم أعدادا كبيرة منهم تعانى من الاكتئاب .
- وتغيرت الاتجاهات الاجتماعية فى نظرتها للشذوذ والجنس فى الثلاثين سنه الماضية منذ عام ١٩٦٧ كان الشذوذ بين الرجـــال محرمـــا ولذلـــك كـــان محدودا.
- وفى الستينات كانت البداية لانتشار الشذوذ وحرية النساء واختراع حبـــوب منع الحمل التى مكنت النساء من التحكم والسيطرة " على الانجاب " نقطـــة تحول ساعدت فى ممارسة الجنس قبل الزواج والتحرر اكثر خارج نطـــاق

- الطبقة الاجتماعية اضمحلت وما عادت تحدد طريقة التصويت لكنها مازالت هامة ولكنها ليست كالسابق ، حيث عرف أبحاث السوق عام ١٩٨٠ أن الطبقة الاجتماعية أصبحت غير مقيدة كما سبق حيث ظهرت اختلافات في السنه وميول المجتمع نحو مستوى المعيشة يبدو صريحا .
- المسكن هو مثل هام في تعريف مستوى المعيشة في السياسة الاجتماعية وهو احد المفاتيح في مستويات المعيشة المختلفة ، فان مقالات الديكور والاثاث وتزيين المنزل . تؤكد ان بيع الشقق واقرار الحكومات لقانون الحق في الشراء هي مثال على الطريقة التي تستجيب للتغيير في المجتمع حيث ان الكثير من السكان ارادوا شراء شققهم والملاك وافقوا على البيع ولكن عن الزواج والاسرة حيث زاد معدل الطلاق ٥ مرات والعودة الى الزواج يمثل ثلث الزيجات .
- والفترة ما بين ١٩٧١ ، ١٩٩١ زادت نسبة العائل الوحيد في الاسرة في المجتمع الاوربي . ونتيجة لذلك حدث تغييرات بالنسبة للاطفال حيث قام المركز المتطور القومي للاطفال باعداد دراسة مطولة تركزت على الاطفال المولدين عام ١٩٥٨ توضح ان هؤلاء الاطفال الذين طلق والديهم يمارسون نشاط اجتماعي تحتى لانهم يتركون المدرسة مبكرا ولا يتجهون الى التعليم ويمارسون اعمالا ذات مهارات ضئيلة وهم في العشرين من العمر ، ويعيشون في مساكن فقيرة ، حيث يتزوج الاباء من اخرين ويكونون اسرة اخرى ووجد ان ثلث الاطفال فقدوا الاتصال بذويهم بعد عامين من الطلاق. وبعد عشر سنوات وصلت النسبة الى النصف .

محطة اذاعية يسيطر عليها BBC وفى عام ١٩٦٧ زادوا الى اربعة وفى نفس الوقت بدأت محطات BBC المحلية فى الاذاعة . وفى بداية عام ١٩٧٠ زودت بمحطات اعلانية محلية ومحطات دولية اعلانية ومحطات مشتركة محلية . وهذا التنوع اعطى ثراءا فى الاختيار . ثم ظهرت للاقليات اذاعاتها الخاصة بمساعدة التكنولوجيا المتاحة والتى كانت نوعا من الاستفادة من الثقافة المتنوعة الجديدة وعدم المركزية . واصبح واضحا بوجود عدم المركزية والتى ظهرت فى الانتاج الاقتصادى لـ BBC وظهورها كمؤسسة قومية وحيدة محكومة بالاتفاقيات الدولية .

- هذا العالم المتعدد الاختيارات طرح فى دولة الرعاية والخدمات الصحية والخدمات الشخصية الاجتماعية ، وبالرغم من ان المنهج العالمى يؤكد بعض المركزية المسيطرة على السياسة الاجتماعية . أصبحت جزءا من العمل " لادارة " المحلية والخدمات المسيطرة داخل اطار العمل القومى .

نوعية الحياة :

- فى كل من الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية يوجد الان زيادة ملحوظة فى الدخل والموظفين والموقع يلعب دورا هاما فى صحة الانسان.. وفى بريطانيا تحدد الحكومة اهدافها لصحة الافراد عن طريق إدارات الخدمات الاجتماعية والتى تلاحقها الخدمات المراد الاستفادة منها من قبل المعافين وكبار السن الذين يقولون بأن رعاية المجتمع لهم تضم خدمات مواصلات جيدة وخدمات شخصية ولا يوجد شك فى ان العالم الجديد يعيش فى عصر العولمة اللامركزية ، الحركة، التنوع وهو مثير ويعطى فرصة كبيرة لعدم المساواة من خلال الطبقية والثراء.

- يوجد خطر حقيقى من انتشار المعلومات والمعرفة المتاحة عبر الالكترونيات حيث ستنشيء حاجة هؤلاء الاميون وفى سباقنا على اختيار ما هو جديد من زبادى ومكرونة وجبن من المراكز التجارية البعيدة سوف ننسى هؤلاء الذين لا يستطيعون الوصول اليها لانهم لا يملكون سيارة أولا يستطيعون شرائها فى ظل الضمان الاجتماعى .
- ومن الواجب ان نتذكر فى سباق الفرص المعروضة من قبل التعقيدات الحديثة للتكنولوجيا والتى يزداد الاقبال عليها من حياتنا اليومية . ان الكثير من الناس قد تم ابعادهم من الاستفادة منها لانهم جزء من التغيير البنائى " الهيكلي " الذى حدث فى العالم الصناعى الغربى واقتصادياته وفى التغيير فى الضمان الاجتماعى وقوانينه المعدله وموقف الاقتصاد من البطالة.
- العديد من الدراسات اوضحت تداخل الحياة فى ظل الضمان الاجتماعى حيث تقل فرص المشاركة فى المجتمع لان الناس لا يملكون المقومات الشخصية لمواجهة هذا التحدى اليومى وهناك خوف متزايد ، ان بريطانيا تواجه عسر " زيادة " طبقة تحت مستوى الفقر حيث تتصف بالمخدرات، العنف / الجريمة / الاطفال الغير شرعيين / المشردين / الهروب من العمل / البعد عن القيم / البعد عن المجتمع / والسكن فى مواقع عشوائية داخل المدن .. وهم محرومون من المشاركة في المجتمع .

سابعا : التطور المعاصر للنوذج البريطانى :

ويمكن تتبع التطورات المعاصرة للنمـــوذج البريطـــانى فـــى سياســـة الرعاية الاجتماعية منذ الاربعينات على النحو التالى[١٣]: -

إن الهدف هو تقديم جوهر التطورات الرئيسية فى هذه الفترة كجزء مـن تاريخ السياسة الاجتماعية .

ويمكن تقسيم الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٩٢ الى اربعة اجزاء بوضـوح : فترة من ١٩٥١ الى ١٩٦٤ وتعتبر فترة ابتكار صغير نســـبيا فـــى السياســـة الاجتماعية ويمكن اعتبارها فترة اندماج أو ركود وفقا لرؤية الفرد السياســـية ، وفترة ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ تعتبر فترة تغير سياسى مكثف جدا مدفوعة عن طريق الحزبين السياسيين حيث مرت بصعوبات كبيرة فى ترجمة الطموحـــات الـــى تطبيق ، وفترة ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ وهى فترة التضخم السريع وحكومة حـــزب العمال بدون أغلبية برلمانية قد أعطوا صدمة شديدة للنظام السياسى والاجتماعى ولكل من أمنوا بوجود حاجة لتطورات السياسة الاجتماعية ، وفترة ١٩٧٩ الـــى ١٩٩٢ عندما قامت ادارة المحافظين ضد دولة الرعاية بدعـــم هـــذه الصدمـــة بوضوح وذلك بالتعامل مع التضخم عمدا كمستحق للاهتمام اكثر مـــن البطالـــة والهجوم على الخدمات العامة التى اعتبرت مانعة لعودة الاقتصاد الـــى وضـــع سوى والبحث عن طرق الخصخصة الخدمات العامة ، دعونا ندرس تطورات كل المناطق السياسية الرئيسية طوال الفترة ككل مع اخذ تلك النقاط فى الاعتبار .

كانت فترة ١٩٥١ - ١٩٦٤ ازدهار فى بناء المنازل الخاصة والعامة .. وفى ذلك الوقت بدأ نوعين من السيطرة فى بريطانيـــا وهمـــا مركـــز المـــلاك واستئجار السلطة المحلية ، وكان انحدار حجم القطاع الخاص المؤجر ســـريعا

وكانت تصفية احياء الفقراء مساعدا فى ذلك نحو الجزء الاخير من هذه الفترة ، وسنت الحكومة فى عام ١٩٥٧ قانون الايجار الذى سمح بنزع الرقابة حيث اعتقدت ان سوق الايجار الخاص يمكن ان ينتعش اذا نمت ازالة ضوابط الايجار، والانطباع الرئيسى لهذا المعيار هو استخدام ملاك الارض لحرية الطرد التى سمح بها نزع الملكية وبيع الممتلكات المتروكة فيما سبق لمركز الملاك ، وفى الستينات شرعت الحكومة العمالية اعادة ضمان الاستئجار والسماح بارتفاع مستويات الايجار الى المستويات التى تنقص فيها اسعار السوق .

عندما عاد العمال للسلطة التزموا بعكس التأكيد على البناء من أجل مركز الملاك داخل ازدهار البناء ولكنهم فى نفس الوقت ارادوا بناء منازل اكثر فى العام واستخدام القيود على استثمار البناء كمنظم اقتصادى لمنع الطلب المحلى المبالغ فيه يصعب تحقيق اهدافهم وفى نهاية السبعينات كانت اضافات بورصة الاسكان كبيرة جدا حيث سمحت المجادلات حول وجود مساكن كافية فى بريطانيا ، والسؤال حول وجود مساكن كافية للنوع المناسب فى المكان المناسب من عدمه عقد هذه المناقشة ، ويمكن لبعض النشاط البنائى المبكر ان يكون جهدا ضائعا بالتأكيد وخاصة ان العديد من السلطات المحلية أنتجت جودة ضعيفة وشقق مرتفعة السعر على نظام بنائى يحصل من الصعب تركها (دانليفى ١٩٨١) .

ان احدى التزامات سياسة حزب العمال هى المحاولة الاخرى لفعل شىء لجعل التخطيط منطقيا وضبط انشطة مضاربى الاراضى مثلما فعل من سبقوهم عام ١٩٤٦.

وبينما تكون المشكلة الرئيسية هى الوزارة الداخلية الغير مقيدة والتطور التجارى فتوجد بعض ما يتضمن الاهتمام بهذا الامر من اسكان مركز الملاك ، ومنذ عام ١٩٦٠ اهتم السياسيون بكلا الحزبين بمشكلات مشترى المساكن بصورة متزايدة فى مواجهة تدوير الأراضى وتكاليف البناء والايجارات العالية لفائدة الرهن .

وقرر المحافظون عندما اتوا الى السلطة عام ١٩٧٠ ان الانفاق العام على اسكان السلطة المحلية يحتاج الضبط. وتم اعداد قانونهم الخاص بتمويل الاسكان عام ١٩٧٢ لتبنى مبدأ الايجار العادل الذى طبقة العمال على الايجارات الخاصة فى الستينات على قطاع السلطة المحلية ، وربطوا ذلك بخطة خفض الايجار القومى وجعل الخطط المحلية المتعددة منطقية والتى تم اعدادها طوال العقد الماضى لموازنة تكاليف المستأجرين الفقراء ، ولقد تم تصميم هذا القانون لتقليل المنحة العامة لمستأجرى المجلس وتم ربطه بمتغيرات نظام المنح القومية للسلطات المحلية المصممة لتشكيل المساعدة الغير مقيدة لهذا النوع فى الوقت المناسب ، وعارض العمال هذا المعيار وحدوا من تأثيره ولكن عندما عاد المحافظون للسلطة عام ١٩٧٩ قاموا بتقليل الانفاق الجديد على الاسكان العام وتعديل قاعدة المنحة وتشجيع ارتفاع الاجور واعدوا لالغاء معظم المنح للاسكان العام غير فوائد اختبار الوسائل للملاك الافراد ومنعت معايير نهاية الثمانينات منحة الحكومة المحلية لاسكان المجلس واسرعت بمعدل انسحاب المنح المركزية.

وبالاضافة الى ذلك تم سن تشريع فى عام ١٩٨٠ يسمح لمستأجرى السلطة المحلية بحق الشراء وقد ادى لانتهاكات شديدة ايضا لنظام الاسكان

الشعبى ، وتم سن قانون ١٩٨٨ يسعى لتفكيك نظام الاسكان الشعبى المملـــوك للسلطة المحلية ، ويهدف الى استبداله بمجموعة من منظمات الاسكان وخطـــط الملكية المشتركة للمستأجر وملكية فردية اخرى وقد حدثت هذه التغيرات ببـطء عند التطبيق .

لم يفعل المحافظون الكثير لتغيير نظام الضمان الاجتماعى فى الفترة من ١٩٥١ - ١٩٦٤ وفى نهاية الفترة بدأ الحزبان فى وضع خطط تنافسـية لبنـاء خطة معاشات مرتبطة بالمكسب على قمة نظام ايجار شقق غير ملائم ، وفـى نهاية ١٩٥٩ قدم المحافظون خطة معاشات متدرجة بدرجة محدودة جدا ، وفى عام ١٩٦٤ اتى حزب العمال للسلطة وتعهدوا بخطة مكثفة جدا وعلى اى حـال فقد فشلوا فى استكمال استعدادها قبل ان يفقدوا الوزارة عام ١٩٧٠ ثـم تبنـى المحافظون الفكرة بطريق محدودة قليلا ولكن عـاد العمال للسـلطة ووضعـوا خططتهم فى كتاب القانون " الدستور " عام ١٩٧٥ ، وقـــدم خطـة مشـتركة للمعاشات الخاصة والعامة مع جماعات العمال ذات الدخل الجيد والآمنة والتـى تقدر على حل نفسها من الخطط الخاصة طالما كانت بجودة خطـــة المعاشـات المرتبطة بدخل الدولة (SERPS) بسط تشريع المحافظين فى عام ١٩٨٦ مجال الرجوع والسماح باستثمار الخطط التى لا تتنافس بالضرورة مع خطة الدولـــة وتقليل ايضا الفوائد المتوفرة فى ظل (SERPS) .

وفى بداية الستينات تم طبع عدد من الدراسات الاكاديمية التى تظهر أن دولة الرعاية ألغت الفقر تماما (كول ويونتج ١٩٦٢ ، لينز ١٩٦٢ ، آبل سميث وتاونستد ١٩٦٥) يبدو أن اعادة اكتشاف الفقـــر وظيفـة المنفعـة السياسـية والاكاديمية التى ظهرت وتهدف لدراسة مدى ملائمة السياسـات الاجتماعيـة ،

وبالفعل يمكن القول بأنها نتيجة ولكنها سبب ايضا لتطور الموضوع الاكاديمى الذى يهتم به هذا الكتاب ، ولم تكن نتيجة فى هذا الوقت على الاقل لاى تغيير اجتماعى أو اقتصادى معين بين اواخر الاربعينات وبداية الستينات سوى بسبب الوفرة المتزايدة لعدة أجزاء بارزة للفقر النسبى بالنسبة للمتخلفين، وإن التأكيد على ضعف سياسات الضمان الاجتماعى الموجودة لاعانة الفقر ادت الى اعادة تقدير هذه السياسات ، وقامت حكومة العمال ١٩٦٤-١٩٧٠ بعمل تغيرات عديدة لهذا السبب رفع بعضها من دخول بعض الناس ووجد عن زيادات حصص الفائدة ولهذا تزايد التضخم وكانت المصادر العامة محدودة كما سبق وكانت فى حاجة ماسة لنطاق واسع من اهداف السياسة .

ان تغيرات سياسة الضمان الاجتماعى الرئيسية فى هذه الفترة مقدمة للاضافات المتعلقة بكسب الرزق فى عام ١٩٦٥ بالنسبة للمرض واعانة البطالة وخطة دفعات الوفرة ، وفى عام ١٩٦٦ تم استبدال المساعدة القومية بالاعانات الاضافية ايضا ، وتم اعداد هذا الاصلاح لازالة عار المساعدة بتوضيح حقوق فوائد اختبار الوسائل وخاصة لأصحاب المعاشات .

ان احدى نقاط اهتمام المناقشة حول الفقرة كانت الفقر الاسرى وخاصة المشكلات التى تواجه صاحب الدخل المنخفض ، ان مبدأ عدم تقديم العون المالى للرواتب المستخدم عام ١٨٣٤ تم العمل به فى تشريع الضمان الاجتماعى ولكن الفرق بين دخل العاملين وغير العاملين جعل مبدأ (الاقل جدارة يبدو مهددا " ان جماعة فعل فقر الطفل) وهى جماعة ضاغطة مؤسسة فى الستينات حثت الحكومة على التعامل مع المشكلة بزيادة منح الاسرة ، وقد قلت قيمتها فعليا حيث لم يبذل جهد كبير فى تطويرها بدرجة ملائمة وعلى اى حال ، فان

الرأى السياسى التقليدى يقول بأن المنح الاسرية حسنة غير عامـــة أو شـــعبية وغير مميزة ، وقد سعت جماعة الفقراء الضاغطة لاقناع الحكومـــة بامكانيـــة زيادة المنح الاسرية على نفقة منح ضريبة الطفل .

تم قبول هذا المدخل تدريجيا برغم ان التضخم قد قلل حد الضريبة جدا، لدرجة أن معظم الفقراء صاحبى الدخول كانوا ينتفعون من منح الضريبة ايضا ، وفى السبعينات روج المحافظون لمدخل بديل وهو شكل من ضريبة الدخل الغير ايجابية تدعى "ضمانات الضريبة " (HMSO١٩٧٢) وقد انجـــزت فـــائدة اختبار الوسائل للفقراء صاحبى الدخول وهى اضافة دخل الاسرة وعندما عـــاد العمال للسلطة قرروا الاسراع بتطوير خطة المنح العائليـــة الجديـــدة وتدعـــى " اعانة الطفل " والتى صممت لتستبدل المنح القديمة ولقد منحت لاول طفل فـــى كل اسرة وعادلوها ضد الغاء منح الضريبة (انظر ماكـــارثى ١٩٨٦ لمناقشـــة التطورات) ولكنها لم تلغى اضافة دخل الاسرة .

وعندما عاد المحافظون للسلطة ١٩٧٩ شرعوا عمل تعديلات تدريجيـــة لنظام الضمان الاجتماعى وقللوا من قيمة الاعانات الاكتتابية بتغيير اجـــراءات الزيادات المتعلقة بالتضخم وتحديد ضريبة الاعانات ونقلوا مسئولية توفير غيـــلب المرض فى اول ٢٨ اسبوع من خطة التامين القومية الى خطة نفقـــة المـــرض القانونية التى يديرها الموظفون وحاولوا ايضا جعل خطة الاعانـــة الاضافيـــة المزدهرة منطقية بتطوير تركيبة مبنية على قواعد اقوى وقدموا خطـــة اعانـــة الاسكان .

ولهذا قرروا ضرورة الاصلاح الراديكالى للضمان الاجتماعى فى ســنة ١٩٨٣ ، وهو عنصر من النفقات العامة الذى يصعب التحكم فيه فى مواجهـــة

السكان الناضجين والبطالة المرتفعة بسرعة ومقاييس الحكومة المصممة لتحويل منح الاسكان الى خطة ضمان اجتماعى ، واعلنوا انـــهم مرتبطـون بـــالتقرير الراديكالى للضمان الاجتماعى منذ ان كون بيفردج عددا من اللجان التى يتحكـم فيها الوزراء لدراسة اختيارات الاصلاح وكان الناتج الحتمى هو قانون الضمان الاجتماعى ١٩٨٦، وقام هذا التشريع بتعديل (SERPS) (بالطريقة الموضحـة سابقا) واستبدال الاعانات الاضافية بدعم الدخل واعانة الدخل الاسرى بالضمـان الاسرى ان تركيبات قاعدة هاتين الخطتين ابسط بكثير من تلـــك المخصصـة للاعانات الاضافية وتم تغيير اعانة الأسكان لتواكب الإعانتين الأخيرتين ، وقـد ظهرت بعض الصور الغريبة كنتيجة للتطور التدريجى السابق لاعانة اختبـــار الوسائل والتى تم إلغائها كما الغيت منحة الامومة ومنحة الموت وهما اعانتـــان بدئتا فى عهد "بيفردج" ولكن لم يتم تطويررهما بصـــورة ملائمـة كـى يتـم استبدالهما بالإعانات المرتبطة باختبار الوسائل للفقراء للغاية ، حيث ان نظـــام النفقات الفردى المتوفر لمساعدة الناس بإعانات إضافية للحاجات الخاصة قد تـم استبداله بنظام محدود معروف بالصندوق الاجتماعى حيـث يمكـن للنـاس ان يحصلوا على قروض :

وبجانب هذه التغيرات الرئيسية قلل المحافظون من الاعانات المصممـة لحماية العاطلين ودعم شروط تحت ثمانية عشر لاجتياز التدريب وقللت بشـــدة من المساعدات المتوفرة لشباب العاطلين ، وشددت عواقـــب رفـض اجتيـاز التدريب وترك الوظائف ، وتم تفويض عدة اوجه من رسم "بيفردج" للضمـــان الاجتماعى قبل عام ١٩٧٩ بفشل رفع اعانات التأمين بصورة ملائمـــة ورفـع البطالة والحاجة لاعانات اختبار الوسائل لعدد اسر الاب الواحد المتزايد ، حيـث

ان تغيرات السياسة فى الثمانينات واصلت هذه العملية الاعانات التى كانت ذات اهمية رئيسية لاعانة الفقر ، وخاصة قانون ١٩٨٦ الذى بسط الاختيارات وجعلها منطقية ولكن لم ياخذ الضمان الاجتماعى بالاتجاه الجديد للراديكالية حيث اقترحه مؤيدو ضريبة الدخل غير الايجابية او الايراد الاجتماعى .

ان الفترة ١٩٥١ – ١٩٦٤ يهتم بها هذا الكتاب بين كل مجالات السياسة حيث شهد التعليم الابتكار الاكبر ولهذا كان محدودا وتدريجيا داخل البناء العام الذى وضعه قانون باتلر وكما اكدنا من قبل لقد وضع اساس صنع نظام التعليم الثانوى السليم ان الراى التقليدى هو ان هذا النظام يجب ان يكون اختياريا حيث يتوجه الاطفال فيما فوق الحادية عشرة نحو المدارس الثانوية الحديثة او الفنيةوفقا لاستعدادهم وقدراتهم ولم يؤ سس مبدأالشكل المنفصل للتعليم الفنى (ساندرسون ١٩٩١) وبمرور الوقت وجد شك متزايد حول فكرة النظام الثلاثى وتم تحدى النموذج البديل الغير اختيارى الشامل .

وبدأت سلطات محلية متعددة فى توفير مدارس شاملة فى الخمسينات مدفوعة بالأيديولوجيات التعليمية والسياسية ولكنها تدفع بادراك ان المدارس تعتبر استجابة واقعية للحاجات المحلية خاصة فى المناطق الريفية ، وبدأت خطوط المعركة فى الانسحاب فى الستينات وكان العمال فى صالح الشمولية بينما يعارضها المحافظون وحتى ذلك الوقت لم يكن المحافظون فى الحكومة المركزية معارضين متشددين لهذه السياسة التى ابدها العمال بشدة فى نهاية العقد، ومع ذلك يتطلب تشريع العمال من السلطات المحلية ان تقدم خطط شاملة وقد تم سن هذا القانون ١٩٧٦ وألغاه المحافظون ١٩٨٠ .

لقد زودت حكومات المحافظين في الفترة من ١٩٥١ – ١٩٦٤ من المصادر المتوفره للتعليم في الدولة بعدة طرق اخرى وهى استجابة ضرورية لزيادة عدد الاطفال الذى صنعه تزايد المواليد فى السنوات التالية للحرب مباشرة من عدة اوجه، وقد خلق ذلك حاجة للمدارس الجديدة والمدرسين وقدم اساس للابتكار التعليمى ، وتضح استعداد الحكومات لتشجيع الفكر الابداعى وتم تكوين الجماعات الاستشارية لدراسة امور تعليمية متعددة ، وقد خرجت سلسلة من التقارير البارزة حول التسرب المبكر (المجلس الاستشارى المركزى للتعليم ١٩٥٤) وعن التعليم بين سن ١٥و ١٨ (نفس المرجع السابق) وعن التعليم العالى (HMSO١٩٦٣) وعن التعليم الابتدائى (المجلس الاستشارى المركزى للتعليم ١٩٦٧) وقد تأثرت تغيرات السياسة الحاسمة بكل انشطة لك اللجنة وانها امتداد سريع للتعليم العالى فى الستينات وارتفاع سن التسرب من المدارس الى ١٦ عاما فى ١٩٧٣ – بعد تأخير انجاز تغيير تم إعلانه لاول مرة ١٩٦٤ – وتنقل بعيدا عن التدفق ولانتقاء فى كل المراحل السابقة لسنوات المراهقة (١٤) .

ويعتبر التغير فى كميات المال العام المنفق على التعليم هاما جدا ، وفى منتصف السبعينات اتخذت الزيادة مجراها عبر النظام مع خيبة الامل فى تجديد التعليم مما انهى دور خدمات التعليم كقائد لنمو الانفاق بين الخدمات العامة ، وامتد هذا الانعكاس فى الثمانينات الى حد ما خاصة فى حالة التعليم العالى فى مقدمة انخفاض حجم الجيل المناسب وفى الوقت نفسه تم الهجوم على اعتماد بناء نفقات التعليم على الوجبات واللبن والنقل .

وشهدت اواخر السبعينات بداية الشك فى قيمة النمو التعليمى وزاد الجدل حول التجارب الجريئة فى التعليم المتساوى واعتقد ان التعليم الاساسى قد تم اهماله ، ووضع بعض الاشخاص مسئولية نمو بطالة الشباب على عدم التوافق التعليمى واعطاء الدعم لمحاولة ادارة التوظيف للتحكم فى التعليم ذو المستوى المنخفض بعد المدرسة ، وبمجرد عودة المحافظين للسلطة ١٩٧٩ بدأ التوتر في التحول لشكل سياسى وتوقف استكمال برنامج الشمولية وخلقت فرص جديدة للاماكن التى تمولها الدولة مثل المدارس الخاصة ، ان قانون التعليم ١٩٨٠ الذى بسط الاختيار الابوى للمدارس يعتبر صانعا للضغوط لرفع المستويات الاكاديمية وكان له تأثير فى زيادة الميل نحو التمييز الاجتماعى .

كان قانون التعليم ١٩٨٨ اساسيا واستبدل قانون ١٩٤٤ كإطار قانونى للتعليم فى الدولة فى انجلترا ويلز ، ووضع القانون ضرورة وجود منهج قومى للموضوعات الرئيسية الجوهرية (اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم) والموضوعات الاساسية ويتطلب اختبار الاطفال بانتظام من عمر السابعة للوصول لمدى تحقيق الاهداف وعزمت الحكومة على طبع المعلومات حول نتائج لاختبار ، وقام هذا التشريع بتقليل واضعاف تحكم السلطات المحلية فى التعليم مما قوى من استقلال إدارات المدرسة الفردية وسمح للمدارس بالخضوع لتمويل الحكومة المركزية المباشرة ، وقد بسط هذا التشريع المضاف له تشريعات اخرى من السلطة المركزية على التعليم العالى ايضا وازال الآثار الاخيرة لمسئولية السلطة المحلية حيال هذا القطاع .

وفى الخمسينات وجد اهتمام الحكومة الرئيسية حول الخدمات لصحية صعوبات فى التحكم فى التكاليف لم تنتج تغيرات جوهرية عن هذا الاندماج وكانت العلاقة بين الاطباء والحكومة وبقت منطقة حساسة ، وتم الانتباه الى شروط خدماتهم وتعويضاتهم .

ان الموضوع الاساسى للتشريع فى مجال الصحة ١٩٥١ - ١٩٧٠ هو قانون الصحة العقلية ١٩٥٩ وقد غير اجراءات الاعتراف الاجبارى واحتجاز المريض عقليا فى المستشفى والغاء إجراء التوثيق القديم ، وكان علاج المرض العقلى متقدما بصورة كبيرة فى هذا الوقت وساهم اكثر من التغير التشريعى فى تقليل كل من استخدام الاجراءات الاجبارية وحوادث البقاء الطويل فى المستشفة، وواصل قانون صحة عقلية اخر ١٩٨٣ تحرير علاج المريض عقليا.

وفى الستينات قدمت عروض لاعادة تنظيم خدمة الصحة القومية كجزء من النظرة الاجمالية لمؤسسات الحكومة المركزية والمحلية ، وتم تقديم ورقتين جديدتين تقترحان اساليب لتأديتها وفى النهاية تأثر التغير عن طريق المحافظين ١٩٧٤ ، وقد صنع هذا التغير بناءا جديدا مع الخدمات الصحية فى السلطة المحلية السابقة بالاندماج مع باقى الخدمات وتم تقليل المساهمة فى الخدمات وتم صنع واقامة مجالس صحة المجتمع بدلا منها لتمثيل العامة وتم نقد البناء الجديد بالاضافة الى مزجه بشدة بطبقاته الثلاث : الاقاليم والمناطق والمقاطعات بمجرد انشاؤه ، وكان عدم قبول تشغيل الخدمة الجديدة احدى العوامل التى دعت الحكومة العمال للاعلان عن النجنة الملكية لخدمة الصحة القومية ١٩٧٦ ، وقد تم تقرير ذلك ١٩٧٩ موصيا بازلة الطبقة واستجابت الحكومة عام ١٩٨٢ بالغاء مناطق ولكنها وسعت بعض المقاطعات .

يوجد حافزان هامان للبحث على البناء السليم لخدمات الصحة القومية طوال هذه الفترة وهما الاهتمام بالتحكم الفعال فى السياسة فى مواجهة السيطرة الماهرة والقلق حول مدى التفاوت فى الصحة بين الطبقات الاجتماعية والاقاليم، وتم جمع هذين الحافزين اثناء السبعينات مع تطوير نظام تقسيم المصادر بين

الاقاليم والمقاطعات المبينة على مؤشرات الصحة ، لقد دعموا مؤسسة لتقوية الادارة وفى تقرير "جريفس" (وزارة الصحة والضمان الاجتماعى ١٩٨٣) تم تأييد سلطة من المديرين العموميين لخدمات الصحة القومية (NHS) لتصنيف تأثير المناصب الاقليمية وسلطات المقاطعة .

وبالرغم من هذه التغيرات دعى ارتفاع (NHS) المحافظين للبحث عن تغيرات بنائية اخرى كنتيجة لنمو السكان اكثر من اى شئ اخر ودفعهم الجناح اليمينى لخصخصة النظام ، وبينما لم تكن الحكومة معدة لسن هذا التشريع ١٩٩٠ قامت بتشجيع المستشفيات لتصبح شبة مستقلة كحافظة للخدمات الصحية القومية وشجعت المهن الطبية العامة ان يتدخلوا فى الميزانية ، وتم تعميم مقياسين لجعل الزيادات فعالة ومصحوبة باستعدادات عامة للانقسام الادارى بين المشترين المقدمين.

ان الهدف النهائى هو صنع نظام سوق داخلى داخل (NHS) حيث تتنافس المستشفيات مع بعضها البعض ويوجد حماس ممزوج بتحقيق المستشفيات لوضع الثقة ، وكان المهنيون العمود اكثر بطأ فى السعى وراء وضع التدخل فى الميزانية .

ان تطور الخدمات الاجتماعية الشخصية بين الاربعينات والسبعينات هو قصة اندماج ثابت واحد اهم التغيرات التركيبية ، وفى نهاية الاربعينات نظمت السلطات المحلية خدماتها داخل ادارتين او ثلاثة ، وكانت خدمات الاطفال مسئولية احداهما كما تطلب القانون ، واعدت ادارت الاطفال كيانا من خبراء الخدمة الاجتماعية ثم وسعوا انشتطهم تدريجيا من الخدمة للتعامل مع مشاكل رعاية الطفل الحادة الى الخدمة المصممة لمنع اهمال الطفل ولاساءة الية والعمل مع الاطفال الجانحين ، ان قانونى الطفل والشباب لعامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٩ احلا وشرعا هذه التغيرات بالفعل .

تم تنظيم خدمات رعاية السلطة المحلية الاخرى او الخدمات الاجتماعية الشخصية عن طريق ادارات الرعاية والصحة (او الادارات التى تجمع بين الوظيفتين) وتم تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية بالاتصال مع هذا العمل ولكن ليس بالفاعلية الموجودة بادارات الاطفال ، واوصى تقرير الحكومة ١٩٥٩ بالتطورات المؤثرة فى تدريب فرق الخدمة الاجتماعية من هذا النوع ، ولكن انشطة هذه الاقسام نمت بطرق اخرى ايضا .

ان ما ورثوه من قانون الفقراء هو مجموعة من المنازل للمسنين وغير القادرين والتى كانت تدعى فيما سبق ملاجىء ، ولهذا فاعن المهمة الرئيسية هى تدريج هذه المؤسسات واستبدالها بأصغر منها وهى منازل مرحبة ومتحضرة والسعى لتطوير اساليب رعاية الاشخاص داخل المجتمع ايضا ، ان تطورات الرعاية اليومية والمساعدة المنزلية والخدمات المنزلية الاخرى هى مجال نمو هذه الادارات ، وفى عام ١٩٧٠ وضع قانون المرضى المزمنين وغير القادرين التزامات على السلطات المحلية لتحديد ومساعدة الغير قادرين ، ولكن لايجب قياس التقدم فى تلك المنطقة السياسية بالقانون ، حيث سمع التشريع الذى اجيز لبعض السلطات بتحديد الخدمات لغير القادرين فيما سبق .

ان التغير البنائى الهام فى كل خدمات السلطة المحلية هو القانون الذى تم سنه في عام ١٩٧٠ بناءا على توصيات لجنة (سى بوم) التى صنعت ادارات خدمات اجتماعية مندمجة فى السلطات المحلية فى انجلترا وويلز ، وقد اقام قانون الخدمة الاجتماعية الاسكتلندى عام ١٩٨٦ ادارات للخدمة الاجتماعية بما فيها من موظفين والذين ظلوا يعملون فى خدمات مستقلة ومنفصلة للحكومة المحلية فى انجلترا وويلز .

وكان التغير البنائى فى انجلترا وويلز مصحوبا بتغير فى تنظيم الحكومة المركزية بينما تم نقل مسؤلية خدمات الاطفال الى ادارة الصحة والضمان الاجتماعى (الامن الاجتماعى) والتى كانت مسؤلة بالفعل عن خدمات رعاية اخرى ، تمثل هذه التغيرات مثالا اخر لوضع قانون لبرنامج نمو وقد حدث ذلك حينه وتمت دراسته فى الثمانينات . وبهذه الدراسة تجدد الشك حول توازن الخدمات التى تقدمها ادارات الخدمات الاجتماعية وعدة اشكال من رعاية الاسرة والجوار ، وتواصل البحث داخل الخدمة الاجتماعية حول افضل وسيلة لتنظيم خدمة تلبى حاجة المجتمع (باركل ١٩٨٢) واثيرت الشكوك بشدة من خارج الخدمة الاجتماعية حول جدارة تلك المهنة خاصة فى مواجهة نمو عدد فضائح سوء معاملة واستخدام الاطفال .

وتوجد مشكلة وثيقة العلاقة بتزايد عدد السكان واهتمت بتحقيق التوازن بين المجتمع والرعاية المنزلية ، وهى كغية معقدة لانه ليس مجرد امر حول اشكال الرعاية ولكن من سيتكلف امر الرعاية ايضا ، ان رعاية المجتمع تشمل كل من الرعاية فى المجتمع والرعاية عن طريق المجتمع وفى الثمانينات انهى جزء غريب من الاهمال الحكومى الأمر برمته ، وقلل وزير الضمان الاجتماعى من حدة القواعد التى تستخدم لتمويل الرعاية المنزلية الخاصة وكانت النتيجة نمو سريع فى هذا القطاع وادى الى ميزانية ضمان اجتماعى يصعب التحكم فيها وظهر جدل حول العلاقة بين الرعاية العائلية ورعاية المجتمع .

ان الاستجابة الحتمية للحكومة المحافظة نحو هذه المشكلة هى محاولة تطوير التبادل بين المنتفع من الخدمة الصحية ومقدمها ، ولقد اجاز قانون ١٩٩٠ الذى اظهر افكار مماثلة للخدمات الصحية القومية NHS وفى وقت وضع مصاعب الحكومة حول ميزانية الحكومة المحلية واجلت جزءا من انجازاتها ، ان ابريل ١٩٩٣ هو تاريخ البداية المتوقع للخطة الكاملة .

وتمت مراجعة بيان الحكومة المحلية حيث توضع عدة خدمات اجتماعية اثناء الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٩١ ، وقام قانون الحكومة المحلية ١٩٧٢ بـاول تغيير رئيس فى نظام الحكومة المحلية فى انجلترا وويلز بصرف النظر اعـادة البناء فى لندن ١٩٦٣ منذ القرن التاسع عشر ،وضنع هذا الاصلاح نظام جديـد ثنائى الطبقة للحكومة المحلية ، وكان للنموذج الموجود فى بعض المناطق ابلـغ الاثر مثل المستخدم فى لندن سابقا وهو سلطات الطبقة الدنيا ومقاطعات الطبقـة العليا المسئولة أساسا عن التخطيط ، وكان انقسام السياسة الاجتماعية متعـادلا خارج المناطق فى العاصمة واكتسـبت الاقـاليم مسـئولية التعليـم والخدمـة الاجتماعية بينما كانت المقاطعات مسئولة عن الاسكان ، ثم تلى ذلك تغـيرات مماثلة فى اسكتلندا بعد ذلك .

والغت حكومة تاتشر ١٩٨٦ الاقاليم والعواصم، وتحولت وظائفهم الـى المقاطعات او المجالس الملحقة الخاصة ، وفى فترة ماقبل منتصف السـبعينات قامت الحكومة المركزية بزيادة مساهماتها فىمنحة الانفاق المحلي ، وكـافحت بلا نتيجة للعثور على وسيلة لاسـتبدال نظـام الضريبـة المحليـة والرسـوم المفروضة على الملكية كليا او جزئيا ، وفى آخر أعوام حكومة العمـال مـن ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ تم عمل اول تخفيضات المساهمة المركزيـة فـى الانفـاق المحلى، وواصلت حكومة تاتشر هذه العملية بحماس اكبر وطورت الصيغة التى عاقبت عن عمد السلطات التي ترى انها تنفق بكثرة ، ثم قـرروا تقييـد قـوى السلطات المحلية ايضا للاستمرار فى زيادة الرسوم المحلية ، وطـوروا القـوة (السلطة) التى تسمح لهم بتصنيف اكتمال مجموعة من السلطات التى يعتـبروا انها تنفق بصورة كبيرة .

وفى النهاية قرروا الغاء الرسوم واستبدالها بضريبة الرؤوس المعروفة بنفقة المجتمع ، وثبت ان هذا المعيار غير شعبى بصورة كبيرة وساهم فى السقوط السياسى (لمارجريت تاتشر) واسرع خليفتها فى رئاسة الوزراء (جون ميجور) بالتشريع من خلال البرلمان لمحاولة التخلص من عار ضريبة الرؤوس وزاد بشدة من المنحة المركزية للتمويل المحلى ووضع نسخة معدلة لنظام الرسوم الداخلى القديم المعروف بضريبة المجلس .

ان ما يتضح من اضطراب النشاط المعنى بالحكومة المحلية وتمويلها هو ان التحكم المركزى فى المصادر المتاحة على المستوى المحلى قد أصبح قويا جدا ومن المحتمل ان يظل كذلك ويتوقع ان اى معيار يبسط قوى الضريبة يعتبر غير شعبى ويصعب سنه ويوجد بحث متزايد عن نظام جديد للحكومة المحلية فى مواجهة كل هذه التغيرات التى تكون ابسط وربما تشمل السلطات الاقليمية .

لقد شرح هذا الجزء تطورات السياسة فى فترة تغير السلطة بين المحافظين والعمال ، حيث تلى حكم المحافظين لمدة ثلاث عشرة عاما سبع سنوات تقريبا من حكم العمال ، ثم كانت فترة حكم المحافظين لمدة أربعة اعوام تقريبا ، وبعدها تمتع العمال بفترة اربعة اعوام فى الحكومة حيث اعتمد استمرارهم فى الوزارة على دعم الليبراليين ، ثم فاز المحافظون باغلبية واضحة ١٩٧٩ ، ثم فازوا بفترة وظيفية ثانية ١٩٨٣ وثالثة ١٩٨٧ وفى ابريل ١٩٩٢ حيث اكتملت هذه الطبعة من الكتاب تم انتخاب المحافظين للسلطة للمرة الرابعة على التوالى ولكن مع هبوط ملحوظ فى اغلبيتهم وشعبيتهم .

ان مستويات الجدل حول السياسات الاجتماعية منذ عام ١٩٥١ غير عالية بشكل واضح ، ان واضعى النظريات المحافظين لديهم الكثير ليقولوه عن

حاله لجعل ظروف السوق تعتمد بفاعلية على توزيع الخدمات الاجتماعية ولكن اتخذت الحكومات المحافظة عدة خطوات فى مجال الاسكان والتى تمثل ردود فعل رئيسية لهذا الراى ، ولقد خيب العمال امل مؤيديهم الذين وصفوا الحزب بتعزيز دولة الرعاية ، وقامت سلسلة من الازمات الاقتصادية بتقييد المال المتوفر للسياسات الاجتماعية الجديدة ، وقام كلا الحزبين بزيادة الانفاق العام بصورة كبيرة على السياسات الاجتماعية خاصة الى الحد الذى اثبت فيه الاقتصاديون ان هذا النوع من الانفاق قد اصبح قوة متضخمة تحد من مجال الاستثمار الخاص لصنع الثراء الخاص الجديد .

قام هذين الحزبين باتخاذ هذا الرأى بجدية ، وكان النمو المذهل فى التوظيف العام ونفقات نقل الضمان الاجتماعى وقد وجد السياسيون صعوبة فى تقييد شكل النمو ، وعلى اى حال قامت السلطة السياسية لحكومة المحافظين منذ ١٩٧٩ بتغيير الجو السياسى وكانت تعادى دولة الرعاية بوضوح اكثر .

ولهذا تغير عنوان هذا الفصل عن طبعة ١٩٨٧ من كلمة "نمو" الواقعية المستخدم فى الطبعتين السابقتين الى كلمة "تاريخ" المحايدة ، وفى الحقيقة وجد المحافظون صعوبة فى ضبط الانفاق على السياسة الاجتماعية كما هو موضح بالتفصيل فى الفصل الحادى عشر بينما كانوا ملتزمين بتقييد الانفاق العام واوقفوا نمو التوظيف العام .

مر القطاع العام لنفقات الإسكان بتخفيضات حادة وارتفع الانفاق على التعليم قليلاً بصورة واقعية ، ويصعب تفسير اتجاهات انفاق الخدمات الاجتماعية الشخصية والصحية ، وقد وضعت اقتراحات للنمو ولكن نمت الحاجات وارتفعت التكاليف بسرعة فحدث انخفاض بسيط ن وبرغم ذلك زاد انفاق

السياسة الاجتماعية من ميزانية الضمان الاجتماعى وارتفع بالنمو الكبير لمكونها الرئيس وهو هذه الميزانية (انظر هيلز ١٩٩٠ لتحليـل مفصـل حـول هـذه الاتجاهات) .

لقد اثر المناخ السياسى والاقتصادى فى نمو السياسة الاجتماعيـة بـلا شك، وتم توظيف تقنيات الادارة الاقتصادية "لكينسن" فى الخمسينات لمحاولـة استعادة التوظيف الكامل بدون تضخم ، واقترح نقاد السياسة فى هذه الفترة مثل "صمويل بريتان" ١٩٧١ أن المستشارين قد وجدوا صعوبة فى توقيت استخدامهم للمكبح الاقتصادى او المسرع الملائم وان نموذج (قف - اذهب) الذى ظهر ليقدم مناخ اقتصادى هزيل لقرارات الاستثمار وبهذا اوقفت النمو البريطانى ، وكـان الدافع الواضح للاستخدام الخائف جدا والحذر للمكابح شأن الاتجاه البريطـانى للوصول الى التوازن فى مشاكل النفقات حيث كان الاستيراد اكثر من التصدير.

وعلى اى حال تم تحقيق معدل نمو اثناء هذه الفترة وقد كان ذلك جيـدا وفقا للمستويات الاخيرة وتم تحقيق التوظيف الكامل ولم يرتفع التضخم ليسـبب قلقا مثلما فيما سبق ، وفى الستينات، وبرغم التعهد المتزايد بالتخطيط الاقتصادى زاد التضخم وارغمت ازمة ميزان المدفوعات على فرض قيود شـديدة علـى الانفاق العام والدخول الخاصة فى عدة مناسبات وزادت البطالة بصورة ملحوظة وفى منتصف السبعينات واجهت بريطانيا ازمة اكثر حدة حيث حـدث تضخـم عالى جدا ومشكلة فى ميزان المدفوعات واستمرار ارتفاع البطالة فـى وقـت واحد، وادت معايير مكافحة كل من الاثنين الاولين بالوسائل التقليدية الى افسـاد الثالث وبينما بدى ان الحكومات قد تعلمت الكثير عن الادارة الاقتصادية وجدت صعوبة متزايدة فى ممارستها ، وفى الحقيقة يمكن الربط بين زيـادة مشـاكل الادارة الاقتصادية والزيادة المفاجئة فى عدد الاقتصاديين فى الخدمة المدنية .

وقدمت مدارس اقتصادية مختلفة عدة حلول لـــهذه المشــكلات ، وفـــى اليمين اصبحت المدرسة المالية للفكر مؤثرة بشدة واثبتت ضـــرورة ان تتحكـــم الحكومات فى إمدادات المال وتترك للقوى الاقتصادية ان تتحكم فـــى النظـــام ، (ولرؤية شاملة لهذه النظرية انظر بوسكانيت) وتم وضع هـــذا الـــراى محـــل التطبيق فى السبعينات ولكن السياسيون رفضوا حدوث الافلاســـات والزيـــادات على مستوى كافى لاختبار النظرية المالية فعليا ، ان الاقتصاديون الذين اثبتـــوا ضرورة قيود الدخل لتوازن البطالة والتضخم ومنع خروج ميزان المدفوعـــات البريطانى عن السيطرة حيث ادت الاجور المرتفعة لاستيراد سلع يصعب علينـــا تحملها بينما يصعب بيع الاشياء فانهم يعدوا اكثر تأثيرا وتوافقا مع معتقد "كينس" وبقدر اهتمامهم فان ما حدث هو تقييد المساومة على الراتب عن طريق القـــوى الاجتماعية والسياسية التى قيدت ارتفاعات الارقام التى لن تزعج الاقتصاد حتى الان ، ولقد اعتبرت سياسات الدخل حاسمة فى المساعدة على حـــل مشـــاكلنا ، ووجدت الحكومات ان الضغوط السياسية تصعب تأييدهـــا لاى فـــترة مـــرارا وتكرارا ، وعلى اى حال كانت الصورة الكلية معقدة بسبب تغـــيرات نمـــوذج التجارة فى العالم وخاصة ارتفاع اسعار السلع الاولية .

تم تطبيق النظرية المالية بوضوح اكثر بعـــد ١٩٧٩ ، ولقـــد تعـــاملت الحكومة مع الدعم المالى وخاصة متطلبات اقتراض القطاع العام على كونـــها ظاهرة رئيسية يجب التحكم فيها ، وتم الاستعداد لترك البطالة تزيد بسرعة فـــى سبيل الحرب ضد التضخم ، وتخلت عن سياسة الدخول فى القطاع الخاص سعيا للتحكم بشدة فى زيادات نفقة الموظفين العموميين ، ووجد فى البداية ان ازالـــة السيطرة على النفقة وتعديلاتها الضريبية ، قد ادت الى آثـــار تضخـــم شـــديد ،

ولكنها نجحت فى السيطرة على التضخم وقد حققت ذلك على حساب الزيادة العالية فى البطالة ، وارتفعت اعداد العاطلين المسجلة لاكثر من مليون ١٩٧٩ الى اكثر من ثلاثة ملايين ١٩٨٣ .

وفى اواخر الثمانينات تخلت الحكومة عن اى محاولة صارمة للتحكم فى الدعم المالي ولكنها واصلت سيطرتها الشديدة على الافتراض العام ، وفى التسعينات تخلى المحافظون عن العلاج المالي الاخير بينما حدث كساد اقتصادى مع اقتراب موعد الانتخابات .

ان تغيرات الأسلوب الرسمى فى الاحصاء تصعب مقارنة البيانات بعد نهاية ١٩٨٢ تم اقصاء اعداد هامة من العاطلين خارج الاحصاء وخاصة المسجلين للعمل ولا يحصلون على اعانة ، وحدث انخفاض فعلى فى البطالة فى النصف الثانى من الثمانينات ولكنها لم تكن كبيرة مثلما قالت الارقام الرسمية ، وبالاضافة الى ذلك فان معظم وظائف هذا الوقت كانت جزئية او مؤقتة .

ثم ظهر ركود جديد فى نهاية العقد حيث قام الاحصاء الرسمى فى فبراير ١٩٩٢ بجعل البطالة فى المملكة المتحدة حوالى ٢ مليون وستمائة الف (٩,٢%) من قوة العمل بينما قدرته وحدة البطالة فعليا بحوالى ٣ مليون وسبعمائة الف (وحدة البطالة مارس ١٩٩٢) .

ان احد الموضوعات التى سوف تدرس فى الفصل التاسع هى ما اذا كانت معايير ومقاييس السياسة الاجتماعية سوف تساعد فى التغلب على البطالة او المشكلة الاقتصادية اساسا وأثيرت الشكوك بشدة حول قدرة تدخلات السياسة الاجتماعية المحدودة فى مواجهة الميل الظاهر نحو فرص العمل المنخفضة ، ويوجد دليل على سمة تغير الحاجة للعمل وان الاستثمار الجديد يركز على

الراسمالية وبهذا لا يسمح باستيعاب عمل اكثر ، ان تحليل الامر معقد بالشكوك حول تغير تركيبة قوة العمل التى التحق بها عدد كبير من المتزوجات منذ الحرب وحول مدى افتقار العاطلين للمهارات والقدرات المطلوبة الان فى الصناعة (جيلبرت ١٩٨٩) .

ان الحكومات البريطانية فى بداية القرن قد تبنت مدخلا لاعانة البطالة التى تحكمت فى صنع فرص توظيف محدودة وفى بداية السبعينات ضعف الاهتمام فى بريطانيا بوضع تطور (سياسات سوق العمل الفعلى) مثلما هو مستخدم فى السويد ، وهذا يتضمن مساندة تحرك العمالة وتوسيع التدريب عندما تزيد البطالة واقامة مشاريع خدمة اجتماعية للعاطلين ، ان مناشدتهم بتعبيرهم عن المساعدة فى خفض البطالة .

المراجـــع

(1) social planning in third word , p p (19-21)

(2) Ibid

(٣٤) أنظر هذا الجزء بالتفصيل في :

طلعت السروجي ، ورياض حمزاوى : سياســات الرعايــة الاجتماعيــة والحاجات الإنسانية، دار القلم، دبى، ١٩٩٨، ص ص : (٢١٩-٢٤٤).

(٢٤) أرثر ليفنجستون : السياسة الاجتماعية فى الدول النامية ، ملخص لكتابــة، ترجمة محمد إبراهيم نبهان القاهرة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، قسـم الدكتوراه ، مايو ، ١٩٧٥م

(٢٥) روبرت لافون جرامون : التنمية الاقتصادية قضايا الساعة ، ترجمة نادى خيرى ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص : (١٠٠-١٠١)

(٢٦) روبرت لافون جرامون : الانفجار السكانى قضايا الساعة ، ترجمة نبيــه الأصفهانى القاهرة ١٩٧٧ ص ص : (٣٧-٤٥)

(٢٧) محروس خليفة : السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العــالم الثــالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص (١٢٥) .

(٢٨) أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثــة، ١٩٦٧ .

(٢٩) طلعــت الســروجى، ريــاض حمــزاوى، مرجــع ســبق ذكـــــره ، ص ص (٢٣٥ - ٢٤١)

(١٠) المرجع السابق، ص ص : (٢٤١ - ٢٤٢) .

(11) Michael Cahill , The New Social Policy, Blackwell , N.Y., 1994, PP : (8-12) .

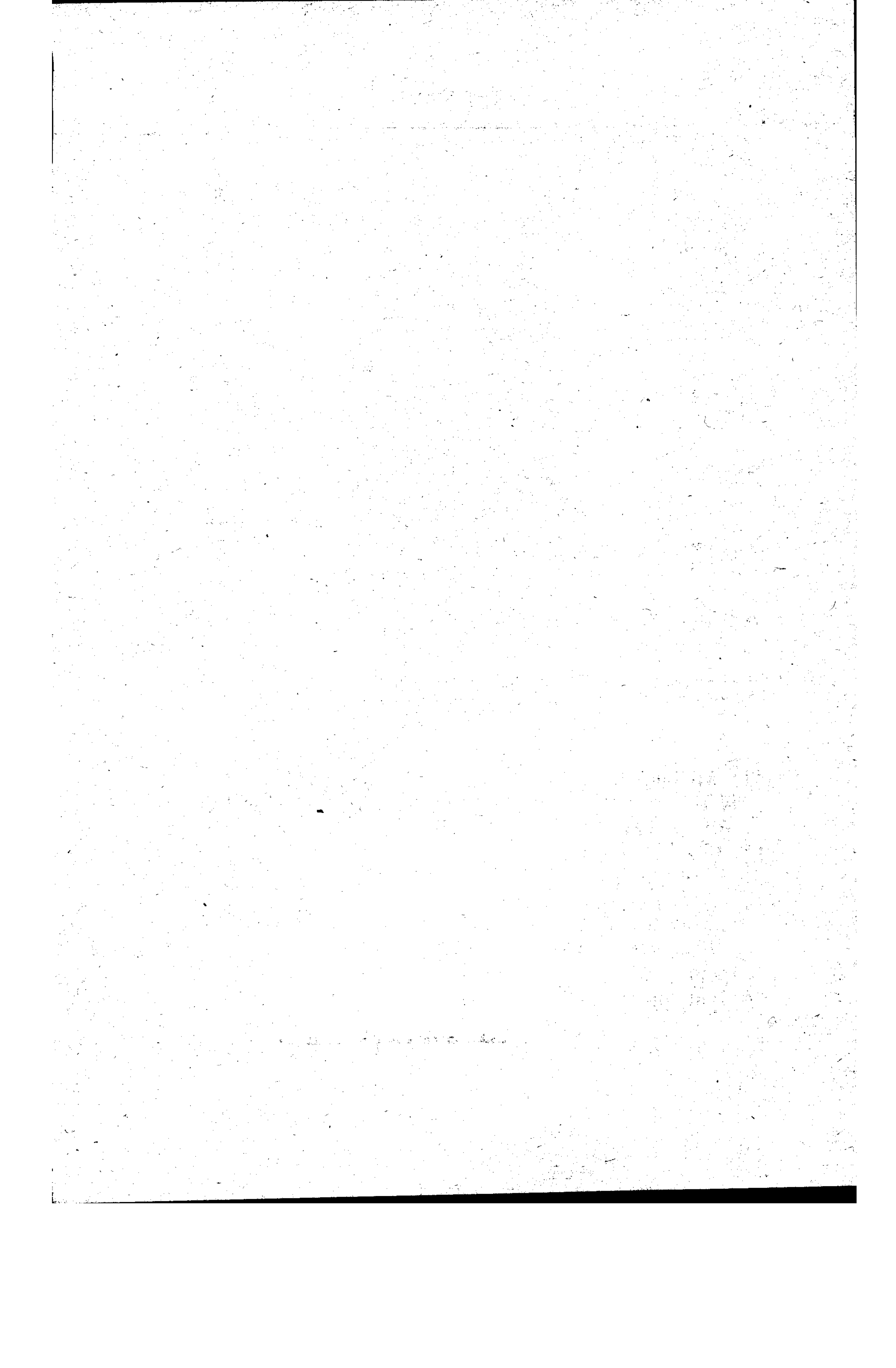
(12) Ibid .

(13) Ibid , PP : (14-22).

(14) Michael Hill, Underskanding of Socif Poliy, N.Y., Blackwell Publishers, 1993, P P : (28-33).

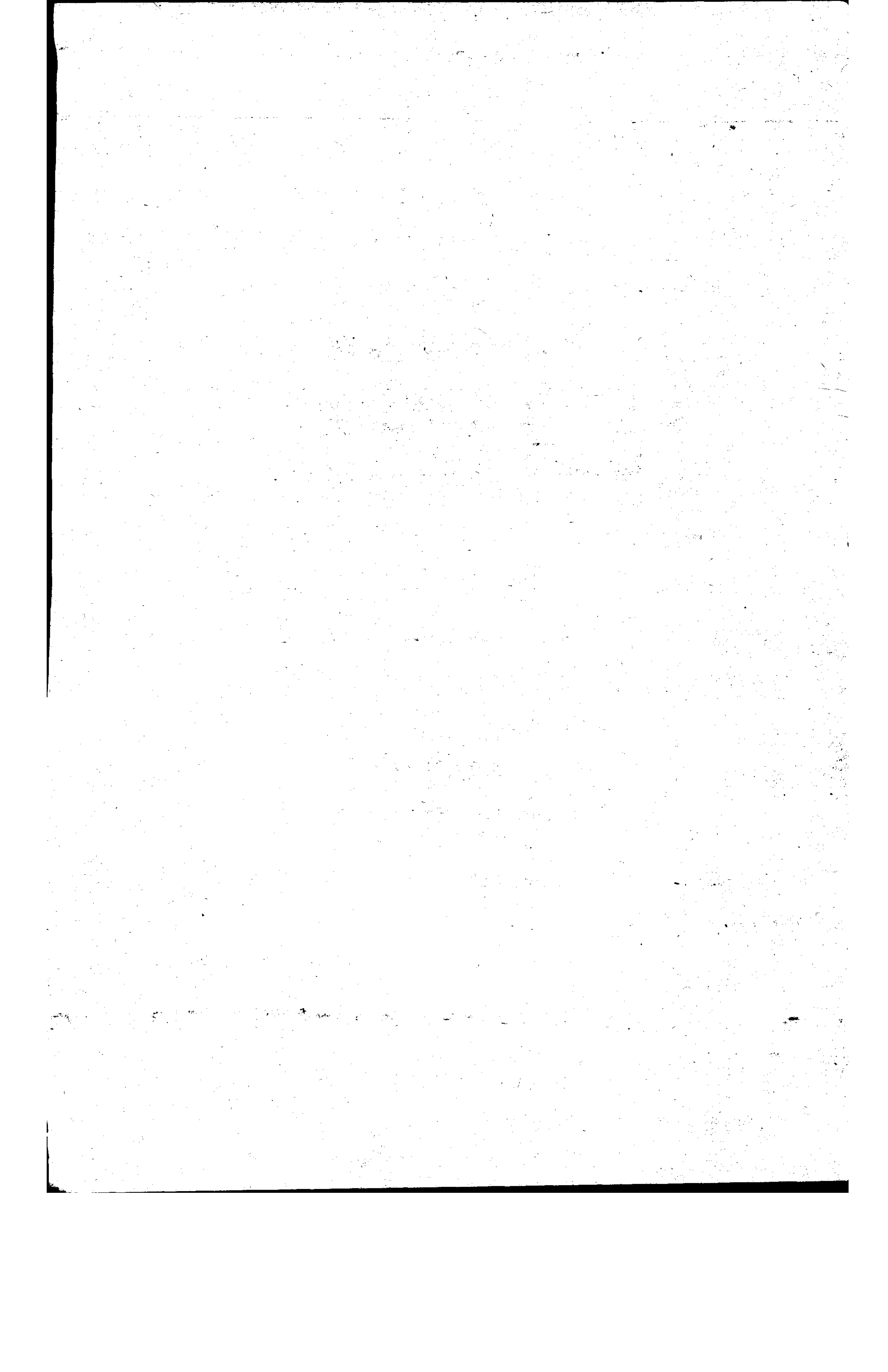
(15) Ibid .

(16) Ibid . pp : (34-42).



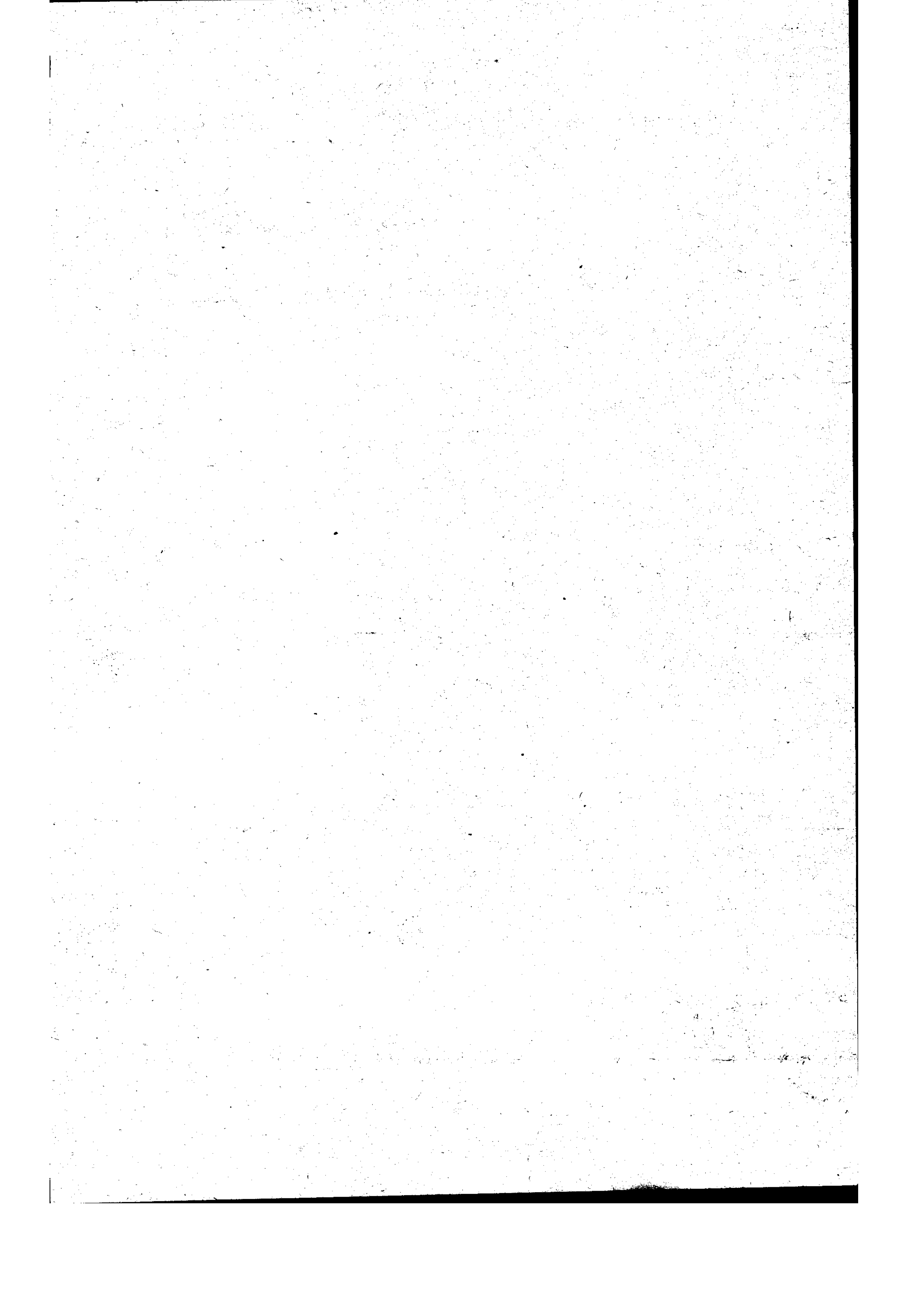
الفصل الحادى عشر
مشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى



الفصل الحادى عشر : مشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية

- دراسة السياسة الاجتماعية .
- مشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية .



دراسة السياسة الاجتماعية Studying Social Policy

يمكن دراسة السياسة الاجتماعية بعدة طرق، يمكن مثلاً تحديد السياسات الرئيسية فى المجالات التى نهتم بها، ما هو نظام الضمان الاجتماعى عندنا؟ ما الإعانات التى تقدمها خدماتنا الصحية؟ كيف تدخلت الحكومة فى سوق الإسكان؟ هذه بعض الأسئلة التى يجب أن يجيب عليها من يرغب فى فهم السياسة الاجتماعية، ويمكن أن ترتبط أيضاً بالعديد من النقاط الأخرى حول الطريقة التى تنظم وتدار بها الخدمات، وعلىهذا فأسهل مدخل لدراسة السياسة الاجتماعية هو وصف السياسات والمؤسسات التى تكون النظام البريطانى للخدمات الاجتماعية.

تتضمن الكثير من محاولات تفسير نظام السياسة الاجتماعية تعليقات حول نقاط القوة والضعف لسياسات محددة، فيربط الكاتب بين ما هو واقع بما يجب أن يكون من وجهة نظره، ودراسة السياسة الاجتماعية فى بريطانيا اهتمت ببحث درجة مقابلة الرعاية لاحتياجات الناس، وكثيراً ما يقوم طلبة السياسة الاجتماعية بتحليل السياسات التى تسهم بها الرعاية الاجتماعية فى تحقيق المساواة الاجتماعية، وفى هذا الأمر تم بناء نظام أكاديمى من موقف سياسى واضح، فينظر إلى السياسة الاجتماعية على أنها تعنى بتخفيف العلل الاجتماعية ويتم تحليلها على ضوء نجاحها فى تحقيق مثل هذه الأهداف، العديد ممن كتبوا عن السياسة الاجتماعية اهتموا بالتغير الاجتماعى الذى يهدف لخلق مجتمع أكثر مساواة، وقد استمر الأمر على هذا النحو حتى الثمانينات عندما تحول التفكير السياسى المحافظ بدرجة كبيرة نحو اليمين للتعبير بشكل مباشر عن الشك فى

إدعاءات الدولة بتنظيم العديد من جوانب حياتنا ورسم سياسة الإعانة على أنـــها تهديد للعمل الاقتصادى .

في السنوات الأخيرة ظهر جدل كبير بين علماء الاجتماع حول الدرجــة التى يمكن أن يكون بها تحليل المجتمع والمؤسسات الاجتماعية خالى من القيــم، وهناك إجماع كبير اليوم على أن هناك حدود للدرجة التى يمكن أن يستبعد بــها من يدرسون ويكتبون عن المجتمع التزاماتهم وانحيازاتهم، ويقول البعـــض أن الخلو من القيم داخل العلوم الاجتماعية يمكن أن يتحقق عن طريق تفاعل الحجج والدلائل، وكل ينحاز بطريقة مختلفة ولكن يسهم فى تقدم المعرفة غير المنحــازة ككل، والبعض آخر متشكك فى الدرجة التى يمكن بها بناء معرفة منظمة غـــير منحازة [1].

والانحياز المعيارى فى دراسة السياسة الاجتماعية أدى فى كثـــير مــن الأحيان إلى الاهتمام بنقد السياسات أكثر من محاولة اكتشاف لماذا أخذت الشكل الذى هى عليه، فى الواقع إذا اعتقد الإنسان بأن السياسات خاطئة أو غير فعالة، فمن المهم فهم سبب ذلك خاصة إذا كان هدفه هو تغييرها .

فى هذه المرحلة فإن الكاتب الذى يقول بأن دراسة السياسة الاجتماعيـــة فى بريطانيا كانت قوية فى نقدها ولكن ضعيفة فى تحليلاتها يجب أن نوضــــح موقفه تمام الوضوح ، وبما أنه يرى أنه يمكن مساعدة الطلبة فى التوصل إلـــى استنتاجات إذا قام الكتاب بتوضيح انحيازاتهم القيمية، وقد أسهمت فى سياســـات الضمان الاجتماعى والإسكان ومساعدة العاطلين، ويجب ألا أدعى بأن دافعـــى الشخصى لدراسة السياسة الاجتماعية ليس مرتبطاً بالالتزام بالحركة الغير ثورية

لتحقيق المساواة الاجتماعية، ولكنى أشعر بقوة بأن التأثير على محتوى السياسة الاجتماعية يجب أن يدعمه فهم لكيفية صنع السياسة الاجتماعية، هذا الكتاب يهتم بماهية السياسة الاجتماعية كيفية صنعها وكيفية تنفيذها وكذلك نقاط ضعفها وما يجب أن تكون عليه .

إن فهم العوامل التى تؤثر على السياسة الاجتماعية يجب أن يقوم على عدد من الأسس فيجب توجيه بعض الاهتمام نحو الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تخلق الحاجة للسياسات الاجتماعية، وهذا موضوع صعب يشبه موضوع البيضة والدجاجة، فلا يمكن النظر ببساطة إلى نوع المشكلات التى يسبب تركيب اجتماعى معين ومواقف اقتصادية وتحليل السياسات كاستجابات لهذه المشكلات لأن السياسات نفسها تؤثر على طبيعة المجتمعات التى تتبناها، فمثلاً توفير الحكومة للسكن يمكن أن ينظر إليه على أنه استجابة لعدم كفاية السوق كموفر للسكن، والتفاعل بين السياسات والمجتمع تفاعل معقد، وعلى هذا فمن المهم النظر إلى الاقتصاد وعلم الاجتماع لفهم ما يحدث، ومن المهم أيضاً تذكر الأبعاد التاريخية لهذه القضايا .

ولكن يجب أيضاً النظر إلى صنع السياسة الاجتماعية على أنه عملية سياسية، وقد أكدنا سابقاً على أن السياسة الاجتماعية لا يمكن تحليلها بمعزل عن النشاطات الأخرى فى المجتمع، ويجب أن تفهم السياسات على أنها نتاج للسياسة، ويجب أن يوجه اهتمام لدور السياسيين وجماعات الضغط فى وضع السياسات وجمهور الناخبين، ويجب أن ينظر إلى السياسات أيضاً على أنها نتاج

لسياسات أخرى بدرجة كبيرة، ومن الواضح أنه لفهم السياسة الاجتماعية يجب الاهتمام بنتائج العلوم السياسية .

هناك جزء مهمل فى دراسة السياسة وهو دراسة تطبيقها، إن التأثير الفعلى لأى سياسة على العامة يعتمد على كيفية تفسيرها وممارستها من قبل موظفى الحكومة، وعملية التنفيذ تسلط الضوء على نقاط الضعف والقوة للسياسة، أحد السمات المميزة للدولة التى تتبنى سياسات اجتماعية هى أنها دولة بيروقراطية، والتعقيد التنظيمى لمثل هذه الدولة يعقد عملية التنفيذ، وفهم هذه القضايا يتطلب من طالب السياسة الاجتماعية أن يعطى بعض الانتباه لنظرية التنظيم ودراسة القانون الإدارى .

وصورة دراسة السياسة الاجتماعية كما هى مرسومة فى الفقرات الأخيرة توضح أنها موضوع يستخدم عدداً من النظم الأكاديمية، ومشكلة تحديد درجة ضرورة البحث فى هذه النظم يشبه المشكلة التى عرضناها سابقاً وهى التحقق من الحدود بين السياسة الاجتماعية وأنواع السياسات العامة الأخرى، إن الحدود بين جميع العلوم الاجتماعية غير واضحة، وأحياناً تكون هذه سمة ضرورية لأنها تضع بعض أجزاء الخبرة الإنسانية تحت المجهر، ولكن فى أحيان أخرى تكون نتيجة لحوادث تاريخية فى تطور النظم، وإذا كانت دراسة المجتمع ستبدأ مرة أخرى فمن المؤكد أنها كانت ستقسم بشكل مختلف، ودراسة السياسة الاجتماعية تتضمن مجالات محددة من النشاط الاجتماعى تخترق حدود الموضوع، وإذا كان من المهم فهم عدد من السياسات العملية بسبب القلق من

تأثيرها على المجتمع فمن الضرورى قبول الدراسات التى لا يمكن تعريفها على ضوء نظام عقلى منفصل .

وعند البدء فى بحث ما هى السياسة الاجتماعية وكيف يمكن دراستها اقترح البعض بعض الإجابات للسؤال لماذا يجب أن تدرس ؟ والكثيرون ممن يجب عليهم دراسة السياسة الاجتماعية يشتركون فى تطبيقها أيضاً، ومقرر السياسة الاجتماعية الذى يهتم بوصف السياسات والمؤسسات المسئولة عنه له تأثير على ممارسة السياسة الاجتماعية، ولكن يجب على مثل الدارس أيضاً فهم طريقة عملها والقوى الداخلية والخارجية التى تشكل السياسات .

وفهم المؤسسات الأخرى التى للممارسين علاقة بها يمكن أن يساعد، خاصة أن الكثير من السياسات يعتمد على التعاون الناجح بين المؤسسات، وقد تم التأكيد على أن سياسات مجال ما تؤثر على سياسات المجالات الأخرى، وينطبق هذا على السياسات الاجتماعية حيث يعتمد تأثيرها على العامة على الطريقة التى تترابط بها، العلاج الناجح للمريض يتطلب الاهتمام بمسكناه ومشكلات الحفاظ على الدخل، رعاية الطفل المهمل تعتمد على التعاون بين العاملين فى الخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية الخاصة، ومعلمى المدارس، والشخص الذى بلا مأوى عادة ما يعانى من مشكلات فى الحفاظ على الدخل وفى الإسكان .

وبالتالى نجد أنه لدراسة السياسة الاجتماعية فإننا نحتاج إلى فريق عمل من الخدمات الاجتماعية المختلفة لفهم النظام الذى يقومون بتشغيله، ولكن ليس هذا كل شئ فأحد السمات الهامة لمن يوظفون فى الخدمات الاجتماعية هى

الالتزام القوى تجاه هذه الخدمات، ومن هذا المنطلق فليس من المستغرب أن دراسة السياسة الاجتماعية تهتم بشكل كبير بتحسين السياسات، ويقلق الكثير من العاملين فى الخدمات الاجتماعية من عدم كفاية السياسات التى يطبقونها، ولكن تغيير السياسة عملية ليست سهلة أبداً خاصة إذا كان الفرد ممارساً صغيراً فى مؤسسة كبيرة، والإسهام فى تحقيق هذه الغاية يتطلب معرفة بالبدائل والالتزام بممارستها، وفهماً لكيفية عمل السياسات الاجتماعية وتطبيقها .

هذا الجدل الخاص بدراسة السياسة الاجتماعية تم توجيهه للأشخاص المرتبطين بالخدمات الاجتماعية، وقد زادت التغيرات الحديثة فى السياسة الاجتماعية من درجة تدخل المؤسسات الخاصة والتطوعية فى تقديم السياسة الاجتماعية، وقد اتضح أن الكثير من سياسات الرعاية الاجتماعية لا تقدم بواسطة مؤسسات الدولة ولكنها تترك للموارد الضئيلة للأسر والجيران والمجتمعات المحلية، وعلى ذلك فهذا الكتاب كتاب لكل المواطنين المعنيين الذين يرغبون فى التأثير على السياسة الاجتماعية لأن المشاركة فى صنع سياسات مجموعة من الخدمات أمر ذو أهمية كبيرة لنا جميعاً ويجب أن يقوم على الفهم، فهم ما هى هذه السياسات، وطريقة صنعها وتطبيقها والطرق التى يمكن من خلالها تغييرها(٢).

مشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية

تتعدد وتتداخل مشكلات سياسات الرعاية الاجتماعيـــة والتـــى يمكـــن تصنيفها إلى :

أولاً : مشكلات تتعلق بصياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

ثانياً : مشكلات تتعلق بالتخطيط لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية .

ثالثاً : مشكلات تتعلق بتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية .

أولاً : المشكلات المتعلقة بصياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

وتتعدد هذه المشكلات وتتداخل غير أن هذه المشكلات أكثر حـــدة فـــى القدرة على صياغة سياسات رعاية اجتماعية ترتبط بأبعاد المجتمع الاقتصاديـــة والثقافية القيمية والسياسية وتتلائم مع الحاجات المجتمعية وتوافقهم مـــع نمـــط وطبيعة ديناميات التفاعل فى المجتمع ومن ثم تتحول أهداف سياسات الرعايـــة الاجتماعية ووجهاتها إلى شعارات غير قابلة للتطبيق فى الواقع الإمبريقى فـــى المجتمع وتظل أحلاماً غير واقعية بما يؤدى إلى غيـــاب التوجيـــهات الحقيقيـــة وتشتت جهود الأفراد والمنظمات لتحقيق الأهداف **ويمكن تحديد أهمها فى :**

١ – غياب أو ضعف دور الخبراء والفنيين ودور المخططين الاجتمـــاعيين أو تجاهل أدوارهم عند صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

٢ – ضعف أو غياب المشاركة الشعبية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣ – عدم مراعاة البعد القيمى والثقافى السائد فى المجتمع عند صياغة سياســـات الرعاية الاجتماعية .

٤ – تباين تأثير وخبرات المشاركين فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بما لا يؤدى إلى تكامل أدوارهم ومشاركتهم فى صنع سياسات رعاية اجتماعية تتلاءم مع الواقع المجتمعى .

٥ – فى الدول النامية نجد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى يحددها النظام عادة ما تخضع إلى عوامل تتسبب فى تغييرها وتتوقف قوة هذا التغيير على المجموعة السياسية التى تثبت نفسها فتأمين تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية على المدى الطويل يتطلب خطة تنموية تتمكن من الاستمرارية[٣].

٦ – عدم دراسة الواقع المجتمعى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتشخيص هذا الواقع، وتحديد المشكلات الاجتماعية تحديداً دقيقاً وتحليلها بما يساعد على صنع سياسات رعاية اجتماعية لمواجهة هذه المشكلات على الأمد المنظور .

٧ – عدم التحديد الدقيق للحاجات الإنسانية فى المجتمع من خلال مؤشرات محددة كمية وكيفية بما يساهم فى صياغة وصنع سياسات رعاية اجتماعية تقابل الحاجات الإنسانية والتى تحولت بدورها إلى مشكلات اجتماعية لعدم فعالية سياسات الرعاية الاجتماعية فى محاولة إشباعها .

٨ – غياب البيانات والمعلومات الحديثة والدقيقة والكافية التى أكثر واقعية لمواجهة المشكلات ومحاولة إشباع الحاجات الإنسانية .

٩ – ضعف المنظمات والمؤسسات التخطيطية وخاصة فى المستوى المحلى بما يضعف من قدراتها على الاستقلالية واتخاذ القرارات والمشاركة فى صنع

سياسات الرعاية الاجتماعية مع غياب التنسيق والتكامل بين المنظمات والمؤسسات فضلاً عن ضعف المنظمات الأهلية ومشاركتها الفعالة في صنع سياسات رعاية اجتماعية .

١٠- غياب عناصر وركائز سياسات الرعاية الاجتماعية وأساليب صياغتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ويرجع ذلك إلى تجاهل أو ضعف مشاركة المخططين الاجتماعيين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

١١- غياب التكامل والتنسيق بين مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة وعدم التحديد الدقيق لسياسات الرعاية في كل مجال من المجالات بما يتوافق مع السياسة الاجتماعية في المجتمع ويسهم في تحقيق أهدافها .

ثانياً : مشكلات تتعلق بالتخطيط لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية :

تستلزم عملية التخطيط دراسة الظواهر الاجتماعية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة تفهم مدى التشابك والترابط مع بعضها البعض بغرض تسيير وتوجيه التنمية في الاتجاه الذي يشبع أكبر قدر ممكن من رغبات أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم الاجتماعية، ولا شك أن مجموع هذه العلاقات المعقدة تستلزم دراسة عملية تكاملية شاملة مع اللجوء إلى شئ من التجريد لخصوصية الظاهرة .

وإذا ما رجعنا إلى الخطط الخمسية في مجتمعنا فإننا نلاحظ الكثير من المشكلات لعل أهمها[٤]:

- الزيادة السكانية .

- نقص مواد البناء نتيجة للتوسع فى مجال الإسكان والتعمير مما دفع إلى تأخر تنفيذ أبنية الخدمات .
- ازدياد معدلات التكلفة .
- عدم وجود تنسيق وتعاون بين وحدات الخدمات القائمة بالتنفيذ .
- نقص الإمكانيات البشرية فى بعض الهيئات .
- عدم قيام جهات التنفيذ بأعمال المتابعة المبدئية .

عن قيمة الأعمال الإنتاجية نفسها بل وتؤدى إليها وتزيد معدل أدائها، والتفرقة بين الأقسام الإنتاجية وأقسام الخدمات، ينبثق تلقائياً من هذه المشكلة، وضع الأخصائى الاجتماعى المخطط على خريطة السلم الوظيفى فى المنظمة هذه بالإضافة إلى :

- عدم وضوح إطار تنظيمى للأهداف الاستراتيجية والأهداف الجزئية التى تعمل كل منظمة على تحقيقها .
- صعوبة قياس مدخلات المنظمة .
- عدم وجود ترابط وتنسيق بين المنظمات على المستويات المختلفة وفى المجالات المتعددة .
- عدم تحديد الحجم الأمثل للمنظمة وللعاملين بها (قوة العمل الفعلية).
- افتقار الخبرة والمهارة والتدريب لدى العاملين بالمنظمة .
- عدم وضوح العلاقة بين المنظمة والمنظمات الأخرى فى المستويات المختلفة وكذا العلاقة بين المنظمة والبيئة وانقصامها عن السباق الاجتماعى .

- طبيعة الصلة بين الحكم المحلى كجهاز تنفيذى وبين التنمية المجتمعية كجهاز شعبى .

- عدم وضع معايير محددة لمعدلات الأداء حيث أنه معيار أو مقياس

ويواجه التخطيط مشكلات فى **المجتمعات النامية أهمها :**

- مشكلات تتعلق بقدرة المجتمع على التطور .
- الاستعداد الفكرى والعقلية الجماعية .
- الاستعداد المهنى والفنى .
- الاستعداد العلمى .
- القيم الاجتماعية السائدة .
- القيادات تواجدهم وتنشئتهم .
- مشكلات الأجهزة والتنظيمات .

هذا ويمكننا تقسيم المشكلات التى تصادف التخطيط للتنمية فى جمهورية مصر العربية على ثلاث مستويات :

١ – مشكلات على مستوى المنظمة :

مشكلات الأقسام الإنتاجية Operating (وهى الأقسام ذات العائد الملموس والتى تعمل على تحقيق أهداف المنظمة) ويطلق عليها الأقسام الفنية، إذ أن تنظيم النشاط بأى منظمة لا يتم على أساس واحد وتختلف الملامح الغالبة على الشكل التنظيمى فقط .

مشكلات أقسام الخدمات Service Departments حيث ينظر للعاملين بهذة الأقسام نظرة منخفضة، فى الوقت الذى لا يقل قيمتها يمكن وفقاً له مقارنة

النتائج الفعلية التى تحققت ولذا وجب العمل على تطويرها مع تطور العمل وظروفه(٥)، وعدم قيام هذه المؤسسات والمنظمات بدور ملموس وفعال فإنه يفقدها تحقيق أهدافها وأغراضها من تمكين المواطنين فى المجتمع من المشاركة وتمكين الحكومة من التعبير عن متطلباتهم(٦)، وكذا يمكن أن يتحقق من خلال المؤسسات توسيع نطاق مشاركة المواطنين فى عمليات صنع القرار، حيث أن العلاقة بين المشاركة وإطار عمل المؤسسات توضح بصورة واضحة وضع المؤسسات الحكومية والتى يمكن تحسين أوضاعها كوسائل من خلالها يمكن للأجهزة الشعبية أن تلعب دوراً هاماً ومؤثراً(٧).

كما أن عدم وجود أهداف استراتيجية واضحة للمنظمات تؤثر وبلا شك على أدوارها، حيث أن أهداف المنظمات فى المجتمع تحقيق التغيير والذى يحقق بدوره الأهداف التى تريدها المنظمة من ناحية والمستفيدين من ناحية أخرى .

ويعانى التغيير المنظم المخطط من صعوبات عديدة أحدها صعوبة تقدير الأهداف، وحيث أن أحد الأهداف المنظمة تقديم إطار عمل التفاعل وتفاعل المنظمة مع البيئة والتغلب على صعوبات تقرير الأهداف هو مفتاح التخطيط للتغيير المنظم .

ولذا وجب على المخطط الاجتماعى كمستشار للمنظمة أن يحاول التغلب على صعوبات تقرير الأهداف، وتقوية العلاقة بين المنظمة والبيئة بتعدد هذه الوسائل والقنوات الاتصالية والتى من شأنها تأييد المواطنين للمنظمة وأهدافها، وتقوية المشاركة الشعبية ومن ثم قوة الدفع الذاتية فى المجتمع وأن تتغير أهداف المنظمات وطريقة وأسلوب عملها وتنظيمها بما يتفق مع الصورة الاجتماعية القائمة والمتطلبات الاجتماعية الحقيقية مما يساعد على استمرارية ديمومتها وتنشيط أدوارها فى تحقيق التنمية .

٢ – مشكلات تتعلق بالعمليات التخطيطية :

من المتفق عليه بين المخططين أن اتباع الدولة لأسلوب معين من التخطيط دون غيره يجب ألا يتم بمحض الصدفة أو عن طريق التقليد الأعمى للنظام المتبع فى دولة أخرى، بل يجب أن يكون وليد ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية .

وإطار الخطة يلزم توافر البيانات والعلاقات بين العناصر المختلفة للقطاعات المختلفة حتى يمكن إيجاد تناسق وترابط هذه الأهداف وبعضها .

ومن ثم يمكن القول أنه يلزم لوضع الخطة وتنفيذها أن يكون هناك جهازاً إحصائياً يتولى عملية جمع وتبويب وعرض البيانات المتعلقة بالأنشطة القطاعية المختلفة ودراسة العلاقات بين العناصر المختلفة لكل قطاع والقطاعات الأخرى ولا يقتصر دور الإحصاء على فترة إعداد الخطة بل لابد من متابعة التنفيذ وتعديل البرامج والتنسيق بينهما وعمل المقارنات بين التوقعات والنتائج العملية حتى تتحقق الأهداف المقررة[٨].

فتفيد مثلاً بيانات الحضر والريف فى دراسة مدى وقوع التغير الاجتماعى فى التعليم والصحة ومستوى المعيشة وعمل المقارنات لمعرفة خصائص سكان الريف والحضر من حيث الخصوبة والوفيات والأحوال المعيشية كما تساعد فى تحديد مشاكل الريف وكذا الحضر ودورهما فى المجتمع ووسائل تنظيم تطورها[٩].

وبالرغم من أهمية هذه البيانات ومدى توافرها فتوجد مشكلات تتعلق بمصادر البيانات، وذلك لعدم توفر البيانات الكافية التى يمكن الاعتماد على

صدقها ويزيد من صعوبة هذا الأمر تعدد مصـــادر هـذه البيانـات وتفـاوت صدقها[١٠].

ومن ثم يستلزم ذلك الاهتمام بنظام حركة المكـوك Shuttle System وهو نظام تبادل وتدفق المعلومات (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلـى) حيث يعتبر ذلك من الوسائل الهامة لتحقيق الهدف من التخطيط .

هذا بالإضافة إلى عدم توفر الكوادر التخطيطية المناسبة وعدم فعاليـــة جهاز تنفيذ ومتابعة الخطة .

وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم ينبثـق مـن خلالـها الخطـط بمستوياتها المختلفة لتحقيق الأهداف الجزئية ومن ثم تحقيق الأهــداف الكليـة للاستراتيجية .

وضعف الميل إلى المشاركة (بصورها وأنماطها المختلفة) خاصة مـن جانب المواطنين يعرقل عمليات التنفيذ والتقييم وكذا الاقتراح، وتفقـد عمليـات التخطيط للتنمية التأييد الشعبى ولهذا التأييد أثره الواضح فـى دفـع عمليـات التخطيط بمراحلها المختلفة، حيث لا يمكن أن تنجح الخطة فى تحقيق الأهـداف المطلوبة بتحقيق التنمية ما لم يشارك الجميع بشكل إيجابى فى تنفيذها، فتحقيـق أهداف الخطة يتطلب تضافر وتعبئة كافة الجهود والإمكانيـات لجميـع أفـراد المجتمع وهيئاته ومنظماته وذلك من منطلق ديناميكية واستقرارية عملية التنميـة نفسها، فضلاً عن استخدام المشاركة فـى خلـق موقـف اجتمـاعى لإحـداث التغيير[١١]، مما يتطلب معه تنمية العناصر البشرية اللازمة للبرامج، والتى تقوم على المشاركة الذاتية على حد قول مير Meier[١٢] ولذلك فإنه يجب إيجاد جهاز

فعال يتولى عملية تعبئة المواطنين وخاصة ذوى الإمكانيات القيادية، ويفضل أن يكون مثل هذا الجهاز جهازاً ذا منهج واضح يقوم على أسس عملية فعالة .

إن عدم وضع معايير محددة للأولويات فى التخطيط للتنمية وذلك لتشابك المشكلات الاجتماعية واختلاف درجة نسبتها من مجتمع لآخر ومـــن حضـــارة لأخرى، يتطلب ضرورة وضع معايير محددة تختلف من مجتمع لآخـــر ومـــن حضارة لأخرى .

المشكلات المتعلقة بعملية التقييم حيث يظن الكثيرون أن التغيير يســـعى إلى الكشف عن أخطائهم أو لتقدير مجهودهم الشخصي(٢٣) وإن كان هناك تقييـــم فهو تقييم هامش قاصر ولم يهتم بالأبعاد مستقبلاً، وبذلك ينعدم الاســـتفادة مـــن التغذية العكسية Feed back أو المردود، وتبدأ الخطة الجديدة وتسير فى نفوس الخطة السابقة ويتكرر أنماط وصور العقبات والصعوبات السابقة .

هذا وإن نماذج التخطيط للتنمية الحقيقية ينبع أساساً من البيئة المحليـــة حيث يندمج مع معطيات البيئة المحلية، بعد أن يكون قد مر بنجاح فى مراحـــل متلاحقة من تعديل وتكيف فى مرحلة النقل الأفقى، وتوطين وتطوير وابتكار فى التربة المحلية. ولا يمكن اعتبار عملية استيراد ونقل هذه النماذج ناجحة إلا بقدر ما يتحول النقل الأفقى للنماذج إلى نقل رأسى يرتبط ارتباطاً عضوياً وديناميكيـــاً بهياكل المجتمع ومكوناته والبيئة التى تحيط به وحتى لا يستقطبها حيـــث أنـــه تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضارى الذى تنشأ فيه .

وإذا ما اهتمت الحكومة فى الآونة الأخيرة بـــالتخطيط الإقليمـــى فـــإن العلاقة بين الأقاليم Inter – Regional Relzlions من ناحية وبين كل إقليـــم

والتخطيط الشامل على المستويات الأعلى غير واضحة أو بمعنى آخر بين التنمية الإقليمية والتنمية على المستوى القومي، ويمكن في ذلك الاعتماد على مفاهيم " جون فريد مان " والتي تركز على أهمية وضرورة خلق وإيجاد توازن إقليمي من خلال تغيير هيكلي في الأنظمة المكانية، وأن هذا التغيير يمكن إيجاده من خلال إقامة مناطق مركزية جديدة في الهوامش، ووصل الجديد بالقديم في أنظمة مكانية مندمجة ومتكاملة مع بعضها البعض حيث أن أهم النتائج الناجمة عن ذلك هو نمو الابتكارات ومن ثم فإن ذلك سوف يؤدي إلى سرعة دفع التطوير والتنمية الإقليمية في المجتمع(١٤).

ففي المنظمات والأجهزة وظيفة التخطيط تكاد تكون غائبة، ومفهومة يكاد يكون مفقوداً بالإضافة إلى فقدان القدرة على التخطيط والتنفيذ، ولهذا ينشأ العديد من المشاكل في الأجهزة والمؤسسات بل وأبعد من ذلك نظرة أفراد المجتمع إلى أهمية وضرورة هذه الأجهزة وانتمائهم لها .

فعلى سبيل المثال فالأجهزة المسئولة عن الإحصاء ونظام المعلومات والتحليلات الإحصائية تعتبر مهامها عادة ثانوية وتحتل مراكز ثانوية ويعوز موظفوها القدرة على القيام بهذه الأدوار الدقيقة، ورغم التقدم التكنولوجي المذهل في أساليب ونظم المعلومات وتحليلها فإن الاستفادة منها ما زال محدوداً ليمثل ذلك عقبة من التي تواجه التخطيط وفعالية أجهزته .

ولذا فإن غياب الوضوح في أهداف هذه المنظمات والأجهزة وغياب الوضوح في الدور الذي تؤديه من العقبات التي تعرقل المخطط الاجتماعي في القيام بأدواره التخطيطية .

قدرة هذه المنظمات على التعامل مع التغذية العكسية ومدى توافر الأنظمة الخاصة بالمتابعة، واستعدادها وقدراتها في الاستفادة من التغذية العكسية، والتعامل مع مخرجاتها وإعادة تشكيل وصياغة المواقف والأهداف على أساسها، والاستفادة منها في الخطط المستقبلية .

وتنعكس هذه الأوضاع على كفاءة أداء البرامج والمشروعات التي تتبناها المنظمات والأجهزة التخطيطية ومقومات النجاح الأساسية مثل تحديد الأهداف بوضوح وتحديد الأدوار والمسئوليات، ولذا وجب على هذه المنظمات أهمية وجود أهداف مرحلية محددة توصل في جملتها إلى المحصلة النهائية وهي تحديد الغرض والهدف العام من برامج ومشروعات وأنشطة هذه المنظمات والأجهزة، كما يجب على هذه الأجهزة أن تتغير في بنائها الداخلي والتنظيمي والإداري لزيادة كفاءة هذه الأجهزة ومسايرة السرعة الزمنية التي يتوخاها متخذو القرارات .

ووضح تحديد أجهزة الرقابة ووظائفها والتي تتفاوت وظائفها من برنامج إلى آخر ولا تكون مجرد إجراء شكلي وأهمية وجود دور إيجابي لأجهزة الرقابة، حيث تفتقر هذه الأجهزة إلى التنظيم والقدرة القيادية والفعالية وتداخل وتكرار في الجهات التي تتولى الرقابة بالإضافة إلى أهمية تهيئة وإعداد وتعبئة الكوادر المحلية القادرة على قيادة عملية التنمية من خلال هذه الأجهزة والمنظمات .

فالقضية الرئيسية في التخطيط هي أن هيئات التخطيط ذاتها قد يعوزها العجز الإداري، وقلة المعلومات الدقيقة والبيانات الإحصائية واللازمة للتخطيط

والمتابعة، فالعائق الرئيسى فى تنفيذ المشاريع والبرامج ليس المـــوارد الماليـــة ولكنه القدرة الإدارية وذلك فى الدول النامية(١٥).

عدم الاهتمام بالمدخل البيئى الذى يوضح بصورة موضوعية وأكثر دقة ظروف المجتمع وإمكانياته وموارده والنواحى والأبعاد المختلفة بالمجتمع، وذلك من شأنه الوقوف على كافة الأبعاد المتصلة بالمجتمع، وتوقع مشاركة المجتمـــع بكافة موارده المختلفة فى تحقيق الأهداف التخطيطية .

خيالية الأهداف التخطيطية والتى يجب أن تنبعث جذور ومبـــادئ هـــذه الأهداف التى يتبناها التخطيط من أجل التنمية من ثقافتنـــا العربيـــة الأصيلـــة بالإضافة إلى استفادتنا من التجربة الإنسانية بجميع أبعادهـــا، وواقعيـــة هـــذه الأهداف مع المجتمع وموارده وإمكانياته .

عدم الاهتمام بموارد المجتمع الكامنـــة ومحاولـــة اســـتثارتها للظـــهور والاستفادة القصوى منها فى العمليات التخطيطية، واعتماد التخطيط على مـوارد المجتمع القائمة مما يضعف من قدرة المجتمع والاعتماد الذاتـــى فـــى تحقيـــق التنمية.

عدم الاهتمام بالتغذية العكسية حيث أن هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمـــام والبحث الكافيين، بسبب إهماله، واللامبالاة، وعدم الاهتمـــام الكـــافى والعنايـــة بمعالجته(١٦) كمرحلة هامة من المراحل التخطيطية التـــى تفيـــد فـــى الخطـــط المستقبلية، وعدم تكرار الأخطاء السابقة ولتأتى الخطة الجديدة من حيث انتـــهت الخطة السابقة .

وقد يكون السبب فى ذلك الاهتمام بالمراحل الأخرى لإعـــداد القــرار والتنفيذ وكأن هذه المراحل السابقة فقط هى محور العملية التخطيطيـــة، وعـدم الاهتمام بالمراحل اللاحقة على إصدار الخطط المختلفة والتى تحقـــق بدورهــا الفعالية وتوضح المقارنة واللامبالاة أثناء التنفيذ .

وعدم التمييز بين التغذية العكسية السلبية والإيجابية فالأولى توضح عدم فعالية المخرجات وعدم إمكانية تطبيقها أو حتى الاستفادة منها والثانيـــة يؤكـد رجعها سلامة وفعالية المخرجات وإمكانية الاستفادة منها مرة أخرى ولذا وجـب حسن استثمار توظيفها .

هذا بالإضافة إلى الجهل بطبيعة الظروف الجديدة التى نجمت بدءاً مـــن إصدار المخرجات، وعمليات التنفيذ، وردود الفعل التى تصاحبها مما يلقى مزيداً من الغموض على الظروف والمعطيات الجديدة، ويعتبر ذلك عقبة أمام تعديلات أو تغييرات يجب إجراؤها أو حتى اتخاذ قرارات جديدة ورشيدة وفعالة[١٧].

والتغذية العكسية قد تكون سبباً فى سكونية المجتمـــع أو التقليـل مـن السكونية نحو مزيد من التغيير وحركية المجتمع نحو تحقيق التوازن الديناميكى، ممـــا يتطلــب معــه الاهتمـــام بإيجـــاد أجـــهزة مســتقلة للتغذيـــة العكســية (أجهزة المتابعة) ونظام المعلومات ومدى فاعلية هـــذه الأجـــهزة وأدوارهـــا، وتوفير أنظمة موحدة وخاصة بالمتابعة والتقارير ونحو ذلك، ومدى استعداد هذه الأجهزة، حيث أن التناسب طردى بين مدى اســـتعدادها واســـتجاباتها وفعاليـــة أدوارها ودرجة ديناميكية المجتمع، كما أنه يجب تحقيق التوازن بين إمكانية هذه الأجهزة وطاقاتها وقدراتها وبين الأهداف التى تتبناها العمليات التخطيطية وبقدر

تحقيق هذا التوازن تتطور القدرات التخطيطية، وكذلك العوامل والمتغيرات المرتبطة والمؤثرة بكفاءة أداء الفاعلين والممارسين للعمليات التخطيطية .

ويلاحظ اهتمام الدول المتقدمة بتطوير الأجهزة المخصصة للممارسة وظيفة التغذية العكسية وذلك تقديراً منها لأهمية المعلومات في سير حركة المجتمع المعاصر تجاه التطور والتنمية[٢٨].

ويستلزم ذلك أيضاً الحرص على استخلاص البيانات الدقيقة والكافية لكافة جوانب وأبعاد العمليات التخطيطية والاهتمام بفهرستها وتبويبها وتخزينها وتحويلها إلى معلومات وأن تشمل التحليلات والتعليقات والملاحظات بالإضافة إلى الموضوعية في الحصول على هذه البيانات وبصفة دورية ومنتظمة .

صعوبة قياس المنفعة لمتخذ القرار التخطيطي بالنسبة لكل بديل من البدائل وفي ظل كل حالة من الحالات والتي تستلزم التحليل الشامل للقرار Complete Decision Analysis في ضوء افتراضات Axioms محددة ومعروفة تساعد لاختيار البديل الأمثل، وذلك بعد ترتيب البدائل المتاحة والتي تستلزم حصر الحالات والظروف والأحداث المستقبلية التي تؤثر بدورها على العائد والمنفعة للبدائل المختلفة وهي النظرة المستقبلية والتنبؤية لمدى تأثير الظروف المختلفة على البدائل المتاحة، والتي يجب أن يضعها المخطط في بؤرة اهتمامه .

وعدم وضوح إطار نظري يستعين به المخطط الاجتماعي للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة أو حتى إعداد هذه المعلومات وتوصيلها إلى متخذي

القرار التخطيطي بالإضافة إلى نقص المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى تفسير واضح وصحيح عن الواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة .

غياب الوعي التنموي بين أفراد المجتمع يعوق - وبلا شك دور المخطط الاجتماعي في المراحل التخطيطية المختلفة إذ أن ذلك من شأنه أضعاف مشاركة المواطنين وفعالية هذه المشاركة في العمليات التخطيطية المختلفة ويقل من حماسهم للخطة وتقبلها لها ولمخرجاتها، وتجاوبهم واستفادتهم مع هذه المخرجات .

عدم وضوح مناهج محددة وأساليب مقننة في تقييم البرامج والمشروعات مما يعرقل وبلا شك الاستفادة من التغذية العكسية ومردودها، ولذا وجب أهمية تحديد ووضوح مثل هذه المناهج والأساليب والتي يجب أن تقوم على مدى تحقيق الأهداف الجزئية أو المرحلية ومن ثم مدى القرب من الأهداف العامة بالإضافة إلى الأداء والفاعلية ومثل هذه الأوضاع لا تؤثر على مدى نجاح البرامج أو نمو المشروعات وكفاءتها فحسب بل تؤثر وتعوق نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية والتنمية الشاملة بشكل عام .

ولذا وجب الاهتمام بتحسين فاعلية التخطيط أو بمعنى آخر التخطيط لمنتجات التخطيط وعملياته ذاته وعلى وجه التحديد ما وراء التخطيط لكي تجعل عمليات التخطيط ومنتجاته ملائمة على نحو أكثر دقة للمتطلبات الأساسية .

وما وراء التخطيط إنما هو جهد ينبغي الشروع فيه في بدء المهمة التخطيطية والذي يجب أن يوفر قاعدة أفضل للمعلومات والتي يجب أن تتعرض للتحليل والتدقيق[١٩] ولذا فإن التحضير للخطة يولد خطة .

ومن المشاكل العامة التى تواجه التخطيط الإقليمى قلة الوعى أو التقدير لأهمية التخطيط الإقليمى سواء عند المسئولين أو القائمين على الأجهزة التخطيطية .

والتوازن بين الأقاليم والخلط بين الحكم المحلى والتخطيط الإقليمى فقد يظن البعض أن كلاهما يؤدى إلى نفس الغرض أو أن التخطيط الإقليمى ما هو إلا وجه من وجوه الحكم المحلى، فضلاً عن مشاكل إعداد الخطط الإقليمية مثل عدم توافر البيانات اللازمة وعدم توافر الأخصائيين فى شئون التخطيط الإقليمى وقلة الخبرة وصعوبة التنبؤ بالنسبة للتغيرات المنتظرة ذلك أن العوامل الاجتماعية وسلوك الأفراد أمور متشابكة يصعب معها التكهن بالتحديد بنتائج تفاعلها على محور الزمن Time Dimension وكذلك مشاكل اختصاصات لجان التخطيط الإقليمية وتبعيتها الإدارية(٢٠) بالإضافة إلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم التخطيطية ويتضح ذلك فى المظاهر الديموجرافية والتوزيع النسبى للسكان وكثافتهم والهجرة بين الأقاليم والتفاوت الاقتصادى بين الأقاليم التخطيطية وهذا التفاوت يتضح فى تخلف بعض الأقاليم عن البعض الآخر ويتطلب ذلك استيضاح العلاقة بين الأقاليم التخطيطية المختلفة وإزالة المعوقات الهيكلية بين الأقاليم التخطيطية وتنظيم سياسة التخطيط الإقليمى والوقوف عن مدى مساهمة كل إقليم فى التنمية القومية الشاملة .

وإذا ما تحدثنا عن تجربة تنمية المجتمع من خلال التنمية الشعبية وهو الاتجاه السائد فى جمهورية مصر العربية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادى.

وتعتبر خطة التنمية الشعبية على محورين أساسيين لا ينفصمان محور مادى هو التنمية الاقتصادية بالإنتاج ومحور معنوى وهو التنمية الاجتماعية بالخدمات وشكلت وزارة للتنمية الشعبية وأدمجت أخيراً كجهاز مستقل يتبع وزارة الدولة للحكم المحلى، وقد تضمن تقرير مجلس الوزراء الموقف الحالى للتنمية الشعبية حيث يلخص أهم الدروس المستفادة فى :

الإيجابيات : فى إقامة عدد كبير من الشركات والبنوك وتجميع المدخرات واستثمارها وتوفير فرص عمالة، ومحاولة تكامل الإنتاج، وتشجيع القطاع الخاص على اقتحام مجالات الإنتاج .

أما السلبيات : فما تظهر أثر واضح للإنتاج القليل للشركات، كما لم تنخفض الأسعار بصورة ملموسة نتيجة لهذا الإنتاج، وظهور بعض الانحرافات الفردية وعدم التنسيق مع الأجهزة الأخرى، وعدم وجود سيطرة قانونية على الشركات القائمة[٢١] هذا وفى حقيقة الأمر فإن تجربة التنمية الشعبية بحاجة ماسة إلى تقييمها تقييم جزئى حيث أن الفترة السابقة ليست بكافية على تقييم هذه التجربة تقييماً نهائياً، ويجب أن يشمل هذا التقييم النتائج الاجتماعية الناجمة أو المتمخضة عن هذه التجربة جنباً إلى جنب بجانب عملية الإنتاج نفسها، مع إيضاح العلاقة بين أجهزة التنمية التنفيذية والشعبية والتنسيق بينهما .

وتتلخص الصعوبات التى يواجهها التخطيط للتنمية فى :

عدم القدرة على حساب الوقت، ومقارنة الناس للتغيير، والخوف من التغيير والاهتمامات المتعارضة، وقيد حرية الاختيار، والفشل فى رؤية قيم التخطيط وتتعامل هذه المعوقات عادة مع التعليم الذى يعتبر أداة لخلق قيم التخطيط ونسق التخطيط الملائم(٢٢).

وفى رأينا أن المشكلة ذات الأهمية فى التخطيط للتنمية تتلخص فى تهيئة الجو الاجتماعى والهياكل والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لعمليات التخطيط للتنمية، ودرجة تقبل هذه الهياكل والبناءات لعمليتى التغيير والتحديث بمعنى تهيئة التربة الملائمة لنمو عمليات التخطيط للتنمية أكثر من عمليات التخطيط للتنمية نفسها، وتكمن المشكلة فى ذلك فى عدم تقبل هذه الهياكل المجتمعة لتجارب التخطيط للتنمية .

ثالثاً : مشكلات تتعلق بتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

وتتحدد أهم المشكلات فى :

١ - عدم القدرة على القياس الدقيق لعائد ومخرجات الرعاية الاجتماعية لقياس فعاليتها فى تحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية، وعدم استخدام المؤشرات الكمية والكيفية لقياس التغيرات الناتجة عن تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية .

٢ - عدم اهتمام المخططين الاجتماعيين بتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للوقوف على الأهداف والنتائج التى تحققت وتلك التى لم تتحقق للاستفادة منها .

٣ – غياب الإحصاءات والبيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية أو عدم دقتها وحداثتها فى حال توافرها .

٤ – عدم التحليل الدورى لسياسات الرعاية الاجتماعية خلال فترات زمنية محددة بما يساعد على تدعيم فعالية التنفيذ .

٥ – اعتقاد البعض أن تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية هو تصحيد الأخطاء وليس الاستفادة من مراحل التنفيذ التالية أو عند صنع وصياغة سياسة اجتماعية جديدة أو حتى التغيير فى السياسة الاجتماعية القائمة .

٦ – عدم مرونة بعض القوانين والتشريعات الاجتماعية وعدم توافقها مع التغيرات المجتمعية وصعوبة تغييرها بما يجعل من عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية عملية غير مجدية .

رابعاً: مشكلات مستوى المجتمع :

المشكلات المجتمعية مرتبطة ببعضها البعض، متداخلة فى بعضها البعض متفاعلة مع بعضها البعض، ولا يمكن تحديد مشكلة معينة تحديداً قاطعاً بمعزل عن باقى المشكلات[32] ولكن تختلف الدرجة النسبية لتفاقم كل مشكلة على حدة .

إن الإنسان الذى تهدف التنمية إلى إكسابه المقدرة على التفاعل من ناحية والقدرة على الإنتاج من ناحية أخرى وقطف ثمار الإنتاج ما زال بعيداً عن محور التنمية الحقيقى .

ويسود الاتجاه الغالب الاهتمام بالجانب المادى للخطة وإغفال الجانب الاجتماعى بالرغم من تفاقم وتعاظم هذا الجانب على قدر المساواة مع الجانب

الآخر، ولذا وجب أهمية تعميق الجانب الاجتماعى للتنمية، حيث أن الإنسان هو العنصر الرئيسى للإنتاج وهو المستهلك للسلع والخدمات، وهو الذى يقوم بالادخار وتوجيه الاستثمار، ويقيم ويشيد المؤسسات المختلفة علاج خطية بين التنمية الاقتصادية ونظريتها الاجتماعية من الاتجاهات السائدة أيضاً .

ومن هذا المنطلق فإن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تغير فى السلوك والاتجاهات، كما أنها تؤثر وتتأثر بجوانب التنمية الأخرى، حتى أن البعض ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها عملية تغيير اجتماعى وثقافى(٢٤).

فالتنمية لا تقتصر مطلقاً على النمو الاقتصادى، وإنما يجب أن تشمل كذلك وبشكل جوهرى على تغير ثقافى وكذلك على تغيرات محددة فى البناء الاجتماعى القائم وإن كان كل عنصر من هذين العنصرين يؤثر فى الآخر بشكل متبادل(٢٥).

ومن ثم فإن من العقبات التى تواجه التخطيط للتنمية عدم الاقتناع بأن الخدمات الاجتماعية لمواجهة احتياجات التنمية يمكن أن يساهم أيضاً فى غرس المعتقدات والمفاهيم التى تتجاوب وظروف التنمية، بمعنى تهيئة المناخ الصالح لتفاعلات التنمية والتربية المناسبة لعملياتها، فوجهة نظر وإحساس المجتمع تجاه التنمية يعتبر من أهم العناصر التى تحدد مدى نجاح التنمية ذاتها .

فالتقاليد والمعتقدات والعادات فى بعض المجتمعات المختلفة تعوق إلى حد كبير محاولات زيادة معدلات التنمية، مثل التواكل والسلبية اللذان يقتلان الروح الدافعة على المبادأة والمشاركة فى عمليات التخطيط لحدوث التنمية، والنظرة السلبية للأدوات والوسائل المستحدثة التى قد تستخدمها التنمية .

حيث يسود الريف شعور بمحدودية الحيز والقوة، فالعقلية التقليدية ترى أن تحسن الوضع الاقتصادى لابد أن يكون على حساب الغير، وهذه النظرة بحاجة إلى تعديل بحيث يعتقد القرويون أن الحياة مباراة حصيلتها كسب لكل الأطراف .

هذا بالإضافة إلى اعتقاد واضعى السياسة أن التنمية الريفية ذات عائد على المدى الطويل وهم ينظرون إلى البرامج ذات العائد السريع بالإضافة إلى إشعاع نمط ثقافى معوق للتنمية من عناصره الإتكالية والشعور بعدم القدرة على تغيير الواقع والاستسلام للقدر وغياب روح المبادأة، وضعف الاتجاه القوى للمشاركة، وغلبة المصالح الذاتية على المصالح العامة .

هذا ولقد تعرض المجتمع المصرى – فى وضعه القائم – لمجموعة من المتغيرات والأبعاد والتى لعبت بشكل أو بآخر دوراً هاماً فى تشكيل بنيته الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تمثل هذه الأبعاد على مستويين، أحدهما البعد العالمى نتيجة للتيارات الأيديولوجية والثورات العلمية والابتكارات التكنولوجية والتى استوعبها المجتمع المصرى سريعاً نظراً للسرعة المذهلة فى وسائل الاتصال والاتصالات ويتمثل المحور الثانى فى البعد المحلى وهى متغيرات بيئية نابعة من المجتمع المصرى فى تحرك هياكله الاقتصادية والاجتماعية فى مراحلها التاريخية وما تعرض له المجتمع من أحداث محلية أثرت ولا شك فى هياكله الاجتماعية والاقتصادية وأثر البعدين معاً فى تشكيل الوضع القائم للمجتمع المصرى .

اتجاه المجتمع فى استهلاكه إلى الاستيراد وليس على الإنتاج المحلى مما يبقى على المجتمع مجتمعاً استهلاكياً، لعدم الاهتمام الكافى بتطوير وتنمية الإنتاج المحلى، فضلاً عن العوامل الاجتماعية الناجمة عن انتشار ظاهرة الاستهلاك والإسراف فيه، مما يعرقل وبلا شك جهود التخطيط من أجل التنمية، وعدم اعتماد التنمية على قاعدة إنتاجية قادرة على الاستمرار فى المدى الطويل وتدنى مستوى الخدمات مما يتطلب معه أهمية تنمية وتنويع مصادر الدخل واستثمار الموارد الكامنة فى المجتمع بالإضافة إلى تنمية وتطوير القوى البشرية، وفضلاً عن ذلك الاهتمام بالجانب الاجتماعى فى السلوك الاستهلاكى.

غياب التنسيق سواء بين الأجهزة عمودياً وأفقياً أو بين القطاعات المختلفة أو حتى التنسيق المكانى بين الأقاليم المختلفة والذى قد يؤدى بدوره إلى تناثر الجهود فى المجالات المختلفة والقطاعات فى المجتمع، وقضية التنسيق هذه قضية حتمية تفرضها الظروف والتحديات لتحقيق الأهداف التخطيطية فى اتساق وانسجام وتكامل تام .

بالإضافة إلى ضعف شعور الانتماء للمؤسسات، ولهذه الفجوة آثارها الخطيرة ليس فقط على المواطن وأدائه وأدواره من خلال هذه المؤسسات بل أبعد من ذلك إلى مشاركته ونظرته إلى هذه المشاركة وأهميتها فى التنمية .

هذا بالإضافة إلى بيروقراطية التنمية وفقدان النموذج الأنسب فما إدارة هذه التنمية، وغياب تخطيط القوى العاملة وترشيد استهلاكها، واستثمار قدراتها.

ومشكلات التخطيط للتنمية هى نفسها المعوقات التى تصادف التغيير والذى يمكن تحديدها على محورين أو بعدين الأول نفسى يكمن فى طبيعة

الإنسان فالإنسان بطبيعته بشكل عام يحاول المحافظة على الأوضاع التى ألفـها ويعتبر التغير بالنسبة له البعد عن ما ألفه وتعوده وهذا يتطلب منه تعلماً وإعـادة تأقلم أما البعد الثانى فهو عدم وضوح أسس وأهداف ومبادئ ووضوح مثل هـذه الأسس والأهداف يقلل من آثار العائق النفسى بالإضافـة إلـى سـلبية بعـ القطاعات وذلك لعدم اتساق التغيير مع التراث الحضارى للواقع المجتمعى .

ويمكن أن نطلق على المعوقات التى تتصل بالمجتمع بالمعوقات الن تتصل بالعوامل البيئية(٢٦) وقد تتمثل هذه العقبات فى عدم توافر العناصر شرية اللازمة والتى على درجة من الكفاءة المطلوبة التى تحتاجها إدارة التنمية وجود الرغبة فى التغيير بين أفراد المجتمع نتيجة محافظتهم على قيمهم والمعنوية وأخيراً عدم نمو العوامل الفكرية التى تساعد على الأخذ بالمخترعات الحديثة وتشجيع الأبتكار والخلق وقد تتمثل أيضاً فى سيادة بعض القيم الجـامدة وهذا بالطبع يشكل عقبة فى إحداث التغير الملائم والتطوير اللازم .

وكذلك المعوقات التى تتصل بالموارد المالية والبشرية من حيث حجمـها ونوعيتها وطرق استثمارها بالإضافة إلى المعوقات الناجمة عن النمط السـلوكى حيث تكمن المشكلة فى أن التخطيط أسلوب لتغيـير النمـط السـلوكى لأفـراد المجتمع عن طريق مجموعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعيـة وتتوقـف عملية فاعلية التخطيط على محصلة التفاعل بين النمط الذى يستهدفه التخطيـط والنمط الواقعى لأفراد المجتمع وتبرز هنا أهمية القيم الاجتماعية السـائدة فـى المجتمع وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط جديدة وقيم جديـدة تدفـع الأنمـاط السلوكية إلى تحقيق أهداف التنمية وتقودها إلـى الطريـق الصحيـح وأ

المعوقات المتصلة بتعارض السمات الاجتماعية التى تعوق برامج التنمية وعدم التناسق بين الأوضاع الاجتماعية ومقتضيات التنمية ومن هذه الجوانب نجد التواكلية والسلبية، الشعور بالنقص أو العجز، احتقار العمل اليدوى، الادخار بعيداً عن أوعية الادخار العامة، انتشار الأمية، تخلف الأوضاع الإدارية ومن ثم قدرة المجتمع على التطور .

المشكلة السكانية :

حيث تنعكس آثارها على المشكلات المجتمعية الأخرى فتؤدى إليها وتتأثر بهم وحيث أن تطور المجتمع يتأثر بنوعية سكانية وتكوينهم وقدراتهم وخبراتهم ومستوى تعليمهم وحالتهم الصحية وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم واتجاهاتهم وغير ذلك من الظروف والمؤثرات الذى يتميز بها التركيب السكانى فى مجتمع معين .

واختلاف توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة، حيث أن لهذه الفروق فى التركيب السكانى أثر كبير فى درجة نمو المجتمعات[٢٧].

وإذا ما كان التخطيط يعتمد على دراسة النواحى الهامة فى المجتمع السكانى والاقتصادى فى كل من المرحلة المعاصرة والماضى القريب حتى نهيئ أساساً لإجراء إسقاطات تمثل الاتجاهات المعقولة التى تسير فيها التنمية فى المستقبل .

ومن ثم يمكن الوصول إلى سياسة ملائمة لتوجيه التنمية نحو أهداف مقبولة فى نطاق ما يمكن تحقيقه وذلك عن طريق التقريب المتتالى نتيجة لتحديد مجموعات بديلة من أهداف التنمية المبنية على قاعدة الإسقاطات الأساسية[٢٨].

ومن ثم فتفيد الدراسات السكانية فى تحديد أثر عامل القوة العاملة فـــى التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق دراسة وتحليل البناء العمرى الجنسى لـــهذه المجموعة ثم دراسة نوع النشاط بين الذكور والإناث فى كل فئـــة مـــن فئـــات العمر(٢٩) حيث يمكن رسم خطط التنمية على أساس علمى سليم وحيـــث يحـــدد الأهمية النسبية لكل برنامج من البرامج وتحديد الأولويات وقوة العمل الفعليـــة والعنصر البشرى كأحد الموارد المجتمعية .

وتتركز مشكلة السكان فى زيادة السكان واتجاهات الـــهجرة والبنيـــان السكانى(٣٠)، وتتطلب مشكلة الزيادة السكانية تحقيق حالة التـــوازن أو التعـــادل السكانى مع موارد المجتمع، وقد بات أن العلاج الناجح لتحقيق ذلك هو تنظيـــم الأسرة(٣١).

حيث أنه من المعروف أن تضخم عدد الســـكان وازديـــاده دون تهيئـــة للظروف الملائمة فإن أقل ما ينجم هو تجميد مستوى المعيشة والتى قد يصـــل إلى مستوى الكفاف والزيادة السكانية فى مصر تشكل فى حـــد ذاتـــها عوائـــق اقتصادية اجتماعية تواجه الادخار والاستثمار وتزيد من الاستهلاك إلى حـــدوده القصوى .

ومن ثم ينعكس ذلك على آثار اجتماعية عديدة تلتهم أى تقدم لمعـــدلات التنمية، هذا فضلاً عن أثر النمو السكانى فى الخدمات والإسكان والتعليم وأثـــر ذلك فى نفس الوقت على القوى البشرية القادرة على تنفيذ خطط التنمية والقيـــام بمهامها والتى زادت كماً ونقصت كيفاً (المهارات – التخصصات).

وأثرت الزيادة السكانية فى طبيعة التركيب السكانى ومن ثم قوة العمل البشرى أو الكتلة البشرية العاملة وسهولة حركتها بين القطاعات المختلفة حيث تنخفض فى قطاعات إنتاجية مثل الزراعة وترتفع فى قطاعات أخرى من قطاعات الاقتصاد والتى قد تكون طفيلية فى طبيعتها، إذا ما قيست بالقطاعات الإنتاجية الأساسية، مما ينبؤ إلى الحاجة الملحة إلى استراتيجية جديدة فى مجال تخطيط وتنمية الموارد البشرية .

وانعكست الزيادة الكمية لعدد السكان على العديد من المشكلات المجتمعية الأخرى والتى تضع المخطط الاجتماعى أمام تحديات كبيرة من ناحية وخيارات عديدة من ناحية أخرى فى تخطيطه لإشباع الحاجات بأقصى درجة ممكنة.

فمشكلات الإسكان برغم الجهود الكبيرة فى هذا الميدان وما تقوم به وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة من جهود مضنية وانعكس ذلك على مدى توفير المسكن الصحي الملائم من النواحى الاجتماعية مما تمخض عن مشكلات اجتماعية عديدة تقف ولا شك حائلاً دون التقدم والتنمية ومشكلة المواصلات ووسائل الاتصالات وانخفاض الدخول والأجور فى بعض القطاعات حيث تمثل الأجور الجانب الرئيسى فى دخول الأفراد والتى تنعكس على قوتهم الشرائية، فإذا ارتفعت الأجور بمعدل يزيد عن معدل زيادة الإنتاجية فإن ذلك سينعكس بالضرورة على المستوى العام للأسعار وينذر بحدوث التضخم الذى يهدد بدوره عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣٢].

ومما لا شك فيه بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف الدخول يؤدى بالتالي إلى عدم الادخار والذى يعتبر بمثابة دعامة رئيسية فى عمليات الاستثمار للتنمية .

بالإضافة إلى ذلك زيادة معدلات الاستهلاك فى المجتمع المصرى حيث أصبح يقلد المجتمعات الغربية استهلاكاً ولا يجارى هذا المجتمعات إنتاجياً فعامل المحاكاة أو التقليد للأنماط الاستهلاكية السائدة فى المجتمعات المتقدمة وهذه التبعية الاستهلاكية Consumpition Depend المتزايدة في المجتمع المصرى قد امتدت جذورها فى البنية الإنتاجية فى محاولة لتلبية هذه الأنماط الاستهلاكية، مما يضر ولا شك فى عمليات التخطيط نفسها لتنمية المجتمع.

فطلب المستهلكين بالإضافة إلى الرغبة الاجتماعية من العوامل التى تحدد هيكل الاستهلاك فى المجتمع وذلك فى توفير أنواع معينة من السلع ونفقة إنتاج هذه السلع وما تحتاجه من موارد(٣٣).

التعليم:

والتعليم يعتبر عاملاً ضرورياً للتنمية الشاملة ، حيث يعتبر قناة من القنوات التى تساعد على إيجاد منفذي عملية التنمية ، فمن البديهي أن المجتمع المتعلم أكثر قدرة على تحديد دوره وأهدافه وأكثر مقدرة على تفهم طبيعة التغيير من المجتمع الأمي ولذلك تعتبر محو الأمية مطلباً أساسياً للمشاركة المجتمعية فى عمليات التخطيط للتنمية.

إن الزيادة الكمية في عدد المتعلمين ، على الرغم من اعتبارها مؤشراً على زيادة توفر الكفاءات والماهرات والتخصصات المطلوبة لعملية التنمية إلا أن مرورها خلال قنوات لا تنمى لديهم القدرة على الإدراك والتحليل فإنها تعجز

عن التأثير الإيجابي فى السلوك والاتجاهات ، وتصبح هذه الزيادة مؤشر غير حقيقي وغير فعال على توفر مثل هذه التخصصات والمهارات اللازمة لعملية التنمية.

وبسبب ضعف أنظمة التعليم وانساقه على المستويات المختلفة ، وضعف التخطيط داخل هذه الأنساق فإن النتيجة الحتمية هى عدم توافق مخرجاته مع حاجة التنمية ومن هنا تتضح العقبات التى تحول دون التنمية.

وبذلك يكتسب المجتمع الجانب الاستهلاكي من التنمية ولا يملك القاعدة الإنتاجية الاستهلاكية، وعدم توافق مخرجات هذا النسق مع السلوك المرغوب والقيم الاجتماعية المساندة لعملية التنمية ونموها فى جو اجتماعى صالح ومناخ اجتماعى فعال، بمعنى تنمية الوعي الثقافى والاجتماعى والوعى التنموى، وتوفير المناخ الملائم للمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تثرى العمليات التخطيطية بدورها .

وبرغم ما يضمه هيكل التعليم الحالى فى مصر والذى يعبر عن تفاؤل ظاهرى فإنها تشير إلى مجموعة من عوامل القصور، تبدأ من أولى مراحل التعليم وتتدرج فى تصاعد نسبى مع بقية المراحل وذلك أن مرحلة التعليم الابتدائى مثلاً لا تستوعب جميع الأطفال فى سن الإلزام بحيث لا يتوفر لحوالى ٢٥% منهم أماكن فى المدارس نظراً لنقص المبانى المدرسية وضعف إمكانات المدارس القائمة بالرغم من الأخذ بنظام الفترتين التعليميتين فى حوالى نصف المدارس الابتدائية القائمة وهذا وإذا ما أضفنا إلى ذلك نسبة المتسربين فى هذه

المرحلة حوالى ١٢% مما يرفع نسبة المتخلفين عن التعليم الابتدائى إلى حوالى ٣٧% كما أننا نجد نسبة الأمية فى مصر من أعلى النسب فى العالم(٣٤).

وتكمن أهمية التعليم فى أن التعليم الجيد والجرعات الكافية تؤدى إلى تحديث المجتمع وتغيره، إذا ما تلقى أغلب سكانه هذا التعليم وبذلك فإن التعليم يغير فى الصورة الاجتماعية وكذلك يؤدى إلى تغيير المؤسسات فى المجتمع(٣٥).

بناء القوة والتنمية :

وتشير نسق علاقات القوة إلى طبيعة البناء السياسى، حيث أن السياسات كما يؤكد أولسن " Olsen " تشير لمجموع العمليات التى تحدث من خلال القوة الاجتماعية التى تمارسها وتباشرها وبخاصة التأثير فى صنع القرارات ونشاط السياسة فى هذا المعنى العام يأخذ مكانه داخل كل التنظيمات الاجتماعية(٣٦).

ويؤثر بناء القوة بطبيعته وتكوينه على التنمية من خلال نمط وطبيعة المشاركة القائم والبنية الأساسية أو التركيب الاجتماعى الذى يتميز بزيادة سكانية لا يواكبها زيادة فى الخدمات مما يؤدى إلى تدهور فرص المشاركة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية معاً لاحتفاظ بقيم تقليدية بالية غير مدعمة لعملية التنمية .

ومع استمرار حركة التنمية والتحضر تتجه الصفوات التقليدية إلى الاختفاء لتحل محلها الصفوات الجديدة التى يساعدها على تدعيم مركزها ما تقدمه للمجتمع من إنجازات وما تبذله من جهود واضحة الأثر، وتشمل الصفوة الجديدة الثقافة الحديثة، حيث ينظر البعض للصفوة الجديدة أو المتعلقة على أنها

أكثر الجماعات فى المجتمع حملاً لصفات الغـرب أو لسـمات التحديـث، وان اختفاء الصفوة التقليدية يبدو وكأنه مستلزم أساس لعملية التحديث، والإنجاز مـن خلال التعليم وهو الأساس الذي تقوم عليه الصفوة الجديدة[٣٧].

وكلما حدث توازن قوى (توازن بين مختلف المصـالح) كلمـا زادت المشاركة فى عمليات التخطيط للتنمية .

خامساً : دور الأخصائي الاجتماعي المخطط في التعامل مع المشكلات :

فالتحدى الكبير أمام المخطط الاجتماعى يتلخص فى الآتى :

أولاً : كيف يمكن استنباط وإعداد خطة لا مركزية تتمتع بقدر من الرقابة ؟

ثانياً : كيف يمكن اختيار الأساليب والسياسات الفعالية ؟

ثالثاً : كيف يمكن استخدام الموارد مادية وبشرية استخداماً أمثل ؟

رابعاً : كيف يمكن الاستفادة من الصفوة وبناء القوة فى المجتمع بصورة إيجابية موجهة نحو تفاعل اجتماعى أفضل ؟

خامساً : كيف يمكن تعدد الصفوات فى المجتمع ؟

سادساً : كيف يتمخض عن التنمية تفاعلات اجتماعية جديدة أكثر إيجابية ؟

سابعاً : كيف يمكن إعداد تنبؤ سليم لخط سير الخطة ونتائجها المستقبلية ؟

ثامناً : كيف يمكن بناء سياق قيمى أكثر إيجابية فى توفير المناخ الاجتمـاعى الملائم لخطط تنمية أكثر طموحاً، والاسـتفادة مـن التغذيـة العكسـية ومخرجات الخطة استخداماً أفضل ؟

ولذا وجب على المخطط الاجتماعي :

- وضع صورة كلية للتنمية المتوقعة ومحاولة إظهار مدى التناسق بين الأهداف العامة والجزئية للخطة وذلك بفترة زمنية محددة مع ذكر الأولويات.
- التوفيق بين وجهات النظر وذلك بأسلوب أو بآخر لكل الأعضاء المشتركين في إعداد ووضع الخطة .
- دراسة القوى المؤثرة في المجتمع كنقطة أولى والتوازن بينها وهي القوى التي تؤثر في الأحداث وفي اتخاذ القرار لأن العلاقات بين هذه القوى هي التي ستشكل إلى حد كبير الأحداث التي يتوقع أن تحدث في المستقبل وينجح المخطط حينما يستطيع توجيه الحركة كلها للربط بين القوى الاجتماعية والقوى التفكيرية في اتجاه واحد نحو تحقيق النهوض ولا يترك المجتمع وحده وتتحرك هذه القوى عشوائياً عفوياً .

ولذا وجب على المخطط الاجتماعي[٢٨] أن يفكر دائماً في :

أ – ما هي الأهداف التي تصلح أن تكون أهدافاً معقولة وقابلة للتنفيذ في بيئة التخطيط؟ وليست بالضرورة الأهداف الواردة عن المجتمعات الغربية ؟

ب– دراسة إمكانية التنسيق بين القوى السياسية من جهة والقوى الشعبية من جهة أخرى والقوى الإنتاجية من ناحية ثالثة بحيث يحدث توازن بين العناصر الثلاث .

وجب على الخدمة الاجتماعية أن تعتمد على طرق الدفع الذاتي للتنمية التي تؤدي بدورها إلى تغيير المعتقدات البالية لإصلاح المناخ الاجتماعي وأن

يتركز دور المخطط الاجتماعى على عملية الإدراك والدافعية والتى يؤديان إلى الاستثارة الذاتية لأفراد المجتمع.

تعبئة القوى والمشاركة الشعبية الواسعة للقاعدة العريضة فى مراحل التخطيط للتنمية بقصد إيجاد نوع من التوافق والإشباع بعد استخدام وسائل كثيرة للاستثارة وتحقيق التعاون والوعى والتسليح الفكرى[٣٩].

ولابد أن يحدد بوضوح العامل أو العوامل التى تسببت فى عدم إشباع بعض الاحتياجات للسكان أو كلها مما يعمل على خلق المشكلات أو الصعوبات التى يعانى منها سكان المجتمع[٤٠].

وعلى المخطط الاجتماعى من خلال ممارسة دوره فى أجهزة الرعاية الاجتماعية أن يركز على البرامج التى توفر القدرة لغير القادرين للقيام بدور فعال ومنتج وإيجاد الحافز لدى هؤلاء للقيام بهذا الدور ومحاولة رفع مستوى معيشتهم من خلال جهودهم الذاتية ومن هذا المنطلق وجب الاهتمام بالرعاية الاجتماعية بمفهومها الإنتاجى، لزيادة قوة دفع البنية الإنتاجية فى المجتمع ومن ثم التنمية .

أن يكون للمخططين الاجتماعيين نفوذ وقوة فى التأثير على التغيير حيث أنهم ليسو بعيدين عن المؤسسات فهم يعملون فى كل المنظمات وفى الوحدات التخطيطية وفى المحليات وذلك من خلال أنشطة مراحل عمليات التخطيط والتى تقوم على إيجاد الحقائق وتعريف المشكلة، وبناء الاتصال والحصول على المعلومات، وتحديد أو تقرير الأهداف الاجتماعية والسياسات فى تصميم استراتيجيات التفاعل، ثم توظيف التخطيط، والتقييم لمعلومات التغذية العكسية[٤١].

المراجـــع

(1)Micheal Hill, understanding Social Policy 4th Edition, N.Y., Blackwell, 193, pp. 7 - 8.

(2)Ibid., pp : (8 - 11).

(٣) محمد عاطف غيث، محروس محمود خليفـــــة: التخطيـط الاجتمـاعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص ص : ١٠٩ - ١١٠.

(٤) أحمد كمال أحمد: التخطيط الاجتماعى، مرجع سبق ذكره.

(٥) عبد المنعم جنيد، إدارة الأفراد، طنطا، مكتبـــة جامعـــة طنطـــا، ١٩٨١، ص ٧٨.

(6)Max.F. Millikan: Chairman, the Role of Popular Participation in development. The N.I.K press London., 1969, P: 2.

(7)Ibid, P. 29.

(٨) محمد فتحى محمد على: الإحصاء فى التخطيط، القاهرة، مكتبـــة عيـــن شمس، ١٩٧٠، ص (١٧).

(٩) المرجع السابق - ص (٤٥).

(١٠)إبراهيم أبو الغد: التقويم فى برامج تنمية المجتمع، سرس الليان، المركـــز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى، ١٩٦٠، ص ٤٨.

(11) Garth, N. Jones, op. Cit. P (135).

(12) Richard L. Meier, Developmental planning Mec Graw - Hill In. N.Y. 1965, P : (280).

(١٣) إبراهيم أبو الغد، مرجع سبق ذكره، ص (٤٧).

(14) John Fniedman: Unbrnization planning and National Development, Sage Publcations Inc. London,1973,p : (99).

(15) A. Waterson Development Planning, Baltimore, the John Hopkins press, 1865, p : (249).

(16) Herbert Kau Fman, Administrative Feedback the Brookings Institution, Washington, D.C, 1973, pp : (4 - 5)

(17) Ibid, pp : (3 - 5).

(18) Ibid, p : (6).

(19) J.S Debettencourt, and Athors, Enfironment and planning vol, 14, 1982.

(٢٠)أبو بكر متولى: فى الإطار العام للتخطيط الإقليمـــى، معـــهد التخطيـــط القومى، مذكرة رقم ٢١١، القاهرة ١٩٧٢، ص ص : (٣٤ - ٣٧).

(٢١)سيد ذكى: الممارسة الديمقراطية وتنمية المجتمع، القاهرة - مجلة تنميـــة المجتمع، ١٩٧٣، ص ص : (٣٦ - ٢٨).

(22) Ronald N. Taylor: Psycholgleql Aspects of planning, long Range planing, No: G, No, 2 April, 1976, p. (6).

(٢٣)سيد أبو بكر حسانين: طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، سـبق ذكره، ص : (٦٤).

(24) J. Finkle R. Caple leds, Political development and Social change, Hhon Wiley and Sons I.N.C, N.Y. 1996, p : (230).

(٢٥)محمد الجوهرى: مقدمة فى علم اجتماع التنمية - القاهرة - دار الكتـــاب للتوزيع، ط٢ - ١٩٧٩ - ص : (١٦٥).

(٢٦)مرزوق عبد الحليم عـــارف: التحديـــات الاجتماعيـــة والنقابيـــة لإدارة التنمية الريفية، معهد التخطيط القومـــى، مذكـرة رقـم (٦٢)، ١٩٧٩، ص ص : (٦ - ١٦)

(٢٧) سيد أبو بكر حسانين: مرجع سبق ذكره - ص ص : (٥٣ - ٥٤).

(٢٨) محمد فتحى محمد على: مرجع سبق ذكره ، ص : (٨٤).

(٢٩) المرجع السابق ، ص ص (٤٣ - ٤٤)

(٣٠)حمدية زهران : أصول الاقتصاد ، القاهرة ، مكتبة عين شـمس، ١٩٨٢، ص (١٠٣).

(٣١)محمود الكردى: دور العوامل الاقتصادية فى التأثير على السلوك ايجابى للزوجين فى مصر، القاهرة – معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم (٧٩)، ١٩٨٠، ص : (٦).

(٣٢)محمد سلطان أبو على: التخطيط الاقتصادى وأساليبه، القاهرة – دار الجامعات المصرية – ١٩٧٩، ص : (٢٧٣).

(٣٣) محمد سلطان أبو على: مرجع سبق ذكره، ص : (٢٠٥).

(٣٤)مصطفى حجاج: التربية والتعليم، تنمية المجتمع، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص : (٣١ – ٣٤)

(35) Richard L/Mieir, p : (288).

(36) Harven Olsen: The progress of Social organization hattrinchart and winston I.N.Y 1968, 171.

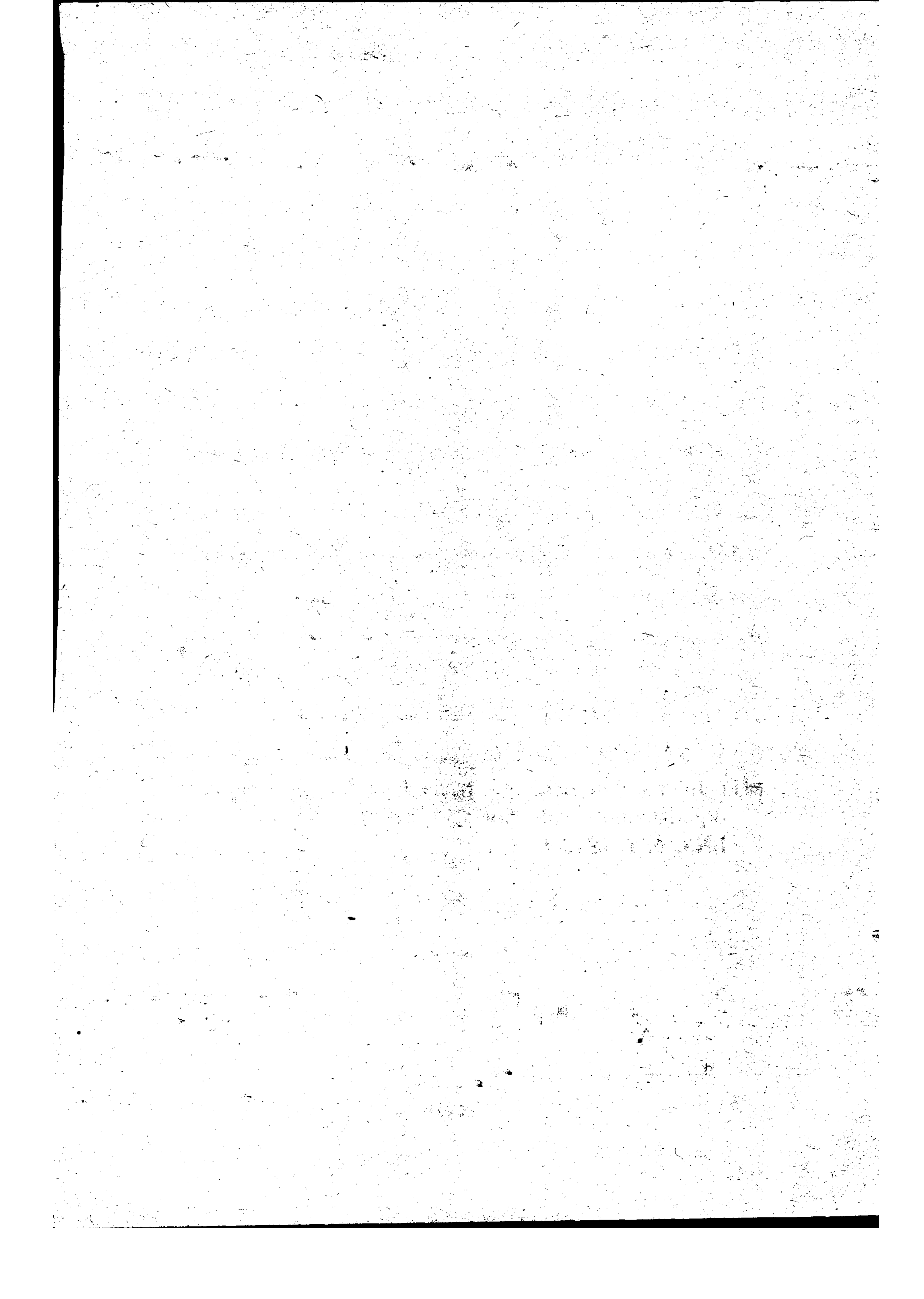
(٣٧)أحمد أبو زيد: البناء السياسى فى الريف – تحليل لجامعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص ص : (١٠٠ – ١٠٢).

(٣٨)إبراهيم حلمى عبد الرحمن: مفهوم التخطيط طويل المدى ومشكلاته، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٧٨، ص : (٢٣).

(٣٩) أحمد كمال أحمد: مرجع سبق ذكره، ص : (٢٠٥).

(٤٠) سيد أبو بكر حسانين – مرجع سبق ذكره، ص : (٦٥).

(41) John Levin Ecklein, Ar: and A. Laufferm community organization and Social planing, Johnziley Sonsm I.N.C.N.Y. 1972. P : (11).



الفصل الثانى عشر
السياسة الاجتماعية وأدوات تحديد الحاجات الإنسانية

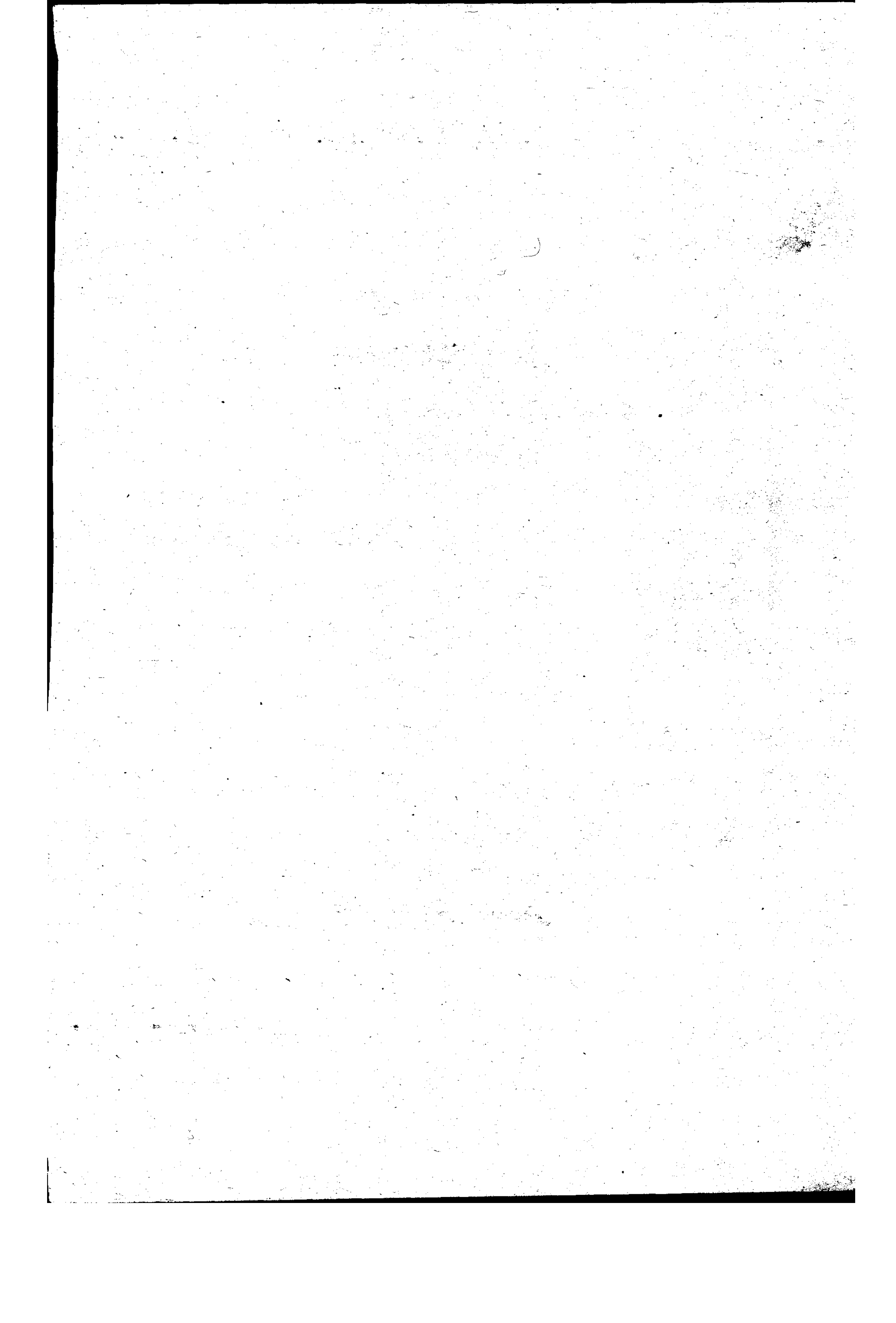
أولاً : تحديد الحاجات .

ثانياً : خطوات تحديد الحاجة .

ثالثاً : دور القيم فى تحديد الحاجة .

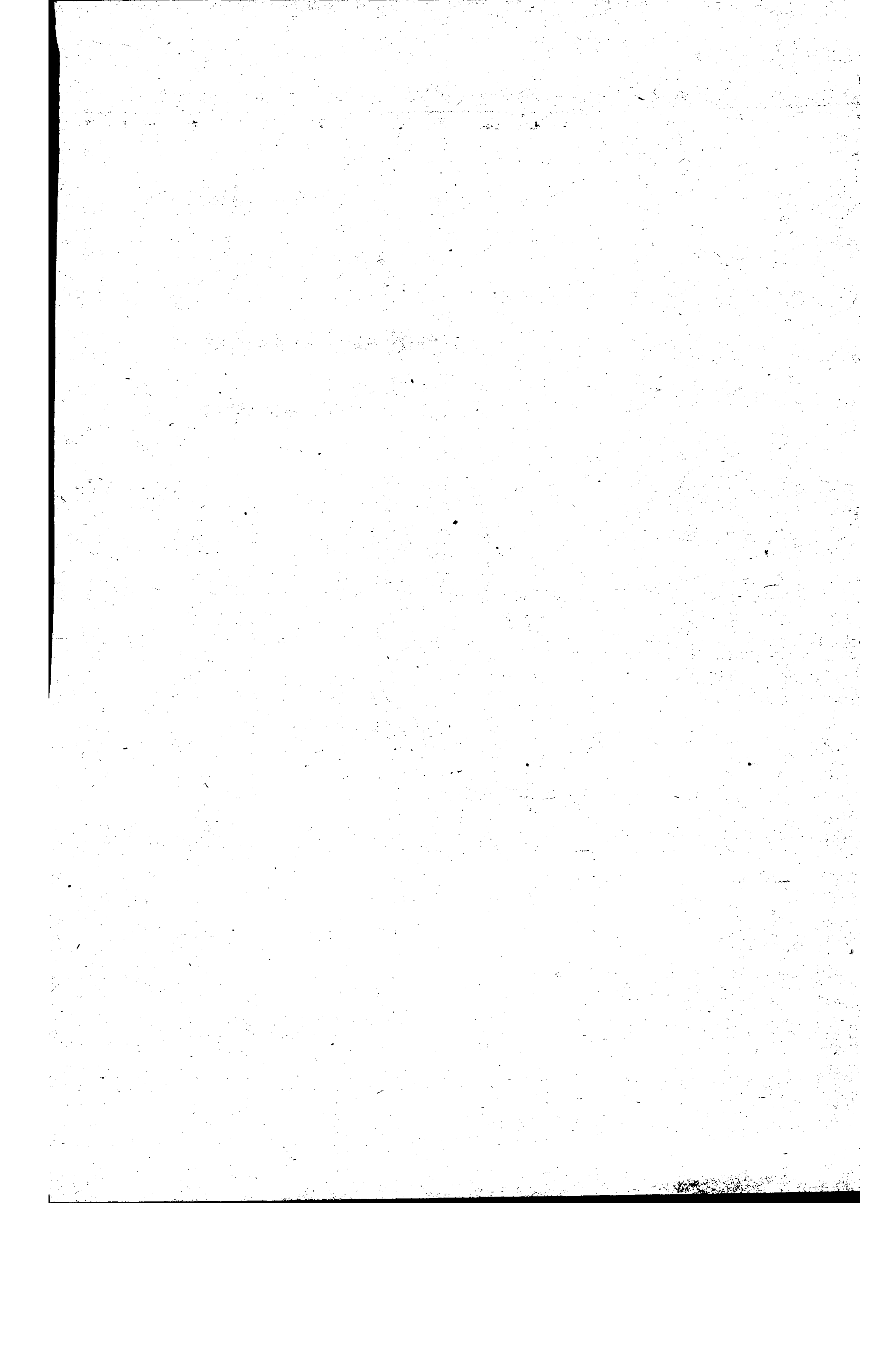
رابعاً : الحاجة والمطالب .

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى



الفصل الثانى عشر : مشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية

- تحديد الحاجات .
- خطوات تحديد الحاجة .
- دور القيم فى تحديد الحاجة .
- الحاجة والمطالب .



أولاً : تحديد الحاجات :

تعد الحاجات أحكاماً قيمية حيث أن الجماعة الهادفة يكون لديها مشكلات يمكن حلها، وأن هذه المشكلات تكون مختلفة التوقع وهناك أربعة أنواع من التوقعات يمكن مناقشتها وهى الحاجات المعيارية، اليسارية، المعبرة، والمقارنة. وتتنوع الحلول من حيث التأثير،التكلفة والإمكانية وتحليل الحاجة يشتمل على التحديد وتقييم الحاجات .

وتحديد الحاجة تعد عملية وصف المشكلات لفئة من السكان ووضع الحلول لهذه المشكلات، ويظهر تقدير الحاجات أهمية وعلاقة المشكلات والحلول ويعكس الحاجة أو الإرادة أو المطلب الحالى ومقارنته " بالحاجة " ومن ثم لا يمكن وضع الحلول للمشكلات فى غياب الحاجات تحديدها وتقديرها .

ويعتبر تحليل الحاجة أداة لاتخاذ القرار فى الخدمات الإنسانية والتعليم حيث أن القرارات يمكن أن تكون متنوعة، وتحتوى على مصادر مجتمعة، وأساس وجودها، والتخطيط ومن أمثلة ذلك :

- رؤية الجامعة لإستمرار التعليم يجب أن تقرر كيف ولو بشكل كلى لكى يستمر فى تقديم الخدمات التعليمية .
- قسم الخدمة الاجتماعية يجب أن يطور مصادر مجتمعة لذلك .
- المستشفى الموجودة فى المجتمع المحلى تبحث عن إيجاد برنامج للوصول للصحة الكاملة .
- الهيئة التى تقدم خدمة تريد أن تكيف عروضها لتجنب عدد أكبر من فئات العملاء .
- المنظمة تريد أن تعرف ما هى ورش العمل التدريبية التى يجب ان تقدمها فى اللقاءات السنوية ؟

وفى كل هذه الحالات يجب أن يتخذ قرار، وأن يكون القـرار صائبـاً أو غير صائب.

إن القرارات التى يمكن أن تساعد فى تحليل الحاجة تبـدأ بنوعيـن مـن الأحكام:

أ) الخدمات المتاحة للسكان مناسبة و غير مناسبة .

ب) ولو كانت غير مناسبة ما هى الأفعال الخاصة التى جعلتها غير مناسبة.

ولو أن الخدمات غير مناسبة هل ستكون هناك برامج تصحيحية متاحة؟

إذن يوجد " حاجة ".

ولو الخدمات كافية ومناسبة فلا توجد حاجة، وفى بعض الأحيان لا توجد حلول وتظل المشكلات فقط، وفى هذه الحالات يكون تحليل " الحاجـة " هـى " تحليل المشكلات " وتحديدها وتقويمها، وبذلك قد يوجد هنـاك تداخـل وعـدم انفصال بينهما .

وهناك العديد من الحاجات دائماً والتى تكون محـددة، ويجـب تقييمـها ووضع الاختيارات بينها ومن ثم فإن التركيز على جمـع، تبويـب وإحضـار المعلومات لمساعدة القرارات المتعلقة بالحاجة.

ونركز هنا على خطوات تحليل الحاجة والأجزاء الفرعية تحدد الحاجـة وتناقش خطوات هذا التحديد على سبيل المثال إدراك المشكلات وتحديد الحلول ودور القيم، والجزء الأخير يناقش التعارض بين الإرادة والمطلب وتعارضـهما مع الحاجة (٢).

ثانياً : خطوات تحليل الحاجة :

هناك خمسة خطوات لتحليل الحاجة ممثلة فى جدول ١ – ٦ ونناقش فى الآتى :

تحديد المستخدمين والاستخدامات :

وتعد أول خطوة فى تحليل الحاجة والتى تتم فى كل عمليات القرارات، وتهدف إلى تحديد المستخدمين والاستخدامات فى التحليل، والتراث حول استخدام البحث الاجتماعى على سبيل المثال (لويس بيكوفتز، ١٩٨٠) جعلوا هناك وعى بأهمية المستخدمين أى دراسة تقنية، وإهمال هذه الخطوة يؤدى إلى تقارير غير مستخدمة وغير مقروءة .

إن المستخدمين فى التحليل هم أولئك الذين سوف يمثلون أساس التقرير، والذين ربما يتأثرون بالتقارير والذين يجب مشاركتهم دائماً فيه وغالباً سيكون المستخدمين ليس لديهم الوعى الكافى حول كيفية استخدام التحليل. فهناك دراسات حول التفكير فى إدماج المستخدمين وأنواع المعلومات التى سوف يتم جمعها .

وتتباعد أن معرفة الاستخدامات فى تحليل الحاجة فى التركيز على المشكلات والحلول التى يمكن أن تكون مرتبطة، فعلى سبيل المثال فإن معرفة تلك التحليلات سيكون أساس لمنظمات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع لإيجاد أقسام تقابل الحاجات التى يمكن تحديدها .

وصف السكان المستهدفين :

وهى الخطوة الثانية فى تحليل المشكلة أو الحاجة والتى تهدف لوصف السكان المستهدفين وإيجاد نوع من خدمة البيئة، ووصف المناخ الجغرافى، الهجرة، والخصائص الديموجرافية للسكان المستهدفين .

ويعتبر تحليل العميل هام لمعرفة المستهدفين من هذه الخدمات والمؤسسات المتأثرة بالحلول يجب وضعها فى الاعتبار أيضاً .

تحديد الحاجة :

وهى الخطوة الثالثة وهى مشكلات السكان المستهدفين والحلول الممكنة التى يمكن وصفها وغالباً هناك كثر من مصدر للمعلومات يمكن أن يستخدم. والتحديد يجب أن يشتمل على معلومات عن توقعات النتائج أو المخرجات سواء الحالية منها وتأثير وتكلفة هذه الحلول .

تقدير الحاجات :

عند تحديد المشكلات وحلولها، يمكن تقييم الحاجات والتى تمثل أهمية هامة للسكان المستهدفين والتى تكون لها علاقة قوية بالمؤسسة . وكيف تتصارع المؤشرات وتختلط وتتكامل معاً ؟

ويعد تحليل الحاجة هاماً لصنع القرار وذلك لو تم تحديد الحاجات وتقييمها مقابل شكلها النقدى المتاح وهذه مهمة تقدير الحاجات .

الاتصال :

نتائج تحديد الحاجة يجب أن تصل إلى صانعى القرار والمستخدمين ومن لهم علاقة، والجهد الذى يبذل فى الاتصال يجب أن يساوى الجهد الذى بذل فى الخطوات الأخرى لتحليل الحاجة .

ثانياً : خطوات تحديد الحاجة :

١- تحديد المستخدمين واستخدامات الحاجة .

٢- وصف فئة السكان المستهدفة وخدمة البيئة .

٣- تحديد الحاجات .

- وصف المشكلات .

- وصف الحلول .

٤- تقدير أهمية الحاجة .

٥- توصيل النتائج .

وفى الواقع إن تحليل الحاجة يكون نشطاً متداخلاً ومتشعب يسر القرار، جمع البيانات وتحليلها ويستمر لعدد من الدورات، لذلك فإن الوصف يعد عملية عقلية واعية، وهذا نادراً ما يحدث .

فالأسئلة تكون مثارة حول المشكلات الجوهرية والحلول والمعلومات تجمع وتقيم وتنتهى العملية حينما يشبع هذا الترابط بمعلومات إضافية التى قد تساوى تكلفة جمع البيانات وتحليلها وصعوبة التمييز بين التحديد والتقدير وقد يكون مختلطاً، فالتحليل قد يشمل كلاً من التحديد والتقدير .

الحاجة :

لا يوجد تساوى فى الأحكام المتعلقة بالخدمات الإنسانية والتعليم وهذا يتم بشكل مستمر بين الناس فى كل مناحى الحياة، فالقرار التجارى متعلق بالتحرك نحو السوق الجديد، والقرار الفردى يتعلق برؤية الطبيب، ويحاول عضو مجلس الشيوخ إيجاد تشريع للأحكام المتعلقة بالحاجة .

إذن الحاجة هى حكم قيمى يدل على أن بعض الجماعات لديها مشكلة يمكن حلها ويوجد أربعة جوانب لهذا التعريف :

١ – إدراك أن الحاجة تشتمل على القيم : فالناس لديها قيم مختلفة يتولد عنها حاجات مختلفة والأبعد من ذلك أن الشخص الذى يرى الحاجة والشخص الذى يعبر عنها يكونان مختلفان فالملاحظ ربما يحكم على شئونك وحالتك بشكل غير مناسب حتى أنت تعبر بخبرتك بشكل غير مرضى .

٢ – أن الحاجة قد تكون خاصة بجماعة من الناس ومرتبطة بمجموعة من المطالب : فوصف السكان المستهدفين وبيئاتهم جزء مهم فى تحليل الحاجة.

٣ – أن المشكلة هى عدم تناسب العائد وهذا العائد يخالف التوقعات فهناك العديد من مصادر التوقعات التى تعكس مختلف القيم على سبيل المثال مستويات قراءة الطلاب يمكن أن تكون مؤشراً لمشكلة إذا لم تقابل توقعات الوالدين أو المدرسين .

٤ – إدراك الحاجة : يشتمل على حكم يتعلق بإيجاد حل لمشكلة والمشكلة ربما يكون لها العديد من الحلول الجوهرية وأن هذه الحلول متنوعة ومختلفة فى التكلفة والإمكانية فى التنفيذ فمعظم التراث المتعلق بتحليل المشكلة يركز أكثر على إدراك المشكلات عن تحديد الحلول .

تحديد الحاجات :

تقويم الحاجات يتطلب معلومات عن أنواع وطبيعة المشكلات وعن تأثير وتكلفة ومكانية الحلول وهذا الجزء يلخص المعلومات المطلوبة للحكم على المشكلات والحلول .

إدراك المشكلات :

هناك ثلاث أنواع من المشكلات تم تحديدها من خلال تحليل الحاجة :

الأولى : مشكلات متعلقة بالتعبير عن توقع المخرجات :

فالتوقعات قد تكون نموذجية أو تعظم مستويات المخرج مثل الأهداف التى تقارن بالحد الأدنى للمخرج مثل مستوى الفقر أو القدرة على الكتابة وكذلك مقارنة معدل الأجر بين الذكور والإناث .

النوع الثانى : مشكلات بتنمية مخرجات الفقراء المعرضون للخطر :

فالفقراء المعرضون للخطر لهم خصائص تختلف عن توقعات باقى الفقراء من حيث الفعل ويحكم ذلك المؤشرات الاجتماعية اللازمة لتأمين حياة هؤلاء فعلى سبيل المثال السماح لمستشفيات الصحة العقلية أو استخدام الرعاية للنزلاء يتطلب مهارات مرتبطة بالتدريب وتحسين وظيفة وأداء الفقراء .

النوع الثالث : أطلق عليها روث سنة ١٩٧٨ مشكلات بقاء الحاجة :

فبقاء الحاجات يمكن من تنمية مخرجات الفقر وذلك لو أن الخدمات التى تقدم غير مرسومة أو مخططة فتحليل الحاجة يشتمل على عدم الـروع أو إلغاء البرامج التى ينتج عنها بقاء الحاجة كما هى .

توقعات العائد والمخرجات :

كثير من المشكلات يمكن إدراكها من خلال مقارنة التوقعات وما يجب أن يكون وقد حدد برادنشاو ١٩٧٢ أربعة أنواع من التوقعات التي تدعم الحكم على الحاجات :

الأولى : الحاجة المعيارية : وتقوم على توقع تحديد الخبير للمستويات المناسبة للأداء أو الخدمة وذلك لخبرته ومعرفته، فالخبراء يمكنهم إعداد دليل حول المخرجات التي يمكن توقعها وحول مستويات الخدمة المطلوبة للوصول إلى هذه المخرجات[٢].

وتكون التوقعات المعيارية مفيدة بشكل أساسي في تخطيط المناطق التي لديها خبرة قليلة ومع ذلك يمكن الاعتماد على الخبراء في إعداد برامج لم يكن يستخدمها الفئة المستهدفة من السكان .

ويقود النوع الثاني من التوقعات إلى الحاجة المتطرفة أو اليسارية وهذه تمثل توقعات مجموعة من الأفراد عن مخرجاتهم الخاصة، وأن توقعات الوالدين حول كمية مناسبة المستويات الإحصائية أو توقعات العملاء حول سلوك المجالس يمكن أن يقود إلى الحاجات اليسارية .

فالحاجات اليسارية تعتمد على رؤية السكان المستهدفين لمشكلاتهم الخاصة فالعديد من التوقعات حول الخدمة الإنسانية وبرامج تعليمها لا يمكن توقعها أو إدراكها .

النوع الثالث : وهو الحاجات المعبرة : والتي تقوم على توقعات السكان القائمة سلوكهم والتي تعبر عن مؤشر استخدام الخدمات فالخدمة التي تستخدم لا تعني المعدل المناسب للاستخدام ولأن الحاجات المعبرة تحتاج استخدام خدمات حالية ومتاحة والتي تنتج حلول تحتوي على نفس الحالة الثابتة .

الحاجة المقارنة :

والتى تشتمل على توقعات أداء الجماعة بمقارنة بفئة السكان المستهدفة فلو أن الجماعة أو الفرد استخدم خدمة أقل من الآخر أو معدل أعلى أو أقل معدل أداء السكان فستظهر المشكلة .

وكل التوقعات السابقة لها نقاط قوة وضعف فليست كلها مناسبة لكل مواقف القرارات فالحاجة الخاصة تحتاج تكنيكات معينة لإدراكها ولأن إيجاد توقعات مجتمعة يحدد الأساليب التى تكون صورة عامة عن احتياجات السكان ونقد الاختيار بين الأساليب .

تحديد الحلول :

يعتبر تحليل المشكلات أكثر فهماً فى الخدمات الاجتماعية والتعليم عن تحديد الحلول وهذا يؤدى إلى ضرورة استثمار البرامج وتقويمها، ولا شئ يفيد فى تحديد الحلول أكثر من معرفة العوامل المؤثرة وتقدير الوضع الحالى وهذا الجزء يناقش ثلاثة أشياء فى تقويم الحلول، هى التكلفة، التأثير والإمكانية .

تحليل التكلفة : وأول خطوة فى تحليل التكلفة هى اختيار الوقت فغالباً ما تكون سنة واحدة مناسبة، وتكلفة التشغيل وتحديد التسهيلات التى لها وقت طويل والخطوة الثانية هى وضع قائمة بالموارد الهامة للحلول والتى يمكن استغلالها خلال هذه الفترة، والموارد يمكن معرفتها من خلال بذل الجهود وبأى طريقة من خلال الخبرات السابقة مع التدخل، إن الموارد تشمل الآتى :

- بشرية وتشمل المتطوعين .
- الأنشطة، والبرامج التى تستخدم فى المؤسسة .
- الوسائل، حتى لو مشتركة بين البرامج .
- الوسائل المادية .
- تكلفة العملاء، وتشمل الانتقال والأجور .
- موارد أخرى، وتشمل المنافع، التأمين والأنشطة الإدارية .

والخطوة الثالثة فى تحليل التكلفة هى تحديد تكلفة كل المصادر ولو احتاج تمويل البرنامج إلى معلومات فإن بعض المصادر ربما لا يمكن تغطيتها لأن التكاليف ربما تولد بشكل مختلف سنة بعد الأخرى أو بحسابات مختلفة .

التسهيلات : وهى المعدل الحالى الذى يدفع لتحديد التغير ويشابه الأنشطة الأخرى، والسوق الحالية ومعدلاتها التى يجب أن تستخدم فى حالة تقديم المؤسسة التسهيلات اللازمة للدفع . فهناك برامج تستخدم جزء معين من المبنى والمكاتب التى يمكن حساب إيجاراتها .

الإشغالات : بشكل معدل أو أقل تكلفة ومعدل الحياة المتوقع من خلال الوسائل المشاركة، فالتكلفة ربما يتم تقسيمها عن طريق حساب الإشغالات التى تستخدم .

الموارد والإمدادات : ويتم حساب تكلفة المواد الفعلية التى تستخدم فى المشروع .

تكلفة العميل : وتشمل الانتقال ورواتب الهيئة الفعلية .

أخرى : وكل ما يدخل فى المشروع بشكل فعلى .

أخيراً إن تكلفة الموارد الفردية تكون مضافة لتحديد التكلفة الكلية للحل المقترح .

التأثير :

من الصعب قياس التأثيرات عن التكلفة، لأن المعلومات المتاحة تكون نادرة، وعندما تتاح يجب أن تكون مجتمعة بالإضافة لذلك إن المعلومات دائما ما تكون مختلطة وليست كلها فى اتجاه واحد. لذا يجب إيجاد طريقة لتحليل هذه التأثيرات .

وأحياناً ما يكون الدليل الوحيد لمعرفة اتجاه التأثير وفى أكثر الحالات العادية يكون هناك نوع من الخبرة والتراث المتاح ويتم صيغ الحلول بكل هذه المعلومات لنفس المشكلة وربما يضع الخبراء معدلاً للحلول حول مشكلة معينة فلا يكون (صفر) على الإطلاق، ومستحيل أن يصل رقم (١٠) .

الإمكانية :

وهى التى تحدد حالة المعرفة، وإمكانية التنفيذ أنه غالباً ما يكون من الأهمية أن نوظف الحلول أكثر من معرفة العوامل أو التأثيرات. فالتنفيذ يتأثر بالوقت المتاح لوضع الحلول المقترحة ويتم توظيف الحلول حسب قواعد المؤسسة والبيئة فبعض الحلول تعتمد على خبرات المشاركين وبعضها تعتمد على وتتطلب موارد مادية وبعض البرامج سوف لا تحتاج إلا خبرة العميل الحالية وبعضها تجمع بين كل ما سبق، وبعض الحلول تتطلب إعادة تنظيم كل من المنظمة والعملاء .

ثالثاً : دور القيم فى تحديد الحاجة :

يعد تحديد الحاجة حكماً قيماً يعتمد على أهمية القيم الحاكمة والموجهة في تحليل الحاجة. سواء كان فى التحديد أو التقييم .

وتعكس القيم مخرجات مشكلات معينة، وكذلك فإن الخبراء لديهم توقعات تختلف عن توقعات فئة السكان المستهدفة فيما يكون لدى الخبراء وجهة نظر أبعد ولكنها كثر تركيزاً على المشكلات، وتختلف توقعات السكان بشأن استخدام الخدمات ولكنها تعتمد على الخدمة الذاتية أكثر كما أنها غير واقعية، وأخيراً إن التوقعات تعتمد على خبرات الجماعات أكثر من توقعات مجموعة السكان المستهدفين .

إن مهارات الخبراء وقياداتهم الذاتية تؤدى إلى صنع أنواع معينة من البرامج فلو المشكلة كان يمكن مقابلتها بمجموعة من الحلول المنتهية فى المؤسسة فلا تعد حاجة كما أن تقييم الحاجة يتطلب أن القيم يجب أن تكون داخلة فى التحليل فالنماذج المختلفة لتقدير الحاجات تعكس الاتجاهات المختلفة للقيم .

ولا يمكن لتحليل الحاجة أن يعتمد على قيم مطلقة، فالقيم تعتبر هى الأساس فى إدراك الحاجة وتقييمها .

كما أن تحليل الحاجة يمكن أن يتم بشكل أفضل لو تضمن اختيارات القيم وعدم تجاهلها[٤].

رابعاً : الحاجة والمطالب :

يجب مقارنة تعريف الحاجة بالمصطلحات الشعبية الأخرى مثل الاحتياجات والمطالب .

وكانت الاحتياجات تستخدم بشكل منتشر بدلاً من الحاجة منذ زمن طويل فأحياناً يتمنى الناس أن يدفعوا فمعظم رجال الأعمال والعديد من مقدمي الخدمات يبحثون عن إشباع لمطالب الناس عن طريق تزويدهم بالسلع والخدمات التى يتمناها الناس ويتاجرون فيها ويوجد خلط بين المنتجات والخدمات بشكل كافى فالسؤال الأولى هو هل فئة السكان المستهدفة تعطى اهتماماً لبعض من المنتجات التقليدية أو الخدمات ؟

فى حين أن التركيز على الاحتياجات يكون فى شكل المنافع فلو أن المنتج لا يباع فلا يكون فى حاجة له فالتركيز على الاحتياجات ينبع من فلسفة السوق حين يكون للأفراد الحرية لكى يختاروا ويصرفوا مواردهم فإن مؤشرات الاحتياجات يمكن أن يكون لها علاقة بتحليل الحاجة .

وفى مجال البعد السياسى فإن المصطلح الشائع الاستخدام هو المطلب، وهو أحياناً ما يأمله الناس فصانعى القرار السياسى وضعوا أحكامهم منذ فترة طويلة قبل معرفة المؤشرات الاجتماعية أو البحث المسحى حيث ركزوا على المطلب ..

فكلمة المطالب تسمع فى الخطابات وفى اللقاءات العامة، أحاديث الشارع، والمعسكرات ... الخ .

وتختلف المطالب عن الحاجات لأن السكان المستهدفين لا يهمهم مقدمى الخدمة ولكنهم يريدون مطالب وقد يرجع ذلك لغياب فكرة السوق فى الخدمات الإنسانية وتعليم الحاجات تم تحديده وتوجيهه بوسائل سياسية .

المراجع

(١) أنظر :

طلعت السروجى : السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٤ .

(2) Jack Mckillip, Need Analysis Tools for the Human Services and Education, SAGE, Publicher. London, 1987, PP : 7 – 8 .

(3) Ibid., PP : 10-11.

(4) Ibid., PP : 15-17 .

المحتـــويــات

تابع المحتويات

تابع المحتويات

تابع المحتويات

تابع المحتويات

تابع المحتويات

تمت بحمد الله

